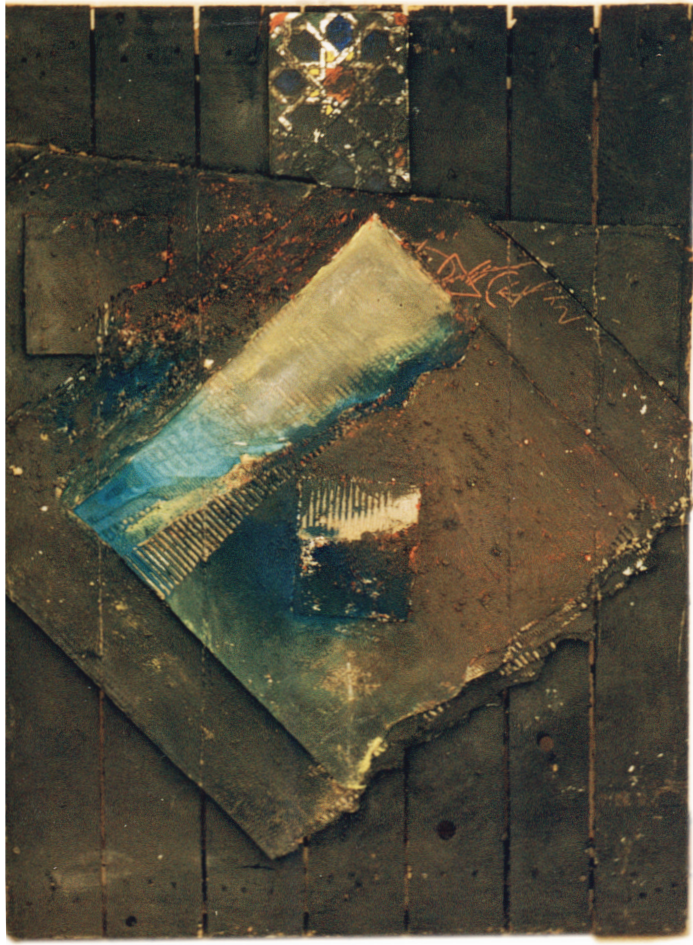


سياسات



دراسات

- فيليب شميتز:
إصلاح الديمقراطية القائمة بحذر
الدبلوماسية الفلسطينية واعتماد
القرارات في المحافل الدولية
■ الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها
على الاقتصاد الفلسطيني:
السيناريوهات المحتملة

مقالات

- تراجع الإسلاميين في العالم العربي:
أقول الأيديولوجية ونزع قداستها
■ مؤتمر (فتح) السادس:
الأسئلة الكبرى
■ قراءة في نتائج الجلسة السادسة للحوار

الندوة

- إدارة أوباما في اختبار التغيير:
الخلفيات، الملامح الأولية، الضوابط،
والانعكاسات الشرق أوسطية

ملف السياسات العامة

- التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني
في الأراضي الفلسطينية المحتلة



سياسات
SEYASAT



معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies



In Cooperation with:
Friedrich Ebert Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير : أكرم مسلم

المراسلات : معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية : www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.org

رام الله (٩) ٢٠٠٩

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب **سياسات** أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياسية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تدرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب **سياسات** بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب **سياسات** بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ **سياسات** الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم **سياسات** مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- الدبلوماسية الفلسطينية واعتماد القرارات في المحافل الدولية/ نبيل الرملاوي ٩
- الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني/ نصر عطيان ٤٧
- إصلاح الديمقراطيات القائمة بحذر/ البروفيسور فيليب شميت ٦٩
- مؤتمر (فتح) السادس : الأسئلة الكبرى/ د. عاطف ابو سيف ٧٧
- قراءة في نتائج الجلسة السادسة للحوار الفلسطيني/ مأمون سويدان ٨٥
- تراجع الاسلاميين في العالم العربي : أفول الأيديولوجية ونزع قداستها/ د. خالد الحروب ٩٣
- إدارة أوباما في اختبار التغيير: الخلفيات، الملامح الأولية، الضوابط، والانعكاسات الشرق أوسطية. / (ندوة) ١٠١
- التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة/ د. علي عبد الحميد ١٢٠
- أزمة الدولة الباكستانية / محمد فايز فرحات ١٤٦
- قراءة في كتاب «Hollow Land» لإيال وايزمان ١٦٤
- المكتبة ١٧٩

دبلوماسية المواجهة لخالد الحسن من حيث كونها تأصل وتأسس للمفاهيم الدبلوماسية الفلسطينية. كما يكتب نصر عطيان، الباحث في الاقتصاد ومدير غرفة تجارة جنين، حول الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني. وعطيان يراجع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني المختلفة؛ ليرى مدى تأثرها بالتحوّلات الطارئة بعد الأزمة.

استكمالاً من سياسات وإصراراً منها على تقديم كل ما هو جديد وهادف إلى تعميق فهم الديمقراطية - بوصفها أفضل طريقة لإدارة حياتنا اليومية - تقوم بنشر دراسة قصيرة للبروفسور فيليب شميتز معنونة بـ(إصلاح الديمقراطيات القائمة بحذر). في هذه الدراسة يواصل شميتز تنقيبه في الفكر الديمقراطي مطوّراً مقولاته السابقة ومراجعا التجربة الديمقراطية في أوروبا الغربية.

يكتب الدكتور عاطف أبو سيف، رئيس تحرير سياسات، في زاوية المقالات حول (مؤتمر فتح والأسئلة الكبرى). يقوم أبو سيف باستعراض لأهم الأسئلة التي ستدور في عقول ممثلي أقاليم (فتح) وأطرها القيادية والجماعية المختلفة وهم يقرّرون في أوراق الحركة وأدبياتها الجديدة وفي أعضاء مجلسها الثوري ولجنتها المركزية. ثم يكتب الباحث والكاتب مأمون سويدان مراجعة لجولة الحوار الوطني السادس. وسويدان يقول إن هذا ليس حواراً وطنياً بل هو عملية

أشاعت مواقف الرئيس الأميركي وبعض التصريحات الصادرة عن أركان إدارته قدراً من الأمل في نفوس المراقبين، خاصة تلك المواقف المتعلقة بضرورة وقف الاستيطان، وهي المواقف التي واجهها نتنياهو بوضع شروط ثلاثة على الدولة الفلسطينية - التي قال إنه يوافق عليها - تتعلق بالاعتراف بيهودية إسرائيل والتخلي عن حق العودة وأن تكون تلك الدولة منزوعة السلاح، وهو ما واجهه المشهد السياسي الفلسطيني بمزيد من الانقسام، والتعثر في إنجاح الحوار الوطني، وظهور تفاصيل جديدة تشعر المتابع بأنه إزاء صراع كوني بين قطبين على مصالح متناحرة.

وغزة لم تفلح في ملمة جراحها، حيث تعثرت عملية إعادة الإعمار.

هذا هو المشهد السياسي الذي تصدر فيه سياسات في صيف ٢٠٠٩. ربما الشيء الوحيد الإيجابي في ظل هذا المناخ هو ذهاب حركة (فتح) إلى مؤتمرها العام السادس في الرابع من آب، في بيت لحم، بعد عشرين عاماً وبعد جدل عميق داخل أطر الحركة.

يكتب السفير نبيل الرملاني، ممثل فلسطين السابق في جنيف، حول آلية اتخاذ القرار المتعلق بفلسطين في المؤسسات الدولية، خاصة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة. ودراسة الرملاني تشكّل حجر زاوية في الدراسات الدبلوماسية الفلسطينية على طريق

تفاوضية ليس إلّا. تقوم **سياسات** باستكمال للنقاش الديمقراطي، حيث يكتب الدكتور خالد الحروب من جامعة كامبريدج حول (تراجع الإسلاميين في العالم العربي: أُول الأيديولوجية ونزع قداستها) حيث يقدم الحروب المختص بالحركات الإسلامية متابعة مفاهيمية وتأصيلية لحالة النكوص والتراجع في الإسلام السياسي وحركاته في العالم الإسلامي.

تخصص **سياسات** ندوتها، في هذا العدد، لمناقشة (مواقف الإدارة الأميركية الجديدة، والتغيرات الحاصلة في السياسة الأميركية)، وتحديدًا الخارجية الشرق أوسطية منها. يجلس إلى طاولة **سياسات** في الندوة التي يديرها أكرم مسلم، مدير تحرير **سياسات**، الدكتور منذر الدجاني، مساعد رئيس جامعة القدس للشؤون الخارجية والبحث العلمي، والدكتور سمير عوض، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، والكاتب والباحث داود تلحمي.

وملف السياسات العامة في هذا العدد يتناول دراسةً للدكتور علي شعبان عبد الحميد، مدير مركز التخطيط الحضري والإقليمي، في جامعة النجاح الوطنية، في نابلس، بعنوان (التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة) حيث يقوم عبد الحميد بالقاء الضوء على عملية التخطيط العمراني في الأراضي

الفلسطينية، من حيث مراحل تطورها، وإدارتها، ومؤسساتها، وسياسات وآليات التعامل مع الحالة الفلسطينية، خاصةً على المستوى المحلي، كذلك يناقش أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها، ويقدم مجموعة اقتراحات وحلول قد تساعد في التغلب على هذه المعوقات، ومواجهة التحديات المفروضة.

وفي ملف السياسات الدولية يكتب الباحث محمد فايز فرحات من مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية حول (أزمة الدولة الباكستانية).

ولفهم هذه الأزمة يقترح فرحات قراءة مستويين أساسيين يتمثلان في المستوى الداخلي والمستوى الثاني الذي يشمل الصراع التقليدي الذي ورثته الدولة الباكستانية منذ نشأتها مع الهند.

وهو ما يفعله فرحات بتحليل عميق ومفصّل. في زاوية قراءة في كتاب تقدم **سياسات** كتاب الباحث الإسرائيلي إيال وايزمان (الأرض المثقبة، هندسة الاحتلال الإسرائيلي). يبحث وايزمان في سياسات الاستيطان من زاوية جديدة غير مطروقة تتمثل في الحيز والمكان وفهم مخططي الاستيطان للحيز الفلسطيني، وكيفية تحويله وتحويله، وبالطبع نزع عن سياقه. ووايزمان المهندس المعماري أساساً والناشط الحقوقي يقدم قراءة معمّقة تساهم في فهم أكبر ليس للاستيطان فحسب، بل لأزمة التخطيط الحضري التي قد تواجه المخطط الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما ترى **سياسات** أنه استكمالاً لدراسة الدكتور علي شعبان عبد الحميد، في ملف السياسات العامة، حول التخطيط العمراني وإدارة الحيز.

وبإيجاز، فثمة مخاطر كثيرة لا يعتقد مراقب أنه يمكن تجاوزها ما لم يتم أولاً إنجاز مهمة توحيد مؤسسات السلطة، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة وفي موعدها؛ كي يستطيع الناخب أن يختار قناعته ويساهم في إدارة دفة السفينة. من دون ذلك، فإنه من المتعذر القول إن غداً «أحلى».

الدبلوماسية الفلسطينية واعتماد القرارات في المحافل الدولية^١

سفير . نبيل الرملاوي*

تمهيد

تقوم الدبلوماسية كعلم إنساني على قواعد وأصول، وللدبلوماسية قانون دبلوماسي، وهو جزء من القانون الدولي العام. والقانون الدبلوماسي بحكم اختصاصه لا يختلف كثيراً عن القانون الدولي العام، والقانون الدبلوماسي ينحصر اهتمامه بمعالجة المسائل والقضايا المتعلقة بالدبلوماسية، ولو أردنا أن نحدد مكانته في نطاق القانون الدولي العام لوجدنا أنها مكانة التدابير والإجراءات الخاصة بالعلاقات المتبادلة بين الدول في زمن السلم.

ثم إن الدبلوماسية علم وفن، هي علم لأنها تقوم على أسس وتعتمد على قواعد، وتخضع لأصول، وتتطلب إماماً عميقاً بكل جوانب

القانون الدولي، ومعرفة دقيقة بكل مراحل التاريخ الدبلوماسي، وإحاطة شاملة بكل أنواع المعاهدات الدولية، وهي فن لأنها تتطلب مواهب وطاقات وكفاءات معينة لا تتوافر في أي إنسان، فالشهادة الجامعية وحدها، مثلاً، لا تكفي، والأصل العائلي أو الطبقي لا يشكل مؤهلاً، والتعيينات التي يعتمدها المسؤول السياسي لا تكفي، وتعيين العسكريين المغضوب عليهم في السلك الدبلوماسي يأتي بنتائج عكسية.

الدبلوماسي شخصية سياسية يجب أن تتميز بمجموعة من المواهب مثل حدة الذكاء والقدرة الخارقة على الفهم والهضم والاستيعاب وسرعة الخاطر والبديهة وإجادة أكثر من لغة، وخصوصاً لغة الدولة التي يُعتمد لديها، وحسن التصرف والتعامل مع الغير، خصوصاً في حالات الأزمات، والبراعة في تمثيل مصالح دولته

* سفير فلسطين السابق لدى الأمم المتحدة. المركز الأوروبي في جنيف، وباحث في القانون الدولي

ساد الساحة الفلسطينية بعد وفاته على مستوى الحكومة تم إلغاء المعهد الدبلوماسي من هيكلية وزارة الشؤون الخارجية.

واقع الدبلوماسية الفلسطينية

عندما نتكلم عن واقع الدبلوماسية الفلسطينية الآن، فإننا لا نلغي بأي شكل من الأشكال تاريخ العمل الدبلوماسي الفلسطيني ودور الدبلوماسية الفلسطينية الأساسي والمهم في النضال الفلسطيني وأثره البالغ في المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية وإبقاء شعلة النضال الفلسطيني متأججةً وحيّةً خلال أصعب المراحل والأزمات السياسية التي مرّت بها المنظمة والعمل الفلسطيني عموماً، وما قدمه السلك الدبلوماسي الفلسطيني على مستوى السفراء من تضحيات ذهب معها العديد من السفراء وممثلي فلسطين شهداء في الساحتين الأوروبية والعربية ومنهم: وائل زعير (في روما)، ومحمود الهمشري (في باريس)، وسعيد حمامي (في لندن)، وعز الدين القلق (في باريس)، ونعيم خضر (في بروكسل)، وأبو ناصر (في الكويت)؛ على أيدي عملاء الدوائر المعادية وفي مقدمتها جهاز (الموساد) الإسرائيلي، ناهيك عن محاولات الاغتيال التي أحبطت والتهديدات لسفراء فلسطينيين آخرين بعد ذلك، وهو الأمر الذي وثقته الحكومات ودوائر الشرطة في بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية.

من ناحية أخرى، نشط العمل الدبلوماسي الفلسطيني على المستوى الثنائي وأثبت وجوده في أكثر من تسعين دولة، إضافةً إلى النجاحات

والدفاع عن حقوق شعبه، وحقوق مواطنيه وتسهيل معاملاتهم وحاجاتهم، والمهارة في إجراء المفاوضات وإدارتها مع الحرص على تعزيز مكانة دولته والتمسك بالاستقامة والأمانة والصدق والإخلاص في كل ما يعمل، فالدبلوماسية هي مرآة تعكس صورة الدولة أو الجهة التي يمثلها في الخارج.

الرئيس المرحوم ياسر عرفات يقرر إنشاء المعهد الدبلوماسي

بتاريخ ٤ كانون الثاني من العام ٢٠٠٤ أصدر الرئيس عرفات قراراً بتعييني رئيساً للمعهد الدبلوماسي، وطلب مني البدء في العمل على تأسيس (المعهد الدبلوماسي الفلسطيني) فوراً، في إطار وزارة الشؤون الخارجية. ولقد جاء هذا القرار بعد أن أدرك الرئيس عرفات أهميته البالغة في ضوء التجربة السياسية والدبلوماسية الطويلة بنجاحاتها وإخفاقاتها على مدى الأربعين سنة الماضية، وأهمية ضرورة وجود معهد دبلوماسي يقوم بإعداد وتكوين المرشحين للعمل في السلك الدبلوماسي، وتأهيل العاملين في السلك ممن يحتاجون إلى مثل هذا التكوين. ولكن لسوء طالع الدبلوماسية الفلسطينية قضت مشيئة الله عز وجل أن يستشهد الرئيس عرفات قبل أن يرى وثائق المعهد الدبلوماسي التي وصلت إلى مكتبه كاملةً وهو على فراش المرض قبل أن يُنقل إلى باريس بأيام، وهي المرحلة التي منعه الأطباء فيها من التعامل مع الورق منعاً باتاً. ومع وفاته والتغيير الحاد في الوضع السياسي والإداري الذي

المميزة التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية على مستوى الدبلوماسية المتعددة في المحافل الدولية المختلفة (عربية وإسلامية وعدم انحياز) وصولاً إلى العالم كله ممثلاً في الأمم المتحدة؛ مما شمل تعريف وتحديد الحقوق الوطنية الفلسطينية على مستوى العالم، بدءاً من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إنشاء دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، وحقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتحرير أرضه والعودة إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وعندما نلقي نظرة سريعة على وضع الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة؛ ندرك بسرعة مواطن الضعف والخلل فيها، وإذا كان هناك تأثير متبادل بين السياسة بكل جوانبها والدبلوماسية بكل مظاهرها، فإننا نجد أن الوهن الذي أصاب السياسة الفلسطينية منذ سنوات قد انعكس سلباً على الدبلوماسية الفلسطينية، ثم إن الفشل المتلاحق لهذه السياسة على المستويات المختلفة التي شهدتها الساحة الفلسطينية - سواء على الصعيد الخارجي وبالتحديد فشل منهج المفاوضات مع إسرائيل، أو على الصعيد الداخلي من سوء الإدارة وانتشار الفساد الإداري والمالي، وغياب القضية الوطنية - قد ترك أعماق الأثر في نشاط تلك الدبلوماسية، كما أننا لو تعمقنا في البحث عن الخلل الدبلوماسي من حيث هو؛ لوجدنا أنه يكمن - بالدرجة الأولى - في ثلاثة عناصر تعتبر الركائز الأساسية لنجاح كل عمل دبلوماسي فلسطيني، وهي: عنصر الرجال، وعنصر الوزارة، وعنصر الحرية والاستقلال الوطني في اتخاذ القرار.

١ - فالسلك الدبلوماسي الفلسطيني يفتر إلى حد كبير إلى الرجال الذين يتمتعون بالموهبة الدبلوماسية. وهذه الموهبة لا تكتسب بالشهادة الجامعية أو المنبت أو عن طريق المباراة أو الانتخاب، بل تولد مع الإنسان وتصل بالعلم والممارسة والاطلاع والتجربة الغنية. ونلاحظ أن معالم الخلل الدبلوماسي التي ظهرت في البداية لم يطرأ عليها أي تغيير بعد أربعين سنة من بدء العمل الدبلوماسي الفلسطيني، ويمكن إجمال هذه المعالم بأمر أربعة هي:

أ - الأسلوب السيئ في اختيار الدبلوماسي الفلسطيني، ففي غالب الحالات لا تعتمد طريقة الانتقاء والكفاءة والإعداد لاختيار رجال السلك الدبلوماسي، بل يُعتمد الأسلوب العشائري العشوائي الذي يقوم على مدى الصداقة أو القرابة التي تربط السياسي بالدبلوماسي، كما أنه في كثير من الحالات جعل السلك الدبلوماسي وسيلة رائجاً لمكافحة المقربين والمتزلفين والمنافقين أو لإرضاء أصحاب النزوات من الانتهازيين أو لإحاق الدبلوماسي بزوجه لأنها تعمل في دولة ما؛ فيكفي هذا السبب ليوفر الكفاءة المطلوبة لتعيين الدبلوماسي الفلسطيني حتى لو كان الموقع من أهم المواقع الدبلوماسية التي تتطلب كفاءة وخبرة وتجربة وتخصصاً معيناً.

ب - الضعف الظاهر في المستوى اللغوي والثقافي، فهناك عدد من دبلوماسيين لا يتقن لغة أجنبية واحدة، ومنهم من كان لا يجيد اللغة العربية، ومن الصعب على الدبلوماسي الفلسطيني القيام بمهمته على الوجه الأكمل أو

المقبول إذا كان يجهل لغة الدولة المعتمد لديها .
والمثير للدهشة أن انخفاض المستوى الثقافي لدى
عدد من الممثلين الدبلوماسيين يكاد يكون ظاهرة
ملموسة .

ج - الإهمال في تحسين المستوى الاجتماعي ،
فالدبلوماسية يجد صعوبة في الاندماج في
المجتمع الأجنبي ، وذلك بسبب البيئة التي ينتمي
إليها ، أو الطريقة التي يختار بها ، أو الضعف
اللغوي والثقافي الذي يعانيه ، أو الزوجة العاجزة
عن مساعدته في أداء رسالته ؛ لأنها ليست في
الأصل مؤهلة أو مهيأة للعمل الدبلوماسي .

د - الشعور الدائم بعدم الاستقرار والاطمئنان ؛
نظراً للتقلبات السياسية وارتباطه بمن عيّنه من المتنفذين
وارتباط مصيره بوجودهم ؛ مما لا يتيح له فرصة
التفكير والإبداع والمبادرة .

٢- وزارة الشؤون الخارجية

ما زالت وزارة الخارجية جهازاً ضعيفاً أو عاجزاً
عن التصدي للمشكلات الخارجية أو حتى لعملية
التنسيق والمتابعة لكثير من القضايا المهمة ولا سيما
ما يتعلق منها بالعمل مع المنظمات الدولية ؛ ما
يتطلب التعرف إلى الإنجازات التي تحققت عبر
عشرات السنين والتواصل المطلوب للتقدم نحو
إنجازات أخرى ؛ كي لا يؤثر إهمال ذلك سلباً
على طبيعة ونوعية العمل في هذا المجال الدولي
المهم . والعمل في هذا المجال يركز إلى التواصل
والمتابعة ، وهذا يتطلب المحافظة على التجربة
والخبرة باعتبارهما أساس التواصل والمتابعة ،
وإلا فإن العمل الذي لا يعتمد على هذين
المرتكزين في هذا المجال من العمل يكون عرضة

للتعثر والتخبط والتسبب في ضياع ما تم إنجازه
من خطوات مهمة وأساسية فيما يخصّ المسألة
الفلسطينية على المستوى الدولي ؛ لذلك لا يمكن
تصوّر وجود سلك دبلوماسي مزدهر في وزارة
خارجية غير مزدهرة وغير مستقرة أو مقيدة .

٣ - التبعية في رسم السياسات الوطنية في
نطاق التطوير والتنمية في الحقل الدبلوماسي ،
إذ كان قرار إلغاء إنشاء المعهد الدبلوماسي في
وزارة الشؤون الخارجية وشطبه من هيكلية
وزارة الشؤون الخارجية ، العام ٢٠٠٥ ، رغبة
هجينة وغير مفهومة وذات أبعاد خطيرة على أهم
خطوة نحو تأهيل وتكوين سلك دبلوماسي وطني
فلسطيني سليم وقادر على تحمّل مسؤولياته في
حقل الدبلوماسية .

وعلى النظر بخطورة إلى إقامة دورات مشتركة
بين الدبلوماسيين الفلسطينيين والدبلوماسيين
الإسرائيليين في دول غير ودية تاريخياً إزاء قضية
فلسطين أو مسألة حقوق الشعب الفلسطيني
المشروعة مثل هولندا وألمانيا بأمل لديها في
تكوين جيل دبلوماسي فلسطيني جديد لا
علاقة له بالقضية الوطنية بقدر ما لها من أهداف
تتعلق بالتطبيع بين الدبلوماسيين الفلسطينيين
والإسرائيليين من خلال دورات ذات أهداف
سياسية بعيدة كل البعد عن التكوين الدبلوماسي
الوطني الذي كان المعهد الدبلوماسي الفلسطيني
قد أرساه ليكون رافداً قوياً للجيل الجديد من
الدبلوماسيين في اتجاه طموحات شعبنا وحقوقه
الوطنية .

بعد هذا الاستعراض لواقع الدبلوماسية

الفلسطينية الراهن سأعرض فيما يلي آليات اتخاذ القرار المتعلق بفلسطين في المحافل الدولية المختلفة بالتفصيل :

الدبلوماسية المتعددة أو دبلوماسية المؤتمرات

يخضع العمل في المحافل الدولية إلى لوائح وأنظمة وإجراءات معينة، تنظم العمل وتضع له الضوابط والأولويات، وتوضح طريقة تناول الكلام والمداخلات، وتحدد الوقت، وتوضح طريقة التصويت على مشاريع القرارات واعتمادها.

ومن طبيعة الأمور أن تختلف هذه الأنظمة من محفل إلى آخر، وتلتزم الوفود المشاركة في أعمال المحفل بهذا النظام بدقة واحترام؛ كون الخروج عنه وعن أحكامه في أية مرحلة من مراحل العمل خلال انعقاد جلسات المحفل الرسمية يعني توقف العمل فوراً في الجلسة.

نقطة النظام

تُشهر نقطة النظام من أي وفد من الوفود معلنةً أن هناك خروجاً عن النظام قد وقع، فيتجه العمل فوراً بتعليمات رئيس الجلسة للعودة إلى النظام مع تنبيه المتحدث أن يلتزم بأحكام نظام الإجراءات المعمول به، ويحظى إشهار نقطة النظام من أي وفد من الوفود الرسمية المشاركة في الجلسة الرسمية بأهمية بالغة، حيث تتميز نقطة النظام عندما تطلب بأولوية على غيرها؛ لإعطاء الفرصة لتصحيح الخلل الذي وقع عند الخروج عن نظام

الجلسة ثم العودة إلى الاستمرار في أعمال الجلسة من حيث توقفت عند إشهار نقطة النظام. والجدير بالذكر هنا أن استعمال الحق في إثارة نقطة النظام في الأمم المتحدة كان محصوراً في الوفود الأعضاء كاملي العضوية، إلا أن الجمعية العامة منحت الحق لفلسطين التي تتمتع بصفة المراقب دون غيرها من المراقبين باستعمال هذا الحق العام ١٩٨٩ فقط عندما يكون البحث متعلقاً بالمسألة الفلسطينية أو قضية الشرق الأوسط.

محفل الأمم المتحدة والشرعية الدولية

الأمم المتحدة هي الميثاق، وهي الأهداف والمقاصد التي حددها الميثاق، وهي أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقواعده، وبالتالي فإن كل ما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات وفقاً لهذه المرجعيات ولا يتعارض معها يدخل ضمن الشرعية الدولية، وفي الوقت نفسه فإن كل ما يصدر عنها بما لا يتفق مع هذه المرجعيات أو يتجاهلها، إنما هو فاقد للشرعية الدولية، حتى إن كان قد صدر عن الأمم المتحدة وباسمها سواء أكان ذلك عن مجلس الأمن أم الجمعية العامة أم أي محفل آخر من محافلها، وذلك لسبب بسيط وهو أن الشرعية الدولية يعبر عنها بإرادة المجتمع الدولي المستندة والمسترشدة بمرجعية القانون الدولي وأحكامه، وما يتوافق مع هذه المرجعية ويحتكم إليها ويخضع لأحكامها ووفق مقاصدها؛ ولذلك جاءت قرارات الأمم المتحدة في بناء واحد متكامل من شقين اثنين:

الشق الأول وهو ما عرف بالديباجة.

الشق الثاني وهو المنطوق.

ولذلك لا تشكل الدبلوماسية وحدها قراراً ولا المنطوق وحده يشكل قراراً، وحاجة كل من الشقين لبعضهما هي حاجة بالغة الأهمية كي يبلغ القرار صيغته القانونية والنهائية ويكتسب مكانته كجزء من الشرعية الدولية .

الدبلوماسية

تشكل الدبلوماسية أساساً لمصادقية المنطوق وشرعيته، ولذلك ينبغي أن تتضمن الدبلوماسية المرجعيات القانونية التي يتوجه المنطوق وأحكامه على هداها عندما يحدد الموقف النهائي إزاء القضية المعنية بمشروع القرار قيد البحث. ولذلك وغالباً ما تبدأ الدبلوماسية بالاسترشاد بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة، والاستناد إلى مبادئ وأحكام القانون الدولي والتذكير بالاتفاقيات الدولية والمعاهدات ذات الصلة التي تعزز مصداقية ما يأتي عليه المنطوق من أحكام تعكس موقف المحفل المعني أو المجتمع الدولي من المسألة قيد الدرس، ثم التأكيد على القرارات السابقة للمحفل نفسه أو قرارات المحافل الدولية السابقة المتخذة بهذا الشأن إذا كانت قد اتخذت وفق معايير الشرعية الدولية المعروفة أعلاه .

المنطوق

يستند المنطوق من مشروع أي قرار إلى المرجعية القانونية الواردة في الدبلوماسية وبما لا يتعارض مع مقاصد وأهداف الأمم المتحدة وأحكام الميثاق، وعندما يتعلق الأمر بقرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو أية مؤسسة تابعة لهما تأتي

المرجعية القانونية كقاعدة تذكّر بالمبادئ التي يتوجه المنطوق بموجبها لمعالجة القضية المطروحة؛ ولذلك تأتي الإشارة أو التذكير أو التأكيد على مقاصد الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، ثم بعد ذلك تأتي المرجعية القانونية الأكثر تخصصاً فيما يتعلق بالمسألة قيد البحث، والتي تؤكد الاسترشاد بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، ثم القرارات السابقة المتعلقة بالمسألة ذاتها، سواء تلك التي صدرت عن المحفل نفسه أو عن المحافل الدولية الأخرى في هذا الشأن؛ ويأتي هذا كله لتثبيت صحة المنطوق وهو الشق الثاني من بناء مشروع القرار. وفي هذه الحالة يكون مشروع القرار قد اتخذ الصفة القانونية الصحيحة بشقيها الدبلوماسية والمنطوق، فمشروع القرار الذي لا يستند إلى المرجعية القانونية والمرجعية التخصصية ينزع عن نفسه صفة الشرعية؛ لأنه يفقد بذلك بناءه الطبيعي ويتخذ شكلاً آخر غالباً ما يكون مشروع قرار سياسياً وليس قراراً ذا علاقة بمبادئ وأحكام القانون الدولي كالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بالحرب على العراق العام ٢٠٠٣ مثلاً، والقرار الذي اتخذته المجلس نفسه بخصوص الدولة الفلسطينية قبل رحيل إدارة جورج دبليو بوش بأيام رقم ١٨٦٠ بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، إذ إن القرار الأول تقدمت به الولايات المتحدة الأميركية ومن معها؛ لتبرير الحرب على العراق وإطلاق يد الولايات المتحدة الأميركية بساير من الشرعية الدولية بعد أن فشلت قبل الحرب في الحصول على تشريع الحرب من خلال مجلس الأمن واستصدار

قرار منه يتيح لها شن الحرب متسلحة بالشرعية الدولية، وهي حرب قدرة لا علاقة لها بالشرعية الدولية بل تتعارض معها كلياً وتنتهك مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وشرعة حقوق الإنسان، وقد ثبت أنها حرب قررت الولايات المتحدة القيام بها على العراق بناءً على أكاذيب ومعلومات مضللة وأوهام لا أساس لها من الصحة، والقرار الثاني، أيضاً، تقدمت به الولايات المتحدة الأميركية إلى المجلس لتسجيل لنفسها إنجازاً وهمياً يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط قبل رحيل الإدارة دون أن يستند القرار المذكور إلى أية مرجعية قانونية أو إلى أحكام الميثاق أو إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ الأمر الذي ينزع الطابع القانوني والجدلي عن القرار ويجعله قراراً سياسياً لا يستند إلى أية مرجعية قانونية أو حقوقية؛ مما يفقده المصادقية.

وإذا أردنا أن نتوسع قليلاً في هذا الأمر لكي نقف على فجاجة القرار واستهتاره بالقواعد الآمرة في القانون الدولي المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة كحق طبيعي لا يستثني شعباً من شعوب العالم من التمتع به؛ فينبغي التعرف إلى جوهر الموضوع أو المسألة قيد البحث، ولما كانت المسألة المعنية في قرار مجلس الأمن المذكور هي مسألة الدولة الفلسطينية، فإن هذا الأمر يدخل في نطاق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والذي يجب أن يمارسه الشعب الفلسطيني بحرية ودون أي تدخل خارجي وفقاً لقدسية حق تقرير المصير كحق عالمي ومبدأ دولي وقاعدة أمرة من

قواعد القانون الدولي أوردتها الميثاق في مادته الأولى والخامسة والخمسين، كما أكدته العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادتهما الأولى المشتركة. وعندما يخلو أي قرار يتعلق بحق شعب من الشعوب في تقرير مصيره وإقامة دولته الخاصة به من هذه المرجعيات التي تحكم في هذا الشأن كما وقع في القرار الأميركي الذي فرضته الولايات المتحدة الأميركية على مجلس الأمن بخصوص الدولة الفلسطينية كما ذكرنا سابقاً، فإن هذا يعني أن القرار لا علاقة له بالشرعية الدولية وقد جاء القرار سياسياً لا يعتد به، وقد خلت ديباجته من أي مرجع ذي علاقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أو حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه، كما أنه لم يأت من قريب أو من بعيد على ذكر أحكام الميثاق المتعلقة بهذا الشأن أو على العهدين الدوليين المذكورين أو القرارات العديدة السابقة للجمعية العامة ذات الصلة، وقد كان ذلك مقصوداً لتفريغ القرار من مضمونه الطبيعي وإسناد منطوقه إلى مرجعيات لا علاقة لها بحقوق الشعوب أو بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بل كانت إشارات إلى مرجعيات واجتماعات ابتدعتها الولايات المتحدة الأميركية (الرابعة الدولية) و(أنابوليس).

إن الأمر الخطير في هذا المنهج الذي فرضته الولايات المتحدة الأميركية على مجلس الأمن هو محاولة خلق وتكريس شرعية جديدة بدلاً للشرعية الدولية وهي المصلحة الأميركية /

هذه القرارات. وتخضع مشاريع القرارات لمفاوضات بين الدول والمجموعات في مرحلة ما قبل التصويت عليها، وتسعى الدول صاحبة مشروع القرار من أجل أن تأتي بأكبر عدد من الدول الأعضاء المصوتين إلى تبني مشروع القرار في مرحلة المفاوضات الأولى، إذ تمر المفاوضات على مشاريع القرارات عادة بثلاث مراحل.

المرحلة الأولى : على المستوى العربي

مرحلة الحشد لتبني مشروع القرار، وعادة تبني مشروع القرار الدول ذات العلاقة الإيجابية بمضمون القرار أو الدول الصديقة جداً لأصحاب القرار أو الدول صاحبة المصلحة باعتماد القرار سواء أكانت المصلحة عقائدية أم سياسية أم اقتصادية. وفي هذه الحالة يبدأ العمل مع أقرب الدول وأكثرها تأييداً، وكلما ازداد عدد الدول التي تبني مشروع القرار؛ ازداد الاهتمام به كمشروع قرار أمام المحفل. وقد جرت العادة على وضع أسماء الدول التي تبني مشروع القرار في أعلى الصفحة الأولى من صفحات المشروع وتحت العنوان مباشرة. وبعد استكمال مرحلة تجميع أسماء الدول التي تبني المشروع يسلم مشروع القرار إلى سكرتارية المحفل أو المؤتمر ضمن المدة الزمنية المحددة لتسليم المشروع رسمياً إلى مكتب الرئاسة أو إلى سكرتارية المؤتمر أو المحفل.

المرحلة الثانية :

تأتي المرحلة الثانية مع التوجه إلى وفود الدول الأخرى؛ من أجل حشد التصويت الإيجابي

الإسرائيلية المستندة إلى القوة والسيطرة والهيمنة في ظل علاقات دولية نجمت عن مرحلة تاريخية عابرة تميّزت بهيمنة القطب الواحد على العالم كما تميّزت بإشعال الحروب وسفك الدماء وتدمير الحضارات وتأجيج النعرات الطائفية عند الشعب الواحد وزرع الكراهية بين الشعوب، وأخيراً الأزمة المالية العالمية الخطيرة التي ما زالت تضرب تداعياتها مختلف دول العالم دون نهاية منظورة إليها. غير أن سيطرة القوة على المنظمات الدولية - كما هو واقع الآن بالنسبة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص - لا تعني مطلقاً أن الأمم المتحدة قد تغيرت ما دام ميثاق الأمم المتحدة لم يتغير، وما دامت مبادئ القانون الدولي هي التي تحكم أعمال الأمم المتحدة وتستند إليها. وما يجري في هذه المرحلة هو عبارة عن اختطاف مؤقت لمجلس الأمن عن طريق القوة لانتزاع قرار أو أكثر منه بما يتفق مع مصالح القوة العظمى، وما دام الميثاق باقياً لم يتغير، ومبادئ القانون الدولي هي المرجعية لكل قرارات مجلس الأمن فإن أي قرار لا يصدر وفقاً للميثاق ومقاصده ولا يستند إلى مبادئ القانون الدولي وأحكامه هو قرار باطل لا يعتد به ولا علاقة له بالشرعية الدولية.

مشاريع القرارات وبنائها والإجراءات الضرورية

تغطي مشاريع القرارات أمام الجمعية العامة، بل وأمام جميع أجهزة الأمم المتحدة والمحافل الأخرى باهتمام كل الدول والمجموعات المكونة للأمم المتحدة، أو المحفل المنعقد لاتخاذ

على مشروع القرار، وهنا لابد من التعرف إلى حقيقة تتعلق بإنجاح القرارات الفلسطينية في المحافل الدولية، وهي الأهمية البالغة للموقف العربي الموحد والتبني العربي لمشروع القرار المنوي اعتماده من الاجتماع أو المؤتمر المنعقد، إذ لو كان هناك انقسام عربي حول مشروع القرار المعني، فإن ذلك يعطي الفرصة للدول المترددة في التأييد لاتخاذ عدم الإجماع العربي ذريعةً للتوصل من الانضمام إلى مؤيدي المشروع فضلاً عن أن أي مشروع قرار يحظى بالإجماع العربي يمنح المفاوض الفلسطيني قوة في إقناع الدول الأخرى لكي تنضم إلى مجموعة المؤيدين. والدول في هذه الحالة تنطلق في مواقفها من خلال علاقاتها مع الدول العربية وما يربطها بها من مصالح على مختلف المستويات.

و غالباً ما تنظر الدول إلى حاجتها هي إلى أصوات الدول العربية إزاء مشاريع قرارات تهمها في المحفل نفسه، وهنا تجري المفاوضات حول التعامل بالمثل؛ فعندما تنضم هذه الدول إلى مؤيدي القرار الفلسطيني وقد أصبح في الوقت نفسه قراراً عربياً بعد تبني الدول العربية له تعمل في الوقت نفسه على التأكد من كسب أصوات الدول العربية لصالح القرارات التي تهمها في المحفل نفسه. وهنا أعيد إلى الذاكرة ما حدث في كمبالا في العام ١٩٧٥ خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية والذي انعقد للإعداد للقمة الإفريقية مباشرة. كنا في منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأنا آنذاك العمل على طرد إسرائيل من الأمم المتحدة بعد حرب العام ١٩٧٣، استناداً

إلى ممارساتها المتعارضة مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة، وتمردها على قراراتها، وسلوكها العدواني التوسعي الذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتنكرها لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ مما يجعل المنطقة عرضةً للحروب ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وقد تمت الموافقة على ذلك في اجتماعات وزراء الخارجية العرب في جدة، ووزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في كوالالمبور / ماليزيا ١٩٧٥. وكانت المناقشات في اجتماعات وزراء خارجية الوحدة الإفريقية حول هذا الموضوع ساخنة وصعبة وتواصلت في بعض الأيام حتى الساعة السابعة من صباح اليوم التالي، وقد اهتمت أجهزة الإعلام المحلية والعالمية بهذا التوجه العربي والذي أصبح إسلامياً بعد كوالالمبور، وخلال أيام البحث والمناقشات الساخنة في كمبالا / أوغندا على مستوى وزراء الخارجية، كان الرئيس المصري أنور السادات قد توقف في الخرطوم قادماً من القاهرة في طريقه إلى كمبالا للمشاركة في القمة الإفريقية المذكورة، وفي مقابلة صحافية له هناك أجاب عن سؤال لأحد الصحفيين حول ما يدور في اجتماعات وزراء الخارجية الأفارقة إعداداً للقمة فيما يتعلق بطرد إسرائيل من الأمم المتحدة قائلاً: «نحن ضد طرد إسرائيل من الأمم المتحدة». وقد أحدث هذا التصريح شرخاً عميقاً في الموقف العربي وانعكس بطبيعة الحال على الصعيد الإفريقي؛ حيث تلقفته الدول الإفريقية المترددة لتتخذ سبباً في رفضها

مطلبنا؛ باعتبار أنه ليس هناك موقف عربي موحد إزاء ذلك، وكان موقف الرئيس السادات حينها كافياً لإغلاق هذا الملف تماماً أمام أي محفل دولي في تلك المرحلة.

وهكذا يشكل الموقف العربي الموحد حول أي مشروع قرار أمام المحافل الدولية أهمية قصوى لإنجاحه والمضي به إلى الأمام.

أهمية الحشد المتدرج لتأييد ودعم مشروع القرار

بعد الانتهاء من الدائرة العربية وتبني الوفود العربية له يصبح القرار عربياً وليس فلسطينياً، وينتقل العمل من أجل إنجاحه إلى دائرة أوسع هي دائرة الدول الإسلامية. وكما جرت العادة في هذه المرحلة تدعو الدول العربية إلى اجتماع لوفود الدول الإسلامية للبحث في مشروع القرار أو مشاريع القرارات العربية إذا كان هناك أكثر من قرار، وجدير بالذكر هنا أن مشروع القرار مدار البحث يخضع عند البحث فيه أو مناقشته في الدائرة الأوسع إلى النقد أو التعديل أو الاعتراض أكثر مما كان عليه الأمر في الدائرة الأضيق. وكثيراً ما كانت الآراء البارزة في دائرة الدول الإسلامية تؤثر في مواقف الدول العربية أو في بعضها مما كان له كبير الأثر، أحياناً، في تعديل النص العربي عند مناقشته في إطار وفود الدول الإسلامية. وعندما تصل وفود الدول الإسلامية إلى النص النهائي فيما بينها تتم الموافقة عليه ويصبح مشروع القرار مشروعاً عربياً إسلامياً جاهزاً ليقدم إلى الدائرة الأوسع وهي دائرة دول حركة عدم الانحياز وهي

المرحلة التي تسبق الانتقال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

العمل مع دول حركة عدم الانحياز

هذه المجموعة من الدول والتي تضم أكثر من مائة وعشرين دولة غير متجانسة، منها اليساري ومنها اليميني ومنها المصنف بالاعتدال ومنها المرتبط بقوى قطبية كبرى ومنها القوي ومنها الضعيف، يصعب الإجماع فيها على شيء؛ نظراً لتكوينها غير المتجانس وإن كانت قد انطلقت منذ السنوات الأولى من الخمسينيات وفق مبادئ مؤتمر (باندونج) الشهير بقاتته المعروفين (نهرو وتيتو وجمال عبد الناصر وسوكارنو ونكروما) كزعماء من العالم الثالث لتأسيس حركة تمثل دول العالم الثالث كمجموعة من الدول غير المنحازة لأيٍّ من المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي في صراعهما المستعر في حرب عرفت بالحرب الباردة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

هذه المجموعة كانت رغم تنوعها تتخذ المواقف الإيجابية والداعمة لحركات التحرر في كل من آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية في مؤتمراتها التي كانت تعقد على مستوى القمة كل أربع سنوات، وقد حظيت قضية فلسطين بمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الحركة باهتمام بالغ؛ ما أدى إلى قبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كامل العضوية في الحركة وانتخاب فلسطين ممثلة بالمنظمة نائباً لرئيس مؤتمراتها سنة ١٩٧٥.

لذلك كان من الطبيعي أن ينتقل العمل في التدرج إلى هذه المجموعة، وهي الأوسع بعد

الانتهاء من العمل مع مجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي حتى إذا ما وصل الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يكون مشروع القرار المزمع تقديمه إلى الجمعية العامة قد ارتكز إلى تبني وتأييد ودعم مجموعة كبيرة من الدول؛ ما قد يؤمن فوزه عندما يقدم للتصويت عليه في الجمعية العامة إذا لم تحدث مفاجآت غير متوقعة خلال المناقشات قبل البدء بمرحلة التصويت.

المرحلة الثالثة : العمل مع الجمعية العامة للأمم المتحدة

العمل مع الجمعية العامة يعني العمل مع العالم، وهي تضم اليوم ما لا يقل عن ١٩٢ دولة هي الغالبية العظمى من دول العالم. لذلك يدخل العمل من أجل فلسطين في هذه المرحلة وفي هذا المحفل مرحلة هي الأصعب والأعقد؛ نظراً لتكوين الجمعية العامة من مجموعات دولية متعارضة الأهواء والمصالح والانتماء، وما يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً في هذه المرحلة الزمنية هو سطوة الولايات المتحدة الأميركية على مقاليد السياسة الدولية وهيمنتها الاقتصادية والعسكرية وانفرادها كقوة عظمى تملك من التفوق؛ ما يمكنها من التأثير على عدد كبير من الدول؛ ما من شأنه الإخلال بتفوق القانون على القوة وفرض تفوق القوة على القانون وفقاً لمصالح القوة الطاغية. غير أن الأمر يختلف من جهاز لآخر من أجهزة الأمم المتحدة، وهذا يتوقف على مدى تطبيق الديمقراطية الدولية في الجهاز المعني، ففي مجلس الأمن مثلاً ينعدم مبدأ الديمقراطية تماماً، فالنظام

المعمول به في المجلس يسمح لدولة واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية فيه بتعطيل أي مشروع قرار لا يتوافق مع مصالحها باستعمال حقها في ممارسة حق النقض الذي منحها إياه النظام الداخلي للمجلس، بينما لا تتمتع هذه الدول في الجمعية العامة إلا بصوت واحد كأى دولة أخرى، فلا فرق ولا تمييز هناك بين الدول مهما بلغ حجمها أو طغت قوتها، حيث يسود النظام الديمقراطي الذي يقضي بأن تتمتع كل دولة بصوت واحد عند التصويت في الجمعية العامة. وهنا تبرز أهمية وخطورة المفاوضات المتعددة حول مشاريع القرارات التي تسبق مرحلة التصويت، فقوة الدول في هذه المرحلة تتوقف عند مدى نفوذها وما حققتها من تقدم في علاقاتها الثنائية مع الدول الأخرى واستثمار الإيجابي منها في عملية الاستقطاب التي تحاول كل دولة ممارستها مع الدول الأخرى.

المفاوضات المتعددة أو الدبلوماسية المتعددة أو دبلوماسية المؤتمرات

تعني المفاوضات المتعددة تلك التي تجري مع أكثر من دولة أو مع مجموعة من الدول أو مع مختلف المجموعات حول مسألة واحدة أو أكثر وفي زمن معين، أو حول الاتفاق على مشاريع القرارات في المحافل الدولية، وتعتبر المفاوضات المتعددة من المفاوضات المعقدة نظراً لتعدد مواقف الدول واختلافها وتشعب مصالحها وتعرضها، أحياناً لضغوط الدول الكبرى المؤثرة عليها لاتخاذ موقف ينسجم ويتفق مع موقف هذه

الدول. وكانت مشاريع القرارات المتعلقة بالمسألة الفلسطينية في أي محفل دولي سواء أكان ذلك في نيويورك أم في جنيف أم في أي مؤتمر تابع للأمم المتحدة تتميز بالسخونة والدهاء والمراوغة والخداع واللعب على عامل الوقت، وكانت تصل أحياناً للتهديد والأغراء، وأحياناً أخرى إلى الاتصال بالعواصم بهدف إصدار تعليماتها إلى مندوبيها لتغيير مواقفهم؛ نظراً إلى ما سبق ذكره من اختلاف بين الدول حول هذه المسألة، وكانت مسألة الصوغ، وأحياناً الكلمات، وأحياناً الحروف، تبلغ أهمية بالغة في استقطاب أو عدم استقطاب دولة ما، ناهيك عن جوهر القرار الذي كان عادةً موضع طعن ورفض من الدول المتعاطفة مع إسرائيل، وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا وهولندا على سبيل المثال وامتدادات هذه الدول وتأثيراتها على غيرها من الدول الأخرى.

أهمية القضية المطروحة في التأثير على مواقف الدول

إن التعرف والوعي المسبق بالخارطة السياسية ومواقف الدول إزاء المسألة التي تشكل جوهر المفاوضات ضرورة مهمة يجب الإلمام بها لدى العاملين في الحقل الدبلوماسي وخصوصاً الذين يضطلعون بالعمل في حقل الدبلوماسية المتعددة لما لهذا الوعي والإلمام من قدرة على تمكين صاحبه من وضع التصورات والاحتمالات لما يمكن أن يحدث في المرحلة المقبلة ويستعد له بالخطوات المسبقة بما يمكنه من الدخول في ألاعيب المناورات

والمساومات كهوامش للمناورات بعيداً عن الجوهر الذي يحرص على ألاّ يمس أو يتغير، وهنا تشكّل الخبرة الشخصية أو استثمار خبرة الآخرين في هذا المجال عنصراً مهماً تضاف إليه عوامل التكوين الضرورية. وفي ضوء ذلك فإن أول ما يلفت الانتباه هو أن العالم مقسّم إلى مجموعات جغرافية في الأمم المتحدة، وهذه المجموعات تعمل ضمن التقسيم نفسه في جميع اجتماعات الجمعية العامة وجميع المؤتمرات الدولية التي تُعقد تحت مظلتها أو في إطارها. كما انسحب هذا التقسيم على التجمعات الدولية الأخرى مثل دول حركة عدم الانحياز التي تضم دول آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، وتظهر أهمية هذا التقسيم عندما يواجه المحفل عند انعقاده مشكلةً معينة تستدعي التفاوض بين الدول؛ فتتكتل المجموعات ضمن تقسيمها الجغرافي المذكور في محاولة للخروج بموقف موحد بقدر الإمكان يعبر عن الموقف القاري إزاء ما هو مطروح للتفاوض عليه. وليس قاعدة أن تخرج دول القارة بموقف موحد تتفق عليه جميع الدول دائماً؛ إذ كثيراً ما يحدث أن تتفق بعض الدول على موقف موحد في حين تختلف معها بعض الدول من المجموعة نفسها، ويصبح التباين واضحاً عندما يلتزم المحفل أو الجمعية أو المؤتمر للتصويت على مشروع القرار حيث تتكامل الاتجاهات المختلفة مع بعضها البعض بصرف النظر عن التقسيم الجغرافي ويحدث أن تصوّت دول معينة من دول إفريقيا مثلاً إلى جانب الدول الأوروبية بينما تصوّت باقي الدول الإفريقية إلى جانب دول حركة عدم الانحياز في مسألة خلافية

بين الدول الأوروبية ودولة أو أكثر من دول حركة عدم الانحياز. وفي حالات أخرى تشكّل المصالح عند بعض الدول والمواقف المبدئية عند بعضها الآخر والمواقف الكيدية عند بعض الدول الأخرى دافعاً إلى اتخاذ موقف معين لكل منها لا ينسجم مع مواقف الدول التقليدية للمجموعة ذاتها، وهذه حالة قليلة الوقوع. ويمكن إعطاء مثل واقعي على هذه الحالة:

ففي العام ١٩٨٧ وخلال انعقاد لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورتها العادية في جنيف، وهي اللجنة المكونة من ٥٣ عضواً وتشارك في أعمالها جميع دول العالم وجميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والعشرات من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية على مستوى العالم، كانت الحرب على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت قد وصلت درجة لا تحتمل من البشاعة اللاإنسانية، وقد رافق تلك الحرب حصار دام مدة ثلاثة أشهر بات معها الناس هناك يأكلون القطط وغيرها من النفايات لفقدان كل ما يمكن أن يؤكل، استصرخت منظمات حقوق الإنسان الضمير العالمي لإنقاذ الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من جحيم هذه الكارثة الجديدة التي تهدد حياة الكثيرين منهم، غير أن القوى التي قامت بالحرب عليهم لم تدعن إلى نداءات المنظمات الدولية والإنسانية واستمرت في حصارها وحربها. وبعد تردد طويل من القيادة الفلسطينية تم القرار بالتوجه إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ لاتخاذ قرار يدين الحصار ومن هم وراء الحصار ويطلب رفع

الحصار فوراً عن المخيمات الفلسطينية، ولما كانت أطراف الحرب المذكورة على المخيمات أطرافاً عربية، فقد كانت معركة مشروع القرار أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معركة عربية / عربية، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة،

لقد اعتادت دول العالم أن ترى مشاريع القرارات العربية في المحافل الدولية موجهة ضد إسرائيل وممارساتها العدوانية سواء على الشعب الفلسطيني أو ضد الشعوب العربية الأخرى، وكانت المفاوضات على مشاريع القرارات من هذا النوع معروفة وتعمل الدول حساباتها على هذا الأساس مسبقاً، غير أن إسرائيل هذه المرة غير موجودة، والموجود هو قرار عربي جزئي وموجه إلى أطراف عربية أخرى تقوم بحرب وحصار على مخيمات فلسطينية في بيروت، وعندما نقول: «قرار عربي جزئي»؛ فذلك لأن دولاً عربية كانت قد انضمت إلى قائمة المتبنين مشروع القرار وقد انسحبت فيما بعد من القائمة، وبعضها الآخر أعلن أنه لن يصوت لصالح القرار بل سيمتنع عن التصويت، والبعض الآخر أكد تبنيه القرار أو التصويت لصالحه. وبذلك تكون المجموعة العربية قد انقسمت أمام مشروع القرار هذا. وانقسم العالم بالتالي نتيجةً للانقسام العربي، فالاتحاد السوفيتي ومن معه من الدول آنذاك والذي كان يصوت لصالح قراراتنا والقرارات المتعلقة بالجلولان السوري المحتل إيجابياً بشكل دائم أعلن أنه سيمتنع عن التصويت أمام هذا القرار، والولايات المتحدة الأميركية أكثر الدول عداء لنا ولسورية في المحافل الدولية

ما هو نكاية سورية وإن جمعتها حالة التصويت هذه مع كوبا في خانة واحدة. أما مجموعة الدول العربية فقد انقسمت بين مؤيد للقرار وبين ممتنع عن التصويت، وهكذا تغيّرت خارطة التصويت التقليدية لأول مرة في محفل الأمم المتحدة، وقد أدى هذا التغيّر المفاجئ واللامعقول إلى تخبّط في مواقف الدول الأخرى سواء الإفريقية أو الأميركية اللاتينية وهي دول - في معظمها - دول صديقة، ناهيك عن التخبّط الذي أصاب الدول الإسلامية خلال هذه المعركة أيضاً، غير أن القرار فاز بالأغلبية المطلقة.

التقسيم الجغرافي في الأمم المتحدة

تنقسم دول العالم في الأمم المتحدة إلى خمس مجموعات جغرافية هي:

الدول الأوروبية.

دول أميركا الشمالية، أي الولايات المتحدة وكندا.

دول آسيا والباسيفيك.

الدول الإفريقية.

دول أميركا اللاتينية.

المناورات السياسية التي تصاحب المفاوضات على مشاريع القرارات

تتعرّض مشاريع القرارات الخاصة بقضية فلسطين في المحافل الدولية إلى عمليات أخذ وردد ورخي وجذب وضغط وترغيب وتصل، أحياناً، إلى الإرهاب السياسي المبطن، وكثيراً ما تعتمد الدول الكبرى إلى الاتصال بالعواصم عن طريق

صوتت عند التصويت عليه بالامتناع، أيضاً، وتبعت بعض الدول الأوروبية موقف الولايات المتحدة؛ فامتنعت هي، أيضاً، عن التصويت؛ فضمّت خانة الامتناع عند التصويت كلاً من: الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأميركية وعدداً من دول أوروبا الغربية، وهذه حالة نادرة الوقوع في الأمم المتحدة أو المحافل الدولية، ولكن منطلقات كل دولة لشكل التصويت المذكور كان مختلفاً عن الدولة الأخرى، فبينما كانت الولايات المتحدة الأميركية تهدف من وراء امتناعها عن التصويت إلى عدم تأييد فلسطين، كان هدف الاتحاد السوفييتي ومن معه من الدول من وراء الامتناع عن التصويت هو عدم تأييد أحد من أصدقائه على حساب أحد آخر من الأصدقاء وإن كان ذلك يضعه في الخانة نفسها مع الولايات المتحدة الأميركية. وفي الوقت نفسه صوتت كل من أستراليا وكوبا لصالح القرار، ولأول مرة، أيضاً، تجمع خانة التصويت بين كوبا وأستراليا، وهنا نشير إلى الموقفين المتباينين بين كل من أستراليا وكوبا، فتاريخياً تقف أستراليا إلى جانب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية عند التصويت على مشاريع القرارات في الأمم المتحدة، ولم تقف مرة إلى جانب كوبا المتنازعة دوماً مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي هذه الحالة تختلف المنطلقات بين كوبا وأستراليا في تصويتها الإيجابي على مشروع القرار، فكوبا مثلاً صوتت بالإيجاب تأييداً لفلسطين وهو الموقف الكوبي التقليدي الثابت أبداً، بينما كان تصويت أستراليا لصالح القرار ليس تأييداً لفلسطين بقدر

وزارات خارجيتها مع وزارات خارجية الدول الأخرى بهدف توجيه تعليمات من الوزارات إلى وفودها المعتمدة لدى المؤتمر المنعقد للتماهي مع وفد أو وفود الدول الكبرى التي لم تنجح في استقطاب العدد الكافي من الوفود؛ لتأييد موقفها من مشروع القرار موضوع المفاوضات، وقد تصل الضغوط على الحكومات إلى مستوى التهديد بقطع المساعدات التي تقدمها الدول الكبرى لهذه الدول إذا لم تستجب هذه الدول لمطالب الدول الكبرى، نعم ليس للسياسة أخلاق أمام المصالح الدائمة للدول، وعلى الدول أن توازن بين مصالحها ومبادئها وأن تتخطى مأزق المفاوضات بأقل الخسائر، مع الأخذ بالاعتبار الظروف السياسية الراهنة وعلى المدى الطويل وتأثير ما يجري على كل المستويات فيما يتعلق بشؤونها كدولة لها علاقات مع الدول الأخرى تحرص كل الحرص على بقائها واستمرارها وحاجة الدولة إلى عدم اهتزاز هذه المصالح أو انهيارها. ولقد أثبتت تجربة سنين طويلة من العمل في المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومؤتمراتها المختلفة أن مجموعة الدول الأوروبية أو دول الاتحاد الأوروبي كانت - وما زالت - تلعب دوراً خطيراً في التأثير السلبي على صوغ القرارات الفلسطينية في المحافل المذكورة خلال مرحلة المفاوضات. وكما جرت العادة تقوم المجموعة التي تبني القرار بتوزيع مسودته على مجموعات الدول للاطلاع عليه في الوقت المناسب، حتى لو كانت هناك ملاحظات للدول عليه فيمكن إخضاعها للبحث والقبول

بما لا يؤثر على جوهر القرار أو سياقه أو هدفه، وكانت الملاحظات تأتي من الأصدقاء لتحسينه، أما الملاحظات التي كانت تأتي من الدول غير الصديقة فكانت تأتي إما لتفريغه من مضمونه وإما لتشويه ما ورد فيه وإما لاقتراح إضافات تتعارض مع أهداف القرار، بحيث لا يمكن قبولها، وكانت هذه الدول تشترط موافقتها على القرار بالأخذ بتعديلاتها هي غير المقبولة وإلا ستعارضه عند التصويت، وفي هذه الحالة من الطبيعي أن ترفض فلسطين والمجموعة التي تبني القرار هذا المنطق، وهنا تبدأ الاجتهادات في قبول بعض التعديلات غير الأساسية؛ لإظهار حسن النية من جانبنا مقابل مطالبتنا بالتنازل عن بعض التعديلات الأساسية المقترحة من الجانب الأوروبي بشرط أن يقع التصويت الإيجابي من الدول الأوروبية على مشروع القرار عند التصويت، وهنا تعلن الوفود الأوروبية ترحيبها بقبولنا بعض تعديلاتها غير الأساسية، ولكنها تعلن أن ذلك لا يكفي وتصر على قبولنا جميع التعديلات المقترحة من جانبها، وبطبيعة الحال كان ذلك يستغرق أياماً من الدراسة والاتصال واستعراض المواقف والاحتمالات المترتبة على كل موقف وتأثير ذلك على مواقف الدول الأخرى؛ لأخذها بالاعتبار عند التصويت، كنا مع مجموعة الدول التي تبني القرار نحاول أن نذهب إلى أبعد ما يمكن مع الوفود الأوروبية لعلنا نكسب تأييدها؛ ولذلك كنا نستمر بالمفاوضات وأحياناً التنازل إلى الحد الممكن الذي يحافظ على جوهر القرار وأساسياته، ثم كنا نوجه سؤالاً واضحاً ومحددًا

للأوروبيين في النهاية وهو «لنفرض أننا سلّمنا معكم بكل تعديلاتكم، فهل سيكون تصويتكم على القرار إيجابياً؟» وهنا تبرز الخديعة الكبرى والخبث السياسي لديهم، كانوا دائماً يقولون هناك عدد منا سيصوت لصالح القرار وهناك البعض الآخر سيمتنع عن التصويت، وأحياناً كثيرة كانوا يقولون إن دولة في مجموعتنا ستعترض وغالباً ما تكون ألمانيا أو ألمانيا وبريطانيا. وهذا يعني أنه في حالة موافقتنا على جميع تعديلاتهم وتنازلنا الخطير عن الأساسيات في مشروع القرار فلن نحصل على تأييد دول الاتحاد الأوروبي. ونكون لو فعلنا ذلك قد أفرغنا مشروع القرار من مضمونه وأهدافه الأساسية ولم نحصل مع ذلك على تأييد الدول الأوروبية بمجموعها عليه. وهنا كنا نتوقف عن المفاوضات مع الجانب الأوروبي ونعلن عن ذلك رسمياً بعد أن نكشف خداعهم وخبثهم لباقي وفود الدول المشاركة، ونقرر خوض معركة التصويت دون دعم الأوروبيين لنا مفضّلين أن يبقى القرار بصيغته ونصه الأساسيين قوياً ومعبراً عن حقيقة الموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما ينطبق عليه من أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان والفوز به بالأغلبية المطلقة على أن يفوز بأغلبية أكبر بصيغة ونص ضعيفين أو مشوهين. وكان مبدأ الديمقراطية في التصويت سواء في الجمعية العامة أو في لجنة حقوق الإنسان أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو حتى في الوكالات المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية أو منظمة العمل الدولية يسمح بالاستغناء

عن تأييد دول الاتحاد الأوروبي والفوز بمشروع القرار عن طريق الأغلبية المطلقة التي تتكون منها باقي الدول الأعضاء، ولذلك كانت حمى المفاوضات تبدأ بيننا ومعنا وفود الدول التي تتبنى القرار وبين الدول الراضة له على كسب الدول الأخرى لصالحها.

وخلال هذه المرحلة من المفاوضات بخصوص مشروع القرار كانت الولايات المتحدة الأميركية تنسّق مع مجموعة الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا وتترك أمر التفاوض مع الجانب الفلسطيني والعربي والمجموعة التي تتبنى القرار إلى المجموعة الأوروبية، ولكنها كانت في الوقت نفسه لا تتوقف عن الاتصال بوفود الدول المختلفة وخصوصاً وفود الدول التي تتبنى مشروع القرار ومنها دول عربية، أحياناً؛ بهدف التأثير على موقفها من القرار وتغييره إذا أمكن ذلك، ثم كان الدور الأميركي في هذه الحالات هو الاتصال بالوفود المختلفة وفدّاً وفدّاً؛ لبث روح الإحباط لدى مؤيدي مشروع القرار لعلهم يقومون بدورهم لإشاعة روح الإحباط، أيضاً، لدى مؤيدي مشروع القرار الآخرين. كانت الدول الأوروبية تكلف سفيراً للدولة التي ترئس الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة؛ ليتولى عملية التنسيق والاتصال مع مجموعة الدول التي تتبنى مشروع القرار وخصوصاً ممثل فلسطين وممثلي الدول العربية المكلفة التفاوض لكي ينقل إليهم وجهة نظر الدول الأوروبية ويحمل وجهة النظر الفلسطينية والعربية إليها، وكثيراً ما كان يكلف التفاوض نيابة عن المجموعة ضمن هامش محدد، ولقد درجت

الدول الأوروبية على نمط معين في جميع هذه الحالات، ويبدأ هذا النمط برفض مشروع القرار أولاً بذريعة أن اللغة المكتوب بها القرار هي لغة غير مقبولة وبطبيعة الحال هنا كانوا يقترحون تغييرات أساسية على المشروع بحجة تحسين اللغة وهي في حقيقتها تفرغ القرار من مضمونه وبالتالي كانت ترفض اقتراحاتهم المخادعة، ثم ينتقل الأمر إلى القول إن مشروع القرار ليس متوازناً، بمعنى أن مشروع القرار يتضمن موقفاً شديداً ضد إسرائيل ومنحازاً إلى الجانب الفلسطيني، وهم يعلمون أن القرارات في المحافل الدولية لا تنحاز إلا إلى مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان خصوصاً في الحالة الفلسطينية؛ لأنها حالة شعب يقع تحت الاحتلال ويعاني من ممارسات السلطة القائمة بالاحتلال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ثم تقدم المجموعة الأوروبية بعد ذلك تعديلات عليه بحيث يفقد المشروع كل ما يهدف إليه بزعم أن هذه هي اللغة المقبولة لدى الأوروبيين، وموضوع اللغة عند الأوروبيين يعني أن يبحث القرار عن ألطف العبارات عندما يتحدث عن جرائم الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني حتى لو كانت تلك الجرائم موثقة بتقارير المقررين الخاصين المعيّنين للتحقيق في تلك الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنها على سبيل المثال تقارير المقرر الخاص جورجيو جاكوميللي، والمقرر الخاص

جون دوغارد، وأخيراً المقرر الخاص ريتشارد فالك، وهي التقارير المتعلقة بانتهاكات إسرائيل لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى تقارير السيدة ماري روبنسون المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان إثر عودتها من زيارتها الأرض المحتلة والتي طالبت إسرائيل فيها أمام لجنة حقوق الإنسان بتفكيك المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها مستوطنات غير مشروعة وعملاً من أعمال الاحتلال العسكري الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى عشرات السنين الماضية. أما التوازن المطلوب عند الأوروبيين فهو كل ما يساوي بين الضحية والجلاد، لغة تساوي بين الشعب الواقع تحت الاحتلال العسكري وبين القوة العسكرية التي تقوم بالاحتلال وتمارس كل أنواع الانتهاكات، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وهنا في هذه المرحلة من المفاوضات تتحدّد أدوار الدول، فالدول الأوروبية تتولى المفاوضات مع المجموعة التي تتبنى مشروع القرار، والولايات المتحدة تجري اتصالات مع العديد من الدول المتوقع تأييدها القرار لتغيير موقفها بزعم أن الدول الأوروبية ترفض هذا

القرار وهي غير موافقة عليه؛ وبالتالي فهو ضئيل الحظوظ في الفوز بالأغلبية المطلوبة ليصبح قراراً، والولايات المتحدة تفعل ذلك في هذه المرحلة من المفاوضات؛ بهدف زعزعة موقف هذه الدول والتشكيك بإمكانية نجاح القرار كضغط نفسي لعلها تنضم إلى المعارضين له، أو تنأى بنفسها عن التصويت لصالحه وتنضم إلى قائمة الممتنعين على الأقل إذا تعذر عليها الانضمام إلى قائمة معارضيها. ولقد حدث أكثر من مرة أن خلت مقاعد بعض الدول عند جلسة التصويت؛ هرباً من الحرج مع الولايات المتحدة إذا ما صوتت لصالح القرار، أو تفادياً للحرج مع الدول التي تتبنى القرار إذا ما اتخذت موقفاً سلبياً منسجماً مع المطالب الأميركية والأوروبية وإسرائيل، أو في حالة امتناعها عن التصويت المحرج مع الطرفين معاً؛ لذلك كانت تفضل التغيب عن القاعة عند عملية التصويت.

نموذج من وسائل الضغط

خلال انعقاد الدورة العادية للجنة حقوق الإنسان في العام ٢٠٠٢ في جنيف اجتاحت القوات العسكرية الإسرائيلية مخيم جنين، وقد بلغ ذلك الاجتياح أخطر ما وصلت إليه الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية قتلاً وتدميراً في المدينة والمخيم، وكان أمام اللجنة مشروع قرار يندد بهذا العدوان ويدين سلطات الاحتلال الإسرائيلي لارتكابها العمل العدواني المذكور وانتهاكها مبادئ حقوق الإنسان ضد المدنيين في المدينة والمخيم، وكانت المفاوضات مع الأوروبيين

حول مشروع القرار قد وصلت إلى مرحلة دقيقة من التعارض بيننا وبينهم، فإما أن نسلّم بما يرغب به الأوروبيون ويصدر القرار بما هو أدنى من مستوى خطورة ما يجري على الأرض وإغفال حقيقته ويكون هذا لصالح إسرائيل بزعم أن نكسب أصوات الدول الأوروبية، أو أن نتمسك بما يجري على الأرض وإخضاعه لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ونفقد بذلك أصوات الدول الأوروبية، وبمعنى آخر إما أن نقبل بنصّ ضعيف هزيل يلفظ من وجه العدوان الإسرائيلي ويجمله على حساب شعبنا ودماء شهدائنا وحقوقنا المكفولة في القوانين الدولية، أو أن نتمسك بنص قرار قوي يستند إلى القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ويتعامل مع الحقائق التي تجري على الأرض ونتصر لحقوق شعبنا ونفقد بذلك أصوات الدول الأوروبية، وكانت مجموعة الدول الأوروبية حينها تعمل خلال المفاوضات معنا ومع المجموعة التي تتبنى مشروع القرار وهي في حرج كبير، فهي تشعر بالصعوبة البالغة إذا ما اعترضت على قرار يدين الانتهاكات الجسيمة لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان خصوصاً أمام جرائم سافرة وجسيمة تجري على الأرض من خلال عدوان عسكري على بلدة ومخيم مدنيين وتنقل ذلك وسائل الإعلام وشاشات التلفزة أمام العالم كله، وفي الوقت نفسه يصعب عليها أن تدين إسرائيل لارتكابها هذه الجرائم من لجنة تمثل ضمير الإنسانية وتحتكم إلى مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان. وبالتالي كانت

والمملكة المتحدة وامتناع الآخرين عن التصويت وكان نجاحاً كبيراً بعد مفاوضات طويلة وعسيرة .

إجراءات التصويت على مشاريع القرارات

تختلف إجراءات التصويت على مشاريع القرارات من منظمة إلى أخرى ، أو من جهاز إلى آخر أو من وكالة متخصصة إلى وكالة أخرى .

مجلس الأمن

قبل أن نتحدث عن إجراءات التصويت في مجلس الأمن لابد من الاطلاع - ولو بسرعة - على بعض صلاحيات مجلس الأمن ذات العلاقة الوثيقة بكيفية التصويت في المجلس .

صلاحيات مجلس الأمن في فض النزاعات بما يحفظ السلم والأمن الدوليين

منح ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن مهمة المحافظة على السلم والأمن الدوليين في العالم ، ولذلك فإن المجلس ينظر في قضايا النزاعات التي تنشأ بين الدول ويعمل على فضّها عن طريق المفاوضات وبالطرق السلمية وفقاً للفصل السادس من الميثاق . أما في حالات النزاعات المعقدة أو المسلحة ، أو تلك التي ترتكب فيها الدول جريمة العدوان ضد دولة أخرى أو ضد إقليم من أقاليمها مما يشعر المجلس بأن السلم والأمن الدوليين أصبحا مهددين بالخطر فإنه يلجأ في هذه الحالة إلى اعتماد قراره في هذا الشأن وفقاً للفصل السابع من الميثاق وهو الفصل الذي يجيز

وفود الدول الأوروبية في حيرة من أمرها وتبحث عن مخرج يجنبها الحرج إذا ما اعترضت على مشروع القرار أو امتنعت عن التصويت عليه من ناحية ، كما يجنبها في الوقت نفسه المشاركة في إدانة إسرائيل على عدوانها ، وهذا ما لا ترغب به من ناحية أخرى . وكان المخرج الوحيد أمامها ومن وجهة نظرها هو أن نتنازل نحن عن بعض النصوص والبنود الأساسية الواردة في مشروع القرار لكي تتعامل معه هي براحة تامة ودون أي نوع من الإحراج ، ولما كان ذلك متعذراً عليها بسبب صلابة موقفنا في المفاوضات الجارية بيننا ؛ لجأت إلى أسلوب آخر من الضغط علينا على أمل أن تصل إلى ما تبغيه . فكان الاتصال مع وزير الشؤون الخارجية لعله ينجح في تأمين ما ترغب به المجموعة الأوروبية .

بينما كنت على مقعدي في جلسة رسمية من جلسات اللجنة المقررة لدراسة مشروع القرار المذكور جاءني هاتف من الأخ وزير الخارجية يناقشني في الموقف . وعلمت فيما بعد أن سفير السويد السيد يوهان المكلف من مجموعة دول الاتحاد الأوروبي التفاوض معنا كان قد تكلم مع الأخ الوزير وطلب منه التدخل للضغط لكي نقبل بما يريده الأوروبيون بتعليمات منه لي مباشرة .

وكانت هذه هي إحدى وسائل الضغط التي تمارس علينا ورفضناها . بعد ذلك بقيت المواقف على ما هي عليه ، وذهبنا إلى مرحلة التصويت دون أن يكون إلى جانبنا أحد من الدول الأوروبية ، ومع ذلك فاز القرار بأغلبية مريحة مع معارضة عدد من الدول الأوروبية منها ألمانيا

إجراءات التصويت في مجلس الأمن المرحلة الأولى:

تجري المفاوضات في هذه المرحلة بين الدول من أجل الحصول على تأييد تسعة أعضاء من مجموع أعضاء المجلس؛ لكي يمكن مشروع القرار من أن يقدم إلى المجلس في جلسة رسمية لدراسته والتصويت عليه، ولا يشترط هنا أن يكون من بين الأعضاء التسعة أولئك الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس؛ لأن المسألة هنا تتعلق بالإجراءات وليست مسألة موضوعية. وعندما يحظى مشروع القرار بتأييد الدول التسع المطلوب؛ فإن مشروع القرار يأخذ طريقه إلى مجلس الأمن للدراسة والبت فيه. وبطبيعة الحال تُعتبر هذه المرحلة من المفاوضات على أي مشروع قرار في نطاق مجلس الأمن أسهل مرحلة، ومع ذلك لا تخلو من المتاعب والمشقة لأن الدول عندما تتخذ موقفاً من مشروع قرار ما؛ تضع في حساباتها مواقف الدول الكبرى إزاء مشروع القرار المطروح للدراسة في ضوء مصالحها هي واتخاذ الموقف المناسب الذي لا تتأثر بسببه مصالحها سلباً أو تتعرض لعلاقاتها إلى الاهتزاز مع الدول التي تحرص على علاقات سليمة معها، وتأخذ ذلك بالاعتبار ومع ما يتضمنه هذا من تردد لبعض الدول أحياناً، ومحاولات تعديلات في بنود المشروع من بعض الدول الأخرى، إلا أن كل ذلك يبقى بمثابة مؤشرات إلى ما سيأتي من عقبات أقسى وأمر في المرحلة التالية من المفاوضات على مشروع القرار، وهي المرحلة الحاسمة من مراحل المفاوضات والتي يضرب فيها حق النقض

للمجلس استعمال كل الوسائل لوضع حد للنزاع قيد البحث بما في ذلك العقوبات الاقتصادية أو الإجراءات العسكرية الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

ورغم أن العدوان العسكري ضد دولة ما أو ضد إقليم من أقاليمها، والاحتلال الأجنبي وإخضاع الشعوب للسيطرة والهيمنة الأجنبية، والانتهاكات الجسيمة لمبادئ القانون الدولي، والانتهاكات الخطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي كما وردت في اتفاقيات جنيف الأربعة المعقودة العام ١٩٤٩، والبروتوكول الأول الملحق بها للعام ١٩٧٧، وحرمان الشعوب من ممارسة حقها في تقرير مصيرها، وجريمة العمل على حرمان الشعوب من هذا الحق كما هو واقع الآن للشعب الفلسطيني، يشكل جرائم مخلة بسلم الإنسانية وأمنها، وانتهاكات خطيرة لمبادئ القانون الدولي؛ مما يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وهو ما يستدعي إخضاعه للدراسة والبت فيه وفقاً للفصل السابع من الميثاق بقرارات من المجلس. غير أن الازدواجية في تطبيق معايير القانون الدولي، والانتقائية في إخضاع قضايا لحكم القانون، والانتقائية في تهريب قضايا من حكم القانون في الوقت نفسه كمنهج لسيطرة القوة الطاغية مارسته الولايات المتحدة الأميركية في مجلس الأمن قد مكن إسرائيل من الإفلات من عقوبات المجتمع الدولي لها وهي التي ارتكبت كل أنواع الجرائم المعددة أعلاه على مدى أكثر من أربعين عاماً ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(الفيتو) بعصاه على الطاولة؛ ليظل أي قرار لا يروق لدولة ما من الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، وفي الحالة الفلسطينية كانت وما زالت الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة التي تتصدى اعتراضاً على أي مشروع قرار يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو أي مشروع قرار يتعلق بإدانة إسرائيل على ارتكابها الجرائم ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة باستعمالها حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار المطروح للاعتماد من المجلس حتى ولو كانت تلك الجرائم موثقة بتقارير لجان الأمم المتحدة أو تقارير مقررهم الخاصين المكلفين. بالتحقيق في هذا الشأن.

المرحلة الثانية:

ينظر مجلس الأمن في نوعين من القرارات المتعلقة بقضية فلسطين، النوع الأول تلك التي تحال إليه من الجمعية العامة بعد اعتمادها كقرارات من الجمعية العامة وكتوصية إلى مجلس الأمن، وغالباً ما تكون على صلة وطيدة ومباشرة بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف، والنوع الثاني هو ما تتقدم به الدول من قضايا تتطلب معالجة المجلس بشكل مباشر لها بقرار، وغالباً ما كانت تتعلق بحالات ساخنة ومتأججة كالانتهاكات لحقوق الإنسان، ومبادئ القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة المترتبة على ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان المجلس يرفض على مدى عشرات السنين البحث فيما يحال إليه من الجمعية العامة

من قرارات تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني أو المسألة الفلسطينية من الناحية السياسية، وكان في الوقت نفسه ينظر فقط فيما يُعرض عليه من قضايا تتعلق بالممارسات الإسرائيلية التي تنتهك مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ على وجه الخصوص؛ نظراً إلى جسامة مثل هذه الانتهاكات واستحالة تجاهلها أمام الرأي العام العالمي. وكان رفض المجلس للنوع الأول من القرارات على مدى عشرات السنين ينشأ بسبب استعمال الولايات المتحدة الأميركية حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع القرارات بهذا الخصوص وبطريقة منهجية وسياسية ثابتة لمنع المجتمع الدولي من أداء دوره في هذه المسألة، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره، في انتظار ظروف دولية مغيرة تسمح في فرض الحلول المرغوب بها أميركياً وإسرائيلياً بعيداً عن المجتمع الدولي والقانون الدولي وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وبمعنى آخر في انتظار ما تسمح به الظروف الدولية من تصفية للقضية الفلسطينية خارج نطاق الأمم المتحدة وقواعد وأحكام القانون الدولي. أي البحث عن حلول تصفوية للقضية الفلسطينية، لا مكان فيها لحقوق الشعب الفلسطيني، ولا مجال لتدخل المعايير والقواعد الدولية، وفي معزل كامل عن مبادئ القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. حلول لا يذكر فيها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ولا

يدخل في مصطلحاتها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولا علاقة لها بالشرعية الدولية. حلول يجلس فيها الفلسطيني عارياً ضعيفاً متهاكاً مجرداً من أي سلاح أو أي واقٍ أمام جبروت إسرائيل وطغيانها واحتلالها للأرض الفلسطينية، وكل ما يمكنها من إملاء إرادتها على الجانب الفلسطيني تحت شعار المفاوضات، والعملية السلمية، والسلام، وخارطة الطريق، و(أنابوليس).

إذاً كانت الولايات المتحدة الأميركية تمنع المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن من التعامل مع قضية فلسطين سياسياً وحقوقياً باستعمالها حق النقض (الفيتو) أمام أيٍّ من مشاريع القرارات التي تتعلق بهذه المسألة سواء المحالة إلى المجلس من الجمعية العامة أو المنشأة أمامه بطلب من دولة أو أكثر. وكان الهدف من وراء ذلك المنهج المتكرر هو إفقاد الفلسطينيين الأمل بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي؛ تمهيداً للبحث عن أساليب أخرى وجهات غير الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وظروف دولية أكثر ملاءمة؛ لعلها تفعل شيئاً بديلاً عن الأمم المتحدة المصطدمة دائماً بـ(الفيتو) الأميركي، وكان سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهياره والحرب الأميركية الأولى على العراق من الأسباب التي وفّرت الظروف الملائمة للتوجه الأميركي المذكور. ولقد تأكد هذا المنطق فيما بعد عندما أنهت الولايات المتحدة حربها الأولى على العراق في العام ١٩٩٠ وبدأت تروج لعقد اجتماع دولي بشأن الشرق الأوسط؛ من أجل إطلاق مفاوضات مباشرة بين العرب

وإسرائيل والتي بدأت في مدريد فيما بعد تحت شعار كبير هو الوصول إلى حل بالطرق السلمية للمشكلة، إذ حدث خلال تلك الفترة وبينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تعدّان للاجتماع المذكور، وضمن مساعيها مع الأطراف المعنية، قام السفير البريطاني في تونس بزيارة إلى الرئيس المغفور له الشهيد ياسر عرفات في مسعى منه لإقناع الأخ الرئيس بالمشاركة في الاجتماع المذكور، وقد استعمل السفير البريطاني في ذلك الاجتماع منطق اليأس واليئس من الاستمرار في العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة، عندما قال للرئيس المرحوم أبو عمار آنذاك: «ماذا تنتظرون يا سيادة الرئيس؟ ماذا تنتظرون من المجتمع الدولي أو من الأمم المتحدة، وها أنتم قد حصلتم على عشرات القرارات من الأمم المتحدة ولم تحققوا شيئاً منها؟ فلماذا لا تذهبون إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل لعلكم تحققون شيئاً مما لم يتحقق لكم عن طريق الأمم المتحدة؟». واستطرد قائلاً: لا تضيعوا هذه الفرصة القادمة لكم كما أضعتم فرصاً عديدة قبل ذلك». كان السفير البريطاني يتحدث وكأنه شديد الحرص على مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية وكان يتحدث وكأن العلة كانت في الماضي كامنّة في الأمم المتحدة وليست في بريطانيا نفسها أو في الولايات المتحدة الأميركية حليفة بريطانيا، أو في كليهما معاً، وهما بالتحديد من كان يحول دون أن يتحرك المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن وينفذ القرارات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حقه في

تقرير مصيره وذلك باستعمال الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لإبطال مشاريع القرارات بهذا الشأن، وتأييد بريطانيا لها في ذلك ومنع المجتمع الدولي من التحرك في هذا السياق لعشرات السنين الماضية.

محاولات قلب الحقائق إن أمكن قبل استعمال حق النقض (الفيتو)

خلال المفاوضات على مشاريع القرارات الخاصة بالممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت الولايات المتحدة الأميركية ومعها بريطانيا وبعض الدول الأوروبية تلجأ أولاً إلى إدخال التعديلات على مشروع القرار قيد البحث بحيث تتأثر طبيعته وتتغير من الإدانة الموجهة إلى إسرائيل كسلطة محتلة ترتكب الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة لمبادئ حقوق الإنسان، ومبادئ القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة مثلاً، إلى جعل إسرائيل ضحية لأعمال خصومها (الإرهابيين) وأعمال العنف، وتلميع وجهها وتبييضه مع التركيز على إدانة خصومها الذين يرتكبون جرائم الإرهاب ضد مدنييها وهي الواحة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة)، وهي الدولة المسالمة المحبة للسلام التي تدافع عن مواطنيها المدنيين على حدّ زعم الولايات المتحدة الأميركية!! وكانت الولايات المتحدة تفعل ذلك بهدف وضع أصحاب القرار تحت ضغط وابتزاز سياسيين وتقدم عدداً من التعديلات على مشروع القرار بحيث تحقق أهدافها المرسومة

وفقاً للتعديلات المقدمة منها أو من إحدى الدول المتوافقة معها، فإذا تحقق ذلك تكون قد حققت مكسباً لإسرائيل، وإذا لم يتحقق ذلك تهدد باستعمال حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار، وعندما كانت تعديلاتها المقترحة دائماً تشكل إجهاضاً للهدف الحقيقي من مشروع القرار، كانت ترفض تلك التعديلات رفضاً قاطعاً من الدول التي تبني مشروع القرار؛ وبالتالي كانت الولايات المتحدة تلجأ إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار؛ فقتله ليصبح وكأنه لم يكن، وهذا ما حدث مع العشرات من مشاريع القرارات على مدى سنين عديدة. غير أنه من الجدير ذكره هنا أن عملية المفاوضات في مثل هذه الحالات كانت تمتد أياماً بين أخذ وردّ وشدّ وجذب وتهديد وترغيب حتى إذا ما وصلت إلى طريق مسدود انتهت بـ(الفيتو) كما ذكرنا سابقاً.

المستويات المختلفة لقرارات مجلس الأمن

يصدر مجلس الأمن أربعة أنواع من القرارات، ونوعين من البيانات نذكرها بالتدرج حسب للأهمية:

أولاً - قرار يعتمد بإجماع الأصوات وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق، وفي هذه الحالة يكون القرار ملزماً، وللمجلس بموجبه أن يتخذ الإجراءات الاقتصادية والعسكرية اللازمة لتنفيذه.

ثانياً - قرار يعتمده المجلس بموافقة الأغلبية من الأعضاء الخمس عشرة ودون اعتراض أحد من

الأعضاء الدائمين، ويكون القرار ملزماً للأطراف المتنازعة، وفي حال اعتماده وفقاً لأحكام الفصل السابع يجوز للمجلس اتخاذ ما يلزم من إجراءات اقتصادية أو عسكرية لضمان تنفيذه.

ثالثاً - قرار يعتمد المجلس بموافقة الأغلبية من مجموع أعضائه وإن كان قد اتخذ أحد الأعضاء الدائمين فيه موقف الامتناع عن التصويت، يكون القرار معتمداً وملزماً لأطراف النزاع، وللمجلس اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات المنع أو القمع المنصوص عليها وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق.

رابعاً - قرار يتخذه المجلس إما بموافقة كامل أعضائه وإما بالأغلبية المطلقة من مجموع أعضائه دون استعمال أحد الأعضاء الدائمين حق النقض (الفيتو)، وفقاً لأحكام الميثاق أو وفقاً لأحكام الفصل السادس، أي الفصل الذي يدعو فيه المجلس إلى حل النزاعات بالمفاوضات والطرق السلمية بين المتنازعين. وهذا النوع من القرارات لا ينظر إليه على أنه قرار ملزم، ولا يتخذ مجلس الأمن أيّاً من الإجراءات المذكورة سابقاً في حالة تمرد أحد أطراف النزاع على أحكامه.

خامساً - البيان الرئاسي

يصدر البيان الرئاسي باسم رئيس المجلس بعد موافقة أعضاء المجلس على ذلك، وفي هذه الحالة لا يكون المجلس في وضع يمكنه من دراسة الحالة ليصدر بشأنها قراراً فيأتي البيان الرئاسي بديلاً ضعيفاً عن القرار.

أو في حالة تعذر عقد اجتماع للمجلس للبحث في مسألة قد بلغت درجة معينة من الخطورة تستدعي

عقد جلسة رسمية للمجلس غير أنه في حالة عجز عن تنفيذ ذلك وغالباً ما تكون هذه الحالة ناشئة عن موقف سلبي لأحد الأعضاء الدائمين الخمسة من القضية المثارة أو لا مصلحة لذلك العضو في قرار يصدر عن مجلس الأمن بشأنها فيكون البيان الرئاسي مخرجاً سخيلاً لذلك.

والبيان الرئاسي يأتي في الدرجة الثالثة من الأهمية بعد قرار يصدر عن المجلس وفقاً لأحكام الفصل السابع، وآخر يصدر وفقاً لأحكام الفصل السادس من الميثاق أو أي قرار آخر يصدر عن المجلس دون ذكر أي من الفصيلين المذكورين.

سادساً - البيان الصحافي لرئيس المجلس

في حالة صدور بيان صحافي عن رئيس المجلس أو عن المجلس يكون هذا الإجراء أضعف إجراء، وهو المستوى الأدنى بشكل مطلق كإجراء يتخذه مجلس الأمن إزاء أية قضية يتصدى لبحثها.

وهذا البيان الصحافي لا قيمة سياسية له ولا قانونية على الإطلاق. وتأكيداً لما جاء تحت خامساً أعلاه وإجهاضاً لأية محاولة لاجتماع مجلس الأمن للنظر فيما كانت ترتكبه إسرائيل في قطاع غزة من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان خلال حربها على القطاع في كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩، طلبت الولايات المتحدة الأميركية من رئيس مجلس الأمن إصدار بيان صحافي إزاء العدوان المذكور كخطوة استباقية لحماية إسرائيل وقطع الطريق أمام الدعوات المتكررة والمتدفقة على مجلس الأمن من جهات مختلفة لعقد جلسة للمجلس والنظر

في العدوان العسكري الإسرائيلي على المدنيين في قطاع غزة، وهذا ما تم فعلاً، وهكذا تواجه أخطر الجرائم والانتهاكات بأضعف الإجراءات من مجلس الأمن عندما يكون مرتكب الجريمة أحد حلفاء الولايات المتحدة الأميركية مثل إسرائيل، بينما تدمر دول وتشرد شعوب ويقتل الملايين ظلماً وعدواناً بناءً على ادعاءات كاذبة باعتراف أصحابها لمجرد أن هذا الكذب يخدم مصالح الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها وخصوصاً إسرائيل.

الجمعية العامة

تعتمد الجمعية العامة مشاريع القرارات المقدمة لها بطريقة ديمقراطية تتساوى فيها الدول عند التصويت، والنظام الداخلي للجمعية العامة يقضي بأن يكون لكل دولة صوت واحد، فلا تمييز فيها بين الدول، كبيرة كانت أم صغيرة، فجميع الدول هنا متساوية أمام قانون التصويت؛ ولذلك تجري حمى المفاوضات على مشاريع القرارات في الجمعية العامة حول استقطاب الدول، فأطراف النزاع على مشروع القرار تبذل الجهود المضنية مع جميع الدول والمجموعات بهدف استقطابها وتجميع أكثر الأصوات لصالحها من أجل الفوز بالقرار، أو من أجل إسقاطه، وهنا تدخل عوامل مصالح الدول وحساباتها القريبة والبعيدة مع الدول الأخرى، كما تستعمل الدول الكبرى أساليب الترغيب والتهديد مع الدول الأخرى ولاسيما دول العالم الثالث أو ما اصطلح على تسميته (دول الجنوب)؛ من أجل

حشد التأييد لموقفها من مشروع القرار المعروض على التصويت، كما يدخل عامل شراء الذمم عند ممثلي بعض الدول الهامشية، وربما تلك التي أدخلت إلى الأمم المتحدة فقط لتصوّت دائماً باتجاه واحد لا يتغير، ويحضرني هنا أمر يتعلق بممثل لدولة من دول الكاريبي لدى الأمم المتحدة، كان رجلاً متوسط العمر، شعره أشيب، أنيق بهندامه دائماً، تراه يسير بخطى بطيئة وثابتة في قاعات الأمم المتحدة وأروقتها وصالة وفودها حيث تتناول وفود الدول فيها الشاي والقهوة والمشاريب الأخرى، وكان الرجل يزين الجانب الأيسر من صدره بوردة حمراء بشكل دائم.

لا أذكر أن وفداً من الوفود قد قال إنه سمع صوته خلال جلسات الجمعية العامة على مدى سنين وجوده ممثلاً لبلاده فيها، ولكنه كان يحرص على ألا يتغيّب عن أية جلسة تصويت للجمعية العامة. وكان عند التصويت يدلي بصوته دائماً نيابة عن حكومة بلاده بما يتوافق مع موقف الولايات المتحدة الأميركية، ثم يعود بعدها ليستأنف هواياته الأخرى بالتسكع في أروقة الأمم المتحدة وقاعاتها وخصوصاً صالة الوفود ببذلته الأنيقة والوردة الحمراء على صدره وحذائه الأسود البراق دائماً.

أنواع القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة

أولاً - تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة مشاريع القرارات التي تتقدم بها الدول الأعضاء أو عدد منها خلال دوراتها العادية أو الاستثنائية،

اعتماد القرارات في الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية

تعقد الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية مؤتمرها السنوي في شهر أيار من كل سنة في جنيف المقر الدائم للمنظمة نفسها، ويشارك في هذا النوع من المؤتمرات وزراء الصحة للدول المنضمة إلى منظمة الصحة العالمية وجمعيات الهلال والصليب الأحمر التابعة للدول الأعضاء.

وعلى غير ما هو معمول به في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة إلى مراحل القرارات واعتمادها تقدم مشاريع القرارات خلال انعقاد المؤتمر السنوي لجمعية الصحة العالمية إلى لجنة (a) حيث تنبثق عن المؤتمر لجنتان: الأولى للقرارات المتعلقة بالأوضاع الصحية في الدول واللجنة (b) للقرارات المتعلقة بالأمور الإدارية والمالية وغيرها لدراستها وتقديمها إلى المؤتمر لاعتمادها، وتشارك في أعمال اللجنتين الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة، وتعقد اللجنتان اجتماعاتهما على هامش اجتماعات المؤتمر العام، وبعد مناقشتها والتفاوض بشأنها يتم رفعها إلى المؤتمر، وليس بالضرورة قبول جميع القرارات المقدمة لها، فهي أيضاً تعتمد مشاريع القرارات بالتصويت الديمقراطي، ولكل وفد دولة مشارك في أعمال مؤتمرها السنوي صوت واحد.

وعند الانتهاء من أعمالها تحيل هذه اللجنة نتائج أعمالها بما في ذلك القرارات التي قبلتها بالتصويت إلى المؤتمر العام المنعقد لينظر فيها، وبالتالي يصار إلى اعتمادها من المؤتمر العام

وذلك بعملية تصويت ديمقراطية حيث لكل دولة عضو في الجمعية العامة صوت واحد، وتعتمد القرارات بالأغلبية المطلقة، إلا إذا كان مشروع القرار المطروح للتصويت يتطلب ثلثي الأعضاء وفقاً لأحكام الميثاق واللوائح الداخلية للجمعية. **ثانياً** - مشاريع القرارات التي توصي باعتمادها اللجان التابعة للجمعية العامة ومنها مثلاً: اللجنة السياسية الخاصة، واللجنة المالية، واللجان الأخرى، وترفعها إلى الجمعية العامة لاعتمادها بقرارات منها.

ثالثاً - مشاريع القرارات الموصى بها من مجلس الأمن مثل القرارات المتعلقة بعضوية الدول المرشحة للانضمام إلى الأمم المتحدة.

رابعاً - مشاريع القرارات المحالة إلى الجمعية العامة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

خامساً - قرارات قبول الآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحالة أصلاً من الجمعية العامة إلى المحكمة للإفتاء بشأنها لقبولها بقرار من الجمعية العامة بعد صدورها.

ففي الوقت الذي لا تجري أية مفاوضات على مشاريع القرارات المحالة من محكمة العدل الدولية أو من اللجان المذكورة إلى الجمعية العامة وتعتمدها الجمعية تلقائياً، تخضع مشاريع القرارات التي تتقدم بها الدول من أعضاء الجمعية العامة لاعتمادها إلى مفاوضات بين الدول الأعضاء، وبالتالي تنتقل المفاوضات هنا من مرحلة إلى أخرى كما ورد سابقاً مروراً بالصعوبات نفسها والمعاناة نفسها بالنسبة إلى القضية الفلسطينية وتشعباتها.

أو رفضه لها، وفي هذه الحالة تصبح منظمة الصحة العالمية ملتزمة بتنفيذ ما يعتمد المؤتمر العام من قرارات.

طبيعة المفاوضات على مشاريع القرارات في مؤتمرات منظمة الصحة العالمية

تأخذ الوفود المتفاوضة حول مشاريع القرارات في مؤتمرات منظمة الصحة العالمية طبيعة عمل هذه المنظمة الفني والمهني والتخصصي بالاعتبار؛ لذلك تبعد الوفود قدر الإمكان عن إقحام العامل السياسي في المفاوضات. ومن هنا تنشأ أهمية الدقة والحذر والبراعة والمهارة في عرض الأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من حيث تدهورها وتردي المستويات الصحية وتفاقمها ودور الاحتلال الإسرائيلي في ذلك دون أن نتعرض للاحتلال وما ينشأ عنه من متربات سياسية أو يتصل بممارساته دون ما ينشأ عنها من أوضاع صحية والتركيز عليها. ولذلك وعلى هذا الأساس كانت جميع القرارات المتعلقة بالأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة تبرز التدهور الصحي وعلى جميع المستويات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما يترتب على ممارسات سلطات الاحتلال من تدهور للحالة الصحية هناك بحيث يصبح وضع حد لهذا التدهور مرتبطاً بزوال الاحتلال الإسرائيلي نفسه عن الأراضي الفلسطينية.

وطبيعي كان هذا المنهج يفتح المجال لعرض ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي من قتل

وجرح واعتقال للفلسطينيين وتدمير منازل وجرف للأراضي الزراعية وتقطيع للأشجار المثمرة واستيلاء على الأراضي وحرمان الفلسطينيين من حقهم في المياه، وغير ذلك مما يؤثر على النواحي الصحية للأفراد والمجتمع الفلسطيني في البيانات أمام المؤتمر أو في مشاريع القرارات الخاصة بالأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي التي كانت تعرض على المؤتمر لاعتمادها واتخاذ التوصيات المناسبة بشأن ما كانت تتضمنه القرارات؛ لتتولى منظمة الصحة العالمية الالتزام به وتنفيذه.

ومع ذلك كانت مراكز القوى التقليدية المعارضة للقرارات الفلسطينية في المحافل الدولية الأخرى مثل لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مثلاً هي نفسها التي كانت تقود المعارضة للقرارات الفلسطينية في مؤتمرات منظمة الصحة العالمية؛ ولذلك لا يختلف منطق المفاوضات ونوعيتها فيما يخص القرارات الفلسطينية من محفل إلى آخر بالنظر إلى التكوين المشابه للمحافل الدولية المختلفة.

طبيعة تكوين المؤتمرات السنوية لمنظمة العمل الدولية

تعقد منظمة العمل الدولية مؤتمراتها السنوية في شهر حزيران من كل سنة في جنيف. ومعروف أن هذه المؤتمرات تضم ثلاث شرائح من كل دولة، أي لكل دولة في المؤتمر ثلاثة وفود هي: وفد الحكومة ووفد أرباب العمل ووفد العمال. ومن الواضح التركيب المعقد لهذه المنظمة ومؤتمراتها والمختلف

عن باقي المنظمات الأخرى اللهم إلا إذا استثنينا المؤتمر الدولي لمنظمة الصليب الأحمر والذي يعتقد مؤتمره الدوري كل أربع سنوات وتشكل الوفود المكونة له، أيضاً، من ثلاث شرائح هي: وفود الدول المنضمة إلى اتفاقيات جنيف الأربعة للعام ١٩٤٩، ووفود جمعيات الهلال والصليب الأحمر في جميع دول العالم. ووفقاً للأنظمة المعمول بها في المنظمين المذكورتين يكون لكل وفد من الوفود المذكورة صوت عند التصويت على مشاريع القرارات المعروضة على مؤتمرات هاتين المنظمين.

منظمة العمل الدولية وممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أولت منظمة العمل الدولية اهتماماً بالغاً للأوضاع المتردية لأحوال العمال وبيئة العمل المتأثرة بممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي سواء ضد العمال وتضييق الخناق على حياتهم أو تقليص مجالات رزقهم، وذلك بعد الاحتلال العسكري الإسرائيلي لكامل فلسطين العام ١٩٦٧، شأنها في ذلك شأن لجنة حقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بعد أن سادت المعلومات المفزعة عن ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاتها لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان وضم القدس والبدء بتغيير معالمها الجغرافية والديموغرافية والمؤسسية توطئة لتهويدها، فأنشأت بعثة لتقصي الحقائق

اعتمدها المؤتمر ومنحها ولاية للتحقيق بشكل مباشر في جميع الادعاءات المتعلقة بالممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حياة العمل والعمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطلبت منها التوجه إلى الأرض المحتلة كل سنة من أجل إنجاز مهمتها الموكلة إليها من المؤتمر وتقديم تقريرها سنوياً إلى المدير العام للمنظمة والذي يقوم بدوره بتقديمه إلى المؤتمر السنوي لدراسته واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لما يتضمنه التقرير، وكانت تقارير تلك البعثة تشكل الأساس إلى جانب التقارير الدولية الأخرى لمواد وبنود مشروع القرار الخاص بأوضاع العمل والعمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي يقوم بإعداده أساساً مجلس وزراء العمل العرب كما سيأتي ذكره فيما بعد.

إجراءات اعتماد مشاريع القرارات في مؤتمرات منظمة العمل الدولية مشاريع القرارات الفلسطينية

في شهر آذار من كل عام، يعقد وزراء العمل العرب اجتماعهم السنوي في إطار جامعة الدول العربية، وتشارك في أعمال هذه الاجتماعات منظمة العمل العربية، وكان جدول أعمال هذه الاجتماعات يضم إلى جانب أمور أخرى دراسة وإعداد مشروع قرار عربي يعرض على مؤتمر منظمة العمل الدولية المقبل والذي كان يعقد في شهر حزيران من كل سنة. وكانت جميع مشاريع القرارات التي تعد في هذه المناسبة لا تخرج عن الاهتمام بجميع نواحي الحياة العملية والعمالية المتأثرة بهيمنة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته

في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعرضها أمام مؤتمرات منظمة العمل الدولية تمهيداً لاتخاذ الإجراءات المناسبة نحوها سواء من الطلب إلى حكومة إسرائيل الكف عن مثل هذه الممارسات التي تتعارض مع مبادئ منظمة العمل الدولية، أو حيث ما يمكن أن تقدمه المنظمة من مساعدات لعمال فلسطين من خلال الاتحاد العام لعمال فلسطين ومن خلال وزارة العمل لمواجهة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التعسفية التي من شأنها التأثير على حياة العمال من ناحية وعلى طبيعة العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من ناحية أخرى. وكان مجلس السفراء العرب في جنيف يتلقى مشروع القرار العربي من مجلس وزراء العمل العرب عن طريق مكتب منظمة العمل العربية في جنيف لبدء الاتصال بالوفود الأخرى تمهيداً لإطلاق المفاوضات بشأن مشروع القرار المذكور، وقد استمر هذا المنهج حتى عام ١٩٩٨ عندما نجحت الدبلوماسية الأميركية ومعها الدبلوماسية الأوروبية في إقناع عدد من الدول العربية بما فيها بعض أعضاء وفد وزارة العمل الفلسطينية بالتخلي عن سياسة تقديم مشاريع قرارات إلى مؤتمرات منظمة العمل الدولية واستبدال ذلك بمهرجان خطابي في مكان آخر خارج نطاق مكان انعقاد المؤتمر وإن كان على هامشه تدعى له الوفود للاستماع إلى المتحدثين، والحضور لمن يرغب وكان هناك شرط في حالة إقرار هذا البديل عن مشاريع القرارات هو ألا يتحدث أحد من الوفود أمام المؤتمر عن الأوضاع الخاصة بالعمل والعمال في الأراضي الفلسطينية

المحتلة ما دام هناك مجال آخر للحديث في هذا الشأن وهو المهرجان الخطابي المخصص لذلك. وكان مفهوماً وبوضوح أنه لا يترتب على أعمال المهرجان أية التزامات للمنظمة نحو أوضاع العمل والعمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا يسمح بتقديم أي مشروع قرار يتعلق بالأراضي الفلسطينية أو العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي ما دام معمولاً بهذا النظام. وما زال هذا النمط من العمل هو المعمول به حتى الآن.

ومنذ ذلك التاريخ توقف مجلس وزراء العمل العرب عن تقديم مشاريع القرارات العربية الخاصة بفلسطين إلى مؤتمرات منظمة العمل الدولية والتي كان يقوم بإعدادها سنوياً في شهر اذار وإحالتها إلى مجلس السفراء العرب في جنيف للعمل على اعتمادها من المؤتمر التالي لمنظمة العمل الدولية والذي كان وما زال يعقد في شهر حزيران من كل سنة في جنيف. والجدير بالذكر أن هذا التحول في منظمة العمل الدولية - من اعتماد قرارات تلتزم المنظمة بها إلى مهرجان خطابي لا قيمة له ولا أثر لمجرياته ولا التزام لمنظمة العمل الدولية بما يتلى من بيانات خلاله - يشكل تحولاً خطيراً بالنسبة إلى فلسطين عموماً وما يتعلق بتأثير ممارسات سلطات الاحتلال على حياة العمال ومعيشتهم وطبيعة العمل في الأراضي المحتلة. والجدير بالذكر أن هذا التحول الخطير في عمل مؤتمرات منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني كان قد وقع إثر مؤتمر المنظمة العام ١٩٩٧ الذي انتهى دون أن يعتمد أي قرار بعد أن أسقطت الولايات المتحدة الأميركية مشروع

قرار لفلسطين في لجنة القرارات، وقام بالتالي الوفد الفلسطيني ومعه الوفود العربية والصديقة بإسقاط جميع مشاريع القرارات الأخرى بما فيها مشاريع القرارات الأميركية، وانتهى المؤتمر حينها دون أن يعتمد أي قرار لأول مرة في تاريخ منظمة العمل الدولية. وأظهرت الوفود العربية وفي مقدمتها الوفد الفلسطيني والوفود المتعاطفة معه قوة وفاعلية مؤثرة من خلال التضامن والتنسيق في العمل خلال جلسة اعتماد القرارات للجلسة العامة للمؤتمر واعتماد منهج اللعب على الإجراءات والوقت، وإخضاع المشاريع الأميركية للتعديلات الهادفة ثم التعديلات على التعديلات وتكرار ذلك حتى نفذ وقت المؤتمر دون أن يتمكن المؤتمر من اعتماد أي قرار، وهذا كان هو المقصود من جانبنا مقابل إسقاط مشروع القرار الفلسطيني في لجنة القرارات. وهكذا أنهى المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية أعماله في تلك الدورة دون قرارات وكان ذلك صدمة كبيرة ومؤثرة للمجتمع الدولي الذي أسقط مشروع قرار لفلسطين؛ فدفعت بذلك ثمنًا غاليًا لفعلته هذه، وكان رئيس المؤتمر هو رئيس الوفد البريطاني والذي يبدو أنه لم يتحمل فشل هذه الدورة برئاسته فأصيب بجلطة خلال الجلسة النهائية للمؤتمر ونقل على إثرها إلى المستشفى ولم يعد إلى المؤتمر بعدها حيث انتهى المؤتمر قبل أن نعرف أي شيء عن وضعه الصحي في المستشفى.

لجنة القرارات المنبثقة عن المؤتمر

تنبثق عن المؤتمر لجنة يشارك في أعمالها ممثلون عن جميع الوفود، وهي اللجنة التي تتلقى جميع

مشاريع القرارات المقدمة من الوفود المشاركة في أعمال المؤتمر، وعلى هذه اللجنة أن تعتمد أول خمسة قرارات تحظى بأغلبية الأصوات، وما دون ذلك من مشاريع القرارات يلغى، وترفع اللجنة المشاريع الخمسة الفائزة إلى المؤتمر لاعتمادها بالتصويت الديمقراطي. وليس بالضرورة هنا أن يعتمد المؤتمر القرارات الخمسة الموصى بها من لجنة القرارات، وقد حدث أن رفض المؤتمر عددًا من القرارات المرفوعة إليه من لجنة القرارات في سنوات سابقة وإن كانت قليلة ومحدودة.

التسييس في المحافل غير السياسية

موضوع التسييس هو سلاح ذو حدين مختلفين، وتستعمله الدول الكبرى كذريعة لمحاولة تعطيل أو إبطال مشاريع قرارات في المحافل التي لا تملك التحكم بأغلبية أعضائها وتخضع في الوقت نفسه للنظام الديمقراطي عند اعتماد قراراتها مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية أو حتى لجنة حقوق الإنسان سابقاً ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حالياً. وموضوع التسييس في المحافل الدولية والوكالات المتخصصة هو موضوع شائك ومعقد، ففي منظمة الصحة العالمية أو منظمة العمل الدولية مثلاً، وعندما يتعلق الأمر بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأثير ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الصحة العامة لدى الشعب الفلسطيني أمام منظمة الصحة العالمية، وتأثير ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على العمل والعمال الفلسطينيين أمام منظمة العمل الدولية، تنبري أصوات الولايات المتحدة وإسرائيل ومن معهما

من وفود الدول الأخرى بالاتهامات لخصومهم بالعمل على تسييس هذه المنظمة أو تلك وبزعم أن هذه منظمات متخصصة ذات طبيعة مهنية وفنية ولا علاقة لها بالأمور السياسية، وأن موضوع الاحتلال الإسرائيلي أو الأراضي الفلسطينية المحتلة يبحث في الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس في مؤتمرات هذه المنظمات الفنية المتخصصة، وكان أصحاب هذا المنطق يدركون أن منظمة الصحة العالمية أو منظمة العمل الدولية عندما تتصدى لاستعراض آثار ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إنما هي، أيضاً وفي الوقت نفسه، تتعارض مع مبادئ وأهداف منظمة الصحة العالمية وكذلك تتعارض مع مبادئ وأهداف منظمة العمل الدولية.

ومن حق هذه المنظمات، ومن طبيعة عملها أن تدارس وتتعامل مع كل ما من شأنه أن يمس أهدافها ويؤثر في طبيعة تخصصاتها واهتماماتها، وما دامت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تمتد بآثارها السلبية على الحياة والصحة للمواطنين الفلسطينيين، كما تمتد بآثارها السلبية على العمل وحياة العمال الفلسطينيين ومعيشتهم تحت الاحتلال فإن مثل هذه المنظمات الفنية والمتخصصة تملك الحق في إدراج هذه الظواهر على جدول أعمالها لتحديد أسبابها وطرق معالجتها وإدانة أسبابها ومسببها دون أن تتعرض للاحتلال الإسرائيلي من حيث هو عدوان وجريمة مخلة بسلم الإنسانية وأمنها، ولكنها تهدف من وراء زعمها هذا إلى إضعاف التوجه في المحافل

الدولية نحو إدانة إسرائيل من ناحية، والتشكيك بأي اتهام لإسرائيل لما ترتكبه من انتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان في جميع مجالات الحياة عند الشعب والمجتمع الفلسطيني من ناحية أخرى. بينما تتجاهل أن دوافعها لحماية إسرائيل من إجراءات المجتمع الدولي في مواجهة انتهاكاتها لمبادئه إنما هي دوافع سياسية ومن أجل أهداف سياسية؛ لذلك كانت محاولات التصدي لمشاريع القرارات الفلسطينية في كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وحتى في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تستند إلى الزعم بتسييس المنظمة واهتماماتها وقراراتها ومن ثم العمل على إبطال مشاريع القرارات الفلسطينية أمام هذه المؤسسات ومؤتمراتها الدولية بناءً على ذلك، غير أن النظام الديمقراطي في التصويت والمعمول به في هذه المنظمات الدولية كان في معظم المناسبات يأتي بنتائج لصالح الدبلوماسية الموضوعية التي كانت تعتمد الأغلبية والتي كانت تحتكم في مواقفها من مشاريع القرارات إلى مبادئ المنظمة نفسها، والتي يمثل المؤتمر المنعقد أعلى سلطة فيها ثم إلى مبادئ القانون الدولي والقوانين الأخرى ذات الصلة.

لقد أتينا على ذكر لجنة حقوق الإنسان هنا؛ لأن هذه اللجنة كانت تشكل أخطر محفل للصراع بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي على مدى عملها الذي امتد على مدار عشرات السنين قبل أن تتحول إلى مجلس حقوق الإنسان سنة ٢٠٠٥، ولقد فعلنا ذلك؛ لأن مسائل حقوق الإنسان

ومؤسساتها تشكّل أخصب نطاق للتناقض الذي تقع في شركه تلك الدول التي توجه اتهامها عادة للآخرين بتسييس المنظمات غير السياسية وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الإنسان من أجل تحويل اهتماماتها عمّا يدخل في نطاق اختصاصها عن طريق الزعم بالتسييس والأخذ بها عنوة إلى ما يحقق الأهداف السياسية للدول المذكورة، تحت شعار رفض التسييس.

إن انتهاكات حقوق الإنسان تنشأ عادة عن واقع سياسي معيّن يعتقد القائمون عليه أن هذه الانتهاكات رغم ما فيها من تجاوزات لمبادئ حقوق الإنسان وغيرها من القوانين ذات الصلة إنما تشكل عملاً أو أسلوباً في التعامل من شأنه أن يضمن استمرار النظام وتأمين مصالحه التي هي بالضرورة تتعارض مع إرادة الشعب وطموحاته وأمانه وتطلعاته في الحرية وممارسة حقوقه.

إن أنظمة معينة ترى في تعرية الدوافع السياسية لانتهاكات حقوق الإنسان وإبرازها على حقيقتها إنما تشكل منهجاً لإدانة هذه الأنظمة؛ فتلجأ للدفاع عن نفسها باتهام ذلك المنهج بتسييس قضايا حقوق الإنسان، وتنسى أو تتجاهل أن حقيقة دوافعها لتلك الانتهاكات وأهدافها من وراء ذلك هي دوافع وأهداف سياسية، في حين يرى المدافعون عن قضايا حقوق الإنسان أن تعرية الدوافع السياسية الكامنة وراء انتهاكات حقوق الإنسان هي ضرورة موضوعية يقتضيها التعرف إلى الحقيقة الكامنة وراء هذه الانتهاكات؛ من أجل إدانتها والعمل على وضع حدّ لها. وإذا كانت أسباب انتهاكات حقوق الإنسان في العالم

تتعلق بالقضية السياسية أو على علاقة بشكل أو بآخر بالواقع السياسي كما هو ثابت في حقيقة الأمر، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قد تتسبب في جر العالم إلى نزاعات مسلحة، وهذا ما أكدته لجنة حقوق الإنسان رقم ٥ (د-٣٢). وفي المقابل فإن تمتع الإنسان بحرياته الأساسية وحقوقه - كما أكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان - يعتبر من أسس استتباب السلم والأمن الدوليين، بينما انتهاك هذه الحقوق قد يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، ولقد جاءت الفقرة الأولى من ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مؤكدةً هذه المسألة، تلتها بعد ذلك قرارات الجمعية العامة المتعددة في المضمار نفسه؛ ولذلك فإننا عندما نتعرض لأية قضية سياسية في مجال حقوق الإنسان فإننا نفعل ذلك من منطلق التعرف إلى الأسباب الحقيقية لأي نوع من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان وردّها إلى أصولها وأسبابها الحقيقية؛ حتى نتمكن من تشخيص دوافعها ومعالجتها وليس العكس.

لذلك كانت جريمة الفصل العنصري في الجنوب الإفريقي إبان فترة تحكم النظام العنصري هناك تشكّل في ضوء أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي الإنساني والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان جريمة تنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، غير أن الذين كانوا يرتكبون تلك الجريمة في جنوب إفريقيا لم يكونوا وحدهم المسؤولين عنها، بل اشترك معهم في المسؤولية

كل الذين كانوا يقدمون لهم الدعم والمساندة أو الحماية الدولية ليستمرروا في ارتكاب هذه الجريمة آنذاك، وكان هؤلاء الشركاء عبر القارات المختلفة وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة تحركهم في ذلك دوافع سياسية ارتبطت بمصالحهم الخاصة التي تشكل الأساس الطبيعي لسياساتهم على المستوى الإقليمي والعالمي، وكانوا يتواءمون مع الدوافع السياسية للنظام العنصري في الجنوب الإفريقي فيقاسمونه المسؤولية في ارتكاب جرائم انتهاك حقوق الإنسان هناك. ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة الأميركية تدعي الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان في العالم، وتثير العواصف السياسية بسبب حالة فردية تتعلق مثلاً بأشخاص يتمتعون بحقوقهم في بلدانهم ويعيشون حياتهم الطبيعية ويخضعون لأحكام القوانين النافذة كمواطنين، وتجعل من حالة معينة لفرد منهم يرغب في الالتحاق ببعض أفراد أسرته مثلاً خارج وطنه الأصلي قضية كبرى في إطار حقوق الإنسان وتثير المسألة هنا وهناك أمام محافل ومؤتمرات حقوق الإنسان، في حين تتخذ الولايات المتحدة المواقف المتشددة وبنفس القوة والعنف تعترض على إدانة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في مناطق أخرى من العالم، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بحقوق شعوب بكاملها في تقرير مصيرها حرمتها قوى الاستعمار والأنظمة العنصرية أو الاحتلال الأجنبي من هذا الحق بالقوة والبطش وارتكبت بحقها أبشع أنواع الانتهاكات والجرائم كما يحدث مع الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنين والحيولة دون

ممارسته حقه في تقرير مصيره بحرية كأى شعب آخر في هذا العالم. ولكن يتوقف الأمر هنا على مدى ونوعية العلاقة بين هذه الدولة أو تلك، أو هذا الشعب أو ذاك مع الولايات المتحدة الأميركية ومدى تطابقهما مع فهم ورغبات ومصالح الولايات المتحدة.

بالرغم من الادعاءات التي كانت تسوقها الدولة العظمى ومعها أحياناً عدد من الدول الأوروبية بهدف الفصل بين قضايا حقوق الإنسان والسياسة، أو الدعوة إلى عدم تسييس حقوق الإنسان، إلا أن تلك الدول ومن خلال التجربة الطويلة لا تتورّع عن التعامل مع قضايا حقوق الإنسان من منطلقات سياسية ومن أجل أهداف سياسية عندما يتعلق الأمر بخدمة مصالحها الذاتية، وفي الوقت نفسه ترفض التعامل مع قضايا حقوق الإنسان المحضة بزعم أن ذلك يدخل ضمن تسييس حقوق الإنسان عندما تقتضي مصالحها ذلك، وبحكم سطوتها وهيمنتها الطاغية تفلح أحياناً في فرض إرادتها، وتخفق أحياناً أخرى فتظهر معزولة عن العالم عندما يتعلق الأمر بممارسة الديمقراطية في أجهزة ومؤتمرات المنظمات الدولية وخصوصاً في لجنة حقوق الإنسان في الماضي، والجمعية العامة التي لا تخضع لنظام حق النقض (الفيتو) كما هو الحال في مجلس الأمن.

هنا لا بد من توضيح هذه النقطة نظراً إلى خطورتها، بل خطورة استعمالها وفقاً للمصالح السياسية الخاصة بكل طرف من أطراف الخلاف حول هذه المسألة، مسألة تسييس حقوق الإنسان

أو عدم تسييسها، ففي واقع الحال عندما نتحدث عن الحق في الحياة مثلاً كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن هذا الحق جاء لكي يدفع خطر الموت المتعمد الذي يمكن أن يتعرض له الإنسان من إنسان آخر، أو من أجهزة الدولة القمعية وغالباً ما يعود الأمر في مثل هذه الحالات إلى ممارسات أجهزة الدولة، أو أجهزة السلطة المنتفذة، أو سلطة قوى الاحتلال عندما يتعلق الأمر بالأراضي المحتلة التي أفردت لها اتفاقية جنيف الرابعة والمعنية بحماية المدنيين في زمن الحرب للعام ١٩٤٩ باباً خاصاً عاجلت فيه هذه المسألة ومسائل أخرى لها صلة بانتهاكات مبادئ القانون الدولي الإنساني، أقول عندما نتحدث عن هذا الحق وهو الحق في الحياة نجد أن دوافع انتهاكه ولا سيما عندما ترتكبه أجهزة الدولة أو أجهزة سلطة الاحتلال هي دوافع بكل تأكيد دوافع سياسية، ومن أجل أهداف سياسية، وهنا لا نستطيع أن نفصل بين العامل السياسي وحقوق الإنسان، بل أكثر من هذا، فعندما تعترض الولايات المتحدة الأميركية على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على مدى أكثر من خمسين سنة متواصلة سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن أو في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ فهي تفعل ذلك مستندة إلى دوافع سياسية ومن أجل أهداف سياسية، علماً أن حق تقرير المصير للشعوب يعتبر أبّ الحقوق كلها، وقد جاء ذلك في ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان، بل نظراً إلى أهمية هذا الحق في التساوي بين الشعوب وعلاقة

تنفيذه باستقرار السلم والأمن الدوليين في العالم بدأ يأخذ مكانته كقاعدة أمرة في القانون الدولي، هذه القاعدة التي تلغي كل ما يختلف معها وتبقى هي القاعدة النافذة، ورغم أن الولايات المتحدة الأميركية تعلم هذه الحقيقة إلا أنها تفعل ذلك لأن تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما يتضمنه من حرية في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي، وحقه في إنشاء دولته المستقلة ذات السيادة بحرية ودون تدخل خارجي لا تقبله إسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية والتي ترى فيه تناقضاً عميقاً مع فلسفة نشوء ووجود دولة إسرائيل، وتعارضاً صارخاً مع نظرية البديل التي أنشئت إسرائيل على أساسها؛ لذلك فإن كل ما من شأنه أن يعزز الكينونة الفلسطينية، أو يعزز الشخصية الفلسطينية أو يؤكد الهوية السياسية الفلسطينية بما في ذلك حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ترفضه إسرائيل ولا تتعامل معه بما في ذلك جميع قرارات الأمم المتحدة التي اعترفت وأكدت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهذا ما يفسّر خلو اتفاقات (أوسلو) من أي ذكر لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

نشوء المدرستين الدبلوماسية والفلسطينيتين المختلفتين في كل من جنيف ونيويورك

- المدرسة الوسطية أو المدرسة الكمية في نيويورك.
- المدرسة الحدية أو المدرسة النوعية في جنيف.

دون أيّ تخطيط أو تنسيق أو اتفاق ظهرت مدرستان مختلفتان على الساحة الدولية في كلٍّ من نيويورك وجنيف على مستوى العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

مدرسة نيويورك الوسطية، ومدرسة جنيف الحدية. ويبدو أن طبيعة العمل في كل من المكانين قد لعبت دوراً كبيراً في نشوء الاختلاف. إذ لم يكن الاختلاف سياسياً أو نظرياً أو أيديولوجياً بقدر ما كان أسلوباً للتعامل مع طبيعة القضايا الخاضعة للمحافل المتخصصة هنا وهناك، فمجلس الأمن والجمعية العامة في نيويورك هما مؤسستان تبحثن في القضايا السياسية المحضة التي تخضع أساساً لتطبيق معايير القانون الدولي وأحكام الميثاق عند البحث فيها.

بينما المؤسسات الدولية والوكالات المتخصصة التي تتخذ من جنيف مقراً لها كانت أعم وأشمل من تلك الموجودة في نيويورك. وبالتالي كانت آفاق العمل في جنيف تتصف بالشمولية والتعددية بحيث تتجاوز الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد سنوياً في جنيف ضعف ما يعقد في نيويورك من اجتماعات، أما من حيث النوعية فإن اتخاذ جنيف مقراً لكل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واجتماعات الدورات السنوية لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمؤتمرات الدولية للصليب والهلال الأحمر، والعلاقة الوطيدة بين هاتين المؤسستين واتفاقيات جنيف الأربعة للعام ١٩٤٩ بشكل خاص والقانون

الإنساني الدولي بشكل عام، ومنظمة الصحة العالمية ومؤتمراتها السنوية، ومنظمة العمل الدولية ومؤتمراتها السنوية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعقد اجتماعه في جنيف كل سنتين، ومجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، ومؤتمراتها السنوية، ومنظمة التجارة العالمية واجتماعاتها المتواصلة إضافة إلى مؤتمراتها السنوية، والمفوضية السامية للاجئين ومؤتمراتها السنوية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمراتها السنوية، والاتحاد العالمي للاتصالات ومؤتمراتها السنوية، وغير ذلك من المنظمات والوكالات المتخصصة الأخرى قد جعل من جنيف مدينة العمل السياسي والدبلوماسي، كما جعل منها مدينة حقوق الإنسان ومرجعية القانون الدولي الإنساني على مستوى العالم، إضافة إلى تكريس مدينة جنيف كمكان للاجتماعات السنوية والدورية للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، ولجنة حقوق الإنسان المعنية بمتابعة تطبيق وتنفيذ والالتزام بأحكام العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وهي بالمناسبة لجنة تضم الخبراء من الدول وليس ممثلين عن الدول، وبالتالي هي لجنة تختلف عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي تحولت مؤخراً إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إذاً أصبحت مدينة جنيف المدينة الدولية الأولى في العالم، إذ لا يمر شهر من السنة بل لا يكاد يمر أسبوع دون أن يكون فيها مؤتمر دولي أو اجتماع تحضره وفود من جميع دول العالم أو عدد منها، إضافة إلى أنها المدينة التي تحتضن الجمعية

العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن عندما يتعذر انعقادهما في نيويورك في حالات لا تلتزم الولايات المتحدة الأميركية بأحكام اتفاقية المقر المعقودة بينها وبين الأمم المتحدة وتمنع من ترغب الأمم المتحدة بمشاركته في أعمال جمعيتها العامة أو مجلس الأمن كما حدث مع الرئيس الراحل الأخ ياسر عرفات في العام ١٩٨٨ عندما انتقلت الجمعية العامة ومجلس الأمن من نيويورك إلى جنيف للاستماع إليه بعد أن رفضت الولايات المتحدة الأميركية منحه تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأميركية لمخاطبة الجمعية العامة ومجلس الأمن وإطلاعهما على ما اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني من خطوات أساسية ومهمة لإرساء قواعد السلام في منطقة الشرق الأوسط .

هذا التعدد في المجالات السياسية والإنسانية والاقتصادية والمهنية والتخصصية الأخرى في المنظمات الدولية التي تعتمد النظام الديمقراطي في العمل والتصويت على أعمالها وقراراتها في جنيف؛ جعل من الأسباب التي تتفوق بطبيعتها النوعية على كل ما هو هين وضعيف في صوغ مشاريع القرارات أسلوباً في العمل والهدف، وقد عزز ذلك الغلو السافر في الممارسات الإسرائيلية في جميع مجالات الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاكاتها لكل مبادئ وأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان مما لا يدع مجالاً لتجنب أقوى العبارات التي تندد بتلك الممارسات في قرارات تصدر عن المجتمع الدولي ممثلاً بإحدى المنظمات الدولية في جنيف

والتي تحتكم في معالجتها إلى مثل هذه القضايا إلى مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وشرعة حقوق الإنسان وإخضاع ذلك للديمقراطية الدولية في النهاية، مما أرسى القناعة لدى مدرسة جنيف بأنه في حالة توفر الغالبية الضامنة لنجاح أي مشروع قرار أمام أية منظمة دولية استناداً إلى مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وشرعة حقوق الإنسان وأحكام الميثاق والعهود الدولية الأخرى لا يجوز التضحية حينها بقوة القرار التي تتناسب مع ما يجري على الأرض من ممارسات إسرائيلية تتعارض مع المبادئ المذكورة وتشكل انتهاكات جسيمة لتلك المبادئ، وإضعاف القرار وتفريغه من بعض مضامينه الحقيقية مقابل جلب عدد أكبر من المؤيدين له، فماذا يعني التأييد الأوسع لقرار أضعف، وماذا يعني التأييد الأوسع لقرار لا يعكس الحقائق على الأرض وما ينطبق عليها من مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وشرعة حقوق الإنسان وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة؟. ماذا يعني هذا غير تشويه الحقيقة من ناحية والتخفيف من بشاعة وجه الاحتلال من ناحية أخرى؟ هذا هو المنطلق الفلسفي لمدرسة جنيف التي أطلق عليها المدرسة الحدية أو المدرسة المتشددة؛ ما جعل ممثل الولايات المتحدة الأميركية في جنيف السيد موريس أبرام عندما كان سفيراً لبلاده لدى الأمم المتحدة في جنيف خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ينعت ممثل فلسطين - لقيادته هذه المدرسة النوعية

- بالشيطان الخطير، وكان لا يذكر اسمه عندما يتحدث عنه أمام الدبلوماسيين، وكان يستبدله بشكل دائم ومستمر ويطلق عليه باللغة الإنكليزية (the dangerous devil). وطالب موريس أبرام أكثر من مرة وفي اجتماعات رسمية للأمم المتحدة بإخراج ممثل فلسطين من جنيف زاعماً بأنه لا يمثل ياسر عرفات.

فبينما كانت مدرسة جنيف تسعى إلى توفير تراكم كبير من القرارات النوعية لصالح فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني، وإظهار الوجه الحقيقي للاحتلال الإسرائيلي والدقة في تحديد ما ينطبق على ممارساتها من معايير القانون الدولي بعيداً عن عدد المؤيدين والمعارضين تمهيداً لاستعمال هذا التراكم النوعي من القرارات عند الضرورة في المستقبل وعندما لا تكون مقاليد الأمور أسيرة في يد الولايات المتحدة الأميركية وأمام المحافل الدولية الأخرى، ومنها على سبيل المثال محكمة العدل الدولية، كانت مدرسة نيويورك تمنح الأولوية لعدد المؤيدين للقرارات وخصوصاً الدول الأوروبية التي كانت في كل من جنيف ونيويورك لا تنضم لأي مشروع قرار خاص بفلسطين إلا بعد أن تعبت به وتجهض ما تستطيع من مضامينه وتدخل عليه ما لا يتناسب مع روح القرار والهدف الذي يرمي إليه، ثم بعد ذلك - أي بعد أن تفعل ذلك - تنقسم هي فيما بينها، فيذهب بعضها إلى التأييد، والبعض الآخر إلى الامتناع عن التصويت والبعض الثالث يذهب إلى المعارضة. كانت مدرسة نيويورك تعلم ذلك، ومع هذا كانت

حريصة على تأييد الدول الأوروبية حتى على حساب قوة ومضمون القرار، وهذه وجهة نظر تتعلق بمحاولة الحصول على إجماع دولي بالقدر الممكن على قرارات فلسطين، وهي وجهة نظر تدعو إلى الاحترام.

يمكن القول إن المدرستين الكمية في نيويورك والنوعية في جنيف قد حققنا إنجازات مهمة كل في موقعه، ففي جنيف مثلاً استطاعت المدرسة النوعية أن تفوز بقرارات تدين سلطات الاحتلال الإسرائيلي لارتكابها جرائم حرب وجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وضد الشعب الفلسطيني في أكثر من دورة عادية واستثنائية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكان آخرها قرار الدورة الاستثنائية الخاصة التي عقدت يوم ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٠ إثر دخول أرئيل شارون المسجد الأقصى وما تلاه من جرائم قتل للفلسطينيين على أيدي الجيش الإسرائيلي، وهي أقوى ما يمكن أن تتهم به دولة عضو في الأمم المتحدة من أجهزة الأمم المتحدة نفسها.

وكان هذا القرار هو أقوى قرار من حيث النوعية يصدر بحق إسرائيل من أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه حققت المدرسة الكمية في نيويورك نجاحات على مستوى الحشد العددي المؤيد لعدد من القرارات الخاصة بفلسطين في الجمعية العامة وصل في بعض المناسبات إلى تمتع القرار بالغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة.

المواقف الثابتة لبعض الدول إزاء القرارات المتعلقة بمسألة فلسطين

تخفى مشاريع القرارات الخاصة بالمسألة الفلسطينية بتأييد ودعم ثابتين من الدول العربية والدول الإسلامية وجمهورية الصين الشعبية ومعظم دول حركة عدم الانحياز وفي مقدمتها على سبيل المثال كوبا وفنزويلا وجمهورية إفريقيا الجنوبية وفيتنام والمكسيك، وعندما نحدد هنا بعض الدول بأسمائها وهي في الوقت نفسه تدخل ضمن مجموعة دول حركة عدم الانحياز فذلك لأن هناك دولاً تنتمي إلى المجموعة نفسها ولكنها ضعيفة وتتأثر أحياناً بأبسط الضغوط أو الإغراءات الممارسة عليها من الدول الكبرى؛ فتشذ في موقفها عن باقي الدول التي تشكل مجموعتها؛ ولذلك وجب التنويه وذكر بعض الدول بأسمائها.

في الوقت نفسه تنفرد الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب إسرائيل في اتخاذ المواقف السلبية إزاء هذا النوع من القرارات سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو لجنة حقوق الإنسان التي أصبحت الآن مجلس حقوق الإنسان أو في جميع المحافل الدولية الأخرى، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره أو عندما يتعلق الأمر بإدانة المجتمع الدولي لممارسات إسرائيل التي تنتهك حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد أصبح واضحاً ومعروفاً أن كلاً من ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة وأستراليا هي الدول

صاحبة المواقف السلبية التقليدية المكتملة لمواقف إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وغير العادلة أو الودية نحو حقوق الشعب الفلسطيني أو معاناة الشعب الفلسطيني من ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات وجرائم بحقه.

^١ هذه الدراسة جزء من دراسة أوسع للكاتب بعنوان (فلسطين في النسق الدولي) ستصدر في كتاب لاحقاً.

الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني؛ السيناريوهات المحتملة

نصر عطيان*

١ - مقدمة

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية أعاقَت نموه وتطوّره، وجعلته اقتصاداً هشاً وتابعا، وعرضةً للتقلبات السياسية والاقتصادية التي تحدث. هذا ويواجه الاقتصاد الفلسطيني مشكلات جمة أهمها: التبعية الكبرى للاقتصاد الإسرائيلي بعد ٤٠ عاماً من الاحتلال، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، وتعرّضه للممارسات الإسرائيلية السلبية التي أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية، وهذا ما جعل الاقتصاد الفلسطيني مرهوناً بحالة الحراك السياسي والأمني السائدة.

وعلى الرغم من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء معينة من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٩٤، إلا أن الآثار السلبية والتشويهية

لا تزال قائمة، ولم يستطع الاقتصاد الفلسطيني التمكن من الاعتماد على نفسه، وحتى أن القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكوّنة له قد واجهت مشاكل كبيرة، أثرت سلباً على دورها في عملية النمو والتنمية الاقتصادية. ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، أن حوالي ٩٠٪ من مستلزمات الصناعة الفلسطينية لا تزال تأتي من إسرائيل أو عبرها؛ ما يعني ارتهان القطاع الصناعي للسياسات الإسرائيلية.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية، نهاية العام ٢٠٠٠، اتخذت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات والسياسات المجحفة بحق المجتمع الفلسطيني، تمثل أهمها في سياسة الحصار والإغلاق، وعزل الضفة الغربية وقطاع غزة عن العالم الخارجي، وإغلاق المعابر والحدود، إضافة إلى فرض إغلاق داخلي على الأراضي

*باحث اقتصادي ومدير عام غرفة تجارة جنين.

الفلسطينية، وعزل المدن والقرى والبلدات الفلسطينية عن بعضها البعض، وتقطيع أوصال الطرق ومنع حركة السكان والبضائع؛ ما أثر بشكل سلبي وخطير على الاقتصاد الفلسطيني، والحق فيه خسائر مادية كبيرة.

وعلى الرغم من مضي أكثر من أربعة عشر عاماً على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يواجه المعوقات الإسرائيلية نفسها التي تحدّ من قدرته على النمو والتطور من جهة، واعتماده الكبير على المنح والمساعدات الخارجية من ناحية أخرى؛ ما زاد من تعقيدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

وعند محاولة تحليل واقع الاقتصاد الفلسطيني في ظل عدم وجود عملة محلية ووطنية، واستمرار التعامل بثلاث عملات (الدولار الأميركي، الدينار الأردني، الشيكّل الإسرائيلي)، نرى - وبصورة واضحة - أنه اقتصاد يستورد التضخم من الاقتصاد الإسرائيلي أو حتى الخارجي.

من هنا، لا بد لنا من الوقوف على الآثار المحتملة للأزمة المالية العالمية التي بدأت في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨ على الاقتصاد الفلسطيني، ولا تزال قائمة بل ومتزايدة حتى يومنا هذا، حيث إن الاقتصادات العالمية تحقق الخسائر والتراجع في معدلات النمو.

المالية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني، ومناقشة الجوانب الرئيسة المتعلقة بتلك الآثار من خلال التعرف إلى نقاط التشابك بين الاقتصاد الفلسطيني ومحيطه الخارجي. حيث إن هناك اعتقاداً بأن آثار تلك الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني محدودة وطفيفة، إلا أنه لا يمكن تعميم ذلك على التوقعات المستقبلية؛ ما يتطلب ضرورة إجراء تحليل متسلسل لأية آثار مستقبلية، من خلال دراسة علاقات وروابط الاقتصاد الفلسطيني بقطاعاته المختلفة مع العالم الخارجي. وفي نهاية الدراسة سوف يتم تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي قد تفيد في التخفيف من الآثار السلبية التي قد تلحق بالاقتصاد الفلسطيني مستقبلاً، وزيادة قدرته على التأقلم مع المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

١ - ٢ أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة البحثية التي بين أيدينا من كونها تركّز على قضية اقتصادية مهمة ليست محلية فحسب، بل وعالمية، أيضاً، حيث تحاول الورقة تسليط الضوء على الآثار المحتملة للأزمة المالية العالمية التي تعصف بالاقتصادات الكبرى، على الاقتصاد الفلسطيني، والجهود المبذولة لعملية البناء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وذلك بهدف التعرف إلى تلك الآثار، ورسم رؤية واضحة ومستقبلية لها.

١ - ٣ محتويات الدراسة

تتكوّن الدراسة من مجموعة من الأجزاء، التي تناقش الاقتصاد الفلسطيني بقطاعاته المختلفة،

١ - ١ أهداف الدراسة

في ضوء الاعتبارات السابقة، فإن هذه الورقة سوف تسعى إلى تحليل الآثار المتوقعة للأزمة

والمكونة له، والتركيز على المشاكل والتحديات التي يعاني منها، إضافة إلى تشخيص علاقة الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه الخارجي، مع التركيز على محاولة تحليل الآثار المتوقعة للأزمة المالية عليه، والسيناريوهات المحتملة.

٢- واقع الاقتصاد الفلسطيني

يمتاز الاقتصاد الفلسطيني بمجموعة من المزايا التي تجعله يتمتع بخصوصية فريدة عن بقية الاقتصادات العالمية، فهو لا يزال يعمل في ظل الاحتلال وتحت الأوامر العسكرية والسياسات الإسرائيلية، بحيث أصبح أداء هذا الاقتصاد مرهوناً بحالة الحراك السياسي والأمني التي تسود المنطقة.

كما أن هذا الاقتصاد يعتبر بصورة رئيسة اقتصاداً صغيراً بشتى المقاييس، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦, ٤ مليار دولار أميركي، فيما يبلغ عدد السكان حوالي ٨, ٣ مليون نسمة، كما أن ٩٩٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية تصنف على أنها منشآت صغيرة جداً وصغيرة (تشغل أقل من عشرين عاملاً)، فيما يبلغ متوسط رأس مال المنشآت الاقتصادية الفلسطينية حوالي ٣٠ ألف دولار أميركي^١.

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية؛ بهدف التعرف إلى واقع الاقتصاد الفلسطيني.

٢-١ الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة^٢ حوالي ٤٦٤٠ مليون دولار

أميركي للعام ٢٠٠٨، وتشير البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى حدوث تغيرات جوهرية في الأهمية النسبية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا يزال قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته في العام ٢٠٠٨ حوالي ٢٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، يليه القطاع الصناعي ١٣,٦٪، ثم تجارة الجملة والتجزئة ٨,١٠٪، ثم النقل والتخزين والاتصالات ٨,٩٪، ثم الزراعة ٤,٦٪، والإنشاءات ٤,٩٪.

وقد لوحظ أن قطاع الإنشاءات الفلسطيني كان له دور ملحوظ في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وعملية التنمية الاقتصادية خلال الفترة التي أعقبت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤ وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في العام ٢٠٠٠، وتراجع هذا الدور بعد ذلك لارتباطه بالتطورات الأمنية وحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أنه وبعد حدوث نوع من الاستقرار خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بقيت مساهمة هذا القطاع متدنيةً وأقل من معدلاتها السابقة.

أما القطاع الصناعي الفلسطيني، والذي حاز الأهمية الكبرى والأولوية الخاصة في خطط وسياسات التنمية الاقتصادية الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤، فقد حافظ نوعاً ما على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وبقيت هذه المساهمة تتراوح بين ١١-١٤٪ خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٨، على الرغم من أنه كان القطاع الأبرز في عمليات التدمير التي

بأنواعه المختلفة ناجمة بشكل مباشر عن المساهمة النسبية لحصة تجارة الجملة والتجزئة. وفي السياق السابق نفسه، فإن ازدهار وانتشار قطاع الخدمات المالية والمصرفية في الأراضي الفلسطينية بعد العام ١٩٩٤ قد ساهم في تعزيز مساهمة قطاع الخدمات بأنواعه المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني.

٢-٢ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تشير البيانات الصادرة والمتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية قد ارتفع خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩. وبعد العام ٢٠٠٠، تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح؛ وذلك بسبب حالة الركود الاقتصادي التي سادت الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ في العام ٢٠٠٨ حوالي ١٢٨٩ دولاراً بنسبة تراجع مقدارها ٢٣,٤٪ مقارنة مع العام ١٩٩٩. ويمكن ملاحظة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة كان أكثر تراجعاً منه في الضفة الغربية، والذي يمكن أن نعزوه إلى أن شدة وحدة الإجراءات الإسرائيلية والتي من أهمها الإغلاق والحصار، كانت قوية على قطاع غزة أكثر منها على الضفة الغربية؛ بسبب الموقع الجغرافي، وسهولة السيطرة على معابر وحدود قطاع غزة.

٢-٣ سوق العمل الفلسطينية

أخذت سوق العمل الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤ على أجزاء معينة

نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث قصفت الطائرات الإسرائيلية ودمرت المئات والآلاف من المنشآت والورش الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ الأمر الذي نجم عنه توقف العملية الاستثمارية في مختلف الأنشطة الاقتصادية برمتها. كما قامت الجرافات والدبابات الإسرائيلية أثناء عملية إعادة احتلال مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بتدمير وتجريف الورش الصناعية والمنشآت الاقتصادية ومصادرة معدات وآلات صناعية، من داخل المصانع؛ ما انعكس سلباً وبشكل خطير على القطاع الصناعي وأدائه.

أما قطاع الزراعة فقد تذبذبت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت ١,١٣٪ العام ١٩٩٤، ثم كانت تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت حوالي ١,١٠٪ العام ١٩٩٩، ولعب هذا القطاع خلال الانتفاضة الفلسطينية وبعد العام ٢٠٠٠ دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية خاصة في استيعاب الأيدي العاملة، إلا أن دوره في تكوين الدخل تراجع مثل بقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية، حيث بلغ العام ٢٠٠١ حوالي ٨,٩٪، ثم انخفض أكثر خلال العام ٢٠٠٢ لتصل مساهمته إلى ٦,٧٪، واستمر التراجع حتى بلغت حصته في الناتج المحلي الإجمالي ٧٪ في العام ٢٠٠٥، واستمر في التراجع لتبلغ مساهمته ٦,٤٪ العام ٢٠٠٨.

عند استعراضنا مكونات الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٩ نلاحظ أن قطاع الخدمات شكل النسبة الأكبر في تكوين الدخل، حيث إن المساهمة العالية لقطاع الخدمات

من الضفة الغربية وقطاع غزة، اتجاهاً جديداً تمثل في نشوء مؤسسات السلطة الفلسطينية ووزارتها المختلفة، وبالتالي استيعابها لأعداد ليست بقليلة من القوى العاملة، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك بقي الاعتماد على العمل في الاقتصاد الإسرائيلي قائماً ولاعباً دوراً أساسياً ورئيساً في الاقتصاد الفلسطيني.

وقد بلغ حجم القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حوالى ٨٧٥ ألف فرد في العام ٢٠٠٨، فيما شكلت نسبة الأفراد العاملين منه حوالى ٧٤٪ (٦٤٨ ألف عامل)، فيما بلغ معدل البطالة حوالى ٢٦٪ للعام نفسه، أما التعريف الموسع للبطالة فأشار إلى وجود ٣١,٧٪ كمعدلات بطالة في الأراضي الفلسطينية، وعلى المستوى الجغرافي فقد كانت معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى بكثير عن مثيلاتها في الضفة الغربية حيث بلغت ٢٥,٣٪ و ٤٥٪ على التوالي.^٤

أما من حيث التوزيع النسبي للعاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل، فقد أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن النسبة الكبرى منهم يعملون في الضفة الغربية (٦٢,٣٪)، و ٢٦٪ في قطاع غزة، فيما بلغت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلية نحو ١١,٦٪.^٥

٢- ٤ علاقة الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه الخارجي

أولت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها العام ١٩٩٤ اهتماماً كبيراً بالاقتصاد الفلسطيني.

فالوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي واجهته - بما في ذلك المرافق العامة المهملة، والبنى التحتية المتآكلة، والبطالة العالية والمتزايدة، والتفشي الخطير لظاهرة الفقر - فرض أولويات يتعذر تجاهلها للشأن الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإن التزام الدول المانحة بتقديم العون المادي للسلطة الفلسطينية ساهم في خلق البيئة المواتية لإطلاق عملية إعادة تأهيل المرافق العامة وتشيد البنى التحتية من أجل إعادة إعمار الاقتصاد وتوجيهه في طريق النمو والتنمية.^٦

ولا تزال الأراضي الفلسطينية تعاني من الممارسات القمعية الإسرائيلية والتي أدت إلى خلق تشوهات هيكلية في البنية الاقتصادية، إذ عملت السياسة الإسرائيلية على نهب الموارد الاقتصادية في المناطق الفلسطينية وجعلها سوقاً للمنتجات الإسرائيلية ومصدراً رخيصاً للأيدي العاملة. وقد نجم عن تلك الإجراءات والسياسات تشوهات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني أهمها: التبعية الشديدة للاقتصاد الإسرائيلي، والضعف الشديد في البنية المادية والاجتماعية، وضعف القاعدة الإنتاجية وحساسيته الكبيرة للصدمات الخارجية.

ومع بدء العملية السلمية وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء معينة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٩٤، ساد جو من التفاؤل في المنطقة، إذ كان من بين الآثار الإيجابية المتوقعة للعملية السلمية خلق مناخ اقتصادي مستقر وبيئة استثمارية ملائمة، يعملان على جذب رؤوس الأموال الفلسطينية والعربية والأجنبية للمناطق الفلسطينية وعلى تدفق المساعدات الدولية للسلطة

الوطنية، وخلق فرص تصديرية جديدة للسلع الفلسطينية، وتحفيز الطلب عليها. وعلاوةً على ذلك كان من المتوقع أن تخلق هذه العوامل فرصاً استثمارية عديدة وتزيد من ثقة المستثمر بجدوى الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني.

وقد شهدت الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٩ من عمر السلطة الوطنية تحقيق إنجازات مهمة على صعيد بناء بعض أجهزة ومؤسسات الدولة، وإعادة تأهيل البنى التحتية، وسنّ القوانين التي تشجع نشاط القطاع الخاص. ويعتقد أن تكلفة تلك الإنجازات كانت كبيرة نسبياً؛ وذلك لأنها تمت دون وجود برنامج تنموي شامل يهدد به السلطة كمرجعية لعملية إعادة الإعمار، ولعدم وجود آليات للمحاسبة والشفافية ومقاومة الفساد.

وقد عزز هذا التوجه الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطة الوطنية في إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني من خلال بناء المؤسسات وتطوير الهياكل الإدارية المؤسساتية والبيئة القانونية، وتحديث البنية التحتية اللازمة لخلق بيئة استثمارية مواتية للقطاع الخاص الفلسطيني والأجنبي.

فقد زادت حدة الشبهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني خاصة قدرته الاستيعابية للعمالة، وتزايد حدة العجز في الميزان التجاري وحساسيته للصدمات الخارجية. وقد ساهمت في ذلك الإجراءات الإسرائيلية القمعية المتمثلة بالإغلاقات الشاملة والطوق الأمني، ومصادرة الأراضي من جهة، وتواضع أداء مؤسسات السلطة الوطنية خاصة في مجال صوغ وتنفيذ القوانين وإدارة السياسة الاقتصادية من جهة، والتنسيق بين

مؤسسات القطاع العام المختلفة من جهة أخرى. وقد ازدادت حدة وقيمة هذه الخسائر بعد اندلاع انتفاضة الأقصى ومحاولة إسرائيل قمعها خاصة بعد حملة الاجتياح التي قامت بها قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وما رافقها من تدمير للبنية التحتية وتوقف للنشاط الاقتصادي على كافة المستويات.

من هنا فإن الآثار الشويهية للاحتلال الإسرائيلي لا تزال قائمة وموجودة، بل وتفاقت آثارها بشكل كبير وخطير على الاقتصاد الفلسطيني، خاصة في مجال تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي؛ الأمر الذي لا بد من دراسته بتعمق. ومحاولة التعرف إلى الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية، على الاقتصاد الفلسطيني، خاصة في ظل الحديث عن أن تلك الآثار محدودة، إضافة إلى محاولة استقراء مستقبل الاقتصاد الفلسطيني مع استمرار الأزمة.

كغيره من الاقتصادات العالمية، يرتبط الاقتصاد الفلسطيني بعلاقات تشابكية مع الاقتصادات الإقليمية والدولية، والتي من أهمها علاقته مع الاقتصاد الإسرائيلي، وبعض اقتصادات الدول العربية. وفي هذا الجزء من الدراسة التي بين أيدينا سنحاول التعرف إلى تلك العلاقات وتشخيصها، لنتمكن بعد ذلك من تحليل الآثار المحتملة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني.

٢-٥ علاقة الاقتصاد

الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي

ليس هناك ثمة خلاف بين اثنين على أن العلاقة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، هي

علاقة تبعية، علاقة اقتصاد ضعيف تابع، باقتصاد قوي ومستقل. هذه العلاقة جاءت نتيجة سلسلة من الممارسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية العام ١٩٦٧. وتشير الدراسات والبيانات المتوفرة حول الاقتصاد الفلسطيني إلى أن أكثر من ٨٥٪ من مستلزمات الصناعة الفلسطينية تأتي من إسرائيل أو عبرها.

وكما هو معروف، فإن هيكل الصناعة الفلسطينية تأقلم خلال فترة الاحتلال لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وبعد قدوم السلطة الوطنية كان هناك أمل كبير في دورها في توجيه المستثمر لخيارات أكثر مرونة وأكثر استقراراً؛ للتخلص من التبعية التاريخية للاقتصاد الإسرائيلي.

فقد كان من المؤمل أن يتم إنتاج سلع وخدمات طالما حرم المنتج الفلسطيني من إنتاجها بسبب السياسات الإسرائيلية، إضافة إلى إنتاج سلع يتم توجيهها للسوق العربية والعالمية، إلا أن ما حدث هو عكس ذلك حيث ترسخ الاعتماد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال مجموعة من الأنشطة مثل: المقالع ومناشير الحجارة والتي شكلت السوق الإسرائيلية السوق الرئيسة لها، إنشاء بعض الشركات المشتركة بين الجانبين خاصة في مجال النسيج والملابس، والصناعات الزراعية.

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فلم يحصل تغيير هيكلي على شكل العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي فيما يخصها، فبالرغم من حصول بعض التغييرات في اتجاه

الواردات والصادرات إلا أنها بقيت ضمن المنظومة الإسرائيلية، مع حصول بعض التغيرات في الاتجاه حيث كان الوضع قبل التسعينيات يشير إلى أن ٩٠٪ من المستوردات الفلسطينية تتم من إسرائيل فيما كانت ٧٠٪ من الصادرات تتم إلى أو عبر إسرائيل وبعد توقيع اتفاق (أوسلو) وقيام السلطة الوطنية أصبح حجم الصادرات الفلسطينية إلى أو عبر إسرائيل ٩٠٪ من مجموع الصادرات الفلسطينية بينما أصبحت الواردات الفلسطينية من إسرائيل تشكل ٧٥٪ من مجموع الواردات الفلسطينية.

أما بالنسبة إلى سوق العمل فقد تزايد الاعتماد الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلية، حتى بلغ عدد العاملين الفلسطينيين في تلك السوق حوالى ١٥٠ ألف عامل قبيل اندلاع انتفاضة الأقصى نهاية العام ٢٠٠٠، حيث أدت سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية إلى ازدياد معدلات البطالة؛ بسبب تناقص الطلب على العمل بحكم إغلاق سوق العمل الإسرائيلية وتقليص عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، حيث شكل العاملون الفلسطينيون في الاقتصاد الإسرائيلي في أواخر الثمانينيات حوالى ٣٠٪ من حجم القوى العاملة الفلسطينية، ليتراجع هذا المعدل إلى ١٥٪ فقط في العام ١٩٩٦ ثم ليعاود الارتفاع لاحقاً ليبلغ إبان اندلاع انتفاضة الأقصى ٢٥٪ أي حوالى ١٥٠ ألف عامل.

كما ساهمت الإغلاقات المتكررة من قبل الاقتصاد الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية، بالإضافة إلى النمو المتسارع في معدلات الدخول

إلى سوق العمل؛ بسبب النمو المتسارع في عدد السكان وعودة بعض العاملين في الخليج العربي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

٢-٦ علاقة الاقتصاد

الفلسطيني بالاقتصادات العالمية

ارتفعت علاقة الاقتصاد الفلسطيني إقليمياً وعالمياً، بالسياسات الإسرائيلية، حيث لا تزال إسرائيل تسيطر على المعابر والحدود، وتتحكم في حركة تنقل السلع والبضائع والسكان من وإلى الأراضي الفلسطينية، ولم يقتصر ذلك العمل على علاقة فلسطين بالخارج، بل إنها تتحكم، أيضاً، بحركة تنقل البضائع والسكان داخل المدن الفلسطينية.

ولا تزال علاقة فلسطين الاقتصادية بالعالم الخارجي ضعيفة، خاصة في مجال التصدير، حيث لا يتعدى حجم الصادرات الفلسطينية الـ ٤٠٠ مليون دولار أميركي، وذلك بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية بحق التجارة الخارجية الفلسطينية، وتقتصر تلك الصادرات على الحجر والرخام وبعض السلع الزراعية والخزفيات؛ ما يدل على أن العلاقة مع الخارج سوف تبقى مرهونةً بالسياسة العامة الإسرائيلية.

أما العمالة الفلسطينية فهي، أيضاً، كبيرة، مرتبطة بشكل كبير بحالة الحراك السياسي والأمني التي تعيشها الأراضي الفلسطينية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ومع ذلك فإن العمالة الفلسطينية منتشرة بشكل كبير في منطقة الخليج العربي، ومن المتوقع أن يكون للأزمة

المالية أثر على تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج.

٣- المشكلات والتحديات

التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية أعاقت نموه وتطوره، وجعلته اقتصاداً هشاً وعرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية التي تحدث. حيث عانى الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير من ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرته على استيعاب القوى العاملة أو الزيادة في معدلات نموها، وتدني مساهمة مختلف الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي العام ١٩٩٤ حيث تم توقيع اتفاقية (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، أدى ذلك إلى خلق جو من التفاؤل والثقة في مستقبل المنطقة، ودفع ذلك بالعديد من دول العالم إلى المشاركة في العملية السلمية وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وذلك لتعزيز توجهاته السلمية.

إلا أن الواقع الذي عاشته الأراضي الفلسطينية أثبت عكس ذلك، حيث استمرت الحكومة الإسرائيلية بانتهاج السياسات والإجراءات المجحفة بحق الشعب الفلسطيني واقتصاده؛ ما نجم عنه استمرار المشاكل والتحديات التي يعاني منها ذلك الاقتصاد، بل استمرت الآثار التشويهية للاحتلال وتساعد حدة تأثيراتها السلبية والخطيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات التي يعاني

الاقتصاد الفلسطيني بما يلي:^٧

ارتباط الاقتصاد الفلسطيني والصناعة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي: انتهجت السلطات الإسرائيلية ومنذ احتلالها الأراضي الفلسطينية العام ١٩٦٧ مجموعة من الإجراءات والسياسات التدميرية الهادفة إلى القضاء على الاقتصاد الفلسطيني وبؤر التطور فيه، وفي الوقت نفسه ربطت تطور هذا الاقتصاد بالسياسات والتطورات الإسرائيلية.

وللتدليل على ذلك، فقد تطوّرت الصناعة الفلسطينية (التعاقد من الباطن) بشكل تابع للاقتصاد الإسرائيلي، كما حاربت إسرائيل الصناعات التي قد تشكّل عنصر منافسة لصناعاتها، ونجم عن تلك السياسات اعتماد الصناعة الفلسطينية بشكل كبير (حوالي ٩٠٪ منها) على المواد الخام الخارجية سواء المقبلة من إسرائيل أو عبرها؛ الأمر الذي جعلها عرضة للتقلبات الإسرائيلية والأجنبية.

صغر حجم المنشآت الاقتصادية الفلسطينية، إذ إن حوالي ٩٩٪ من تلك المنشآت تصنف على أنها منشآت صغيرة جداً أو صغيرة. ومعظم هذه المنشآت (٩٢,٣٪ منها) مؤسسات فردية وعائلية؛ ما أضعف قدرتها على التأقلم مع التطورات والمستجدات والتغيّرات المحلية والإقليمية والعالمية.

الضعف والفقر في استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، فمعظم المنشآت الفلسطينية العاملة لا تزال تستخدم آلات قديمة وغير متطورة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الجودة وزيادة تكلفة الإنتاج.

ارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالاستيراد والتصدير من وإلى الأراضي الفلسطينية، إذ تشير البيانات المتوافرة إلى أن حوالي ٤٣٪ من المؤسسات التي توظف بين ٥ - ١٩ عاملاً، وأن ٤٧,٨٪ من المؤسسات التي توظف بين ٢٠ - ٥٠ عاملاً تعتبر ذلك مشكلة مهمة، حيث تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً مشددة على الاستيراد والتصدير.^٨

ارتفاع تكاليف النقل، ليس فقط للسلع والخدمات فحسب، بل عمليات نقل المواد الخام والأولية اللازمة للصناعة الفلسطينية، وهذا بالطبع يترك آثاره السلبية على عمليات الإنتاج والمنافسة والبيع والتسويق.^٩

صعوبة نقل المواد الخام والأولية، وذلك بسبب الإجراءات والسياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، والمتمثلة أساساً بالحصار والإغلاق الذي أدى بشكل كبير - وفي أحيان كثيرة - إلى منع حركة وتنقل المواطنين والبضائع بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

ضعف الدور الذي تلعبه المؤسسات المساندة بما فيها مؤسسات التمويل، والاتحادات والنقابات والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية وتطوير المؤسسات، حيث إن تلك المؤسسات لا تزال تواجه مشاكل هيكلية في تلبية احتياجات المنشآت الاقتصادية بشكل عام، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص. وللتدليل على ذلك بلغت حصة القطاع الصناعي من عمليات التمويل والقروض التي تقدمها البنوك ٦,٨٪ من مجمل التسهيلات الائتمانية المقدمة العام ٢٠٠٧.

التنافسية للصناعة الفلسطينية، بسبب تدني الجودة من جهة، وارتفاع الأسعار من جهة أخرى.

٤ - الأزمة المالية العالمية الحالية

تحدث الاقتصادي الأميركي ترينور ويليامز - والذي يعمل محللاً مالياً واقتصادياً في شركة (لويدز) العالمية - عن أن ما حدث في أميركا عبارة عن انفجار الفقاعة، موضحاً أن لا أحد يستطيع الحديث أو التنبؤ بكيفية وفترة انتهاء هذه الأزمة، خاصة في ظل الترابطات العالمية وانتشار العولمة. في هذه الأثناء لا يستطيع أحد إنكار أن هذا السقوط للاقتصاد الأميركي سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة وصعبة في الاقتصاد العالمي ككل، لكن الذي يعيننا هو تأثير هذه المتغيرات العالمية على الاقتصاد الفلسطيني الصغير والمحدود، خاصة أن الاقتصاد الفلسطيني يعتبر اقتصاداً خدمياً تراجع فيه دور القطاعات والأنشطة الاقتصادية التنموية الرئيسة وهي الصناعة والزراعة والإنشاءات. وتنتشر المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية في الأراضي الفلسطينية، إلا أن علاقاتها الخارجية تعتبر محدودة نوعاً ما، على الرغم من أن النسبة الكبرى من ودائع المصارف يتم استثمارها في الخارج، ولا يتم إعادة ضخها في الاقتصاد الفلسطيني.

إلا أننا وقبل الحديث عن الآثار المتوقعة لهذه الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني لابد لنا من التعرف إلى الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الأزمة، فالأزمة المالية العالمية هي بالأساس أزمة اقتصادية، حيث أدى تراكم العجز في الميزان

ضعف البيئة القانونية والتشريعية، فعلى الرغم من إصدار المجلس التشريعي الفلسطيني أكثر من ٣٠ قانوناً لمعالجة الجوانب الاقتصادية، إلا أنها لا تزال تواجه مشاكل متعددة في التنفيذ، إضافة إلى الحاجة الماسة إلى سن وإقرار وتعديل بعض القوانين، لتتلاءم مع طبيعة المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية العاملة.

عدم وجود سياسة عامة تعمل على تنظيم عملية الاستيراد والتصدير وتحديد الأصناف والكميات وأماكن الاستيراد والتصدير وتنمية وتطوير قدرات المنتجين المحليين، وعدم إلزام الشركات بتطبيق مبادئ التصنيع الجيد، وضعف الرقابة العامة وتغيّب الدعم الواضح؛ للبحث والتطوير، كل ذلك أدى إلى وجود خلل في هيكل المنشآت الاقتصادية خاصة الصناعية منها.

النقص والضعف الشديدين في المعلومات المتوافرة حول الأسواق الخارجية، خاصة العالمية منها وفرص وإمكانيات التصدير لتلك الأسواق.

ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، هذا من جهة، ومن ناحية أخرى، فإن القيود على التصدير ابتداءً من شهادات المنشأ إلى ضريبة المقاصة وإجراءات العبور والتفتيش الأمني على المعابر والرسوم الجمركية من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة. كما أن ارتفاع تكلفة العمل للوحدة، ووجود بنية تحتية ضعيفة، وارتفاع تكلفة الكهرباء والمواصلات، وتدني الاستثمار في العنصر البشري، وارتفاع تكلفة الإنتاج بشكل عام تعمل على تقليل القدرة

التجاري الأمريكي منذ العام ١٩٧١، إلى حدوث هزات خفيفة تمت السيطرة عليها في الفترات الزمنية السابقة، بعد قرار الرئيس الأمريكي نيكسون في ذلك العام فصل الدولار عن الذهب واعتباره رصيماً لنفسه، على اعتبار أن الدولار الأمريكي أصبح العملة الأكثر تداولاً في العالم، وأصبح مخزناً ورسيداً للبنوك المركزية في دول العالم المختلفة.

وما يميز الأزمة المالية العالمية الحالية هو أنها أميركية المنشأ ولكنها تعولمت، بسبب الترابط الكبير بين الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية خاصة في الدول الكبرى، وظهرت بدايات الأزمة في سوق العقار، حيث قامت المؤسسات المالية بمنح القروض العقارية لمواطنيها خاصة الموظفين منهم، حيث إن هذه القروض حصل عليها الموظفون في أوقات الرخاء والازدهار الاقتصادي في أميركا، إلا أنه ومع مرور الوقت، ودخول الولايات المتحدة الأميركية في أزمت خارجية (خاصة العراق وأفغانستان) وانتشار البطالة في صفوف المجتمع الأمريكي من جهة وارتفاع معدلات الفائدة البنكية من جهة أخرى، كل ذلك أدى إلى عدم القدرة على سداد تلك القروض، وبدء المؤسسات المالية بإعلان الآف حالات التعثر المالي للمقترضين ومطالبتهم من خلال المحاكم بالسداد والحجز على أموالهم وممتلكاتهم، ومن هنا بدأت أزمة الرهن العقاري وانتشرت بشكل سريع ومخيف. الأمر الذي دفع الحكومة الأميركية إلى التدخل بسرعة وخفض معدلات الفائدة من جهة، وشراء سندات بقيمة مليارات الدولارات من ناحية أخرى، ولكن

دون جدوى، حيث لم تستطع غالبية المقترضين سداد المبالغ المترتبة عليها.

وقد نجم عن ظهور وانتشار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية، قيام المودعين بالهرولة إلى سحب الإيداعات من البنوك وقيام المؤسسات المالية بتجميد ووقف كافة المنح والقروض للشركات والأفراد، حيث أدى ذلك إلى نقص السيولة المصرفية من جهة، وانخفاض مستوى التداولات في الأسواق المالية من جهة أخرى.

وقد اتسع نطاق الأزمة المالية لتشمل الأسر والشركات والقطاعات المصرفية في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة، حيث أدى ذلك إلى حدوث الانكماش الاقتصادي وفرض المزيد من الضغوط على الميزانيات العمومية في البنوك والمصارف، وبينما يتوقع أن ينخفض معدل الانكماش اعتباراً من الربع الثاني من العام ٢٠٠٩، إلا أنه من المتوقع، أيضاً، أن يتراجع الناتج العالمي بنسبة ١,٣٪ كما هو متوقع ١٠٪ إلا أن ذلك يعتمد على مدى تكثيف الجهود في معالجة مشكلات القطاع المالي، مع الاستمرار في دعم الطلب من خلال تيسير السياسة النقدية والمالية.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن أزمة الاقتصاد الأمريكي ونتيجة امتدادها إلى بقية الاقتصادات العالمية قد كشفت عن الكثير من المشكلات المالية التي تعاني منها اقتصادات الدول خاصة المتقدمة، حيث تبين أن العملة الحقيقية في السوق العالمية تبلغ حوالى ٤٨ تريليون دولار يومياً، في حين أن العملة الورقية (الأسهم والسندات والأوراق المالية

يوميًا) تبلغ حوالى ١٥٨ تريليون دولار، وهذا يشير إلى عظمة وضخامة حجم التعامل بالأوراق المالية يوميًا، ومدى الخطورة الناجمة عنها.

من هنا، فإنه لا بد من التأكيد على حقيقة أنه لا توجد دولة في العالم ستكون بمعزل عن تأثير الأزمة لأن جميع الدول مرتبطة بل ومتراطة مع بعضها البعض؛ ما يعني أن تأثير الأزمة المالية العالمية سوف يطال اقتصادات الدول المختلفة ولكن بنسب مختلفة.

٥ - الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني

بعد ذلك الاستعراض المختصر لواقع الاقتصاد الفلسطيني والمشكلات التي يعاني منها، إضافة إلى التعرف إلى حقيقة الأزمة المالية العالمية الحالية، والتي تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد أصبح بالإمكان التنبؤ بتأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة المقبلة، خاصة إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار مشكلة تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، والسيطرة الإسرائيلية شبه الكاملة على علاقة فلسطين الاقتصادية الخارجية.

إن أهم ما يميز الأزمة المالية العالمية الحالية أنها بالدرجة الأولى أزمة اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى والمتقدمة، والتأثير الأكبر لهذه الأزمة سيكون على تلك الاقتصاديات. ولكن لا بد من وجود تأثيرات قد تكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص، وفي هذا

الجزء سوف نحاول تشخيص الاقتصاد الفلسطيني بأنشطته المختلفة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار القضايا التالية:

صغر حجم الاقتصاد الفلسطيني، بكافة مكوناته ومؤثراته.

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني حالة خاصة على المستوى العالمي، حيث إنه لا يزال يعاني من الاحتلال والتبعية والعمل في ظل سياسات وإجراءات إسرائيلية؛ ما يفرض عليه مجموعة من التحديات والصعوبات التي لا يواجهها أي اقتصاد عالمي.

على الرغم من الأزمة المالية العالمية، وانخفاض أسعار السلع والخدمات في مختلف دول العالم، وخاصة المواد الغذائية والتموينية والمحروقات، إلا أنها استمرت بالارتفاع في الأراضي الفلسطينية، وهذا الشيء يثير سؤالاً مطروحاً للنقاش، لماذا ذلك؟

في ظل تلك المحددات، فإنه يمكن تحليل الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني وفق الرؤية التالية:

٥ - ١ القطاع الصناعي

ورثت السلطة الفلسطينية بعد تشكيلها في العام ١٩٩٤ اقتصاداً يعاني من اختلالات ومشاكل هيكلية أعاق نموه وأدائه، بعد سنوات طويلة من الاحتلال الإسرائيلي استمرت ثلاثة عقود من الزمن عمل خلالها هذا الاحتلال على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث أدى ذلك إلى إضعافه وانحداره نحو الأسوأ بشكل

حاد. ومن بين القطاعات الاقتصادية الفلسطينية التي عانت الكثير من إجراءات الاحتلال وسياساته المجحفة بالقطاع الصناعي، حيث انعكس ذلك سلباً على أدائه، الأمر الذي أدى إلى تهتك البنيان الصناعي الفلسطيني.

يتكون القطاع الصناعي الفلسطيني من ثلاثة أنشطة رئيسة هي: التعدين واستغلال المحاجر، الصناعة التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه، وتعتبر الصناعة التحويلية، أكبر فروع القطاع الصناعي بحيث تشكّل أكثر من ٩٥٪ من منشآته.

فإسرائيل ومنذ احتلالها الأراضي الفلسطينية عملت على أن يكون تطور الصناعة الفلسطينية مرتبطاً بشكل أساسي ومباشر بالسياسات والإجراءات التي تطبقها لأجل إحكام السيطرة، وبالفعل فقد نجحت إسرائيل في تحقيق ذلك بحيث أصبحت هناك علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعة الفلسطينية والصناعة الإسرائيلية، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى إلحاق الصناعة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي والصناعة الإسرائيلية. وكنتيجة للسيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود أدى ذلك إلى أن أصبحت المواد الخام التي تستخدمها الصناعة الفلسطينية في عمليات التصنيع والإنتاج (٩٠٪ منها) مستوردة من إسرائيل أو عبرها؛ الأمر الذي عمل على توثيق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي من جهة، والقضاء على العلاقات المباشرة مع دول العالم من جهة أخرى.

إلى ذلك، فقد ارتبطت الصادرات الصناعية

الفلسطينية بحالة الحراك السياسي والأمني التي تسود المنطقة، وذلك من خلال المعابر والحدود التي تربط الأراضي الفلسطينية بدول العالم الخارجية والدول المحيطة، حيث بات من غير الممكن قيام علاقات تجارية واقتصادية بين فلسطين والعالم الخارجي، إلاّ بموافقة إسرائيلية بحثة.

وللتدليل على ذلك، فقد أغلقت إسرائيل بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية نهاية العام ٢٠٠٠، جميع المنافذ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقطعت الطرق بين المدن الفلسطينية وعزلتها عن بعضها، كما أغلقت الحدود والمعابر الدولية مع كل من مصر والأردن وداخل الخط الأخضر، ودمرت مطار غزة الدولي، ومعظم الطرق الرئيسة والفرعية في المناطق الفلسطينية. كما قامت في نهاية آذار ٢٠٠٢ بعملية اجتياح واسعة النطاق لجميع مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، حيث أعادت احتلال مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة.

في ضوء تلك الاعتبارات، ونتيجة عدم وجود علاقة مباشرة بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصادات دول العالم، فإن تأثير الأزمة المالية العالمية الحالية، على هذا القطاع سيكون محدوداً جداً، وذلك كون هذا القطاع غير مرتبط بالقطاع الصناعي العالمي، ولا توجد له ترابطات وعلاقات خارجية إلاّ في حدود ضيقة جداً، وهذا ما يجعل أثر الأزمة المالية على الصناعة الفلسطينية محدوداً.

٥ - ٢ القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في اقتصادات الدول النامية والدول المتقدمة على حدّ سواء،

وذلك لأهمية الدور المحوري الذي يمثله هذا القطاع، حيث تضع الدول تطور القطاع الزراعي وإنتاجه في سلم أولوياتها لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، غالباً ما تتعلق بالأمن الاقتصادي عامة والأمن الغذائي بشكل خاص، حيث أثبتت معظم تجارب النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاستقلال أن الأمن الغذائي هو أساس ذلك الاستقلال، وأن الانعقاد من قيد التبعية يجب أن يبدأ بفك التبعية في هذا المجال.

وقد عملت الدول المتقدمة على التركيز في سياساتها الاقتصادية على الاهتمام الكبير في مجالات الصناعة التحويلية، وزيادة إنتاج القطاع الزراعي ودعمه لسد احتياجات السوق المحلية، بالإضافة إلى التصدير.

يعاني قطاع الزراعة في فلسطين من مجموعة من المشاكل والتحديات التي أعاقت نموه وتطوره، وحالت دون أن يلعب دوره كأحد أهم القطاعات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، بحيث يمكن إجمال المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني بقضية رئيسة، وهي سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والموارد المائية الفلسطينية؛ ما يعمل على إلحاق هذا القطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، وانطباق صورة تبعية القطاع الصناعي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي عليه.

تميّزت الصادرات الزراعية في المناطق الفلسطينية باستقرار حصتها من مجمل الصادرات السلعية من المناطق الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (حوالي ٢٢٪)، إلا أنها وبعد العام ٢٠٠٠

وفرض إغلاق وحصار شامل داخلي وخارجي على الأراضي الفلسطينية وإغلاق الحدود والمعابر منها وإليها، خاصة ما تعلق منها بحركة البضائع والسلع والخدمات، فتراجعت حصة القطاع الزراعي من الصادرات الفلسطينية لتبلغ في هذه السنوات حوالى ٩٪، وهذا يبين ضعف التجارة الخارجية في المجال الزراعي، خاصة أن النسبة الكبرى من تلك الصادرات يتم توجيهها إلى الدول العربية، والتي هي في مجملها اقتصادات نامية، ما يجعل أثر الأزمة المالية العالمية على القطاع الزراعي الفلسطيني محدود جداً.

٥-٣ قطاع الإنشاءات

تعتبر مشكلة الإسكان ثاني أكبر المشكلات التي تواجه الإنسان بعد مشكلة الغذاء المناسب، ولهذه المشكلة أبعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية. ولكن ما يميز هذه المشكلة في فلسطين أنها تأخذ بعداً سياسياً مصيرياً بالإضافة للأبعاد الأخرى، حيث يعتبر توفير المسكن إحدى الوسائل الأساسية للبقاء والتحدي والحفاظ على طبيعة وطابع المنطقة.

يعتبر قطاع الإنشاءات الفلسطيني من أكثر القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني التي ارتبطت بعملية التسوية بعد العام ١٩٩٤، حيث سادت حالة من التفاؤل والاستقرار السياسي، خاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وأجزاء معينة من الضفة الغربية؛ الأمر الذي نجم عنه حركة نشطة في مجال البناء والإنشاءات خاصة في قطاع غزة.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تولت

وزارة الإسكان الاهتمام بهذا القطاع وظهر في مناطق السلطة الفلسطينية عدد من البنوك ومؤسسات التمويل التي ساهمت في دعم الاستثمار في قطاع الإسكان ولو بشكل جزئي. وقد تأثر قطاع الإنشاءات إلى حد كبير بالإجراءات والسياسات الإسرائيلية المتمثلة بالقيود المفروضة على استخدامات الأراضي، ومن تدني الاستثمار في البنية التحتية، إضافة إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي.

وبالنظر إلى علاقة هذا القطاع بالاقتصادات العالمية الحالية، فإننا نلاحظ وجود علاقة بسيطة جداً ومحدودة، وذلك لارتباط هذا القطاع بالاقتصاد الإسرائيلي؛ ما يعني أن أثر الأزمة المالية العالمية عليه في حدود ضيقة جداً، بل وتكاد تكون معدومة.

٥- ٤ قطاع الخدمات

يلعب قطاع الخدمات دوراً مركزياً في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد أدى التطور في القطاعين الزراعي والصناعي إلى زيادة الطلب على العديد من الخدمات التي تعرف بالخدمات الإنتاجية التي خلقت العديد من فرص العمل، ولم يزدهر إنتاج واستخدام الخدمات الإنتاجية إلا عند توفر خدمات البنى التحتية مثل خدمات المياه والاتصالات والكهرباء، إذ تتضمن العلاقة التبادلية بين قطاعات الإنتاج السلمي والإنتاج الخدمي أن كل منهما يعتمد على مدى توفر البنى التحتية كالكهرباء والمياه والاتصالات وشبكات الطرق.

كان النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وارتفاع معدلات التوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن الماضي يعزا بالدرجة الأولى إلى النمو في قطاع الخدمات، إلا أن عوامل النمو في قطاع الخدمات لم تكن ذاتية، بل كانت خارجية تتمثل في تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل ودول الخليج العربي. وبينما كانت تعويضات العاملين تشكل أكثر من ٩٥٪ من الصادرات الخدمية، فإن قيمتها قد أسهمت بحوالي ٦٠٪ من حجم التجارة الخدمية (الصادرات والواردات).

فمنذ العام ١٩٦٧، توقف أداء الاقتصاد الفلسطيني مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الإسرائيلية، وقد ترتب على ذلك إضعاف الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية. كما تراجعت أهمية القطاعين الزراعي والصناعي وازدادت أهمية الخدمات. في المقابل، فقد ازداد الاعتماد على إسرائيل في تلبية الطلب على السلع (زراعية وصناعية) والخدمات. وفي السياق نفسه، فقد حرّمت الأسواق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من العمل بكفاءة بسبب ارتهاان آدائها للسوق الإسرائيلية، بحيث أصبح يتحدّد مستوى الأسعار في الأسواق الفلسطينية وفقاً لظروف الطلب والعرض في إسرائيل.

كما ازدادت مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف نتيجة زيادة الاستيراد من إسرائيل أو عبرها للعديد من السلع النهائية؛ بسبب قيام إسرائيل بتحرير تجارتها الخارجية منذ منتصف التسعينيات. وقد تزامن ذلك مع توقف العديد من المنشآت الصناعية

مؤسسات الوساطة المالية نسبةً قليلةً من عدد المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات الفلسطيني. حيث بلغ عدد العاملين في قطاع الوساطة المالية العام ٢٠٠٧ حوالي ٥٤٠٦ عمال.^{١١}

٥-٥-١ القطاع المصرفي الفلسطيني

يتكوّن الجهاز المصرفي الفلسطيني من سلطة النقد الفلسطينية وعدد من البنوك التجارية والإسلامية، حيث تأسست سلطة النقد العام ١٩٩٤ في أعقاب توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي؛ لتتولى عملية إدارة المصارف والمؤسسات المالية وتنظيم العمل المصرفي الفلسطيني والإشراف والرقابة عليه. إلا أن الظروف التاريخية التي مرّت بها فلسطين، وخاصةً بعد انطلاق عملية التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، جعلت هناك حاجةً ماسةً لوجود جهاز مصرفي فعال؛ ليلعب دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ويكون قادراً على مجاراة التطوّرات والتغيّرات المحلية والإقليمية والعالمية من جهة أخرى.

أما في الوقت الحاضر فقد بلغ عدد البنوك العاملة ٢١ بنكاً وعدد فروعها يزيد على ١٨٠ فرعاً ومكتباً، موزعة بين ١٠ بنوك محلية، ١٠ بنوك عربية، وبنك أجنبي واحد. ومن بين هذه البنوك هناك ثلاثة بنوك إسلامية لها ١٢ فرعاً موزعة في فلسطين، وذلك بحسب بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

أما محلات الصرافة فقد بلغ عدد المرخص منها والمسجل لدى سلطة النقد الفلسطينية وذلك في

عن العمل، ليتحول أصحاب تلك المنشآت إلى مستوردين وتجار جملة. كما انضم العديد من العاملين في تلك المنشآت والعمال الذين توقفوا عن العمل في إسرائيل إلى تجار التجزئة بصفة منظمة وغير منظمة.

ولذلك، فليس من الغريب أن نجد أن الواردات الخدمية الفلسطينية تعادل ستة أضعاف الصادرات الخدمية. كما أن التركيب الهيكلي للصادرات الخدمية ما زال محدوداً ويتكوّن من عدد من الخدمات الرئيسة مثل بعض خدمات التأمين، والسياحة والسفر، والنقل، أما الواردات فتتكوّن من عدد كبير من الخدمات الرئيسة كالنقل، والسياحة والسفر، والتأمين، والاتصالات، والتعليم العالي، والخدمات الصحية، وخدمات البنى التحتية، والخدمات غير الرئيسة.

أخيراً، فإن التحليل السابق لقطاع الخدمات الفلسطيني يبيّن بوضوح أن هذا القطاع لا تربطه علاقات قوية مع الاقتصاديات العالمية؛ ما يعني عدم تأثره بشكل مباشر بأزمة المال العالمية، باستثناء أنشطة السياحة التي قد تتأثر بحركة السياح الأجانب.

٥-٥-٢ قطاع الوساطة المالية الفلسطيني

بلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع الوساطة المالية في الأراضي الفلسطينية ٤٨ مؤسسة، وذلك في العام ٢٠٠٧، وقد شكّلت نسبة البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة حوالي ٦٠,٤٪ منها، وشركات التأمين ١٨,٨٪، وسوق وشركات الأوراق المالية ٢٠,٨٪. وتشكّل

العام ٢٠٠٣ حوالى ١٥٩ محلاً، موزعة بين ١٣٠ محلاً في الضفة الغربية (٨٢٪)، و ٢٩ محلاً في قطاع غزة (١٨٪).

البنوك الفلسطينية بشقيها التجارية والإسلامية هي جزء من الاقتصاد الفلسطيني، الذي يواجه مجموعة من التحديات والعقبات والمشاكل التي تعترض تقدمه ونموه، ومن هذه المشاكل:

غياب عملة وطنية؛ الأمر الذي ينجم عنه استخدام أكثر من عملة، حيث يستخدم الشيكال الإسرائيلي، الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، وغياب العملة الفلسطينية يدفع البنوك والمصارف إلى تحويل فوائض العملات السابقة إلى خارج المناطق الفلسطينية، وإيداعها على شكل أرصدة في بنوك خارجية.

عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، والذي سببه الرئيس والمباشر الاحتلال الإسرائيلي؛ الأمر الذي يعمل على زيادة المخاطر الاستثمارية، وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال للخارج، حيث إن رأس المال يبحث عن أكثر الفرص الاستثمارية ربحية.

أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني الودائع في البنوك

ارتفعت ودايع البنوك من ١٩٦٥، ١ مليون دولار سنة ١٩٩٦ إلى ٥١١٧، ٧ مليون دولار وذلك حتى نهاية العام ٢٠٠٧ أي بزيادة قدرها ٤، ١٦٠٪. وقد شكلت ودايع العملاء المقيمين وغير المقيمين في فلسطين الجزء الأكبر من

الودائع، إذ بلغت حصتها ٧٣، ٥٪ من مجموع الودائع حتى نهاية العام ٢٠٠٧. أما ودايع البنوك العاملة في فلسطين فقد مرت بفترات من التزايد بوتيرة سريعة، حيث ارتفعت من ٥٩ مليون دولار العام ١٩٩٦ إلى ٢٢٨، ٢ مليون دولار العام ٢٠٠٠، أي بزيادة قدرها ٣٧١، ٥٪. وبعد العام ٢٠٠٠ واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وما تبعها من إجراءات وسياسات إسرائيلية مجحفة بحق الشعب الفلسطيني واقتصاده تذبذبت حركة ودايع البنوك العاملة في فلسطين بين الارتفاع والانخفاض لتصل في سنوات معينة إلى أقل مما كانت عليه في العام ٢٠٠٠، إلا أنها بلغت في نهاية العام ٢٠٠٧ حوالى ٣٢٤ مليون دولار.

التسهيلات الائتمانية

ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة ٣١٥٪ خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٧، فيما لوحظ أنها كانت في حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، والذي يمكن أن نعزوه إلى اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية وبالتالي تأثيره المباشر على الأوضاع الاقتصادية وإمكانية التنبؤ بها؛ ما نجم عنه إحجام البنوك عن منح التسهيلات والقروض للأفراد والمؤسسات؛ تحسباً من تردي وتدهور الأوضاع وعدم القدرة على السداد.

وعند النظر إلى نسبة التسهيلات الائتمانية من الودائع نلاحظ أنها بلغت العام ١٩٩٦ حوالى ٢١، ٥٪، ووصلت إلى ما يقارب ٢٥، ٢٪ العام ٢٠٠٧.

أما بخصوص توزيع التسهيلات على الأنشطة

تقدمها البنوك التجارية، ولكن هذه الخدمات تفتقر إلى المهارة والكفاءة.

والملاحظ على البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية أنها بنوك تجارية تهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، وتقوم بعملية الإقراض قصير الأجل، وفي الغالب فإن معظم القروض قصيرة الأجل لا تكون قروضاً تنمويةً، وذلك لأن الإقراض التنموي غالباً ما يحتاج لتمويل طويل ومتوسط الأجل.

السيولة المصرفية والتمويل

لا شك في أن وجود سيولة زائدة عن الحد المطلوب لدى البنوك، أمر لا يخدم عملية التنمية والاقتصاد، بل على العكس يضر بهما، حيث إن ذلك يعني أن هناك مشروعات اقتصادية محرومة من الاستفادة من هذه السيولة.

وهناك مؤثران يمكن اللجوء إليهما لمعرفة ما إذا كانت هناك سيولة مصرفية في البنوك العاملة أم لا؟.

فائض الودائع

بلغت قيمة هذا المؤشر العام ١٩٩٦ حوالي ١٠ ملايين دولار، ثم ارتفعت لتصل إلى ٢٤٨ مليون دولار مع نهاية العام ٢٠٠٧، والملاحظ أن قيمة هذا المؤشر كانت في حالة من الارتفاع المستمر طيلة الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٧. وهذا يعني بصورة مغايرة أن هناك أموالاً معطلة ولا تشارك في تمويل النشاطات الاقتصادية التي تخدم عملية التنمية. والشيء المهم في هذا الموضوع هو أن هذا الفائض

الاقتصادية المختلفة، فنلاحظ أن الأهمية النسبية لها تختلف باختلاف النشاط الاقتصادي، فالإقراض التنموي والذي يشتمل على قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات بلغت حصته حوالي ٣١٪ من إجمالي التسهيلات العام ١٩٩٧، وانخفضت إلى ٢٠,٦٪ العام ٢٠٠٧. كما نلاحظ أن الحصة الأكبر من الإقراض التنموي كانت لقطاع الإنشاءات، حيث بلغت حصته ١٢,٨٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية في العام ٢٠٠٧. أما الإقراض غير التنموي فقد ارتفعت حصته من ٦٩٪ في العام ١٩٩٦ إلى ٧٩,٤٪ في العام ٢٠٠٧، كما نلاحظ أن التجارة العامة قد حازت النسبة الأكبر من الإقراض غير التنموي في العام ١٩٩٦، حيث بلغت حوالي ٣٦٪، وانخفضت إلى ٢١٪ في العام ٢٠٠٧.

وقد تزايدت استثمارات البنوك العاملة في فلسطين بصورة مطردة خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، إلا أنها وبعد العام ٢٠٠٠ أخذت حالة من الارتفاع الطفيف خلال السنوات التي تلتها؛ وذلك تبعاً لحالة الحراك السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية، لتبلغ حوالي ١٥٧,٤ مليون دولار أميركي.

أما عن تطور استثمارات البنوك الإسلامية في فلسطين، فقد كان هناك تطور واضح في هذه الاستثمارات إلا أن نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي الودائع قد بلغت حوالي ٣٠,٦٪ تقريباً، في حين كانت هذه النسبة في البنوك التجارية الربوية حوالي ٣٢,٧٪ للعام ٢٠٠٠، وتقدم البنوك الإسلامية معظم الخدمات المصرفية التي

لا يعني أن الأموال مكتنزة في البنوك، فهذا اعتقاد خاطئ، فقد يتم إيداع هذا الفائض لدى سلطة النقد أو البنوك الأخرى، وبالتالي فهذا الشيء هو عبارة عن استثمارات مالية.

فائض السيولة القانونية

هذا المؤشر عبارة عن نسبة مئوية، وللدلالة عليه فقد تم احتسابه بطريقتين:

الأولى تمثلت بقسمة النقد في الصندوق مضافاً إليه أرصدة لدى البنوك في الداخل ولدى سلطة النقد على إجمالي الودائع، وقد بلغت نسبة هذا الفائض العام ١٩٩٦ حوالي ١٤٪، ثم بلغت ٢٧,١٪ العام ٢٠٠٧.

الثانية تمثلت بقسمة النقد في الصندوق مضافاً إليه أرصدة لدى البنوك في الداخل والخارج ولدى سلطة النقد على إجمالي الودائع، وقد كانت نسبة الفائض ٨٢٪ العام ١٩٩٦ وارتفعت إلى ٩٠٪ العام ٢٠٠٧، وارتفاع النسب عند استخدام هذه الطريقة يبين لنا بوضوح أن البنوك تحتفظ بمعظم ودائعها في البنوك الخارجية إما على شكل أرصدة وإما على شكل استثمارات مالية.

من هنا تكمن المخاطر التي قد تواجه القطاع البنكي في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من وجود تأكيدات وتطمينات على أن استثمارات البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية، وأن ودائع المواطنين في أمان من تلك الأزمة. إلا لأنه لا بد من التأكيد على أن أسواق المال تتمتع دائماً بميزة الانتكاسات المفاجئة، والتي قد تصيب استثمارات القطاع المصرفي الفلسطيني الخارجية إذا ثبت ذلك؛ ما سيترك أثراً

سلبياً وخطيراً على الاقتصاد الفلسطيني الذي يمتاز بصغره وصغر السوق فيه؛ ما يعني انتشار وظهور أزمة حادة فيه قد تؤدي إلى تدميره.

٥.٥ - ٢ سوق فلسطين للأوراق المالية

تم تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية من قبل شركة (باديكو) وبدعم من السلطة الوطنية الفلسطينية التي وافقت على الترخيص في العام ١٩٩٥، وتم توقيع اتفاقية التشغيل في ٧/١١/١٩٩٦، وكانت أولى جلسات التداول في ١٨/٢/١٩٩٧، وتمتلك (باديكو) ٨٠٪ من السوق وتمتلك مؤسسة (صامد) ٢٠٪. وقد عمدت السوق إلى استخدام أحدث أنظمة التداول والإيداع الإلكترونية التي تمّ شراؤها من كندا لتكون أول سوق رأس مال عربية تنفذ جميع عمليات التداول والتسوية إلكترونياً. وقد سعت سوق فلسطين للأوراق المالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- جذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وتحويل المدخرات إلى استثمارات.
- حماية المستثمرين من التلاعب والاحتيال.
- توفير أنظمة تداول ورقابة وتسوية وتحويل ونقل الملكية الأوراق المالية تكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع والشراء وسلامة التعامل بالأوراق المالية.
- تطوير خدمات وفعالية السوق عن طريق تطوير أساليب وإجراءات ووسائل جديدة للتعامل بالأوراق المالية ومن خلال التكنولوجيا

المتطورة والابتكارات في هذا المجال .

• نشر المعلومات وإيصالها بالسرعة اللازمة بحيث تكون متاحة للجميع؛ وذلك ليتسنى للمستثمر اتخاذ القرار المناسب له؛ ما يزيد من الشفافية، ويتم نشر المعلومات من خلال الصحف اليومية، والصفحة الإلكترونية، والرسائل القصيرة من خلال شبكة جوال، وغيرها.

• اكتشاف السعر العادل للأسهم، وعمل استقرار في حركة الأسعار من خلال هبوط وغمو السعر بشكل منظم، حيث لا يسمح بتجاوز الحد المقرر وهو ٥٪ صعوداً أو هبوطاً للسعر عن سعر الإغلاق السابق، ثم خفضت تلك النسبة إلى ٣٪ لحماية مالكي الأسهم من التغيرات المفاجئة.

اعتمدت سوق فلسطين للأوراق المالية في تموز من العام ١٩٩٧ رقماً قياسياً لقياس مستويات أسعار الأسهم وتحديد الاتجاه العام لهذه الأسعار عرف باسم (مؤشر القدس) وهو مرجح بالقيمة السوقية للشركات، ويقوم على احتساب التغير في أسعار أسهم الشركات الداخلة في احتسابه مرجحاً بالوزن النسبي لها. وقد تم في حينه اختيار عينة مكونة من عشر شركات مدرجة ونشطة موزعة على جميع القطاعات الاقتصادية المعروفة في السوق، وقد اعتمدت أسعار إغلاق جلسة تداول ١٩٩٧/٠٧/٠٧ كنقطة أساس بحيث حددت قيمة الرقم الأساسي ١٠٠ نقطة. وفي نهاية كل عام تتم إعادة تقييم عينة الشركات الداخلة في احتساب مؤشر القدس بناءً على إحصائيات التداول لذلك العام.

أما في العام ٢٠٠٥ فقد كان أداء السوق مميزاً، حيث كان من أفضل الأسواق في العالم، وكانت المرة الأولى التي يجتاز فيها مؤشر السوق حاجز ١٠٠٠ نقطة في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥، ثم وصل إلى ١١٢٨,٥٩ نقطة في نهاية كانون الأول من العام ٢٠٠٥ (مرتفعاً بنسبة ٦,٣٠٦٪ مقارنةً بالعام ٢٠٠٤). وبلغت قيمة هذا المؤشر العام ٢٠٠٧ حوالى ٥٢٧ نقطة، ثم ارتفعت خلال السبعة شهور الأولى من العام ٢٠٠٨ لتبلغ ٦٦٤ نقطة، ومنذ بدء الأزمة المالية العالمية لوحظ أن مؤشر القدس لم يسجل تراجعاً كبيرة أو خطيرة حيث تراوحت قيمة هذا المؤشر حول ٥٦٠ نقطة. أما قيمة الأسهم المتداولة فقد بلغت ٢٥ مليون دولار العام ١٩٩٧، ثم ارتفعت إلى ٦٩ مليون دولار العام ١٩٩٨، ووصلت إلى ١٨٩ مليون دولار العام ٢٠٠٠. ثم أخذت بالتراجع في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ لتصل إلى ٧٥ و٤٥ مليون دولار على التوالي. ثم عادت إلى الارتفاع في العام ٢٠٠٣ إذ بلغت ٥٨ مليون دولار (بنسبة ارتفاع ٩,٢٨٪ مقارنةً بالعام ٢٠٠٢) ثم بلغت ٢٠٠ مليون دولار العام ٢٠٠٤ (بنسبة ارتفاع ٢٤٥٪). أما في العام ٢٠٠٥ فقد بلغت أعلى قيمة لها، إذ بلغت حتى نهاية تموز ٢٠٠٥ حوالى ٩٠٠ مليون دولار (بنسبة ارتفاع ٣٥٠٪ مقارنةً بالعام ٢٠٠٤)، ثم بلغت في العام ٢٠٠٨ حوالى ١,٠٥ مليار دولار أميركي.

أما بخصوص عدد الشركات المدرجة في السوق فيلاحظ ثبات عددها في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ حيث بلغت ٢٦ شركة، أما في العام ٢٠٠٥ فقد

تم إدراج أسهم ٣ شركات أخرى، إلا أن السوق عملت على إيقاف شركة عن التداول إضافة إلى شركتين موقوفتين أصلاً؛ ما جعل عدد الشركات ثابتاً وهو ٢٦ شركة، ثم ارتفع عدد الشركات المدرجة إلى ٣٧ شركة العام ٢٠٠٨، بلغت قيمتها السوقية حوالي ٢,٩ مليار دولار.

أما بخصوص الرقابة على التداول فقد كان إشرافاً ذاتياً، إضافة إلى الرقابة من قبل موظف من وزارة المالية، إلا أن الرقابة تطورت بعد صدور قانون هيئة الأوراق المالية رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤، حيث تم تأسيس هيئة سوق رأس المال بموجب قرار مجلس الوزراء في جلسته ٢٧ بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٥ لتقوم بالرقابة على جميع المؤسسات المالية (عدا البنوك) ومن ضمنها سوق فلسطين للأوراق المالية.

في ظل المعطيات السابقة، ومحدودية علاقة سوق فلسطين للأوراق المالية مع أسواق المال العالمية، فإننا نلاحظ محدودية تأثير سوق فلسطين للأوراق المالية بالأزمة المالية العالمية على الرغم من مرور أكثر ثمانية أشهر على بدئها، وذلك وفق أكثر من مؤشر تم الاستناد إليه سابقاً، من أهمها: أن هذه السوق بقيت في حالة من الثبات والاستقرار قبل وبعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، وأنها مرت في كثير من الأحيان بفترات من التراجع العادية في أداؤها.

٦ - النتائج والتوصيات

بعد ذلك الاستعراض المختصر لواقع الاقتصاد الفلسطيني، وعلاقته الخارجية الإقليمية والعالمية،

والتعرض للأزمة المالية العالمية الحالية، وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الفلسطيني، فإنه يمكن الخروج بالنتيجة التالية:

صغر الاقتصاد الفلسطيني والسوق الفلسطينية، ومحدودية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما وبين الاقتصادات العالمية ساعد على تقليل الآثار الناجمة عن الأزمة المالية. وبالتالي الحد من الآثار السلبية لتلك الأزمة على مختلفة الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية. مع التأكيد أن القطاع المالي قد يتأثر مستقبلاً بهذه الأزمة، وفق بعض التساؤلات والتخوفات التي تم التطرق إليها في فصول الدراسة، ومع ذلك فإنه يجب أخذ الحيلة والحذر من حدوث مفاجآت مستقبلية، قد تضر بالاقتصاد الفلسطيني، في ظل توقعات كثيرة بسقوط وانهيار للاقتصاد الأميركي والعالمي، وحدث كساد كبير في جوانب عديدة من الحياة البشرية، أعنف بكثير من ذلك الذي حدث في العام ١٩٢٩.

من هنا يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- تشكيل لجنة من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لمراقبة التطورات الحاصلة في الأزمة، ووضع خطة فلسطينية لتقليل أية آثار سلبية قد تحدث مستقبلاً.
- فرض المزيد من القيود الرقابية على عمل المصارف والبنوك ومؤسسات الوساطة المالية والتأمين، وتشديد الرقابة على استثماراتها في الخارج؛ بهدف الحفاظ على الأموال الفلسطينية المودعة في تلك المؤسسات.

• العمل على تطبيق مبدأ النزاهة والشفافية في المؤسسات الفلسطينية وممارساتها.

• العمل على دعم الصادرات الفلسطينية وتشجيع الحكومة لتلعب دورها المنتظر في مثل هذه الحالات والمواقف الصعبة، من خلال تنشيط الصناعات وتحفيز الطلب المحلي، وتنشيط التجارة الداخلية، وذلك بهدف تفعيل دوران رأس المال والحد من البطالة، وعدم ترك قوى السوق تتحكم في عملية الاستقرار الاقتصادي.

• تشديد الدور الرقابي المنوط بهيئة الأوراق المالية الفلسطينية، والتركيز على ضرورة إفصاح الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عن استثماراتها وتشابكاتها مع المؤسسات الإقليمية والعالمية.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. مسح القوى العاملة - التقرير السنوي ٢٠٠٨. رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣. مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٢٠٠٢. رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨. مسح المالية والتأمين ٢٠٠٧ - نتائج أساسية. رام الله.
- صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩. آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - ملخص واف. واشنطن.
- صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩. آفاق الاقتصاد العالمي - ملخص واف. واشنطن.
- عطياتي، نصر وآخرون، ٢٠٠٨. الاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة. فلسطين.
- عطياتي، نصر، ٢٠٠٤. دوال الإنتاج والإنتاجية في الصناعة الفلسطينية. جامعة النجاح الوطنية. نابلس.
- عطياتي، نصر، ٢٠٠٩. قطاع المصارف الفلسطيني: نظرة للواقع وتحدياته. مجلة سوق المال الفلسطيني، عدد ٨، (سوق فلسطين للأوراق المالية. رام الله).
- عطياتي، نصر، والحاج علي، سارة، ٢٠٠٩. مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين. معهد

أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. رام الله، .
مكحول، باسم، ١٩٩٩. الصناعة الدوائية في فلسطين: الواقع والآفاق. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. رام الله.

مكحول، باسم، وعطياتي، نصر، ٢٠٠٤. هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرهما على القدرة التنافسية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. رام الله.

الهوامش

١ عطياتي، ٢٠٠٩.

٢ باقي الضفة الغربية، يقصد به الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوةً بعيد احتلالها الضفة الغربية العام ١٩٦٧.

٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.

٤ المصدر السابق.

٥ المصدر السابق.

٦ النمو يعني الزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي في الدخل القومي. أما التنمية فإنها تعني تحولاً شاملاً في البنية الاقتصادية للمجتمع يرفع من مستوى معيشة الفرد ويكرس تحديث عملية الإنتاج والتوزيع والمحافظة على البيئة ويعمل على تضيق الفوارق بين الطبقات ويؤمن مستوى معقولاً من الدخل والرعاية الصحية والتعليم لكل مواطن.

٧ مكحول ١٩٩٩، مكحول وعطياتي ٢٠٠٤، عطياتي ٢٠٠٤، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٣.

٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣.

٩ مكحول وعطياتي، ٢٠٠٤.

١٠ صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩.

١١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.

إصلاح الديمقراطيات القائمة بحذر

فيليب شميتز*

في المستقبل . وهو يقترح أن ذلك يجب أن يتم بحذر وخطوة خطوة .

كان شميتز قد حاز، في ربيع هذا العام، جائزة جوان سكيبي للعلوم السياسية، وهي أرفع جائزة قد يحصل عليها عالم في السياسة وتعاذل (نوبل)، وكان قد حصل عليها قبله: روبرت دول، وخوان لينز، وبرايين باري، وغيرهم .

كثير من - إن لم تكن غالبية - التطورات التاريخية الكبرى في المؤسسات الديمقراطية وفي الممارسة، أيضاً، تزامن مع اندلاع الحروب الكبرى أو الثورات الوطنية أو الحروب الأهلية . وللأسف فإنه لا يبدو في وقتنا الراهن أن أيّاً من هذه القفزات الأرخميدية التي من شأنها إحداث تغييرات جوهرية واسعة في النظم (السياسية) يمكن أن تحدث في أوروبا المسالمة اليوم . إن

تقديم (سياسات)

تقوم سياسات بنشر دراسة قصيرة للبروفسور فيليب شميتز بعد أن نشرت له في عددها السابع دراسة بعنوان (العجز والنقص في جودة الديمقراطيات الجديدة) . في هذه الدراسة يواصل شميتز تنقيبه في الفكر الديمقراطي مطوراً مقولاته السابقة ومراجعا التجربة الديمقراطية في أوروبا الغربية . والرسالة التي يحاول شميتز، دائماً، الانطلاق منها هي أن الديمقراطية شيء غير ناجز حتى في الديمقراطيات الراسخة في أوروبا الغربية . في هذا التأمل السريع يقترح شميتز أن ثمة حاجة لإصلاح الديمقراطية في غرب أوروبا؛ كي لا تواجه نقصاً في شرعيتها

* يعتبر فيليب شميتز (١٩٣٦) واحداً من أبرز علماء السياسة في عصرنا . تنقل شميتز بين العديد من كبريات الجامعات في العالم مثل : ستانفورد وشيكاغو والجامعة الأوروبية .

الديمقراطيات الليبرالية القائمة حقاً قد تشهد أعراضاً مرضيةً مضاعفةً، عبارات جرامشي، غير أن هذه الديمقراطيات لا تواجه سقوطاً داخلياً أو سيطرةً من الخارج. والمصلحون المحتملون لا يستطيعون ربما استحضار أي حرب في المستقبل أو ثورات أو تمردات، والتي من شأنها أن تكون دوافع قد تقع الطبقات الاجتماعية المحصنة أو الجماعات التي تمتلك القوة أن تقوم بدعم توجهاتها (الإصلاحية). وهذا يعني أن هناك نافذةً صغيرةً من الفرص يمكن من خلالها تقديم إصلاحات جوهرية. يجب انتقاء هذه الإصلاحات بعناية وتقديمها بتدرج وروية والترويج لها بمهارة. إن الإصرار على تطبيق هذه الإصلاحات رزمةً واحدةً وبصورةً فوريةً سيكون مصدر فشل لجهود الإصلاح، وسيساهم فقط في تحصين المدافعين عن الوضع الراهن. إن (الإصلاح) الحذر² أو - بكلمة أخرى - خلصة؛ سيحقق تطوراً في اتجاه تحسين جودة الديمقراطية في عالمنا المعاصر.

في هذه الدراسة القصيرة سأحاول أن أقدم تصوّراً لإستراتيجية إصلاحية تحترم هذه المحاذير. يرتكز هذا التصور إلى خمسة افتراضات قابلة للجدل:

أولاً- ستواجه الديمقراطيات في غرب أوروبا وجنوبها المزيد من الصعوبات في إضفاء الشرعية على نفسها عبر مقارنة أدائها وممارستها بأداء وممارسة نماذج قوة بديلة سواء كانت متخيلة أو حقيقية. ففي الوقت الذي صارت فيه الديمقراطية الليبرالية هي الشكل السائد في أوروبا فيما

النظم الأوتوقراطية الفجة تنازع من أجل البقاء فقط في بلدان تتميز بثقافات وهياكل اجتماعية مختلفة بشكل واضح، فإنه والحال كذلك، فإن معايير تقييم أداء الحكومة وماذا تفعل؟ (وكيف تفعله؟) سيصبح مع مرور الوقت أمراً داخلياً بالنسبة إلى النظرية الديمقراطية المعيارية، وهو ما نظرت إليه المفاهيم الديمقراطية المختلفة خلال الوقت، وهو ذاته ما ناضل من أجله المواطنون بقوة في الماضي؛ لذلك فلا بد أن توجد نزعة وميل باتجاه خلق تقارب في المؤسسات الرسمية والممارسات غير الرسمية في أوروبا، والتي من شأنها في المقابل أن تقود إلى مستوى أعلى وحيز أضيق في المعايير السياسية.

ثانياً - إن الديمقراطيات الجديدة في وسط وشرق أوروبا وفي الأجزاء الغربية من الاتحاد السوفياتي السابق ستجد صعوبةً متزايدةً في إضفاء شرعية على نفسها من خلال القول ببساطة إنها - أي تلك الديمقراطيات - تقع تحت عبء إرثها الأوتوقراطي، وإنه من العسير عليها ربما احترام معايير الانضباط والوصول لمستويات ممارسة مثل تلك الموجودة في الديمقراطيات القائمة. وعليه فإن المعايير التي سيستخدمها مواطنو تلك الدول - الذين تحرروا حديثاً من الأوتوقراطية في تقييم حكاهم - ستمتزج بسرعة مع تلك المعايير المستخدمة أصلاً في بقية القارة الأوروبية. والدول التي تعجز عن احترام هذه المعايير ستواجه انخفاضاً أكثر في مشاركة المواطنين في الانتخابات، وهو ما قد يهدد بحدوث عصيان، ما لم يقيم حكاهم

المنصّبون حديثاً باحترام القوانين التي صاغتها الديمقراطيات القائمة في الغرب .

ثالثاً - في كلتا الحالتين فإن الكيانات المعنية ستصبح عادةً قادرةً فقط على تطوير جودة مؤسساتها وممارستها الديمقراطية ذات الشأن عبر وسائل إصلاحية جزئية وتدرجية . علاوة على ذلك فإن هذه الإصلاحات لابد أن تكون مصوغَةً وموافقاً عليها ومطبقةً وفقاً لمعايير قبل تلك القائمة وعبر مؤسسات قبل تلك القائمة أيضاً . وبشكل نادر فإن الفرصة قد تسنح - إذا حدث ذلك - لإحداث تغييرات عميقة وعلى مدى واسع و«غير دستورية» . وبشكل عام : ما هو حجم التغييرات في قواعد الديمقراطية التي قد يتوقع المرء من حكام استفادوا هم أنفسهم من هذه القوانين أن يحدثوها؟ إن التدوير الروتيني للقوة بين الأحزاب السياسية والتحالفات بين هذه الأحزاب داخل وخارج الحكومة سيفتح الباب أمام فرص متواضعةٍ للتغيير في أحسن الحالات .

رابعاً - على الإصلاحي - وبناء على ذلك - أن تقوده فكرة «الاحتمالية» خلال اختياراته أو اختياراتها بالنسبة إلى التغييرات المحتملة في المؤسسات الرسمية والممارسات غير الرسمية . وعليه أو عليها أن لا يقلق بشأن ما هو «المثالي» وفق النظريات الديمقراطية المعيارية أو بشأن ما قد يظهر وبشكل وارد من التحديات والفرص الكمية ، بل عليه أن يقلق بشأن ما هو المحتمل وفق المعطى في الاتجاهين ، شرط أن يقتنع السياسيون في الديمقراطيات القائمة من قبل مواطنيهم أن

تطبيق هذه الإصلاحات سيحدث تطورات جوهرية في جودة ديمقراطيتهم المستقبلية .

أخيراً - يجب على الإصلاحي أن يكون واعياً بمبادئ «الاعتراضية»^٣ والتي تعني عدم تقييد نفسه بتقييم التأثيرات المحتملة التي قد تترتب على خطوة إصلاحية واحدة فقط بل أن يحاول دائماً أن يبحث عن الترابطات والتأثيرات الخارجية التي قد تظهر إذا ما تم تطبيق عدة إصلاحات إما سواسية وإما بشكل متتابعي . إن الخلط من الخطوات هو ما يهم أكثر من التغيير الفردي في القواعد والممارسة .

وبتلخيص هذه الافتراضات الخمسة فإن مستقبل الديمقراطيات الليبرالية النيابية في أوروبا لا يكمن في تحصين واستدامة المؤسسات الرسمية والممارسات غير الرسمية القائمة بل في تغييرها . وكما يقول روبرت دوول وبصرف النظر عن الشكل الذي تكون عليه فإن ديمقراطية أحفادنا لن تكون هي ذاتها ديمقراطية أسلافنا . وبكلمات أخرى ولكي تظل هي نفسها بمعنى أن تحافظ على شرعيتها ، على الديمقراطية كما نعرفها أن تتغير خلصة وبحذر ولكن بصورة جوهرية - تغييرات واسعة - وهذا من شأنه أن يترك أثراً ليس فقط على الكيانات الوطنية بل على كل أوروبا على مستويات سياسية متعددة وبشكل جماعي على مستوى صناعة القرار .

لا شيء جديد في هذا .

فالديمقراطية مرت بتحويلات رئيسة عديدة في الماضي في سبيل التأكيد على منطلقاتها

الأساسية: سيادة مواطنين متساويين ومساءلة حكام غير متساويين. وتوسعت في ممارستها من المدينة إلى الدولة الوطنية؛ ووسعت من مجموع مواطنيها من أولغاركية ذكورية ضيقة إلى مجموع العامة من الرجال والنساء؛ وزادت حيزها من مجرد مقاومة القمع وإدارة العدل إلى مجمل السياسات المتعلقة بدولة الرفاه.

إن التحديات والفرص المتوافرة في السياق الأوروبي الحالي بشكل استثنائي متنوعة وقوية. وبشكل مؤكد فإننا محكوم علينا أن نعيش في "أوقات ممتعة" يكون فيها (وهذا مهم جداً) مستوى ومدى التغييرات يبدو أن غير مسبوقين وأبعد من نطاق الوحدات التقليدية التي وحتى الآن سيطرت على المشهد السياسي.

إن غالبية الأزمات اليوم تكون إما صغيرة جداً وإما كبيرة جداً بالنسبة للدول الوطنية التي وجدت في الماضي، وعليه فإنه وداخل أوروبا تمت عمليات تجريب واسعة قادت إلى التفكك باتجاه وحدات صغيرة أو التكامل في وحدات كبيرة. وللمرة الأولى فإن معرفة المستوى التجميعي الذي يجب أن يحدث عنده التغيير صار مهماً بقدر معرفة جوهر هذه التغييرات نفسها. وسيتم استبدال السؤال الكلاسيكي «ماذا تفعل؟» بسؤال جديد «أين تقوم بذلك؟».

علاوة على ذلك؛ ولأن كل هذا يحدث في بيئة مسالمة نسبياً؛ فإن الديمقراطيات الأوروبية ستجد صعوبة في اللجوء إلى إجراءات «طارئة» أو تعليق مؤقت لتمرير بعض الخطوات الإصلاحية في حال تمت مواجهة هذه الخطوات

بمعارضة قوية. آخذين بعين الاعتبار أن الحكام قد يميلون إلى تعزيز الحس بالخطورة عبر التأكيد على التهديدات الجديدة للأمن والرد عليها (مثل الحرب على المخدرات أو الحرب على الإرهاب أو الخوف من الأجانب)، واستغلال هذه المخاوف بقصد إدخال إصلاحات غير ديمقراطية. غير أن تعددية مصادر المعلومات والمنافسة بين السياسيين يجب أن تحد من هذه الاحتمالية في معظم الديمقراطيات الفاعلة. وستكون الأزمة الحقيقية في إيجاد الإرادة لإصلاح القواعد القائمة بوجود حكام استفادوا من هذه القواعد والذين لن يكون - عادة - من السهل إجبارهم على فعل ذلك بوجود تهديد خارجي يهدد أمنهم أو حكمهم.

وتظل قضية دائمة الظهور تتحكم في كل التخمينات حول مستقبل الديمقراطية ألا وهي كيف ستواء وتتعايش المؤسسات الديمقراطية الرسمية والممارسات الديمقراطية غير الرسمية القائمة منذ زمن مع أوضاع اجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية تحيط بهذه الديمقراطيات وتتصف بسرعة التغيير، وإلى هذه الأوضاع تركز الديمقراطية مادياً ومعياريًا.

ويبدو أن كلاً من السياسيين والمواطنين يدركون أن هذه المواءمة - بعبارة لطيفة - «نصف جيدة».

ويمكن للديمقراطيات الليبرالية أن تقوم بأشياء كثيرة أفضل بكثير من حماية نفسها من المخاطر الناتجة عن هذه التغييرات والاستفادة من الفرص التي توفرها هذه التغييرات البيئية لها.

هناك أدلة كثيرة وواضحة على أن الجهات الفاعلة لا تدرك فقط الحاجة الملحة للإصلاح، بل إنها قد استجابت بطريقة خلاقة لهذه الاحتياجات. خلافاً للانطباع السائد بأن الديمقراطيات الراسخة في الغرب محصنة ضد أية تغييرات جوهرية في القواعد والممارسات وأن الديمقراطيات الجديدة إلى شرقها لا يهتمها سوى محاكاة هذه القواعد والممارسات نفسها، فهناك الكثير من الأمثلة على الابتكار والتجريب يمكن ملاحظتها. وغني عن البيان أن هذه الجهود غالباً ما تكون مشتتة وحديثة العهد؛ ما يجعل مهمة تقييم مساهمتها المختلفة صعبة.

والبعض من هذه يظهر على مستوى الحكم المحلي ومستويات متخصصة في مجالات الحكم. في أغلب الأحيان ترمي هذه الإصلاحات لتحقيق المزيد من الشفافية والمشاركة في صنع القرار من جانب المواطنين و«المعنيين». ولا يثير الغرابة أن المشاكل المتزايدة المتعلقة بتمويل الأحزاب وقضايا الفساد قد أثارت ردوداً على الصعيد الوطني، على الرغم من وجود منظمات غير حكومية مثل منظمة الشفافية الدولية، ومنظمات دولية، مثل المجلس الأوروبي، قد لعبت دوراً مهماً في تعريف الأداء رديء الجودة ووضعت لذلك معايير. ومن بين القضايا الأكثر شمولية المتعلقة بالعملة والهجرة الدولية فإن جهود الإصلاح تشمل منظمات فوق وطنية واتفاقيات دولية سواء من خلال مقررات واتفاقيات مجلس أوروبا أو توجيهات وقرارات الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من أنه لم يؤسس لهذا الغرض، فإن مجمل «تجربة» التكامل الأوروبي اليوم يمكن تفسيرها على أنها محاولة للرد - على الصعيد الإقليمي - على التحدي المزدوج المتمثل في العملة وتحرير التجارة. وآخذين بعين الاعتبار تعدد مستويات التجميع والتنوع في القواعد والممارسات القائمة بين الديمقراطيات الأوروبية، فإنه ينبغي ألا يفاجأ أحد بأن هذه الجهود الإصلاحية لم تكن موحدة، وكثيراً ما مرت مرور الكرام دون تقييم.

وبسبب هذا التنوع، فإن تحسين جودة الديمقراطية في أوروبا سيتم تحقيقه بشكل أفضل عبر اعتماد إستراتيجيات وطنية مناسبة، وبعد ذلك الاعتماد على نشر التجارب الناجحة من بلد إلى آخر، ومن مستوى تنفيذ إلى آخر. وقد يكون التقارب في القواعد والممارسات مصير هذه البلدان على المدى الطويل، ولكن وعلى المدى القصير يتوجب على كل واحد من هذه البلدان صوغ وصفاتها الخاصة وطريقتها للإصلاح حتى تصل إلى ذلك المستوى. وأياً كان مضمون هذه الوصفة، حيث لا مجال للخوض فيها في هذه الدراسة، فإنني أورد بعض المبادئ التوجيهية التي قد يُنصح الإصلاحيون الحذرون باتباعها.

النزاهة: إن الهدف من الإصلاحات ينبغي أن يكون تحسين جودة الديمقراطية للجميع، وليس تغيير القواعد أو الممارسات لصالح شخص محدد.

وبقدر الإمكان، فإن هذا يعني أن الإصلاحات

ينبغي أن تكون «محايدة» و«ذكية»، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون واضحاً أنها صممت خصيصاً لصالح حزب سياسي واحد أو اتجاه سياسي على حساب آخر (سواء كان اليسار أو الوسط أو اليمين). ومن الناحية المثالية، فإن الإصلاحات المقترحة يجب أن تكون تقريباً جيدة بمعنى ألا يعاني حزب سياسي أو مجموعة سياسية خسارة كبيرة في الموارد من جراء تطبيق هذه الإصلاحات، حيث إن تطبيقها يفيد الجميع إلى حد ما. يبدو أن من المستحيل الوفاء بهذا الشرط الأخير، على الأقل بسبب احتمالية ظهور اعتراض ما متوقع من قبل بعض الأحزاب أو التنظيمات، والتي قد تقوم بحساب الأمر ويتضح لها أنه ستخسر جراء هذه الإصلاحات نسبياً إن لم يكن بشكل مطلق.

رغم ذلك، فليس من المستحيل تخيل أن تنفيذ إصلاحات لا تثير جلبة أو حزمة من الإصلاحات قد يتحول إلى أمر مرض أو على الأقل يستفيد منه قطاع واسع من المواطنين لدرجة أن الأقلية التي ستعارض هذه الإصلاحات في البداية ستقبل بها وتؤيدها حتى. وتظل الحيلة مع هذا هي التغلب على المقاومة المحتملة للخاسرين (نسبياً) في سبيل تمرير الخطوات الإصلاحية في المقام الأول. وهذا يقودنا إلى قضية أخرى...

الجدوى: هنا المشكلة مشكلة مؤسسة، بمعنى ما هو التركيب الأولي للقوى السياسية - العاملة وفق القوانين القائمة للعبة الديمقراطية الليبرالية - التي ستؤيد وتشجع في تنفيذ هذه التوصيات المتعلقة بالإصلاح؟.

في كل البلدان الأوروبية فإن مجموع الفاعلين الذين دفعوا تاريخياً باتجاه هذه التغييرات من الأقليات أو الأغليات الدينية والمجموعات اللغوية الإثنية والتشكيلات المهمشة، وبالطبع وإلى جانب ذلك الطبقات الاجتماعية بـ«مثقفها العضويين» قد تمزقت وحدتها مع الوقت. حتى الأحزاب السياسية التي كانت عادة القناة المؤسسية الأساسية لإحداث هذه التشققات قد وجدت أن أيديولوجياتها قد تعارضت مع أزمات حديثة النشوء ساهمت في تشتيت مؤيدي هذه الأحزاب؛ مما أدى ليس إلى خسارتها أعضائها المنتسبين إليها فقط بل قوتها كوكيل للتغيير.

ومجموعات المصالح والحركات الاجتماعية التي تحولت (بشكل جزئي) إلى اليسار من قبل أحزاب صارت وبشكل فعلي تخصصية بطريقة واضحة في اهتمامها؛ مما يحول دون لعبها دوراً كوكيل للإصلاح المؤسسي. إن هذه المجموعات صارت وبشكل شبه كامل تركز إلى توفير منافع متقاة لأعضائها أو تقوم بالترويج لسياسات محددة بالنسبة للعامة بشكل أوسع. ولا يبدو أن أيّاً من هؤلاء يمتلك الدوافع الكافية للترويج للتغيير في قواعد اللعبة، بالقدر الذي يكون فيه التغيير مصحوباً بتحقيق أهدافهم. والإجابة الأكثر وضوحاً تكمن في تألف مجموعة من القوى، ولكن من سيعمل على تجميع هذه القوى وكيف؟ ويتعلق الشق الأخير من السؤال بالقواعد الليبرالية الديمقراطية الراسخة - آخذين بعين الاعتبار السياق غير التثويري - فيما يتعلق الشق الأول بالمدى الملائم الذي من شأنه أن

يشكل تهديداً للمستفيدين من الوضع القائم .

مستوى التنفيذ: إن واحداً من الحلول لهذه المعضلة يكمن في الاستفادة من مزايا ما بات واحداً من أكثر الإصلاحات رسوخاً في الديمقراطيات القائمة وتحديدًا تفكك القوة وتراجعها إلى المستوى المحلي وعلى مستوى الأقاليم . وبكلمة أخرى البدء من القاع وتطبيق مبدأ «الموازرة» في تنفيذ الخطوات الإصلاحية . وتقديم التجريب على المستويات المنخفضة؛ وهو ما قد يثمر بعض التأثيرات الإيجابية . ويجب أن يكون سهلاً التعرف إلى هوية الشركاء المتألفين حيث إن تصرفهم الجماعي يتطلب عدداً أقل ومصادر مبدئية أقل كذلك ، فيما يجب أن يكون من السهل مراقبة تأثيرهم .

علاوة على ذلك وبالنظر إلى التزايد الهائل في الاعتماد المتبادل في السياسة وتدفق المعلومات عبر الشعوب على مستوى أقل من الدولة ؛ فإن الإصلاح الجيد يمكن طمأنته بأن جهوده أو جهودها سيتم التقاطها من قبل آخرين إما مباشرة بواسطة وحدات شبيهة وإما بطريقة غير مباشرة من قبل مؤسسات تروج لـ«أفضل الممارسات» في المنطقة مثل المجلس الأوروبي أو الاتحاد الأوروبي .

مدركين أن الإصلاحات المنفذة قد لا تثمر وتؤتي تأثيرات متشابهة (بقصد/ من غير قصد، مرغوب بها/ غير مرغوب بها) وعلى مستويات مختلفة من الفعالية السياسية، حتى داخل الكيان الواحدة. إن إصلاحاً قد يكون له تأثير على مستوى تعزيز الديمقراطية على

المستوى المحلي ؛ قد يكون له تأثير أوتوقراطي (سلبي) إذا ما تم تطبيقه على المستوى الوطني . لذلك فإن كل مقترح يهدف للإصلاح يجب أن يحدد ويبرر - ليس محتواه وجوهره فحسب - بل المستوى الملائم لكي يطبق عليه . وحيث أمكن فإن التجريب الأول والتنفيذ لهذا الاقتراح يجب أن يتم على مستوى منخفض ، وفقط حين نتيقن أن له تأثيراً إيجابياً في تعزيز الديمقراطية على هذا المستوى يمكن نقله لمستوى أعلى ، وحتى هذا يجب أن يتم بحذر وتدرج .

التجريب: يجب معاملة تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية على أنها تجارب سياسية مضبوطة ومحكومة ، وهذا يصلح قانوناً وقاعدة عامة . يجب في البداية تقديمها - منفردة أو ضمن رزمة - في وحدات قليلة العدد منتقاة بشكل جيد ويتم مراقبة تأثيرها بشكل مباشر ومن ثم تعميمها على وحدات أخرى في المستوى نفسه أو في مستوى أعلى ، ويتم ذلك فقط حين يتم التأكد من تأثيراتها الإيجابية وتأثيراتها السلبية .

وبشكل مثالي ، فإن الوحدات الأولى للتجريب يجب أن يتم اختيارها على قاعدة النظم «الأكثر تباعداً» ، بمعنى أن المرء يجب أن يتحكم بالاختلافات الأخرى ويختار الوحدات المختلفة ما أمكن وفق متغيرات من المتوقع افتراضاً أن يكون لها أكبر تأثير على النجاح والفشل .

وفي أغلب الأحيان فليس من الممكن معرفة أي متغير - أو متغيرات - سيكون له تأثير على نتيجة التنفيذ مسبقاً . لذلك فقد يكون من

الإرهاب واللجوء إلى إجراءات تعسفية مثل التصنت على المكالمات.

شميتير يعبر عن مخاوف شديدة من انتهاك الحريات تحت ذرائع وجود تهديد خارجي.

^٦ Transparency International

المحمود والمرغوب إثارة هذه التأثيرات وتحفيزها من خلال محاولة تنفيذ الإصلاح على مستويات مختلفة من الوحدات الأوسع/ الأضيق، الأكثر/ الأقل تطوراً، المركزية / الطرفية، رغم أنه يجب الإقرار بأنه سيكون من العسير إقناع السياسيين المخضرمين والإصلاحيين الطموحين بهذا.

سيظل تعزيز وتحسين جودة الديمقراطية دائماً «عملاً غير منجز». وسيقوم النجاح في مواجهة بعض التحديات أو استغلال بعض الفرص المحددة بتحويل الأنظار إلى تحديات وفرص جديدة في المستقبل.

وسيركز المواطنون مطالبهم بخصوص جودة الديمقراطية على أنواع جديدة من التمييز والمساءلة وعلى علاقات جديدة من الهيمنة والاحترام الذاتي لمساحات جديدة من الهوية الجماعية. وكل ما قد يأمله المرء، وبشكل منطقي، أن تقوم الخطوات الإصلاحية المدفوعة بها بتحريك الكيانات (السياسية) في الاتجاه الصحيح دون أن تفلح يوماً في تجاوز «العجز الديمقراطي».

الهوامش

^١ نسبة إلى أرشميدس العالم اليوناني.

^٢ يستخدم شميتير كلمة Stealth والتي تعني أن يقوم المرء بالشيء خلسة أو يتسلل إليه رويداً رويداً ويحذر، وقصد الكاتب أن أي إصلاح في الديمقراطيات القائمة لابد أن لا يحدث جلبة وانتباه المدافعين عن الوضع القائم

^٣ بمعنى التي قد تعترض الطريق

^٤ الكاتب يشير إلى تفكك بعض الدول مثل يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا حديثاً ونشوء بعض الكيانات السياسية الفوق قومية مثل الاتحاد الأوروبي (سياسات)

^٥ من ضمن هذه الإجراءات تقييد الحريات بحجة محاربة

مؤتمر (فتح) السادس: الأسئلة الكبرى

د. عاطف أبو سيف*

تحوّل في الحركة الوطنية الفلسطينية. ف(فتح) مطالبة بأن تجيب عن مجموعة من الأسئلة وتستجيب لمجموعة من التحوّلات وتضع مجموعة ثالثة من المحاذير.

على أعضاء مؤتمر (فتح) أن يقرّروا ما هي غايات المشروع التحرري الذي يريدون لحركتهم أن تستكمّله؟. يبدو أن من المهم التذكير في هذا السؤال بالاعتقاد الذي خدّر وعي البعض بأن إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية يعني تحقيق النضال الوطني لطموحاته. حتى إن المعارضة الإسلامية التي عارضت (أوسلو) بوصفها خيانة مثل (حماس)، حين استولت على مؤسسات السلطة صارت تتعامل معها بوصفها أمراً لا يتغيّر. وهذا غير صحيح. فالسلطة مشروع سياسي ضمن رؤية أشمل وفق الرؤية المرحلية. ربما لم يكن هناك حدث فلسطيني في الخمس عشرة سنة الماضية

ربما كان قدر (فتح) - بحكم موقعها في الحركة الوطنية وريادتها الثورة الفلسطينية المعاصرة ومساهمتها في المشروع الوطني الفلسطيني وقيادتها إياه - أن يكون شأنها الداخلي التنظيمي شأنًا وطنياً عاماً وحدثاً عربياً يحظى باهتمام الأشقاء، ويلفت انتباه القوى الدولية والفاعلين الكبار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي اللحظة التي يجلس فيها أعضاء مؤتمر (فتح) العام السادس تكون قد مرت عشرون سنة على عقد مؤتمر الحركة الخامس بالتمام والكمال. لكن ثمة مياهاً كثيرة جرت من تحت الجسر، وثمة تغيّرات مهولة حدثت تفصل بين المؤتمرين في فترة كان من المفترض أن تُعقد فيها أربعة مؤتمرات متتالية. إن قراءة واعية للمرحلة وحجم التطوّرات تعكس مرد هذا الاهتمام الكبير بالمؤتمر الذي سيشكل نقطة

* رئيس تحرير سياسات

يضاهي في أهميته قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، عقب توقيع اتفاقيات (أوسلو) وما تلاها، بما عناه ذلك من بداية تجسيد لمشروع الاستقلال الوطني فوق التراب الوطني الفلسطيني.

لقد شكّل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤ - وعودة كواد وأعضاء من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ومن باقي فصائل وأطر الثورة الفلسطينية - خطوةً أولى نحو تجسيد حلم الآباء في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد أدركت (فتح) - ومنذ انطلاقها في العام ١٩٦٤ - أن استمرار كفاح شعب فلسطين في سبيل استرداد حقوقه المسلوبة لا يتم بشكله الأنسب إلا عبر إقامة دولة للشعب الفلسطيني فوق ترابه الوطني؛ لتكون نقطة جذب للعمل الوطني وقلعةً تحمي المكتسبات الوطنية ومنارةً للشعب الفلسطيني وعريناً لوجوده الذي يحتمي به حيث يصنع حياته ويحافظ على هويته وعاداته، ويشكل ثقافته، ويقود مسيرته الكفاحية بكامل إرادته. ولم يكن قرار (فتح) المصيري خوض عملية السلام وتوقيع اتفاقية (أوسلو) وما تلاها من اتفاقيات وتفاهات سلمية إلا ترجمةً للإجماع الوطني الفلسطيني وفهم منظمة التحرير الفلسطينية لطبيعة الصراع، والذي استوجب قيام دولة للشعب الفلسطيني على أيّ جزء من التراب الوطني، وهو ما تمت إعادة التأكيد عليه في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشر وإعلان الاستقلال في العام ١٩٨٨. كما أن إقامة الدولة الفلسطينية على أيّ جزء من التراب الوطني لا تعني بأيّ حال من الأحوال تنازل الشعب الفلسطيني عن حقه

التاريخي في أرض الآباء والأجداد. إن هذا الحق الطبيعي مكفول في العرف والقانون الدوليين. إن انتقال العمل الوطني إلى داخل فلسطين كان انتقالاً واعياً بطبيعة الصراع والمتغيرات الدولية، وتأسس على فهم دقيق لإدارة الصراع، وسبل دفع المنجزات الوطنية وحمايتها. كما لم تكن السلطة الوطنية الفلسطينية كياناً عابراً في تاريخ المنطقة، ولا كانت منجزاً خاطفاً في مسيرة المنجزات الوطنية الفلسطينية، بل هي لبنة ودعامة تأسيسية من دعائم المشروع الوطني، وهي نواة صلبة للدولة، وهي قلب نابض يضخّ الدماء في شرايين المسيرة. ولم يكن إصرار (فتح) - في الوقت الذي رأى فيه الآخرون، كلهم، غير ذلك - على وجود السلطة وضرورة المحافظة عليها وتطويرها وتشيت دعائمها وتقوية مؤسساتها إلا استشرافاً ثاقباً للمستقبل الفلسطيني وترجمةً واعيةً لسبل تحقيق الحلم الوطني الكبير. ولن يمضي عقدٌ قبل أن تبدأ الفصائل الأخرى وعلى رأسها (حماس) بالهرولة إلى دخول مؤسسات السلطة بل والسيطرة عليها. السلطة الوطنية بالرغم من كل المعوقات التي فرضتها إسرائيل أمام تحوّلها إلى دولة ذات سيادة هي نواة الكيانية الفلسطينية التي هي هدف مركزي من أهداف النضال الوطني؛ وهي بالتالي إنجاز لا يمكن للخطاب الوطني الفلسطيني تجاوزه دون تأمل ودراسة.

رافق إنشاء السلطة الوطنية ظهور مؤسسات وهيئات إدارية ووزارية أخذت بعدها وتجذرت في العمل الوطني وصارت مفردة من مفردات الخطاب الفلسطيني. غير أن أهم تبعات ذلك

تنظيماً كان تحول أرض الوطن إلى نقطة تركز العمل التنظيمي ونقطة الجذب في العمل السياسي ومركزاً لصناعة القرار السياسي بعد أربعة عقود من تركز العمل السياسي الفلسطيني في المنافي خارج أرض الآباء. تبع ذلك انتقال الكثير من الكادر التنظيمي إلى داخل أرض الوطن وبقاء جزء آخر خارجه ساهراً على مصالح شعبنا في الشتات في علاقة وثيقة وتكاملية تنظم عراها المواقف التنظيمية بهذا الشأن. والحقيقة التي بات على العمل التنظيمي أن يأخذها في صوغ خطابه السياسي هي أن الوطن صار ساحة القرار الفلسطيني المستقل، وطموحاً شكّل جوهر النضال الوطني بوصفه تحقيقاً لفكرة العودة إلى الداخل.

مرتبط بذلك، تغليب طابع العمل التنظيمي العلني على السرية التي وسمت بنية التنظيم خلال سنوات الاحتلال المتواصلة. بكلمة أخرى صار التنظيم أكثر مقدرة على تشكيل نفسه بين الجماهير التي عمل على راحتها وقاتل من أجلها طوال سنوات الاحتلال، وصار بإمكانه أن يخرج من عباءة السرية الثورية إلى العلانية الجماهيرية؛ لكي يتغلغل في الجماهير ويعمل على الدفاع عن مصالحها وتمثيلها في أطر ومؤسسات السلطة المختلفة، والذود عنها عند الحاجة. هذا دون التغيب الكامل لمبدأ السرية التي ما زالت لازمة من لوازم العمل الجماهيري الوطني، حيث إن الكثير من فعاليات ونشاطات التنظيم تقتضي تفعيل مبدأ السرية والعمل وفق مقتضياته.

بعد أكثر من ثلاثين عاماً من العمل وفق مبدأ السرية وفور عودة الكادر التنظيمي إلى أرض الوطن؛ خرج إلى العلن التنظيم السري وصارت تتشكل الخلايا والشعب والمناطق والأقاليم، وصارت لـ (فتح) مكاتب بين قطاعات الجماهير التي قاتلت لأجلها وصار يجري تداول الأمور التنظيمية بشكل علني وفق مبدأ الشفافية التنظيمية وحق الناس في معرفة آلية إدارة تنظيمهم الطليعي دون أن يعني هذا غياب مبدأ السرية الثورية.

السؤال الآخر: هل تراهن (فتح) على العلنية بشكل كامل؟ ماذا لو تغيرت الظروف وتبدلت وصار لزماً على التنظيم أن ينزل تحت الأرض؟. على نشوة العلنية أن لا تنسينا حاجات العمل التنظيمي. إن خبرة التنظيم في قطاع غزة - خلال السنتين الماضيتين حيث كان التنظيم علنياً في مقابل حظر غير معلن عليه من قبل (حماس) في غزة وأجهزتها الأمنية وتعرض قادة التنظيم والفاعلين في أطره المختلفة - تقول إن على التنظيم أن يكون مرناً للانتقال بين العلنية والسرية. ما أقترحه هو وجوب وجود طرق خلاقة تسمح بتلك المرونة، كي لا تضع (فتح) بيضها في سلة واحدة.

فلسطينياً، شهدت السنوات الماضية تراجعاً واضحاً ليسار الفلسطيني في انعكاس واضح للتراجع والتفكك الذي أصاب الحركات اليسارية على مستوى العالم والذي تجلّى في صورته الأعم والأشمل بسقوط المنظومة الاشتراكية، وصعود قوى اليمين متمثلة بهيمنة

المحافظين الجدد بتطلعاتهم الإمبريالية على الكثير من مقاليد الحكم في العالم. أزمة اليسار هذه لا يمكن أن تعفي قوى اليسار الفلسطينية من مسؤوليتها الوطنية ومن إعادة حساباتها والتفكير في سبل الخروج منها، كما أن هذا التراجع لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينتقص من مساهمة اليسار الفلسطيني المشرقة في صناعة الثورة الفلسطينية وفي تحقيق مكتسباتها. كما أن صعود التيار الإسلامي في فلسطين - بالفدر نفسه - يأتي متوافقاً مع المد الإسلامي خارج فلسطين وهو انعكاس لحالة شاملة، غير أن هذا يجب ألا ينتقص بأي حال من الأحوال من مساهمة القوى الإسلامية الفلسطينية في الكفاح الوطني ومساهمتها المشرقة فيه. على الصعيد الفتحاوي انعكس ذلك واضحاً وجلياً على الخطاب الفتحاوي داخل الوطن، حيث بات الكادر التنظيمي يميل أكثر إلى استخدام الخطاب الإسلامي في مخاطبة الجماهير وفي التعبير عن مواقفه الكفاحية الميدانية. تميّزت (فتح) عن سواها من الفصائل الفلسطينية بأنها جمعت دوماً بين كافة تنويعات الخطاب دون أن تتبنى خطأ أيديولوجياً، إذ إن خطاب (فتح) لم يكن له هدف يوماً إلا فلسطين، وهو لم يستخدم لغةً إلا تلك التي تعبر عن فلسطين أصدق تعبير.

لصيق بالسابق، أن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وما تلاه من انقلابها وسيطرتها على قطاع غزة بالقوة شكّل تحدياً لفكرة المشروع الوطني الذي تقوده (فتح)

وشكّل تهديداً لاستمرارية هذا المشروع بل وتهديداً لوجوده. ليس هذا فحسب، بل إن هوية المشروع الوطني ووحداية تمثيله صارت هدفاً للممارسة المعارضة الإسلامية المسلحة، وأن تعثر آفاق الحوار الوطني وتحوّله إلى عملية نقاش وأخذ وجذب يجعلان من فكرة التوصل إلى إنهاء الوضع القائم أمنية عزيزة ليس إلا. علاوةً على ذلك، فإن الانقسام مزق الوحدة الجغرافية والمؤسساتية والإدارية والتمثيلية لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ما يجعل فكرة الدولة صعبة؛ خاصةً في ظل الحديث عن إمكانية قبول (حماس) بفكرة دولة مؤقتة في غزة فقط من باب "خلصني وخذ عبايتي". إن إنهاء سيطرة (حماس) المسلحة على غزة يجب أن يشكّل قلقاً للحركة إذا أرادت فعلاً أن تحقق مشروعها التحرري، فالتحديات الخارجية يجب عدم الانتقاص منها، إذ إن من شأنها أن تشكّل معيقاً حقيقياً وأكثر خطورة أمام إنجاز المشروع التحرري.

أيضاً، هل حقاً مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة فوق أراضي العام ١٩٦٧ ما زال ممكناً؟ لتأمل حالة التمزق التي تصيب الأراضي الفلسطينية والجدار والمستوطنات، وإصرار إسرائيل على يهودية الدولة وما شابه. هل كل هذه المعطيات تجعل الدولة في غزة والضفة ممكنة؟ هناك من يشكك في ذلك، وبكثير من الواقعية يجب أن نتشائم ولو قليلاً. ما العمل إذا؟ إسرائيل لم تترك فرصة إلا وحاولت من خلالها فرض الحقائق على الأرض. إن الضفة

الغربية صارت وبكلمات الكاتب الإسرائيلي (إيال وايزمان) في الكتاب الذي تستعرضه سياسات في هذا العدد (أرض مثقبة) مثل إسفنجة يصعب الحديث عنها كوحدة جغرافية من الممكن التواصل فيها والتنقل بين أطرافها ووحداتها الجغرافية والإدارية المختلفة، كما أن القدس صارت قاب قوسين أو أدنى من التهويد الكامل، كما أن السياسات المتبعة لمكافحة سرطان التهويد غير كافية، حتى وإن نجحت فإن إسرائيل لن تألو جهداً في تغيير واقع المدينة المقدسة. ما العمل إذا؟ هل علينا أن نصرخ «أنجدونا نريد السلام»؟ ماذا إذا لم يتبق شيء لنفاوض عليه؟ ماذا لو تحوّل حلم الدولة إلى مستحيل وصار حتى من الصعب الحديث عن مبادلات للأراضي في إطار أعم للتعويض عن بعض المناطق التي تريد إسرائيل أن تحتفظ بها؟ من المحقق أن سياسة إسرائيل فيما تفعل هي أنها لا تريد للدولة الفلسطينية أن تقف. علينا أن لا نتذكر فقط خطاب نتنياهو الأخير واشتراطاته الثلاثة فقط، دعونا نتأمل المفارقة التالية: كلما صار هناك قبول أكثر لفكرة الدولة؛ صارت إمكانية تحقيق هذه الدولة أكثر استحالة. على مؤتمر (فتح) أن يقرروا لأن مؤتمرهم يجب أن يضع خططاً مستقبلية للحركة الوطنية الفلسطينية. هل يمكن النظر في سيناريوهات أخرى يتم الحديث عنها مثل حل دولة ثنائية القومية؟ ماذا عن التفاوض على أساس قرار التقسيم رقم (١٨١) للعام ١٩٤٧، وبالتالي نخرج من شرقة الاستيطان لندخل

في مبادلات أوسع للمناطق ونحل الكثير من الأزمات؛ لأنه من غير المعقول أن نظل رهائن للخطوات الميدانية الإسرائيلية. الأمر نفسه ينسحب على القدس، فالقدس ليست بشرقية وغربية بل يجب أن نفاوض على القدس ككل بكل أحيائها، لحظتها يمكن أن يتم الحديث عن مبادلة داخل البلدة القديمة. ماذا في جعبة قيادة (فتح) المستقبلية لإنقاذ آفاق المشروع الوطني؟ أيضاً، هل مشروع السلام الفلسطيني مفتوح للأبد؟ من غير المعقول أن نصر على المفاوضات والمفاوضات والمفاوضات... فيما إسرائيل تجعل كل يوم حلم الدولة المستقلة مستحيلاً أكثر. ما أقترحه أن تقوم (فتح) بتحديد سقف زمني لمشروع السلام الفلسطيني وتقول إنها بعد هذا السقف غير ملزمة بالسلام، وتطلب من المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل التي ترفض السلام من أجل حماية السلام من الضياع. إن السلام الذي لا يحقق للفلسطينيين الحق الأدنى من حقوقهم في أرض آبائهم وأجدادهم ليس سلاماً. (فتح) تدرك ذلك ولكن على مؤتمريها أن يقولوه صراحة ويجعلوه أحد أدبياتهم.

هذا يقودنا إلى الجدل الأعمق الذي يدور في وعي الكادر الفتحاوي حول مستقبل الكفاح المسلح. لتذكر أن الثورة الفلسطينية هي ثورة لاجئين يريدون حق العودة. صحيح أنه يمكن البحث عن سبل وطرق أخرى لتحقيق التطلعات الوطنية وصحيح أن بعض هذه السبل قد يكون أكثر نفعاً من غيره في

بعض المحطات التاريخية. إن غاية السياسة هي النتيجة، وما سبل الكفاح المختلفة سواء المسلح أو السلمي أو السياسي إلا وسيلة، لذا فإنه يبدو من غير الحكمة شطب أحد الخيارات. إن الحكمة تقتضي وجود توازن عادل بين الخيارات المختلفة بما يخدم تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني. ثمة قداسة وهالة كبيرة ارتبطت ببعض عبارات النظام الأساسي للحركة وشكلت نقطة جذب وتجند للحركة ليس من الحكمة التخلي عنها، بل يجب تطعيمها بعبارات تدخل مفاهيم جديدة للكفاح الوطني مثل الشرعية الدولية وغيرها. فالكفاح المسلح لا يتناقض مع الشرعية الدولية وحق الشعوب في الدفاع عن نفسها حق مكفول بالقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان. كما أن إسرائيل ما زالت تتعامل بمنطق القوة مع الشعب الفلسطيني، فهل يجوز لـ(فتح) وهي طليعة الثورة ورأس حربة الشعب الفلسطيني في معركة الاستقلال والعودة أن تحصر خياراتها في زاوية واحدة؟. على (فتح) أن تطوّر من أدواتها النضالية بجانب جعل خياراتها السابقة مفتوحة. إن المصلحة الوطنية لا يمكن أن تقاس بمناخات طارئة بل برؤى استشرافية تجعل من السهل الانتقال والمرونة بين هذه الخيارات.

أيضاً، أفضت تطورات إلى ظهور القانون الدولي والشرعية الدولية بوصفهما مرجعاً مأسساً لحل النزاعات في المناطق الساخنة من العالم. والثورة الفلسطينية منذ لحظة انطلاقها نادى بضرورة تفعيل دور الشرعية الدولية

وإعمال قرارات الجمعية العمومية بشأن القضية الفلسطينية. غير أنه بات لهذه الشرعية دور كبير في التدخل في إحلال السلم والعدل الكونيين. وضح هذا في المجال الفلسطيني في ارتكاز عملية السلام في الشرق الأوسط إلى قرارات مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) بجانب حزمة قرارات الجمعية العمومية التي تحمي الحق الفلسطيني من الضياع كما وضح أكثر في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في فتاها بخصوص جدار الفصل العنصري وما أقرته من حق الشعب الفلسطيني في العيش في دولته المستقلة وبطلان ممارسات إسرائيل العدوانية بحقه ولاسيما سياساتها الاستيطانية والتوسعية. من المؤكد أن (فتح) في حقبتها الجديدة ستأخذ بعين الاعتبار القيمة والمكانة التي تتمتع بهما الشرعية الدولية في تحديد الصراع في المنطقة وما لذلك من أثر على مستقبل المشروع الوطني.

الثابت أن منظمة التحرير بحاجة إلى كثير من العمل لتأخذ على عاتقها مهامها التحريرية. والثابت، أيضاً، أن ثمة تراجعاً في الدور والمكانة اللائقة بها. و(فتح) مطلوب منها الكثير في ذلك. إن نشوة السلطة أفسدت الكثير من الواجبات وأهملتها. ما أقترحه - وهذا يتعدى (فتح) ليطال الجميع الوطني - هو وجوب وجود آليات تضمن عودة المنظمة للعب الدور الذي يليق بها. ثمة أزمة لها علاقة بطبيعة علاقة السلطة بالمنظمة.

والأصل هو العودة إلى أصول الأشياء.

فالسطة هي مؤسسة من مؤسسات المنظمة، لكن على أرض الواقع يبدو أن الأمور غير ذلك. وهذا لعلقة له بالتقصير الفلسطيني سواء من (فتح) أو من اليسار الذي فضل لعب دور المتفرج كثير الصراخ، بل يتعداهما ليطال السياسة الدولية التي تفضل تقزيم السياسة الفلسطينية بغزة والضفة. على كل، المطلوب من (فتح) ومن الآخرين التفكير بصيغ خلاقة كفيلة بإعادة لمة السلطة وربطها بحبل سري مع رحمها الأوسع منظمة التحرير الفلسطينية.

كان الوضع الفلسطيني في لبنان منذ خروج قوات الثورة عقب الحرب والعدوان والحصار الإسرائيلي حرجاً. الكثير من الأطراف الخارجية واللبنانية حاولت تصوير الوجود الفلسطيني في لبنان على أنه العقبة الأخيرة في طريق استواء حال لبنان. الفلسطينيون في لبنان ليسوا بمحض إرادتهم ولو كان الخيار أن يتركوا لبنان إلى فلسطين لما ترددوا دقيقة واحدة، غير أنهم لن يقبلوا أن يكون وجودهم قشة في مهب ريح الاختلافات اللبنانية الداخلية. بشكل عام، فإن الوجود الفلسطيني في الكثير من البلدان العربية تعرض للهجوم والمضايقات، شمل هذا ما تعرض له الفلسطينيون في الكويت وما تعرضوا له في العراق أيضاً. على (فتح) أن تنظر في خطوات لتوطيد علاقة الداخل بالخارج وتكثف من حضور فعاليتها في الخارج والبحث عن سبل لربط مكونات الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده في

مؤسسة واحدة تحافظ على هويته وتطورها وتنسق بين أماكن الوجود الفلسطيني.

الوضع العربي ليس بأحسن حالاته. لم يعد التضامن العربي قائماً بمفهومه السابق. شكل غزو العراق للكويت مفصلاً مهماً في التاريخ العربي الداخلي، إذ لأول مرة تفشل الجهود العربية في حل صراع الأشقاء الذي سرعان ما تحول إلى اقتتال هدد سيادة دولة وعرض أخرى للهجوم والحصار. ليس من باب المبالغة القول إن سقوط بغداد في أيدي القوات الأميركية العام ٢٠٠٣ واحتلال قوات ال(مارينز) والحلفاء عاصمة الرشيد كان ضربة قاسمة لمفهوم الموقف العربي الموحد.

وحدة الموقف العربي كانت ضماناً من ضمانات الصمود الفلسطيني. التشتت العربي انعكس في تعميق الأزمة العربية على صعيد الجامعة العربية وعدم مقدرتها على التدخل في حسم المواقف العربية. احتلال العراق أضاف لأزمات العرب أزمة كبيرة جديدة ساهمت بشكل أو بآخر في تشتيت الاهتمام العربي وفتح جبهة أخرى، كان توحيد المواقف العربية سيعمل على تجاوزها ويصب في صالح الدعم الخالص للقضية الفلسطينية.

غير أن هذا لم يعن بأي حال من الأحوال نكوصاً عربياً عن دعم مصالح الشعب الفلسطيني وتقديم يد العون له في كافة المواقف... التطور الأهم والذي ألقى بظلاله على النضال الوطني الفلسطيني كان انطلاق الكثير من مبادرات السلام من قبل القادة

العرب لاسيما مبادرة الأمير عبد الله، ولي عهد السعودية، آنذاك، ومبادرة السلام العربية الصادرة عن القمة العربية في بيروت العام ٢٠٠٢.

دولياً، تظل الضربة الكبرى التي أصابت نسيج العلاقات الدولية منذ خمدت مدافع الجيوش الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تتمثل في الحادي عشر من أيلول العام ٢٠٠١ حين تم استهداف الولايات المتحدة وما تلا ذلك من حروب ومعارك أميركية في الخارج.

أشد ما أفضت إليه الحادي عشر من أيلول من نتائج والتي لا يمكن للكفاح الوطني الفلسطيني أن يتجاهلها هي إثارة قضية (الإرهاب) على بساط البحث في أروقة الأمم المتحدة والتدّرع بتعريف فضفاض لشن الحروب واستعداد القوميات بناء على أساسه. وبتأكيد أن النضال الوطني بقيمه النبيلة يتنافى مع الإرهاب بما حمّله من عدا للبر و للحياة؛ فإن حركة النضال الوطني الفلسطيني كانت ملزمة في التأكيد على نبذها الإرهاب وتمسكها بخيار الكفاح الوطني بكافة سبله وفق أحكام ومقررات القانون الدولي وبما ينسجم مع طبيعة البشر. مثل الحادي عشر من أيلول نقطة فارقة في الصراع في المنطقة ولاسيما أن أعداء الشعب الفلسطيني حاولوا المقاربة بين الأعمال الإرهابية التي تنافي الخلق العام وبين المقاومة الفلسطينية الرشيدة والإنسانية.

بمعنى آخر يجب أن يشمل النضال الوطني

الفلسطيني مقاربة جماعية لما هو مسموح وما هو غير مسموح ضمن أجندة أوسع لتحقيق التطلعات الوطنية.

كل هذه أسئلة سيجد أعضاء مؤتمر (فتح) - وهم يجلسون في بيت لحم يمثلون الشرائح التنظيمية المختلفة- أنفسهم في مواجهتها، وهم يدركون أن هذا ليس شأنًا فتحاويًا خالصًا، بل شأن فلسطيني بامتياز. وهي، والأمر كذلك، تمس المصير الفلسطيني ومستقبل مشروع التحرر الوطني. أسئلة الإجابة عنها تساعدنا على أن نبصر الطريق ونضع الخطط ونرسم السياسات، لكنها قبل كل شيء وبعده تشكل تحدياً يجب أن يكون قادة (فتح) الجدد بعد المؤتمر على قدر المسؤولية لقيادة السفينة في بحر متلاطم الأمواج.

قراءة في نتائج الجلسة السادسة للحوار الفلسطيني

مأمون سويدان*

الفصائل الفلسطينية . ومرة أخرى حدد تاريخ جديد هو الثامن والعشرون من حزيران كموعد نهائي لتوقيع اتفاق المصالحة الشامل .

مفهوم الحوار الوطني

الحوار الوطني هو عبارة عن مفهوم يحمل في طياته وأبعاده ودلالاته معاني ومضامين إستراتيجية تسعى من خلاله جميع الأطراف المتحاوره إلى بلورة صيغ ومبادئ وبرامج عمل برؤى مشتركة ومتفق عليها تهدف إلى تحسين وتطوير الواقع المعاش والنهوض به على قاعدة المسؤولية المشتركة والإدراك الموحد لحاجات الوطن والمواطن ومتطلبات النهوض به في كافة مجالات الحياة، وهو عملية ينبغي أن تتحول إلى ورشة عمل وطنية يساهم ويشارك فيها جميع قوى المجتمع بفعالياته السياسية وكوادره العلمية وكفاءاته المهنية ومؤسساته المجتمعية .

اختلفت وقائع ومجريات الجلسة السادسة للحوار الفلسطيني، في القاهرة، عن سابقتها؛ لما رافقها من حالة ترقّب وانتظار واهتمام جماهيري فلسطيني؛ مردّه الأمل والتفاؤل الناجمان عن التصريحات والتلميحات المصرية التي سبقت عقدها، والتي كانت تؤكد أنها ستكون جولةً أخيرةً ونهائيةً وحاسمةً، سينبثق عنها توقيع اتفاق مصالحة ينهي حالة الانقسام الفلسطيني إلى الأبد في موعد زمني محدد هو السابع من تموز ٢٠٠٩ .

الجلسة السادسة للحوار عقدت في الموعد المقرر لها مسبقاً في الثامن والعشرين من حزيران واقتصرت على مشاركة وفدي حركتي فتح وحماس، وانتهت أعمالها بالإعلان عن تمديد الحوار إلى جلسة سابعة حدد تاريخ الخامس والعشرين من تموز موعداً لعقدها، على أن تشمل هذه المرة مشاركة جميع

* باحث وكاتب سياسي

وهو عملية مستمرة تأتي كاستجابة جماعية لمتطلبات الواقع والتحديات التي تواجه الشعب والمخاطر المحدقة به .

الجلسة السادسة : حوار وطني أم مفاوضات

بالنظر إلى ظروف وحيثيات عقد الجلسة السادسة للحوار يمكن القول إنها لم تكن جلسة حوار وطني فلسطيني بالمعنى الحقيقي للمفهوم، بل هي أقرب إلى مفهوم المفاوضات التي يسعى من خلالها كل طرف إلى تحسين شروطه التفاوضية وابتزاز خصومه وصولاً إلى تحقيق أهدافه وفرض رؤيته، ولعل اقتصار المشاركة في الجلسة السادسة للحوار على حركتي فتح وحماس ينفي عنها صفة الحوار الوطني .

وبالنظر إلى ما تم الكشف عنه بعد انتهاء أعمال الجلسة السادسة حيث تبين أنها ناقشت قضايا ثانوية هي أبعد ما يكون عن اهتمامات المواطن الفلسطيني وما يشغل باله من هموم ومشاكل وتحديات .

فكيف يمكن تسمية ما جرى بالحوار الوطني وهو لا يلامس ولا يناقش قضايا الشعب الفلسطيني المصيرية مثل اللجوء والشتات والحصار والجدار والمستوطنات والفقر والبطالة والأسرى ونهويد القدس والتلوث ونهب المياه والتنكر لحقوق شعبنا المشروعة والمجازر التي ترتكب بحقه والأزمات العالمية وتأثيرها على شعبنا؟ .

إذا يمكن القول إن ما يجري لا يمكن أن نطلق عليه تسمية الحوار الوطني، بل هو في حقيقة الأمر عبارة عن حوار عادي تحكمه أسس العملية التفاوضية .

حماس مكرهة على الحوار مع فتح

منذ اليوم الأول للانقلاب الذي نفذته حركة حماس في قطاع غزة ضد الشرعية الفلسطينية والذي أسمته (الحسم العسكري)، تبنى الرئيس الفلسطيني محمود عباس بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية ورئيساً للجنة المركزية لحركة فتح موقفاً واضحاً ومحدداً من الحوار مع حركة حماس، تأسس على قاعدة قبول حركة حماس بعودة الوضع إلى ما كان عليه قبل تنفيذ الانقلاب بتاريخ الخامس عشر من حزيران من العام ٢٠٠٧ .

وكاستجابة للمطالب العربية والصديقة دعا الرئيس محمود عباس في خطابه بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٤ إلى إجراء حوار وطني يشمل حركة حماس يهدف إلى إنهاء الانقسام وتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني من خلال تنفيذ بنود المبادرة اليمنية . في حينه كان واضحاً تلكؤ حركة حماس في الاستجابة إلى دعوات الرئيس محمود عباس واشتراطها أن يكون الحوار ثنائياً بين حركتي فتح وحماس ومطالبتها بالإفراج عمّن وصفتهم بمعتقليها السياسيين في الضفة الغربية .

في حينه راهنت حركة حماس على جملة من المتغيرات التي توقع عقلها السياسي أن تشكل أوراق قوة إضافية لتحسين موقفها، منها تشبّثها بالموقف الزاعم بانتهاء ولاية الرئيس محمود عباس في تاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٩ وتخطيطها لتولي نائب رئيس المجلس التشريعي والرئيس بالوكالة آنذاك أحمد بحر رئاسة السلطة الوطنية خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق إجراء الانتخابات الرئاسية .

كذلك راهنت حركة حماس على إحداث تغيير في الموقف الأمريكي حيث كانت الحملة الانتخابية الأميركية في أوجها، الأمر الذي دفع حركة حماس للمراهنة على إحداث تغيير في السياسة الخارجية الأميركية نتيجة توقع خسارة الحزب الجمهوري الأميركي لصالح الزعيم الأسود باراك أوباما. وفي الوقت نفسه راهنت على إحداث تغيير في الخارطة السياسية الإسرائيلية جراء الانتخابات الإسرائيلية المرتقبة.

كما راهنت حركة حماس على انتهاء فترة التهدة مع إسرائيل التي استمرت ستة شهور وأرادت من وراء ذلك العمل على تسخين الأجواء من خلال استفزاز إسرائيل؛ بهدف لفت أنظار العالم وحث قواه الفاعلة على التدخل لإنهاء الأزمة^١.

وبالتوازي مع ذلك مارست حركة حماس ضغوطاً كبيرة على مصر من خلال استثارة الرأي العام الفلسطيني والعربي ضد مصر من أجل فتح معبر رفح، وهي القضية الأهم بالنسبة إلى حركة حماس بغية تمكينها من البقاء والحفاظ على سيطرتها على قطاع غزة. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد هدد قادة حماس مراراً وتكراراً بانتفاضة إقليمية تفجر المنطقة إذا لم يرفع الحصار عن (حكومتها) ولم تأبه بالنوايا والتهديدات العدوانية الإسرائيلية بعد انتهاء فترة التهدة مع إسرائيل بتاريخ التاسع عشر من كانون الأول ٢٠٠٨.

كذلك راهنت حركة حماس على ابتزاز حركة فتح من خلال ممارسة ضغوط على عناصرها في قطاع غزة؛ بهدف إخضاعهم وإجبارهم على التعامل مع حماس كسلطة أمر واقع، وراهنّت على

نجاح كسر الحصار من خلال تكثيف حملة السفن المتجهة إلى غزة.

ما جرى على أرض الواقع بالنسبة إلى حركة حماس جسّده المثل القائل «تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن»، فبخصوص الجدل الحمساوي حول انتهاء ولاية الرئيس محمود عباس، فقد طالب وزراء الخارجية العرب بالإجماع الرئيس محمود عباس بالاستمرار في مهامه إلى حين إتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

أما بالنسبة إلى الرهان على الانتخابات الأميركية التي جرت في الرابع من تشرين الثاني ٢٠٠٨، فقد تمخض عنها فوز مرشح الحزب الديمقراطي باراك أوباما صاحب شعارات التغيير والتجديد، والذي بدوره تبنى موقفاً واضحاً يرفض التفاوض مع حركة حماس مكرراً شروط سلفه.

نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في العاشر من شباط ٢٦٠٩ لم تكن أحسن حالاً بالنسبة إلى حركة حماس، فقد عكست نتائجها تقدم اليمين المتطرف في إسرائيل الذي شكل حكومة يمينية متطرفة أحد أهم أقطابها هو ليرمان زعيم حزب (إسرائيل بيتنا) القومي المتطرف الذي أعلن بعد دقائق من ظهور نتائج الانتخابات عن نيته دعم أي حزب إسرائيلي لتشكيل الحكومة بشرط موافقته على إنهاء حكم حماس.

الرهان الحمساوي على انتهاء فترة التهدة مع إسرائيل لم يتم تقدير حساباته بشكل عقلاني بحيث لم تأخذ حركة حماس بعين الاعتبار خطورة وجدية التهديدات الإسرائيلية وتصريحاتها العلنية بالعدوان على غزة، ولم تأبه لنداء العقل في الساعات

الأخيرة قبل العدوان على غزة من حيث مطالبة الرئيس محمود عباس والأشقاء المصريين بالانتباه والحذر من خطورة الموقف والرغبة في التوسط لنزع فتيل الأزمة وتجنب الشعب الفلسطيني عدواناً إسرائيلياً جديداً، في حينه اعتقدت حركة حماس أن الوضع السياسي في إسرائيل واستحقاقات العملية الانتخابية تحول دون إقدام قادة إسرائيل على ارتكاب مغامرة عسكرية في غزة.

فاجأت إسرائيل حركة حماس والعالم بعنفوان وقسوة عدوانها على قطاع غزة بتاريخ السابع والعشرين من كانون الأول ٢٠٠٨ وأطلقت حكومتها شرارة الحرب ضد شعب أعزل في قطاع غزة استمرت اثنين وعشرين يوماً لم يتخللها موقف دولي ضاغط على إسرائيل لإنهاء عملياتها العسكرية كما توقعت حماس ما أدى إلى سقوط قرابة الألف وأربعمائة شهيد وما يزيد على خمسة آلاف جريح وتدمير قطاع غزة في حرب غير متكافئة كشفت عن عجز المقاومة الفلسطينية في التصدي لآلة الحرب الإسرائيلية الجبارة، وهذا ما عكسته نتائج الحرب التي سقط فيها ثلاثة عشر إسرائيلياً منهم عشرة جنود، قيل في حينه أن عدداً أكبر من ذلك قتل خلال فترة التدريبات على الحرب ضد غزة.

انتهت هذه الحرب بالتزام حركة حماس بالتهديئة ووقف إطلاق النار مع إسرائيل من جانب واحد.

خلال فترة الحرب على غزة، حاولت حركة حماس استثمار معاناة غزة وحالة التعاطف الشعبي العربي والإسلامي مع غزة من خلال توجيه وتكثيف ضغوطها على الحكومة المصرية؛ من أجل فتح معبر رفح في مشهد أثار الشكوك في حينه بأن المعركة هي

معركة فتح معبر رفح. فما كان من القيادة المصرية إلا الإعلان عن التمسك بموقفها الداعي إلى فتح معبر رفح وفقاً للشروط الدولية التي تحكمها اتفاقية المعابر للعام ٢٠٠٥. وبناءً عليه لم تنجح حركة حماس في ابتزاز الجانب المصري وإحراجه تحت تأثير الكم الهائل من الضغوط بالاستعانة بشبكات حركة الإخوان المسلمين المنتشرة في كافة بقاع الأرض.

كذلك لم تعد سفن كسر الحصار قادرة على الوصول إلى ميناء غزة ولم تعد عملية التهريب عبر الأنفاق بالأمر السهل بل على العكس من ذلك فقد عقد بتاريخ الرابع من شباط ٢٠٠٩ مؤتمراً أوروبياً أميركياً في العاصمة الدنمركية كوبنهاجن تمخض عنه الاتفاق على وضع آليات تضمن عدم تهريب الأسلحة إلى غزة. شارك في أعمال هذا المؤتمر ممثلون سياسيون وأمنيون وخبراء في مراقبة الشواطئ من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والدولة المضيفة الدنمارك.

كما لم تعد ما تسميه حركة حماس جبهة الممانعة تتمتع بذات القوة والنفوذ والتأثير، ولعل الأزمة الإيرانية الحالية الناشئة بعد الانتخابات جعلت إيران في موقف لا تحسد عليه على المستوى الدولي، كذلك الأمر بالنسبة إلى خسارة تيار المعارضة الذي يقوده حزب الله اللبناني للانتخابات البرلمانية، وما يثار من تصريحات بخصوص تراجع الدعم السوري لحركة حماس واتجاهها نحو تحسين علاقاتها مع الإدارة الأميركية الجديدة.

أخيراً، راهنت حماس وعوّلت كثيراً على اللقاءات غير الرسمية التي عقدتها مع شخصيات

انتزع من حركة حماس ورقة اللعب في هامش المقاومة ولعل ما يؤكد ذلك حالة الهدوء والاستقرار التي يعيشها الجنوب الإسرائيلي بعد الحرب على غزة.

منجزات جلسات الحوار السابقة

كما هو معلوم فقد تم تشكيل خمس لجان في حوار القاهرة هي: (لجنة الانتخابات، ولجنة الحكومة، ولجنة الأمن، ولجنة المصالحة، ولجنة منظمة التحرير) بالإضافة إلى لجنة التوجيه العليا. وخلال جلسات الحوار السابقة أعلن عن انتهاء عمل بعض هذه اللجان مثل لجنة المصالحة التي تم الاتفاق فيها على صيغة وآلية لتعويض المتضررين من عملية الاقتتال في حين بقي الخلاف حول قضية واحدة وهي قضية من قتل خلال عملية الاقتتال هل سيكون مسؤولية التنظيم الذي ينتمي إليه القتل أم ستكون المسؤولية على القاتل؟ وتم حسم هذا الموضوع في لجنة التوجيه العليا حيث تقرر أن تكون المسؤولية حسب كل حالة.

بخصوص لجنة منظمة التحرير فقد تم الاتفاق على إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والشتات وبالنسبة للمواقع التي لا يمكن إجراء الانتخابات فيها فإنه يتم التوافق على آلية تمثيل لهذه المواقع على أن تعقد هذه الانتخابات بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية، في حين لا تزال حماس ترفض التوقيع على أية صيغة تتضمن عبارة منظمة التحرير الفلسطينية المثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

أجنبية مثل لقاءاتها مع الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر الذي استبق زيارته الأخيرة لغزة بزيارة مستوطنة (غوش عتصيون) قائلاً "لم أتخيل قط أن يتم إخلاء مستوطنة (غوش عتصيون) وتسليمها للفلسطينيين"، ورغم هذا التصريح الخطير استقبل كارتر بحفاوة من قبل قادة حماس في قطاع غزة، المفارقة المهمة هنا هو ما كشف عنه القيادي الحمساوي صلاح البردويل عندما كشف عن رسالة تحذير حملها كارتر لقادة حماس ووصف مطالبه للحركة بأنها "أسوأ من شروط الرباعية".

جملة هذه الرهانات وغيرها وما آلت إليه من خسارة وفشل في تقدير الموقف والحسابات جعلت نائب رئيس المجلس التشريعي القيادي الحمساوي أحمد بحر يصرح بأن حركته تتحاور مع حركة فتح مكرهة.

ضبابية نظرية المقاومة

طالما دعت حركة حماس إلى تشكيل حكومة فلسطينية تستند إلى برنامج عمل وطني مقاوم للاحتلال، وتبنى في كل أدبياتها بنوداً وعبارات وشعارات تجعل من مفهوم المقاومة أساساً ومنطلقاً لعملها وبرامجها وخطتها من الناحية النظرية، وتروج لهذا المفهوم عبر آلتها الإعلامية الضخمة ومنابرها الدينية، ولترسيخ هذا المفهوم تلجأ حركة حماس إلى اتهام خصومها بالخيانة والتآمر وهي أكثر التنظيمات الفلسطينية من ناحية الحصول على شهادات تقدير إسرائيلية بشأن التزامها بالتهدة ووقف إطلاق النار.

الحرب الأخيرة على غزة خلقت واقعاً جديداً

كذلك تم الاتفاق على استكمال تشكيل اللجنة العليا المنصوص عليها في إعلان القاهرة^٢ والطلب بدعوتها للاجتماع فور البدء في تطبيق اتفاق المصالحة على أن ينبثق عن هذه اللجنة لجنة اختصاص لإعداد قانون لإجراء الانتخابات على أساس التمثيل النسبي وستضع هذه اللجنة العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها مرجعية للسلطة الوطنية الفلسطينية، واللجنة ذاتها ستفق على إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وآلية وشكل العلاقة بين المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي.

حيثيات الجلسة السادسة للحوار

انتهت جلسة الحوار السادسة بين حركتي فتح وحماس دون النجاح في التوصل إلى اتفاق ينهي حالة الانقسام الفلسطيني كما كان متوقعاً لها، وتقرر عقد جلسة سابعة حدد تاريخ الخامس والعشرين من شهر تموز موعداً لعقدها، وعلى إثر الفشل في التوصل إلى اتفاق؛ تبادل الطرفان الفتحاوي والحمساوي الاتهامات بتحمل المسؤولية عن فشل الحوار وكالعادة نسبت حركة حماس فشل الحوار إلى ارتهاان حركة فتح للشروط الأميركية والإسرائيلية في الوقت الذي تبدي فيه استعدادها للتفاوض مع أميركا وإسرائيل.

في المقابل أعلنت ثمانية^٣ فصائل أن نتائج الحوار الثنائي بين حركتي فتح وحماس لن تكون ملزمة لها، ولن تكون طرفاً في أي اتفاق لا يضمن وضع حد فوري للانقسام، وأكدت الفصائل في رسالة وجهتها إلى الوزير عمر سليمان أنها تنظر بخطورة

بالغة إلى التراجع عن مبدأ التمثيل النسبي الكامل بنسبة حسم لا تتجاوز ١,٥٪ الذي سبق وأن أجمعت عليه الفصائل المشاركة في الحوار الشامل وقالت الفصائل في الرسالة إنها تنظر بخطورة بالغة إلى التراجع عن الاتفاق على تشكيل حكومة توافق وطني انتقالية تتولى إعادة إعمار غزة وتوحيد مؤسسات السلطة والإعداد للانتخابات العامة.

تصريحات وفدي الحركتين بعد انتهاء جلسة الحوار لوسائل الإعلام المختلفة عكست استمرار حالة الخلاف حول القضايا العالقة وخاصة في لجنة الانتخابات ولجنة الأمن ولجنة الحكومة.

النائب الفتحاوي عزام الأحمد اعتبر أن شيطان التفصيل قد أفسد القدرة على صوغ التفاهات التي توصل إليها الطرفان في حين اعتبر أن ست كلمات حالت دون التوصل إلى صوغ نهائي للاتفاق، وبحسب الأحمد فإن وفد حماس انتهج تكتيكاً عمل من خلاله على وضع عراقيل أمام التوافق، من خلال تراجعه عن توافقات سابقة، والدفع باستبدال صوغ هذه التوافقات بكلمات جديدة تعيّر معنى الاتفاق، وضرب مثلاً على ذلك أنه جرى في جولات سابقة التوافق على أن يكون الرئيس محمود عباس وبلاسم، هو مرجعية اللجنة الفصائلية، التي ستعمل بدل الحكومة بصفته رئيساً للمنظمة والسلطة الفلسطينية، لافتاً إلى أن وفد حماس عاد وتراجع، عن اعترافه بالرئيس عباس كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبأن حركة فتح أكدت أنها لا تعترف بما يسمى الحكومة المقالة في غزة، قائلاً لذلك نرفض أن تكون مهمة اللجنة الفصائلية التنسيق بين حكومة في غزة وأخرى

بالضفة واقترحت حركة فتح «أن تقوم هذه اللجنة بالتنسيق بين حكومة سلام فياض في الضفة الغربية وبين مؤسسات في غزة».

بخصوص لجنة الأمن فقد توصل الطرفان إلى تفاهم بشأن تشكيل قوة أمنية مشتركة في قطاع غزة، وفي الصوغ برز الخلاف حول كلمتي «تبدأ وتنتهي»، أي كيف تبدأ هذه القوة ومتى، حيث تصر حركة فتح على عودة كل عناصر الأمن وأن تبدأ القوة المشتركة بثلاثة آلاف عنصر، في حين تصر حماس على أن هذه القوة تنتهي بثلاثة آلاف عنصر يوم ٢٥ كانون الثاني المقبل على أن تبدأ عملها بثلاثمائة عنصر على المعابر وليس داخل القطاع.

اللجنة المكلفة متابعة ملف الاعتقال السياسي توقف عملها بسبب مطالبة حركة حماس بتغيير بعض الكلمات في الصوغ وهذا ما كشف عنه عضو المكتب السياسي لحماس وعضو وفدها إلى حوار القاهرة عزت الرشق، الذي أشار إلى أن حركته اشترطت أن يتم الإفراج عن المعتقلين على أساس «التوافق الوطني والقانون» بينما أصرت حركة فتح على استبدال هذه الجملة بـ «القانون والنظام العام». ملف الانتخابات لم يسجل أي تقدم يذكر إلا أن خلافاً جديداً برز بطلب لحركة فتح بدمج الدوائر الانتخابية الـ ١٦ في ٧ فقط، ليتم تقليصها في الضفة من ١١ إلى ٤ وفي غزة من ٥ إلى ٣ وهو ما رفضته حماس.

الفلسطينية من إمكانية رفع يد مصر عن رعاية الحوار الفلسطيني في حال إخفاق المتحاورين في التوصل إلى اتفاق ينهي خلافاتهم، وهنا يمكن الجزم باستحالة أن تقوم مصر برفع يدها عن رعاية الحوار الفلسطيني؛ نظراً إلى عدة اعتبارات سياسية وأمنية وجيوستراتيجية؛ فالقضية الفلسطينية بالنسبة إلى مصر هي قضية الأمة العربية وقضية أمن قومي مصري لا يمكن التساهل معها بأي حال من الأحوال؛ وبناءً على ذلك من المتوقع أن تستمر الجهود المصرية بوتيرة متصاعدة وصولاً إلى توقيع اتفاق نهائي ينهي الانقسام ويعيد ترتيب الأوراق الفلسطينية بما ينسجم مع مصالحها ومصالح الشعب الفلسطيني.

في هذا الإطار تقوم الدبلوماسية المصرية بالعمل على عدة مستويات، ففي حين ترعى الحوار الفلسطيني وتستضيف جلساته، تقوم بشكل متوازٍ بالتفاوض مع إسرائيل من أجل تسهيل إتمام عملية تبادل الأسرى الفلسطينيين مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليت، وفي اتجاه مواز آخر تقوم مصر بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية لتمير خططها ومشروعها الهادف إلى تحقيق تهدئة شاملة طويلة الأمد تكفل رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر وإعادة إعمارها وتهيئة الأجواء من أجل استئناف عملية السلام.

السيناريو المتوقع للحوار الفلسطيني

بات من الواضح أن العقلية التي تحكم بعض أطراف الحوار هي عقلية تفاوضية وليست عقلية حوارية تحتكم إلى المصالح الوطنية العليا للشعب

مصر تعد لصفقة شاملة

في وقت سابق نشرت بعض وسائل الإعلام تصريحات نسبتها للقيادة المصرية تحذر فيها الفصائل

الفلسطيني، وعليه يصبح من الصعب التفاوض بحسم الخلافات في جولة واحدة وفقاً للمناخات والأجواء التي صاحبت جلسات الحوار السابقة .

وبالنظر إلى مطالبة حركة حماس بتأجيل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتمديد عمل المجلس التشريعي الحالي بذريعة عدم جاهزيتها لخوض هذه الانتخابات في الموعد المقرر لها وهو الخامس والعشرون من كانون الثاني من العام ٢٠١٠ مقابل إصرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها، يتضح أن حركة حماس تراهن الآن على عنصر الوقت لتجاوز عقدة إجراء الانتخابات في موعداها، وعليه يصبح من الصعب التنبؤ بحسم الخلافات القائمة خلال الجولة المقبلة .

ما يزيد الأمور تعقيداً هو استمرار حالة الاحتقان والتشنج بين الطرفين الحمساوي والفتحواوي وما يغذيها من حملات إعلامية وتصريحات وبيانات وخطابات وممارسات تساهم في تسميم الأجواء وتعكير صفو الحوار وتعميق حالة عدم الثقة بين الطرفين .

لكن يبقى أمر مهم تنبغي الإشارة إليه، وهو أن كلا الطرفين في حركتي فتح وحماس استنفد خياراته ولم يعد يمتلك مساحة واسعة للمناورة وترف الاختيار ورفاهية الوقت، بحيث أصبح خيار الاتفاق أمراً لا مناص منه، رغم ما يعترض مسيرته من عراقيل وعقبات مع صعوبة التكهن بموعد زمني محدد للوصول إلى هذا الهدف .

كما أن موعد التوقيع على اتفاق شامل لإنهاء الانقسام على الساحة الفلسطينية يبقى منوطاً بعودة

أمر، لعل أبرزها توقف التدخلات الخارجية في خيارات بعض الأطراف وتعزيز حالة الثقة بين الخصوم من خلال مبادرات تسهل تحقيق هذا الهدف، ومدى فاعلية وحيوية الحراك الاجتماعي والسياسي على الساحة الفلسطينية الضاغطة على طرفي الخلاف، وكذلك طبيعة الدور المصري ومدى قدرته على ممارسة أوراق الضغط الكثيرة التي يمتلكها . الأمر الآخر اللافت هو تقارب موعد عقد المؤتمر العام السادس لفتح مع تاريخ جولة الحوار، حيث يكاد لا يفصل بينهما أسبوع .

الهوامش

١ - نشرت صحيفة (الشرق الأوسط)، اللندنية، في عددها الصادر بتاريخ السابع من كانون الثاني ٢٠٠٩ خبراً جاء فيه "إن الأديب الفرنسي اليهودي مارك هالتر أعلن أنه التقى في دمشق خالد مشعل وأخبره عن استعداداته للتفاوض مع إسرائيل على سلام يقوم على أساس حدود سنة ١٩٦٧، وأضاف مشعل إن حماس لم تكن قد خططت لإدارة حرب مع إسرائيل، وكل ما أراده هو إجراء استفزاز بسيط لا أكثر . ولم تتوقع أبداً أن يأتي ردها بهذه الضخامة"

٢ - إعلان القاهرة هو الوثيقة الختامية لاجتماع الفصائل الفلسطينية في العاصمة المصرية بتاريخ السابع عشر من آذار من العام ٢٠٠٥، وتضمن البند الخامس في هذا الإعلان ما نصه "وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ومن أجل ذلك، تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس، وتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية إلى هذه الاجتماعات".

٣ - الفصائل الثمانية الموقعة على الرسالة هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، جبهة التحرير العربية، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير الفلسطينية، الجبهة العربية الفلسطينية .

٤ - تم التوافق على تشكيل اللجنة الفصائلية لتضم في عضويتها ستة عشر عضواً من الفصائل والمستقلين .

تراجع الإسلاميين في العالم العربي؛ أفول الأيديولوجية ونزع قداساتها

الدكتور خالد الحروب*

استلام الحكم بعيد انتخابات ١٩٩١/١٩٩٢؛ وحال دون ذلك انقلاب الجيش في آخر لحظة. في الخلفية الأبعد للصورة كانت (الثورة الإسلامية) في إيران قد أقامت جمهوريتها الإسلامية، موفرة دعماً معنوياً هائلاً للتيار الإسلامي الذي رأى في انتصارها دليلاً عملياً على إمكانية قيام دول إسلامية سواء عبر الثورة الشعبية، أو الانقلابات، أو الانتخابات.

وفي سياق التحوّلات الدولية الأوسع، كان (المد الإسلامي) يتقدم بموازة (المد الديمقراطي) الذي أطاح بأنظمة الكتلة الشرقية الاشتراكية واحداً تلو الآخر. آنذاك استهوت مقارنة (المدّين) - الإسلامي هنا والديمقراطي هناك - كثيراً من الباحثين الذين طبّقوا نظرية (الدومينو) ورأوا أن الكثير من الأنظمة العربية آيلةً إلى السقوط واحداً تلو الآخر في أيدي

عندما نشرَ (أوليفه روا) - الباحث الفرنسي في شؤون الإسلام السياسي - كتابه الشهير (فشل الإسلام السياسي)، بالفرنسية، في العام ١٩٩٢، والذي تُرجم إلى لغات عديدة منها العربية؛ اتهم بغياب العمق وإطلاق حكم متسرّع. في تلك السنوات كانت الحركات الإسلامية في أوج صعودها الانتخابي وغير الانتخابي، فمن الأردن ومصر والسودان والكويت واليمن إلى تونس والمغرب والجزائر كان التيار الإسلامي في تصاعد مستمر. في فلسطين ولبنان كانت حركتا حماس وحزب الله تخطان (إسلاموية مقاومة) جديدة، أيضاً، صارت تنافس تنظيمات وأحزاباً نضاليةً لها تواريخ طويلة في الكفاح المسلّح. في الجزائر كانت جبهة الإنقاذ الإسلامي قاب قوسين من

*جامعة كامبردج

الإسلاميين كما سقطت الأنظمة الاشتراكية في أيدي الديمقراطيين .

في خضم تلك المناخات قدّم (أوليفيه روا) أطروحته المفاجئة والمعاكسة للتيار، مؤكداً أن الإسلام السياسي استنفد سريعاً طاقته وفشل .

لكن على ماذا قامت نظرية (روا) حينها؟ وهل بالإمكان الاستفادة منها راهناً في قراءة واقع الحركات الإسلامية في العالم العربي بعد كل السنوات التي مرت، والتجارب التي تنوّعت، والجدل الذي دار وما زال يدور حول تلك النظرية؟ المعيار الذي اعتمده (روا) في الحكم على نجاح أو فشل الحركات الإسلامية كان قياس ما حققته على أرض الواقع، استناداً إلى ما تعلنه من أهداف كبرى . فإذا كانت كل تلك الحركات، تقريباً، أعلنت وتعلن أن من أهدافها الكبرى إعادة بعث (الأمة الإسلامية) الموحدة، أو السير نحو (الخلافة الإسلامية)، أو إقامة (الدولة الإسلامية)، أو صوغ (أنظمة) سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية إسلامية) تقدم نماذج مختلفة عما أنتجه مشروع الحداثة الغربي من أنظمة، فإن الإطار التحليلي يكون عبر البحث فيما إن كانت تلك الحركات قد أنجزت تلك الأهداف الكبرى، أو اقتربت منها .

استنتاج (روا) أن الإسلام السياسي لم يحقق تلك الأهداف الكبرى، بل انخرط في الشكل السياسي الدولي الذي أنتجته الحداثة الغربية . فالحركات الإسلامية أصبحت أحزاباً وطنية، وليست أممية، وأهداف كل واحد منها محصورة

بـ (الدولة) التي ينتمي إليها . والأهداف الكبيرة مثل توحيد الأمة تحت نظام إسلامي شامل وعالمي اختزلت إلى طبقة رقيقة من الشعارات التي هدفها إرضاء الوجدان والضمير الذاتي، أو رشوته، في حين أن واقع تلك الحركات ميسّس بحسب ما تمليه الاشتراطات الواقعية .

إضافة إلى ذلك، فإن الإسلام السياسي لم يُنتج أنظمة وأشكالاً تنظيمية مختلفة عما هو سائد . فلم يتطوّر (اقتصاد إسلامي) أو (سياسة إسلامية) أو (فن إسلامي) يثبت أفضليته على ما هو قائم . النجاح الوحيد الذي حققه التيار الإسلامي كان في إضافة صبغة دينية على المجتمعات تتمظهر في اللباس والعادات والقيم الإسلامية، حيث انتشر التدين، وانتشر الحجاب واللعن واللعن والسلوكيات الدينية . لكن تلك الصبغة لا تتعدى القشرة الظاهرية؛ إذ ظلت بنية المجتمع قائمة على أسس العناصر التي ولّدتها التجربة الغربية الحداثوية في بناء المجتمعات وأشكال تنظيمها . في حالتي حماس والجهاد الإسلامي قال (روا): إنهما منظمتان تنخرطان في مشروعات تحرير وطني قائمة على مفاهيم تحقيق الاستقلال وإقامة الدولة، ولو كان ذلك باستخدام شعارات وأيديولوجيات دينية . بمعنى أن ما تقوم به هو لصيق بالتحرّر الوطني أكثر منه بـ (الجهاد) بمفهومه القديم والتقليدي، ويتوقف عن الحدود (الوطنية) لفلسطين ولبنان .

في العقدين الماضيين تطوّرت تجارب عديدة متنوعة بعضها يؤكد والآخر قد يرى على أنه

يناقض فكرة فشل الإسلام السياسي، فمن ناحية تعمّقت الطبيعة (الوطنية) للحركات الإسلامية الأهم والأعرض مثل تلك التابعة أو المنبثقة عن فكر الإخوان المسلمين، على حساب الشعار (الإسلاموي الأممي). الحركة الإسلامية المغربية، مثلاً، غارقة في همومها المغربية، والحركة الإسلامية المصرية غارقة في شؤونها المصرية، وهكذا... وفيما عدا التضامن الخطابي بين هذه الحركات، فإنه ليس هناك ما يوحدّها جوهرياً رغم كل الشعارات الأخوية؛ ليقود إلى أمية إسلامية. بل على العكس من ذلك، تبلورت في داخل كل دولة من الدول العربية أحزاب وتنظيمات إسلامية متنافسة، وأحياناً متصارعة لدرجة التكفير المتبادل، ولم تنجح هذه الحركات في التوحد في إطار كل دولة من الدول، ناهيك عن أن تتوحد عبر الدول المختلفة، أو أن توحد الأمة الإسلامية كلها تحت قيادة حركة معينة. في الوقت نفسه، ترسّخ الفشل في إنتاج (نموذج إسلامي) منافس ومختلف كلياً ويحقق أهداف المجتمع بشكل أكثر مما تحقّقه الأشكال العلمانية الموجودة للاجتماع السياسي.

لكن من ناحية أخرى، تکرّس وجود الإسلام السياسي في المشهد العام، وبعض الأحزاب تشارك في الحكومات، وبعضها موجود في البرلمانات، وبعض الدول مثل السودان تحكم من قبل حزب إسلامي. والجزء الآخر من ذلك التكرس تمثل في تعاظم وجود وتأثير (السلفية الجهادية) والتي أصبحت معولمة. فمنذ تبلور

(القاعدة) في نهاية التسعينيات من القرن الماضي في أفغانستان ونحن نشهد اتساعاً للإسلاموية الجهادية المسلحة، التي تعزّزت عبر قيام دولة طالبان الإسلامية، لكنها انتشرت أكثر عبر وخلال الاحتلال الأميركي للعراق، وأعدت إنتاج نفسها في شمال إفريقيا، واليمن، عدا الباكستان وبعض الامتدادات الآسيوية، والخلایا الموجودة في الغرب. كانت تلك الخطوط العريضة للتحوّلات خلال العقدين الماضيين.

لكن خلال العامين الماضيين شهدت المنطقة تراجعاً للإسلاميين العرب (المعتدلين) الذين يتبنّون منطق المشاركة السياسية والانتخابات، وذلك في أكثر من بلد أبرزها: الأردن والمغرب والكويت ولبنان وعلى الأغلب في فلسطين أيضاً. صحيح أن هناك عناصر غير موضوعية ساهمت في التراجع مثل التزوير والتضييق (عدم إتاحة الفرصة)، لكن ذلك كلّ ظل هامشياً ولم يؤثر جوهرياً في اتجاه المنحنى الانحداري الذي تؤيده دلالات إحصائية وشواهد أخرى غير انتخابية. بالتوازي مع ذلك تراجع الإسلاميون العرب (القاعديون) أو (التحريريون) في أكثر من بلد سواء شعبياً أو عسكرياً من الجزائر حتى غزة. ليس هذا معناه التسرع بالقول بأفول الإسلام السياسي، لكن بالإمكان القول إن شعبيته في تقهقر رغم أن الأحزاب المنافسة والأنظمة العربية لم تنجح، حتى الآن، في طرح بدائل جذابة ومشروعات وطنية ناجعة.

ستظل حركات الإسلام السياسي جزءاً من الساحة السياسية العربية، لكن سيتقلص على الأغلب حجمها وتأثيرها بما يتناسب مع فقدانها برامج عملية تترجم شعاراتها، وبما يناسب انكشاف محدودية ما يمكن أن تقدمه عملياً.

الحالة المدهشة التي شهدناها في السنوات والعقود الماضية من ازدياد متسارع لشعبية التيارات الإسلامية استند موضوعياً إلى ثلاثة عناصر أساسية:

الأول - استثمار الشعار الديني القريب من وجدان الشعوب وعامة الناس خاصة على خلفية إحباطات جماعية عامة، وشعور عارم بالاغتراب والخوف على الذات والهوية.

الثاني - فشل الشعارات والأيديولوجيات الأخرى في تحقيق ما وعدت به في حقبة دولة الاستقلال الحديثة، وطرح الإسلام السياسي على أنه البديل الواعد (الذي لم يُجرب بعد).

الثالث - استمرار النقمة على الغرب؛ نتيجة قضية فلسطين وديمومة الاحتلال الإسرائيلي وتغول توحشه إلى جانب الحروب الغربية المتواصلة في المنطقة.

بمعنى آخر كانت اكتساحات تلك التيارات تقوم على عناصر داخلية وأخرى خارجية طارحة شعار (الإسلام هو الحل) كترياق لكل الأمراض والتحديات التي تواجهها المجتمعات.

لكن المعضلة التي واجهها الإسلاميون - ونرى الآن بعض خلاصات نتائج التعامل معها

- كانت صعوبة إن لم نقل استحالة مواجهة التحديات الداخلية والخارجية و(بناء النموذج) المفارق للواقع المرفوض. وهي معضلة تقليدية واجهتها وتواجهها كل الأيديولوجيات وأصحاب المشاريع الطوباوية، ويترجم دوماً أحد جوانبها في الهوة الشاسعة بين ما هو موجود واقعاً وممكن عملياً وما يُروّج له وي طرح مثالياً وخيالياً.

تعتقد الأيديولوجية أنها قادرة على خلق ما هو مرغوب ومتخيل وأن ما ينقص تحقيقه على أرض الواقع هو غياب (الطليعة) التي ما إن تتقدم إلى الساحة وتبدأ تنفيذ نظرياتها؛ حتى يخضع لها الواقع ويبدأ التغير الفوري. ولأن القناعات الأيديولوجية صلبة وعقدية بالتعريف فإنه من بالغ الصعوبة أن تتبدل وتتغير عبر سجلات فكرية أو مطارحات نظرية. بل على العكس كثيراً ما تتفوق المثالية والطوباوية وتظفر في أي سجلات فكري ونظري بحث، كيف لا وهي تطرح بديلاً جذاباً للغالبات المسحوقة على الواقع البشع وتنادي بما هو غائب ويتمناه الجميع: العدل والمساواة مقابل الظلم والاستغلال، الأمانة ونظافة اليد مقابل الفساد والسرقة، الكرامة والدفاع عن الحقوق مقابل الرضوخ والمساومات، وهكذا. هذا يحدث وحدث في حالة معظم الأيديولوجيات بصرف النظر عن كونها دينية أو غير دينية، ويتعمق أكثر في الحالات الدينية؛ لأن تصورات الناس لها تكون نابعة، أيضاً، من مثالية الدين واعتقادها أن هذه الحركة الإسلامية أو تلك إنما

تطرح التجسيد الواقعي لتلك المثالية المأمولة . تبقى الأيديولوجية هي الظاهرة طالما لم تنزل إلى مختبر الواقع كي تثبت جدواها من عدمه ، ويخضع الحكم عليها للتجربة والمعايير العملية للنجاح والفشل وليس ما يُسَطَّر في أدبياتها . إلى ذلك ، فإن الممارسة العملية لأحزاب وتنظيمات (الإسلام السياسي) - بمعتدليه وجهاديه- خلال العقود الثلاثة الماضية أو أكثر ، وتفاعل الشعارات الإسلامية وطفحها إلى الساحة السياسية سواء انتخابياً ، أو (تطرفياً) ، أو (مقاومياً) ، أو (قاعدياً) ، وفر الإطار التحليلي الإضافي الذي أكد عملياً أطروحة (أوليفيه روا) لاختبار تجربة الإسلاميين والمقولات التي يطرحونها . والحصاد الراهن لتلك التجربة ، والتي ما زالت قائمة راهناً ولم تصل بعد لخلاصاتها النهائية هو حصاد خلافي ، لا يؤشر على النجاح ، إن لم نقل الفشل التدريجي . فالاختلالات الداخلية النبوية للمجتمعات العربية وفشل الأنظمة والأحزاب الأخرى المتراكم والذي أرادت الحركات الإسلامية أن تقضي عليه ، بقي مقيماً وتعمق . بل وأضيف إليه ، وهذه المرة على حوامل الحركات الإسلامية وصراعاتها مع منافسيها تصدعات أخرى جديدة على مستوى الاجتماع الوطني ، وبرزت معسكرات وتحالفات زادت من هشاشة ما هو هش أصلاً . كما أن القوى الخارجية التي توعدتها الحركات الإسلامية زاد طغيانها واستثمرت المسوغات التي وفرتها الحركات القاعدية خصوصاً وحولت بسببها المنطقة

العربية مسرحاً لحروب لا تنتهي . على صعيد الحركات المعتدلة ، (الانتخابية) ، لم يتبلور عربياً أي نموذج إسلامي حركي مميز وناجح يطرح تجربة تستثير التأمل العميق وتربك الخصوم ، على غرار التجربة الإسلامية التركية مثلاً . ومن ناحية تاريخية وعملية لم يتعد ما تطور ومنذ بروز حركة الإخوان المسلمين العام ١٩٢٨ سوى طروحات تحتل التعبئة والشعاراتية المساحات الغالبة فيها ، بينما تضمحل البرامجية والسياسات العملية .

يمكن وبقدر من الاختزال الذي قد يكون مخلاً لتسجيل عدة خلاصات أولية في ضوء ما وصلت إليه التجربة الإسلامية المعاصرة :

الخلاصة الأولى - أنها تتراجع بثبات نتيجة اصطدام المثال المرغوب بالواقع الغالب . وهذا التراجع يجب أن يُرى حتى من قبل قادة الحركات الإسلامية على أنه إيجابي ومطلوب ، وفي خدمة المجتمعات والتسييس الصحي . إذ ليس أخطر من أن تتوسع الحركات والأحزاب وتطفو على شعبية الشعار ، بينما هي خالية الوفاض من أي برامج أو حلول للإشكالات المستعصية التي تواجه مجتمعاتها . ففي هذه الحالات يتصادم الوزن الظاهري (الشعاراتي) للحزب المعني مع الوزن الحقيقي (السياسي والبرامجي) مخلفاً توترات وانفجارات مجتمعية ، خاصة إن كان الحزب يستخدم الشعار الديني كما في حالة الأحزاب الإسلامية . وجزء كبير من تلك الانفجارات يعود إلى الفهم الابتساري الذي يرى عدم الاندراج في الوزن

الظاهري لأي حزب إسلامي قرين الخروج عن الدين، ومعارضة الشعار الخاوي من البرامج مثل (الإسلام هو الحل)، قريباً من الكفر. وهناك حالات وشواهد أكثر من أن تُحصى ارتدت فيها حركات وجماعات إسلامية على مجتمعاتها وحاكماتها بقسوة؛ لأنها لم تر التأييد - المناصرة - الذي طلبته تلك الجماعات من تلك المجتمعات؛ فانتهت إلى تبني رؤى متطرفة وإقصائية وتكفيرية.

والجانب الآخر الذي تنطوي عليها إيجابية التراجع تكمن في دفع الحركات الإسلامية ومنظريها إلى إعادة النظر جزئياً أو كلياً في كل ما تم طرحه حتى الآن، على ضوء التجربة العملية، وليس فقط من خلال التنظير الفكري والشعاراتي. صحيح أننا لم نشهد عملية تقييم شاملة داخل هذه الحركات لتجاربها المختلفة وفشلها هنا وهناك، لكن هناك وعياً داخلياً يتراكم - وإن ببطء - وعلى أكثر من صعيد يعمل على عقلنة ولو جزئية في الخطابات الإسلامية. وعلى مستوى أوسع وأهم، فإن الجانب الأهم المرتبط بالإيجابية المفترضة والمفيدة لتراجع الإسلاميين تطل المجتمع المعني نفسه والشرائح الأعرض منه بحيث تتمكن من الحكم على الحركات الإسلامية وفق الممارسة وليس وفق الشعار الديني. فهنا لا يتم ولا يمكن نزع طيات القداسة التي تندثر بها كثير من الحركات الإسلامية وتدحر عبرها منافسيها من حركات سياسية وعلمانية إلا عبر الاختبارات على أرض الواقع، وتقديم

حصيلة تلك الاختبارات للناس وتقديراتهم. ويقود هذا بالتأكيد إلى تطوّر وعي مركب وخبرات لم تتوفر عند هذه الجمهور العام لأي ناخبين في الحالات السابقة والتي كانت قائمة على الوعود النظرية.

في السابق سهل الشعار النظري على الإسلاميين استثمار المشاعر الدينية، والوعود المثالية غير المطلخة بالممارسة الواقعية لتحقيق اكتساحات واسعة. في الوقت الراهن اختلفت الصورة وتصدعت (قداسة وطهورية) الحركات الإسلامية في العديد من المواقع بما يدفع الفرد العادي للتجرؤ على نقدها وتقييمها وعدم الخضوع لسطوة التخويف الديني إن لم ينتخبها، وتنزيل مسألة التأييد والانتخاب من مستوى الممارسة الدينية (الثواب في حال انتخاب الإسلاميين، والإثم في حال عدم انتخابهم) إلى مستوى الممارسة السياسية العادية القائمة على التقدير الفردي.

الخلاصة الثانية - التي يمكن الإشارة إليها هنا - والمتعلقة بالتيارات الإسلامية المعتدلة التي تتبنى المشاركة السياسية - هي احتمالية نشوء شرائح قيادية داخل الحركات الإسلامية مُستوعبة للتجربة العملية وتبدأ بتطوير حركات برامجية وليست شعاراتية. ولعل بعض تظاهرات هذا النشوء مُشاهدة في أكثر من بلد عربي. فمن مصر وحزب الوسط وبعض القيادات الإخوانية الشابة الفلقة فكرياً (وإيجابياً) إلى الأردن، والكويت واليمن، وصولاً إلى تونس والجزائر والمغرب، نرى جماعات وجمعيات تتبلور من

خضم التجربة العملية وتكلم لغة السياسة أكثر من لغة الأيديولوجية والدين . لكن المسار وبكل تأكيد ما زال في بداياته ، فهناك الشيء ونقيضه في هذا السياق . فالبعض على سبيل المثال يبدي إعجابه بتجربة الإسلاميين في تركيا ويحاول الاستفادة منها ، والبعض الآخر لا يعترف بها ويخشى تكرارها في حالته ؛ لكونها تقود في نهاية المطاف إلى نزع الأسلمة عن الحزب المعني ونفي صفته التكوينية .

وعملياً فإن التجربة التركية تطرح على الإسلاميين التحدي الأكبر الذي يحاولون تفاديه وعدم مواجهته والقائم على الخيار بين أمرين أحلاهما مرٌّ بالنسبة إلى كثير منهم : إما تعظيم فرص النجاح عن طريق التعلم السياسي كما حدث مع الإسلاميين الأتراك ، أو مواصلة التعثر بالتجارب الفاشلة إن تم تواصل تبني الطروحات التقليدية والمثاليات التي ظلت تصطدم بالواقع وتتحطم على صلابة صخور .

الخلاصة الثالثة - مرتبطة بالتيارات الأصولية المتطرفة ، القاعدية والجهادية ، فهنا نرى ظاهرتين : التفتت المتواصل ، والنشوء المتواصل . إذ ما إن ينشأ تنظيم (ناقم في العادة على التيار المعتدل وخياراته) حتى يبدأ بالانقسام والتذري ، ثم يشجع ظهوره بروز جماعات أخرى شبيهة لا تختلف عنه في العادة إلا في التفاصيل . تحدث هذه الصيرورات في خضم الصراع الكلاسيكي الذي انتقل من (العدو القريب) إلى (العدو البعيد) ، أي من مصادمة الحكومات (الجاهلية!) مباشرة

إلى صدام (الغرب الكافر) دفعة واحدة ، بمظنة أن (قطع رأس الأفعى هناك ، يمت ذيلها هنا) . لكن هذه النقطة التي شهدناها خلال العقد الحالي من الإسلاموية على مستوى وطني إلى إسلاموية على مستوى عالمي ، أو (الجهاد المعولم) ، تدل على فشل أكثر من دلالتها على نجاح . فهي تشير إلى إحباطات وعدم قدرة على تنفيذ وتحقيق أية أهداف على مستوى وطني ، والهروب إلى الأمام من خلال نقل المعركة إلى فضاءات مجهولة . لكن إضافة إلى الانتقال الاعتباري إلى ما هو فوق وطني ، وقعت آلية أخرى متمثلة في الانتقال إلى ما هو تحت وطني والتركيز عليه : بمعنى المزيد من التشدد والمحافظة الدينية ومحاولة فرضها على المجتمعات المعنية .

ففي تحليل هذه الحركات يعود سبب أساسي وراء الفشل في إقامة (دول إسلامية) إلى أن المجتمعات المعنية لم تتأسلم بما فيه الكفاية ؛ ما أدى إلى صعوبة إسقاط الأنظمة وإقامة أنظمة إسلامية بديلة .

وعليه فيجب تكريس جهود أكبر للعمل على أسلمتها بشكل أسرع وأعمق ، وهذا يتطلب استبعاداً : تشدداً ومحافظة إضافيين . لهذا فإن ما يمكن ملاحظته هو أن الهروب الإسلامي من الواقع الصلب والصلب لـ (الدولة - الأمة) وأنظمتها الغريبة الحداثية وإكراهاتها وفروضها على جميع الشرائح والأحزاب تم ويتم باتجاهين : اتجاه التعولم إلى الخارج ، واتجاه التشدد إلى الداخل . جسد ذلك الهروب المزدوج عملياً عدم استطاعة تلك الحركات

على أنظمة وتيارات غير إسلامية (ماركسية، وقومية، وبعثية...) منه على الإسلاميين - تجربة عبد الناصر وصدام حسين مثلاً. لذلك فمسوغ أن الغرب لن يسمح للإسلاميين أن يصلوا للحكم، أو أنه سيعترض طريقهم، ليس حصرياً بالإسلاميين ولا يضيف قوة لمنطق التبرير أو تسويق الفشل.

الاستمرار في مشروع (الأمة الإسلامية)، بل وأيضاً، الفشل في مشروع (لدولة الإسلامية) على مستويات قطرية.

الخلاصة الرابعة - وليست بكل تأكيد الأخيرة، تتعلق بتبرير أساسي يسوقه في العادة الإسلاميون ويقول إن توقيت مشاركة الإسلاميين هنا أو هناك غير مناسب، أو أن هذه الحركة الإسلامية أو تلك لم تُعطَ الفرصة المناسبة، أو أن الغرب لن يقبل أي نجاح قد يحققه حزب إسلامي في بلدهما أو سوى ذلك. مشكلة هذا الرأي تكمن في الافتراض الواعي أو غير الواعي بأن هناك توقيتاً مناسباً ومثالياً في السياسة والشؤون الدولية، يمكن مواءمة ردات الفعل كلها بحسب قدومه أو غيابه أو تأخره. هناك بطبيعة الحال تكتيكات تؤثر في نوع وطبيعة الاستجابات السياسية محكومة بالتوقيت والظرف.

لكن في المجمل العام هناك حركة سياسية في الشؤون الدولية لا تني تتحرك، وتجعل من (التوقيت المناسب) سرباً ينتظره الحالمون. باختصار ليس هناك توقيت مناسب مطلق، والسياسة دائمة الاندفاع ولا تنتظر أحداً، كما أن الظروف لن تفرش الأرض بالورود للإسلاميين أو لغيرهم كي يتقدموا ويطبّقوا ما يريدون أن يطبقوا.

والغرب له مصالحه في المنطقة التي حددت طبيعة سياسته وعلاقته مع أحزاب وأنظمة وتيارات طويلة عريضة خلال القرن المنصرم. وكان الغرب في واقع الأمر أشد وطأة ووحشية

إدارة أوباما في اختبار التغيير: الخلفيات، الملامح الأولية، الضوابط، والانعكاسات الشرق أوسطية

المشاركون

أدار الندوة: أكرم مسلّم

الدكتور منذر الدجاني ، مساعد رئيس جامعة القدس للشؤون الخارجية والبحث العلمي
الدكتور سمير عوض ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت
الكاتب والباحث داود تلحمي

الخارجية والبحث العلمي، والدكتور سمير عوض،
أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، والكاتب
والباحث داود تلحمي .

ولتكن البداية مع الدكتور الدجاني، فبعد ستة
أشهر من تسلّم الإدارة الأميركية مقاليد السلطة، هل
اتضح تماماً أولويات السياسة الخارجية الأميركية؟
كيف تشخص ملامح هذه الأولويات؟

الدجاني: بدايةً، علينا أن نعرّف السياسة الخارجية
الأميركية، إذ إن السياسة الخارجية الأميركية بنظري
تنبع عموماً، من السياسات القومية الأميركية، وليس
كما يفكر البعض من أنه يمكننا أن نقول للأميركيين
ماذا يفعلون، وللأسف فإن معظم سياسيينا يرتكبون

مسلّم: ستحدث اليوم عن الإدارة الأميركية
الجديدة، والتغيرات الحاصلة في السياسة الأميركية،
وتحديداً الخارجية الشرق أوسطية منها، حيث سيتم
التركيز على ثلاثة أبعاد، تتمثل في:

خلفيات التغيير الذي حصل في أميركا، والذي
أفرز الإدارة الجديدة، ومغزى ومعنى هذا التغيير؟
حدود هذا التغيير المتمثل بالانتقال من إدارة إلى
أخرى جديدة .

انعكاس هذا التغيير على السياسة تجاه الشرق
الأوسط عامة والملف الفلسطيني تحديداً .

ولهذا الغرض يسرنا أن نستضيف كلاً من الدكتور
منذر الدجاني، مساعد رئيس جامعة القدس للشؤون

خطأً فظيعاً باعتقادهم أن السياسة الأميركية من صنع الرئيس أو مستشاريه، باعتبار أن السياسة الأميركية وتحديدًا الخارجية سياسة مؤسسات.

وتشمل هذه المؤسسات وزارة الخارجية، والمؤسسة العسكرية (البنتاغون)، ومؤسسة الأمن القومي، والأجهزة الأمنية، والبيت الأبيض. وبالتالي؛ فإن هذه المؤسسات تشترك في صوغ السياسة الخارجية.

وفي الإجمال، فإنه لا يمكن توقع حدوث تغيير جذري في السياسة الأميركية؛ لأن هذه سياسات من مؤسسات، تشارك في عملية صنع القرار، وبالتالي فكافة هذه المؤسسات لها وجهة نظر؛ ما يعني أنه يحدث جدل، وأحياناً تحدث مشاكسات فيما بينها، تقود في النهاية إلى تبلور موقف وملامح السياسة الأميركية.

السياسة الداخلية مرتبط الفرس

ورغم أن السياسة الأميركية الخارجية، قد تبدو عفويةً بالنسبة إلى البعض، إلا أن هذا غير صحيح، باعتبار أن هذه السياسة مخططة، وتنبع من المصالح القومية، المتفق عليها، ويتعارف عليها باسم (National Interest).

وهنا لا بد من التنويه بأنه عندما يفكر أحد بأن مجيء إدارة ورئيس أميركي جديدين سيسهم في تغيير كل السياسات الأميركية، فهذا يدل على عدم فهم للسياسة الأميركية سواء الداخلية منها أو الخارجية، فالسياسة الداخلية في أميركا هي الأساس، وتنعكس على نظيرتها الخارجية، وليس العكس، وبالتالي مرتبط الفرس في السياسة الخارجية الأميركية هو السياسة الداخلية.

وحتى نلمس حصول أي تغيير في السياسة الأميركية الخارجية، فلا بد - باعتقادي - من الانتظار فترة سنة، حتى نرى ماهية التغيير في عملية صوغ السياسات الخارجية داخل المؤسسات، التي تصوغ السياسات العامة الأميركية.

وأود التأكيد، أيضاً، أنه لا بد من عدم تناسي دور جماعات المصالح والتي تلعب دوراً مهماً في أميركا وخاصةً على صعيد التأثير على عملية صنع القرار، ومنها مؤسسة الصناعات العسكرية، وكل ذلك يصبُّ في المؤسسات الصغيرة، لتجتمع تأثيراتها وتساهم في صنع القرار على مستوى المؤسسة الكبيرة أي البيت الأبيض.

مسلم: لكن من الواضح أن هناك نمطاً جديداً في السلوك الخارجي الأميركي سواء في موضوع العراق والانسحاب منه أو التركيز على أفغانستان، فهناك شيء ما لم يتضح تماماً بعد، ألا تعتقد معي أن هناك نوعاً من التغيير، ولو على الأقل في الأسلوب؟

الدجاني: كلا، من يتابع السياسة الأميركية، يجد أن ما يجري هو استمرار لسياسة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، رغم أنه قبل حدوث الانتخابات، كان الرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما، يردد أنه سيغلق معتقل (غوانتانامو)، لكنه عندما دخل في العملية البيروقراطية لتنفيذ هذه الخطوة، وجد أن إغلاق المعتقل سيحتاج إلى سنة على أقل تقدير، فما بالك بسياسات عامة مهمة كثيراً لمجموعات مختلفة جداً عن بعضها، وتتناحر على عملية صنع القرار؛ لأن كل واحدة منها تحاول وضع مصلحتها أمام الجميع.

النظام السياسي الأميركي يعمل استناداً إلى مبدأ

التعددية، البعض يعتقد أن التعددية الفكرية تعني تعدد الأحزاب، لكن ذلك لا يعكس حقيقة الأمر، باعتبار أن التعددية تعني أن يكون بمقدور أية مجموعة من الناس أن تصل إلى عملية صنع القرار حتى تؤثر في الحكم، وهذا هو النظام الأمريكي.

لكن الملاحظ في تجربة أميركا، أن الدستور الأمريكي لا يتضمن أية إشارة إلى الأحزاب السياسية، ومع ذلك فالأحزاب وجماعات المصالح هي أساس النظام السياسي الأمريكي، وبالتالي لا بد من أخذها بعين الاعتبار، خاصة أن أمر لديها هو تغيير الأولويات في النظام السياسي الأمريكي.

مسلم: بعد أن تعرفنا إلى العديد من الجوانب المتعلقة بصياغة السياسة الأمريكية، ومنها ما يختص بجماعات المصالح التي تحدث عنها الدكتور الدجاني، ولا مأس أثرها في الجانب الاقتصادي ودورها في صوغ السياسة الأميركية الخارجية، فإننا نتطلع إلى التعمق مع الدكتور عوض أكثر في البعد الاقتصادي كخلفية لفوز أوباما، وكيف تم خلال الستة أشهر الأولى من حكم أوباما التعامل من قبله مع الموضوع الاقتصادي، وعلاقة ذلك بالتوجهات الأميركية الخارجية بما في ذلك الملف الشرق أوسطى؟.

مصاعب كثيرة، ضغوط شديدة وإنجازات شكلية

عوض: توجد أمام الرئيس أوباما عشرات المهام الصعبة، ولكن حتى تكون الأمور واضحة، فإنه لا بد من معرفة أنه إذا فشل أوباما في معالجة الأزمة الاقتصادية في أميركا والأزمة المالية العالمية، فإن لا أحد وتحديداً في أميركا سيكثر بالاستماع إلى

رأيه في حل الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي، و(غوانتانامو)، إلى غير ذلك.

المسألة بالنسبة إلى الناخب الأمريكي هي: أنه رغم أن العديد من المسائل في العالم تهمه، إلا أن ما يهمه - أساساً - هو دخله والحالة الاقتصادية في بلاده، وبالتالي فإن هناك ضغوطاً كبيرة على أوباما للتحرك بسرعة.

خلال الأشهر الستة الماضية، وحتى ذهابه إلى العاصمة الروسية موسكو، حقق أوباما إنجازات شكلية، لا تهم كثيراً الناخب الأمريكي، وفي الوقت نفسه، فإن جماعات الضغط في أميركا توفر له مساحةً ووقتاً للتحرك ولا تكثف عليه الضغوط، وإن كان بعض الجمهوريين اليمينيين المسيحيين، ومن يعرفون بـ (المحافظين الجدد) شرعوا بالتنبيه إلى الخسارة الفادحة التي لحقت بالحزب الجمهوري في الانتخابات الأميركية الأخيرة، وأخذوا يوجهون نقداً مدروساً لأوباما.

صباح اليوم، مثلاً، استمعت إلى أحد أعضاء الحزب الجمهوري وهو يشير إلى أوباما بالقول: إنه أكثر رئيس في العالم عمد إلى تقديم الاعتذارات لكل الناس وفي كافة المواضيع، كما أنه يشكك فيه، ويشير إلى أنه رئيس ضعيف، وأنه غير متأكد تماماً من سياسته، وأنه ليس جيداً.

عموماً، فإنه إذا نجح أوباما أو العالم في معالجة الأزمة المالية العالمية، وحدث هناك تحسن ملحوظ في أداء الاقتصاد العالمي، فسيكون ذلك مؤشراً إيجابياً بالنسبة إلى أوباما ولصالحه.

وباعتقادي فيما يتعلق شخصياً بموضوع أوباما، فإن وجوده على سدة الهرم الأمريكي يمثل تغييراً، ولا

سيما أنه قبل ٤٠ - ٥٠ عاماً، لم يكن بالإمكان تصوّر أن يصبح رجل من أصل إفريقي رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، باعتبار أنه كان هناك تمييز عنصري شديد في أميركا ضد السود؛ الأمر الذي يدل على أن هناك حراكاً في المجتمع الأمريكي نفسه، وأن من يؤثر في صنع القرار، ليس جماعات المصالح فقط؛ ما يعني أن المجتمع الأمريكي نفسه فيه تحرك.

وهنا أود التركيز على موضوع جماعة اللوبي الصهيوني في أميركا (إيباك)، فرغم أن البعض يشير إلى وجود نفوذ وتأثير كبيرين لها في السياسة الأميركية، إلا أنني لا أتفق مع ذلك، فهناك على سبيل المثال (اتحاد الحريات الأمريكي - ACLU)، وهو - من وجهة نظري - قادر على تحدي أي رئيس.

ولا أدل على ذلك، من التهديد الذي وجهه هذا الاتحاد للرئيس الأمريكي السابق بوش، عندما حذره من مغبة مقاضاته، إذا زاد تدخله في الحريات الفردية في أميركا، ووقتها فإن الرئيس بوش تراجع، وبالتالي فإنه في أميركا اتحادات تهم الشعب الأمريكي كثيراً، وهذه الاتحادات قادرة على التأثير في السياسة، ربما تكون (إيباك) إحدى جماعات الضغط هذه، التي تؤثر في صنع القرار، لكن تأثيرها محصور في موضوع واحد ليس إلا.

وإذا نظرنا إلى قاعدة (إيباك) فإننا نجد أنها مكونة من الجالية اليهودية في أميركا، والتي صوتت بنسبة وصلت إلى ٧٧٪ لصالح أوباما، وهذه نسبة مرتفعة جداً بشكل عام ولا يمكن إهمالها؛ الأمر الذي يعني أن أوباما يتمتع شخصياً بمستوى عال من الصداقة لدى هذه الجالية؛ ما يعني أنه مؤهل للتدخل في الصراع العربي/الإسرائيلي أكثر ممن كانوا قبله،

لكن في كل الأحوال، يبقى أوباما شخصاً على قمة هرم مؤسسات، وهنا أعود لكلام الدكتور الدجاني، وهذه المؤسسات تتصارع، وتختلف، وتتوافق، إلى آخره، ومحصلة كافة الضغوط داخل هذه المؤسسات تبلور القرار النهائي للسياسة الخارجية الأميركية، وحينها يصعب التراجع عنه.

مسلم: أنقل السؤال نفسه للأستاذ تلحمي، مع التركيز على البعد الشخصي، فأحياناً يكون هناك لشخص ما تأثير في صنع القرار وتغيير التوجه السياسي، بحكم كاريزما أو شرط تاريخي وغير ذلك، فأوباما مثلاً قادماً من خلفية مختلفة ووصل لرأس الهرم الأمريكي. وحصل ان أحدث رؤساء أميركيون نقلات في السياسة الأميركية، وبالتالي كيف ترى دور أوباما «الشخص»؟

مميزات شخصية وظروف موضوعية مواتية

تلحمي: لا شك في أن أوباما يتمتع بسمات شخصية غير عادية حتى مقارنة مع منافسيه البيض، ممن كانوا ضمن الحملة الانتخابية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فهو رجل ذكي جداً بشكل استثنائي، ومثقف، إذ لديه خلفية ثقافية جديّة مقارنة مع جهل منافسيه، كما أن لديه (كاريزما) عالية وقدرة خطابية لافتة للانتباه.

وقد تابعت خطبه، ولفت انتباهي - عندما تم بث مقاطع من خطب للزعيم الأمريكي الأسود مارتن لوتر كينغ - التكرار في ترديد بعض العبارات؛ وبالتالي التشابه في الأسلوب الخطابي، فبينما كان يردد كينغ: «أنا لدي حلم» (I have dream)، فإن

أوباما كان يقول: «نعم نستطيع» (Yes we can)؛ ما يعني أن لدى أوباما أسلوباً خطابياً مؤثراً جداً.

كما أن أوباما وكما يعتقد الكثيرون من الأميركيين على صعيد الاتصال، فإنه أي يؤثر فيمن يخاطبهم، لا سيما أنه يحاول مخاطبة كافة الفئات؛ ما يعني عموماً أنه شخصية استثنائية؛ الأمر الذي يفسر إلى حد كبير كيف أنه تمكن رغم خلفيته الإفريقية وكون والده مسلماً من الفوز بالانتخابات، إلا أن ذلك لا يلغي أن عدة عوامل موضوعية - أشار إليها عوض - ساعدت في إنجاحه، خاصةً الأزمة الاقتصادية والتي هي أزمة طاحنة، لا تقارن بأية أزمة منذ أزمة الثلاثينيات من القرن الماضي، التي جلبت فرانكلين روزفلت، وهتلر إلى الحكم، فضلاً عن تدهور المكانة العالمية لأميركا خلال السنوات الخمس الأخيرة، وصعود قوى منافسة مرشحة للعب دور قوى عظمى شريكة على الأقل في المرحلة الأولى، في مقدمتها الصين.

وقد قرأت مؤخراً مقالاً حول مطالبة الصين باستبدال الدولار، كعملة أساسية، بسلة عملات دولية من ضمنها العملة الصينية، والتي يطلق عليها البعض اسم (يوان)، ورغم أن صاحب المقال لا توجد لديه تقديرات بأن يتم ذلك سريعاً، إلا أن لديه ثقة بإمكانية - وعبر عملية تستمر عدة سنوات - استبدال الدولار كمرجعية، بسلة عملات أو عملة جديدة تصدر عن البنك الدولي، مدعومة من القوى المالية الأساسية؛ ما من شأنه تغيير الخارطة السياسية العالمية. وهنا لا بد من عدم تناسي أن أميركا خلال آخر ٢٠ - ٣٠ عاماً، تعيش على حساب العالم، فهي تستدين من الناس، وتخفف قيمة الدولار، وبالتالي

فهي تغطي ديونها وعجزها المالي من خلال سرقة مال الآخرين، فمثلاً الصين، أو دول الخليج، يكون لديها احتياطي من الدولارات، ومن سندات الخزينة الأميركية، فتتخفف قيمة هذه الدولارات، فيغطي هذا جزءاً من عجز أميركا.

بيد أن الأمور وصلت في آخر أربعة / خمسة أعوام، وخاصة السنة الماضية - مع انفجار أزمات الرهن العقاري والمصارف، إلى آخره - إلى حد مأزوم جداً، وباتت هناك حاجة لتغييرات جذرية كبيرة.

ولذلك - وبمعزل عن السمات الشخصية لأوباما - فإنه يدرك أنه في بلد مثل أميركا ليس الفرد وحده كما هو الحال في بعض من دولنا العربية من يسير الأمور كما يشاء، أو يغير السياسات كما يريد، بمعنى أنه يعرف حسب سلوكه خلال الأشهر الستة الماضية، أين موازين القوى، والكتل الضاغطة، والتأثيرات المختلفة، والحسابات التي عليه احتسابها في كل خطوة، ولذا فهو حذر جداً، لا علاقة له برأيه الشخصي، بل برأي تيار كبير موجود في المؤسسة الأميركية، وبالتالي فإنه يلتقط المستجدات ومتطلبات الخروج من الأزمة الاقتصادية ما أمكنه، ويعي أهمية العمل لاستعادة أو الحفاظ على مكانة أميركا في عالم جديد يتغير يوماً بعد يوم.

وأعتقد أن أكثر من مقالة صدرت في المجالات الأميركية الدراسية خلال السنوات القليلة الماضية، تتحدث عن عالم متعدد الأقطاب، أو لا قطبي، مختلف عن عالم أحادي القطبية والذي نشأ بعد العام ١٩٩٠ - ١٩٩١، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وبالمجمل، فإننا على أعتاب توازن عالمي جديد، مكانة الولايات المتحدة في هذا العالم، تقرر الآن

بناءً على السياسات التي يحاول أن يعتمدها أوباما، سينجح أم لا ينجح في ذلك، هذا موضوع آخر .

مسلم: د. الدجاني، في خطاب أوباما في جامعة القاهرة، كانت مطالبة واضحة بتجميد الاستيطان (دون الحديث عن مستقبل الاستيطان ايضاً)، لكننا في اليومين الأخيرين ، نسمع عن مطالبة أميركية بلفترات عربية، ماذا يعني هذا؟ وهل هو تراجع من أوباما عن المواقف التي عبر عنها في خطابه؟

الدجاني: أعتقد أنه كما قال الدكتور عوض، فإن أوباما يبحث عن تحقيق نجاح سريع، لذا قرر البدء بالمطالبة بمسائل يمكن أن تقبلها إسرائيل، دون أن يؤدي ذلك إلى فشله، وبالتالي بدا أسهل شيء أن يدعو إلى تجميد الاستيطان، ولكن ما هو مقياس تجميد الاستيطان أصلاً؟

المشكلة ليست في الاستيطان

مسلم: البناء في المستوطنات .

الدجاني: ليس بالضرورة؛ لأننا كما نعلم فإن هناك الكثير من المستوطنات الفارغة، المشكلة الأساسية من وجهة نظري والتي لا يريد أحد أن يتحدث عنها هي ليست الاستيطان، بل تتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ولذا كان من الأجدر بالحكومات العربية أن تتحدث مع أوباما عن هذه المسألة، وأن تطالب بها عوضاً عن تجميد الاستيطان .

من وجهة نظري، تجميد الاستيطان وهم، والقضية الأساسية التي لا بد من التركيز عليها هي إنهاء الاحتلال، فبتحقيق ذلك أصلاً ستحل مشكلة الاستيطان بطريقة أو بأخرى .

للأسف، نحن نترك المشاكل المفصلية، كل مشكلتنا

هي الاحتلال، وبالتالي إذا فتح الإسرائيليون المعابر أو لم يفعلوا ذلك، أو وضعوا حواجز أو أزالوها، أو جمدوا الاستيطان أو لم يجمدوه، أو أطلقوا سراح الأسرى أو لم يفعلوا، فهذا تحصيل حاصل لإنهاء الاحتلال، إذ عندما ينتهي الاحتلال، فإن كافة هذه المشاكل ستحل .

السياسة الإسرائيلية دائماً تدخلنا في متاهات حتى لا نطالب بالأجندة الفلسطينية، ونأخذ بالمطالبة بأجندة مخطط لها إسرائيليًا وليس فلسطينيًا، وهذه من المشاكل التي نعاني منها، وبالتالي نترك الصورة الكبيرة، ونلتفت إلى الأمور الصغيرة .

وهذا الأمر ينطبق، أيضاً، على موضوع المشكلة الاقتصادية العالمية، فمن خلقها هم الأميركيون، وذلك من خلال قيامهم بفكفكة القيود التي اعتمدها بعد الأزمة العالمية التي حدثت العام ١٩٢٩، حتى لا تتكرر .

ولنأخذ مثلاً أنه لا يجوز أن يتم في العقود وضع بند ينص على أن يتم منح حوافز بمئات الملايين من الدولارات للمدراء التنفيذيين قبل تحقيق الأرباح، لكن لأول مرة في التاريخ، في السنوات الثماني الأخيرة، خلال إدارة بوش، أصبح القانونيون الذين هم مستشارون لهذه الشركات، يضعون ويقبلون وضع حوافز رهيبة في العقود، سواء ربحت الشركة أم خسرت، وجراء هذا التغيير الجذري التي قامت به إدارة بوش حيال الاقتصاد الأميركي فكفك كل القيود التي فرضت عليه بالثلاثينات، والتي أدت العام ١٩٣٢ إلى قدوم فرانكلين روزفلت إلى الحكم، لأن الرئيس الذي كان قبله كان يريد أن يوازن الموازنة، وبالتالي أصبحت الحكومة الأميركية غنية جداً،

والمواطن الأمريكي فقير جداً، وبالتالي أصبحت هناك فئة من المتنفذين في أميركا غنية جداً.

ومن كان يريد أن يرى العلامات على ما حدث، فيمكنه أن ينظر إلى شركة (انرون)، والتي كانت شركة فاشلة، إلا أن الشركات الاقتصادية والاستثمارية كانت تسوقها على أنها أنجح شركة في أميركا؛ لأن أصحابها بدؤوا الاستثمار على الهامش.

والعديد من الناس لا يفهمون أن الاستثمار على الهامش مُنِع في أميركا بعد العام ١٩٢٩، أي ما يعرف بالانهيار الاقتصادي الكبير، وحتى يعيده الأميركيون مجدداً، عمدوا إلى الذهاب إلى عدة جزر في الكاريبي وغيرها في الخارج، وأخذوا بفتح شركات استثمارية، وبالتالي عندما فككت إدارة بوش هذه القيود، والتي بعضها ذو طابع قانوني، وذلك انسجاماً مع توجهات بعض جماعات المصالح - والاقتصاد الأمريكي كما قال عوض - فإن دخل المواطن في أميركا هو أكثر شيء يهمه، الشرق الأوسط لا يهمه كثيراً إذا كان سيموت من الجوع، أو عاطلاً عن العمل، فالنظام الأمريكي صعب جداً، إذ عدم دفع المرء فواتيره فترة ثلاثة أشهر، كفيلة بخسارته منزله، وحجز سيارته، وقطع الماء عنه؛ ما يعني أن هناك أساسيات لا بد من أن يدفعها المرء.

مسلم: لكن أوباما استأنف سياسة بوش، وقرر إنقاذ الكثير من الشركات الكبرى من الإفلاس.

الدجاني: هذا الأمر نابع من خطة أميركية كان قد طبقها أحد كبار المسؤولين في شركة (فورد) سابقاً، حيث كانت الشركة تواجه وضعاً مالياً صعباً، وبالتالي سأل الحكومة تقديم المال للشركة، قبل أن يتعهد بإعادتها مع إخراج الشركة من ورطتها، ومن

هنا يفكر أوباما في أنه إذا وضع قيادات جديدة في هذه الشركات؛ فإنه يمكن أن تنجح هذه الشركات وفقاً لشروطه، ومن أهمها ألا يتم دفع حوافز للمدراء التنفيذيين، لكن تحقيق هذه المسألة يبدو متعذراً، على اعتبار أنه يمكن لهؤلاء المدراء ملاحقته قضائياً في حال الإقدام على هذه الخطوة.

وبالإجمال، فإن الأزمة الاقتصادية في أميركا خلقت من تفكيك القيود القانونية التي فرضت في الثلاثينيات من القرن الماضي.

كما أن هناك أمراً آخر، فالكل يشتري ويبيع بالدولار، ليس لأنه قوي، بل لأن إنتاجية الشعب الأمريكي هي الأعلى عالمياً، ولا أدل على ذلك من مسألة أسعار بيع السيارات الأميركية، إذ إن الشركات المنتجة لهذه السيارات تطرحها بأسعار تقل كثيراً عن السيارات الأوروبية، فكل شيء تصنعه أميركا يبدو رخيصاً بالنسبة إلى الكثيرين، وهذا ينطبق على الكثيرين، ولذا فإنه بالنسبة إلى الخليجيين مثلاً تبقى السيارات الأميركية هي الخيار الأول.

كافة هذه المسائل، تعكس - على خلاف ما يظن كثيرون - أن الاقتصاد الأمريكي عندما يهبط الدولار، يصبح أقوى؛ لأن الطلب على المنتجات الأميركية يظل كبيراً.

مسلم: هذا يفسر إقدام محافظ بنك إسرائيل على شراء كمية كبيرة من الدولارات...

الدجاني: كثير من دول العالم تشتري دولارات، لكن ذلك لا يلغي أن إسرائيل مرتبطة بأوروبا اقتصادياً بشكل أكبر بكثير من أميركا، وهو ما نلمسه، أيضاً، من كم التبرعات الأوروبية الكبير لإسرائيل.

ورغم أننا نحصل على الكثير من البضائع

الأوروبية المدعومة، إلا أن أسعار المنتجات الأميركية يظل أقل .

أوباما نحو الشراكة العالمية

مسلم: نتقل بالسؤال إلى الدكتور عوض، ولكننا نعود إلى الموضوع السياسي، حيث نلاحظ أن الحديث تصاعد في الإعلام - خلال الأسابيع القليلة الماضية - عن الحل السياسي الإقليمي، فما مغزى ذلك؟ خاصة أن أرييل شارون، سبق وأن طرح هذه الفكرة قبل سنوات أسوة بأوساط وشخصيات أمنية إسرائيلية أخرى، فهل هناك اقتراب أميركي من المقاربة الإسرائيلية للحل؟

عوض: أنا كما أفهم السياسة الأميركية في المنطقة، فإنني أرى أن سياستها في الشرق الأوسط تواجه مشكلة جدية، تتمثل في القضية الفلسطينية، والتي هي ربما سبب مغذ ودائم للتطرف في المنطقة، والجماعات الإسلامية المتطرفة .

وإذا نظرنا إلى إدارة الرئيس أوباما بشكل متكامل، فإن هناك أناساً لديهم رؤية لمنطقة الشرق الأوسط تدور حول إمكانية تراجع هيمنة أميركا في أي مكان في العالم إلا الشرق الأوسط؛ لأن فيه النفط، فضلاً عن مصالح إستراتيجية لها، علاوة على توازن مقبول بالنسبة إليها بمعنى أن هناك هيمنة وسيطرة إسرائيلية، وأنه لن تجري حروب جدية في المنطقة إطلاقاً.

وأمركا تفكر، أيضاً، في موضوع العراق، وستمكن من حل الإشكال فيه بشكل أو بآخر، وقد كان الجنرال جونز، مستشار الأمن القومي الأميركي، وضع ورقة للكونغرس قبل أن يستقيل من منصبه إبان فترة الإدارة الأميركية السابقة، تدعو الكونغرس

إلى الحد تدريجياً من القوات الأميركية المتمركزة في العراق قبل أن تخرج منه، ما يعني عموماً أن أميركا ممتدة في المنطقة، مثل الزبدة على الخبز، أي بصورة رقيقة جداً، وبالتالي لا ينفع أن تحارب أميركا أياً كان في العالم كما كان يريد بوش والمحافظون الجدد .

ومن الواضح جداً أن أوباما عندما كان سيناتوراً عن إلينوي، كان أحد المصوتين القلائل ضد الحرب على العراق، بعكس منافسته على الرئاسة داخل حزبه (الحزب الديمقراطي)، والذي صوت غالبية أعضائه أسوةً بنظرائهم الجمهوريين لصالح قرار الحرب، ومن هنا فقد جاءت نتيجة التصويت مذهلة، بيد أنه بالنسبة إلى أوباما كان من الجلي أنه يحظر على أميركا أن تقدم على مغامرات من هذا النوع، باعتبار أنه ليست هناك أية مصلحة لأميركا بالوجود في العراق، وبالتالي فهو يريد أن تخرج القوات الأميركية من العراق، ولكن مع الاستمرار في الحرب على القاعدة، أو ما يعرف بالإسلام المتطرف الذي ترى فيه أميركا خطراً عليها، أو عدواً لها .

أوباما يعتقد أن هناك تراجعاً في دور أميركا في العالم، ولذا فهو يسعى للشراكة مع دول العالم، وبالتالي فهو لا ينظر مثلاً إلى الصين بشكل عدواني . ومن يستذكر المؤتمر الخاص بالدول الأميركية الجنوبية والشمالية، يلمس من خلال مصافحة أوباما الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز، أنه مختلف تماماً عما قبله، فهو يريد الشراكة مع دول العالم، إلا في ملف الشرق الأوسط، وفي هذه البقعة فإن العرب أكثر من يمكن أن يساعد أوباما، إذ إن العرب آخر من يمكن أن يتحدى النفوذ الأميركي في المنطقة، قد تسبقهم تركيا إلى ذلك، أو إيران، أما العرب فطبيعة العلاقة مع

أميركا، وشكل الأخطار على الأنظمة العربية سواء أكانت حقيقية أم وهمية؛ يجعلان الدول العربية مرتبطة إلى حد كبير بأميركا.

ولو افترضنا أن أميركا قررت أن تبتعد عن الشرق الأوسط، فمن سيسد موقعها، وباعتقادي فإن الدور المهم الذي تلعبه أميركا ليس هناك أحد مستعد لأدائه عوضاً عنها، فليس هناك من هو مستعد لتخصيص موارد، وقوات، وجيش واهتمام، لمتابعة أمور الشرق الأوسط، فأوروبا مثلاً غير مستعدة، وكذا الحال بالنسبة إلى الصين، وروسيا حاولت ذلك، ثم عدلت عنه، ما يعني أن الجميع موافق على بقاء أميركا هنا.

ما أحب الحديث عنه هو أنه في كافة التحركات، لفت انتباهي كثيراً اختيار أوباما لجامعة القاهرة من أجل إلقاء خطابه، إذ أعتقد أن اختيار المكان ليس صدفة كما أنه ليس في السياسة شيء يأتي صدفة، فالمكان له علاقة بالتاريخ ويتمتع بالعراقة، وهو اختيار يمثل نوعاً معيناً من الشعور الوطني والديني الذي تستطيع أميركا أن تعيش معه.

ثم حدث بعد ذلك أن ألقى بنيامين نتنياهو، خطابه في جامعة (بار إيلان)، كما ألقى الدكتور سلام فياض، رئيس الوزراء الفلسطيني خطاباً من جامعة القدس «أبو ديس»، وبالتالي أصبح موضوع اختيار الجامعة مسألة متكررة ولافتة للانتباه.

بيد أن خطوة أوباما جسدت نوعاً من الاعتراف من قبله، بأن لدينا ثقافة وأماكن تنتج فكراً حديثاً، وأن هناك مؤسسات تعليمية متميزة، بصرف النظر عن رأيي في جامعة القاهرة، وقد رأيت ردود الأفعال على خطابه، والذي استكملت صورته بخطابي

نتنياهو في (بار إيلان)، وفياض في جامعة القدس. في كل الأحوال، كان من اللافت تأكيد نتنياهو سعي إسرائيل للوصول إلى سلام، ولكن في إسرائيل ليس هناك من ينتظر أوباما، ليفصل له كيف يجب أن يكون مستقبل إسرائيل، وآمل في فلسطين، ألا تنتظر من أحد - سواء أكان أوباما أم غيره - أن يملئ علينا ما نفعل، إذا أردنا إنهاء الاحتلال في عهد نتنياهو، وإذا أردنا حق العودة، واستقلال، والقدس الشرقية عاصمتنا، وكل القضايا هذه، فعلياً ألا تنتظر أوباما كي يوافق على هذا الشأن أو ذاك.

الإسرائيليون وتحديداً عبر نتنياهو في خطابه، من الواضح أن هناك نقاطاً معينة يجب على الرئيس الأميركي أن يحترمها أو غيره، وبالتالي فإن اختيار الجامعات في الحالات الثلاث، شكل مفارقة مهمة، لكن مع فارق أن أوباما أراد من وراء خطابه استخدام أحد المراكز التعليمية والثقافية؛ ليظهر أن هناك تشابكاً بين الأميركيين وهذه المراكز، وأن عدوهم هو الإرهاب، والذي هو عدو هذه المراكز، والثقافة، والحياة العادية.

الحل ضرورة أميركية

مسلم: تحدث عوض عن اختيار الجامعات من قبل أوباما وفياض ونتنياهو، لكنني أعتقد أن اختيار الأخير لجامعة (بار إيلان) ليس اختياراً للنموذج الأكثر «تنوراً» في الجامعات الإسرائيلية، لكن سؤالاً لتلحيمي، وتحديداً حول موضوع السلام الإقليمي: هل يحاول نتنياهو أن يدفع هذا الموضوع ضمن الفهم الإسرائيلي؟ وهل تتوقع اقتراباً أميركياً من المقاربة الإسرائيلية للحل؟

تلحمني: أرى أن هناك قراراً من إدارة أوباما بالإسراع في البحث عن حل للصراع العربي / الإسرائيلي بكافة جبهاته، سواء الجبهة الفلسطينية، أو الجبهة السورية، أو ما تبقى من الجبهة اللبنانية، وهذا حصيلة توجهات مجموعة من المؤسسات ومراكز البحث، التي تعكس موقف مدرسة كانت موجودة أصلاً دائماً داخل الأوساط الأميركية، لكن خلال فترة بوش، كانت مهملة أو مقزّمة، وتعتقد أن جوهر المشاكل في العالمين العربي والإسلامي، هو الصراع العربي / الإسرائيلي، وتحديد الموضوع الفلسطيني. وهنا أود الإشارة إلى تقرير صدر في الشهر الأخير من العام ٢٠٠٦ حول موضوع العراق، أعده كل من وزير الخارجية الأميركي الأسبق جيمس بيكر، وزميله (لي هاميلتون)، أحدهما جمهوري، والآخر ديمقراطي، وذلك بناء على تكليف من إدارة الرئيس الأميركي السابق بوش والذي طلب إعداد تصوّر للخروج من المأزق في العراق.

وقد قدم بيكر وهاميلتون التقرير بتاريخ ٦/١٢/٢٠٠٦، وفيه إشارة واضحة من بيكر والذي كان قد أعد لمؤتمر مدريد العام ١٩٩٠، والذي اندفع ورئيسه جورج بوش الأب في البحث عن حل للصراع العربي / الإسرائيلي، إلى «أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تحقق أهدافها في الشرق الأوسط، إلا إذا تعاملت بشكل مباشر مع الصراع العربي / الإسرائيلي، فكل القضايا المفتاحية في الشرق الأوسط مثل: (الصراع العربي / الإسرائيلي، العراق، إيران، الحاجة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية، التطرف والإرهاب)، كلها متداخلة بشكل وثيق».

وكانت إحدى التوصيات التي تضمنها التقرير أنه «ينبغي أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر من أميركا، باتجاه سلام عربي / إسرائيلي شامل على كافة الجبهات». طبعاً هناك تفاصيل في التقرير تدعو إلى تناول كافة القضايا في الشأن الفلسطيني، بما في ذلك القدس، والمستوطنات، وحق العودة، وإنهاء الصراع. أهمل السيد بوش هذا التقرير في هذا الجانب، أو قزمه في قصة مؤتمر (أنابوليس)، والتحركات والوعود الفارغة بحل خلال العام ٢٠٠٨، بينما هناك مجموعات أخرى ومنها مجموعة مهمة جداً، استكملت في هذا الاتجاه، مثل المجموعة التي يديرها هنري سيغمان، المدير التنفيذي لمؤسسة كانت ضمن مجلس العلاقات الخارجية، واستقلت، وأصبح اسمها (مشروع الولايات المتحدة من أجل الشرق الأوسط).

وقد قدمت هذه المجموعة - والتي تتكون من ١٠ شخصيات، من ضمنهم برنت سكاوكرافت، الذي كان مستشاراً للأمن القومي للرئيس الأميركي بوش الأب، ولي هاميلتون المشارك في إعداد التقرير حول العراق، وجيمس ليفنسون، مدير البنك الدولي سابقاً، وبول فولكر، وهو مستشار اقتصادي رئيس في إدارة أوباما - خلال شهر آذار الماضي، توصية مفصلة للإدارة الأميركية الحالية ضمن تقرير تحت عنوان (الفرصة الأخيرة لاتفاق حول دولتين فلسطين وإسرائيل)، للعمل على التوصل إلى حل سريع لقضية الصراع العربي / الإسرائيلي، وتحديد الموضوع الفلسطيني / الإسرائيلي؛ ما يعني أن هذه الوثيقة باختصار تشرح كيفية التعاطي مع القضية الفلسطينية، والصراع الفلسطيني / الإسرائيلي بشكل سريع.

ويدعو هذا التقرير إلى اعتماد سلوك هجومي في هذا الملف عبر اعتماد خطوات سريعة، من قبل الإدارة الأميركية خلال فترة تتراوح بين ٦ - ١٢ شهراً، بحيث تعمل هذه الإدارة على فتح كافة أبواب الحل والوصول إلى اتفاق خلال فترة وجيزة.

وقد كان مدير مكتب أوباما، واضحاً في هذه المسألة، عندما صرح بأنه سواء مع نتنياهو، أو دونه، سيكون هناك اتفاق في غضون عامين إلى ثلاثة أعوام، وقد لوحظ أن هذه الفكرة تكررت في خطاب فياض، وبالتالي فإن هناك اندفاعاً حتى الآن على الأقل، من قبل الإدارة الأميركية باتجاه البحث عن حل، وهناك تفصيلات حول كيفية تحقيق هذا الحل ومقوماته، لكنني لن أدخل بالتفاصيل، فالوثيقة موجودة ومنشورة على الإنترنت.

وهكذا فإن التصور القائم يستند إلى أن يكون هناك اتفاق سلام فلسطيني / إسرائيلي قبل نهاية الدورة الأولى من رئاسة أوباما، بينما يصار إلى تطبيقه خلال فترة تتراوح بين ١٠ - ١٥ عاماً، بحيث تكون هناك قوات دولية، قوامها قوات أميركية، وقوات من حلف الأطلسي، بدور انتقالي بمشاركة عربية وإسرائيلية في الأراضي المحتلة حتى يتم ضمان الجانب الأمني لتطبيق الحل، وذلك بغية الوصول إلى دولة فلسطينية في الأساس على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧، مع إجراء بعض التعديلات المتفق عليها، ووجود فلسطيني في القدس، إلى آخره.

أما بالنسبة إلى ملف اللاجئين الفلسطينيين، فإن التوجه المطروح يقوم عملياً على أن يكون حل هذه القضية خارج إسرائيل، لكن في الإجمال، فمن الواضح أن هناك سلوكاً متبعاً من إدارة أوباما حتى

الآن، يقوم على أساس هذا المشروع حتى الآن. من وجهة نظري، هذا لا يعني بالضرورة أن هذا المشروع سيطبّق، فقد تنشأ أمامه عراقيل، وبالضرورة اعتراض من الحركة الصهيونية، وإدارة نتنياهو، ومما لا شك فيه فإن هناك خلافاً حقيقياً مع نتنياهو، الذي يقوم بالمناورة حول هذا الموضوع.

وباعتقادي فإن الضغط الأميركي بشأن وقف الاستيطان الإسرائيلي هو الآن ضغط جاد، وهناك محاولات للتفلت من جانب نتنياهو وباراك، لكن سنرى خلال الأسابيع والأشهر القادمة، إذا ما كانت إدارة أوباما جادة بهذا الموضوع، وكذلك ما هي الخطوات اللاحقة.

بيد أنه برأيي المشكلة ليست في الاستيطان فحسب، بل وفي جدار الفصل العنصري، الذي قضت محكمة العدل الدولية في (لاهاي) بأنه غير شرعي، وتنبغي إزالته، فضلاً عن جملة من الممارسات الإسرائيلية، مثل الإعاقة الإسرائيلية للصفة الغربية، والحصار المفروض على قطاع غزة.

عموماً، فإن هناك توجهاً مختلفاً للإدارة الأميركية الحالية عن سياسة إدارة بوش، ولكن في جوهر الموضوع هذا الأمر ليس حياً بنا، ولذا علينا أن نكون واضحين في تعاملنا مع هذا التوجه، وبالتالي علينا أن نقوي عناصر القوة التي بأيدينا كفلسطينيين وعرب، وأن ندفع باتجاه الوصول إلى حل أقرب إلى مطالبنا، إذا كان ذلك متاحاً.

القضية الأساسية هي أن هناك تغييراً كبيراً في الموقف الأميركي مقارنة مع إدارة بوش، وأن هناك محاولة جادة حتى الآن من قبل إدارة أوباما لحل الصراع، ليس فقط الفلسطيني / الإسرائيلي

فحسب، بل وكذلك الصراع مع سورية ولبنان.

وهذه الجدية لها علاقة بالجانب الاقتصادي، وهذا مدخل لحلحلة جملة من المشاكل، منها الموضوع العراقي، والذي هو مهم بالنسبة إلى أميركا.

صحيح أن الأميركيين يريدون الانسحاب من العراق، لكنهم يرغبون بالحفاظ على نفوذ فيه بعد الانسحاب، يعني أن بوش كان يتحدث عن مصير العراق بعد الانسحاب، مثل كوريا الجنوبية، أي نفوذ أميركي غير عسكري

وباعتقادي فإن القوى الكبرى في أميركا من مصلحتها ألا تترك العراق دون الحفاظ على نفوذ كبير لأميركا، لأن العراق بلد مهم إستراتيجياً من زاوية ثرواته النفطية والغازية، ولإثبات أن التضحيات الأميركية الجسيمة على الصعيد البشري، لم تذهب سدى.

وهناك، أيضاً، قصة أفغانستان التي يحاولون إيجاد مخرج لها، وهناك الصراع العالمي مع القوى الصاعدة، الصين وروسيا، وبدرجة ثانية الهند، والبرازيل، إلى آخره، وبالتالي تحاول أميركا أن تحافظ على موقعها العالمي.

كل هذا يحدد الحسابات الأميركية وليس عواطف أوباما الشخصية، لأن من يتحكم بهذا التوجه ليس عواطف شخصية، بل حسابات مصالح إستراتيجية أميركية، وقد عبر ميتشل عن هذه المسألة بشكل جلي، حينما قال في أحد تصريحاته إن قيام دولة فلسطينية مصلحة إستراتيجية أميركية أيضاً.

أعتقد أن الجانب الذي ينبغي أن ننتبه إليه في التعاطي مع هذا الموضوع - لأنني أعتقد أن الإخوة في السلطة الفلسطينية ملمون بهذا الموقف بعد زيارة

الرئيس أبو مازن لأميركا - هو أن الانتظار موقف سيئ من قبلنا، لأن الانتظار قد يقود إلى نزول السقف، يعني بدل أن يكون وقف كامل للاستيطان يصبح هناك وقف مؤقت، إلى آخره، وبالتالي فإن المطلوب هو استجماع عناصر القوة، ومواصلة أشكال المقاومة المتاحة مثل ما يجري في بلعين ونعلين من مقاومة شعبية، إضافة إلى الحملة العالمية لمحاصرة ومقاطعة إسرائيل، فضلاً عن الضغط على الإدارة الأميركية لموازنة الضغط الذي تمارسه عليها اللوبيات الموالية لإسرائيل.

إعادة تقييم أميركي

مسلم: سؤالنا التالي للدكتور الدجاني، فبعد أن تحدث تلحمني عن ملامح أزمة أميركية / إسرائيلية، إلى أي مدى تعتقد أنه يمكن أن يصل «الاشتباك» الأميركي مع حكومة نتنياهو؟

الدجاني: الأميركيون يعملون بطريقة مختلفة عن غيرهم، وبالتالي أجروا تقييماً لفترة حكم بوش الابن خلال السنوات الثماني الأخيرة، واتضح لهم أن المشكلة كمنت في أن أميركا تبنت موقف إسرائيل وشرعت بتسويقه، وبالتالي تم الوصول إلى قناعة بأنه لا بد من تغيير هذا الأمر.

الأميركيون، عادةً، يقيّمون ويعرفون أين الخطأ وكيف يمكن تصويبه، كما حدث في كوبا، وفيتنام، وأفغانستان وغيرها من التجارب، حيث اكتشفوا أن صدقيتهم قد تم المس بها، والآن هم يحاولون تسويق أنفسهم لتغيير هذه الصورة أو التصور عنهم.

وباعتقادي وعلى عكس ما يرى البعض، فإن وضعهم في العراق وأفغانستان جيد جداً، ولا أدل

على ذلك من تراجع وتيرة العمليات الانتحارية، ما يعتبره الأميركيون نصراً لهم، ولا سيما أن عدد القتلى من الجيش الأميركي يقل حتى عن النسبة المسموح بها ضمن المناورات العسكرية الاعتيادية.

البعض يمكن أن يعتقد أن سقوط أربعة إلى خمسة قتلى من الجنود الأميركيين في يوم واحد يدل على أنهم خسروا الحرب، أو أنه يعني انتحار أميركا في العراق، لكن هذا ليس صحيحاً، باعتبار أنه بإمكان الأميركيين أن يخسروا ٥٪ من جيشهم في المناورات السلمية، وتكون هذا خسارة مقبولة بالنسبة إليهم، أي أنه بإمكانهم في مناورة مكونة من ١٠٠ ألف جندي خسارة ٥٠٠٠ جندي، إذ لا مشكلة لديهم بهذا الشأن.

وهذا ينقلنا للحديث عن التجربة الأميركية في فيتنام، فهناك كان لأميركا حسابات إيجابية وسلبية، وبالتالي عندما وجدوا أن العناصر السلبية أكثر من الإيجابية أثروا الانسحاب، لأنه اتضح لهم أن السعر الذي يؤدونه أعلى من الذي يأخذونه.

ولكن في الحالة العراقية، لدينا مشكلة، فهل يعرف أحد في العالم العربي كم يأخذ الأميركيون من نفط العراق، لا أعتقد ذلك، علماً أن صدام حسين، الرئيس العراقي الأسبق، كان يبيع ٢٢ مليار دولار في السنة، حسب الإحصائيات حول آخر سنوات حكمه بالعراق، ولكن الآن هناك آليات جديدة، وتكنولوجيا جديدة، وبالتالي كم يبيع من نفط العراق، خاصة وأن الشركات الأميركية هي من تتحكم به وتضع الأسعار، وتفرضها على الآخرين. اليوم يباع برميل النفط بـ ٧١ دولاراً، لكن ما لا يعلمه كثيرون أن من يحقق الأرباح ليس الدول

العربية، بل الشركات الأجنبية والتي تصل حصتها من أسعار النفط إلى ٥٥٪.

ليرحم الله الأيام التي كان فيها سعر برميل النفط ١٩ سنتاً خلال فترة ١٩٦٨ - ١٩٦٩، قبل أن يصل إلى سعر ٣ دولارات العام ١٩٧١-١٩٧٢، وحينها اتهموا الدول العربية بالاستغلال، والآن يباع النفط بـ ٧٠ دولاراً، ولا أحد يعترض، ومن يدفع ثمن ذلك هو المواطن العادي.

كما أن كثيرين لا يعلمون أن سعر النفط في أميركا، أرخص من السعودية، والكويت، والإمارات، ولبنان، والأردن، وسورية، وفلسطين، رغم أن النفط موجود لدينا، ألا يفكر أحد بذلك، كيف يحصل ذلك، مع أن النفط موجود لدينا، فيما أميركا تبعد نحو ٣٠٠٠ ميل، وبالتالي أما أن لنا أن نفكر بموضوعة؟.

وأستذكر هنا قصة الصحافية التي سألت موشيه ديان، كيف استعملت خطة ال(٥٦) و(٦٧)، فأجابها قائلاً: إن العرب لا يقرؤون، وبالتالي فنحن لا نقرأ، ولا نريد أن نفهم، ونعتبر أنفسنا أهل الفهم.

كذلك فإنه في أميركا، حركة تهدف إلى إنقاذ إسرائيل من نفسها، وهذه الحركة تنظم ذاتها لإجبار إسرائيل على القبول بحل، كما أن اللورد ليفي في بريطانيا، أسس الآن مجموعة صهيونية في أميركا وتحديدًا في العاصمة واشنطن، وهذه المجموعة فعالة جداً تتحدث عن إنقاذ إسرائيل من نفسها، لأنها تعتبر أن إسرائيل أصبحت متغطرة، ولا تقبل أية حلول. وإن الحديث الإسرائيلي عن عدم وجود شريك فلسطيني للسلام، أمر يبعث على السخرية، ولتتصور أن أميركا قالت للفيتناميين، أنكم لستم

شركاء، ونريد أن نبحث عن شريك آخر، وبالتالي عوضاً عن أن يركز إعلامنا على قضايا مفصلية من هذه الشاكلة، يبحث في أمور جانبية وغير مهمة.

مسلم: مفهوم الشريك ضمن «الجو» الأميركي الجديد الذي أعاد التقييم في موضوع الشرق الأوسط، ويريد إنقاذ إسرائيل، هل تتوقع سيناريو اشتباك مع نتنياهو؟ وهل ستجرح مناوئته؟

الدجاني: كلا، نتناهاو فهم تماماً، أنه عندما فشل في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، فإن الهاتف الذي ساهم بذلك جاء من نيويورك، وفهم تماماً أنهم أنجحوا باراك كي يضربه الأميركيون على يده ويلقنوه درساً، وبالتالي أسقطوا نتنياهو، وعلموه الدرس، قبل أن يعيدوه إلينا، وبالتالي ما ينبغي أن ندركه أن الإدارات في العالم تعمل لـ ٢٠ و ٣٠ و ٥٠ عاماً للأمام.

وإن نتناهاو يتمتع بصدقية كبيرة لدى الشارع الإسرائيلي، كونه يمينياً، وهو من يستطيع أن يصنع السلام مع العرب، وليس حزب العمل، ولا أي حزب آخر، وبالتالي فالوحيد الذي بمقدوره صنع السلام مع العرب هو ليكودي متطرف، له صدقية لدى الشارع الإسرائيلي، وبمقدوره أن يفرض عليه المعطيات الجديدة، وهذا الدرس كان يجب أن نتعلمه من بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، فاليمين في إسرائيل هو من أطلق النار على رابين، وقتله، وبطريقة أخرى قتل شارون، عندما أخذوا أبناءه إلى المحاكم، وأزالوا عنه الحصانة الدبلوماسية، وقالوا إنه يريد أن يورثهم الحكم، وبالتالي حدث ما حدث، بيد أن المشكلة بتقديري هي أن الحكومة الإسرائيلية، أو صانع القرار الإسرائيلي، لم يصل إلى قرار يقضي بصنع السلام مع الشعب الفلسطيني.

هناك وقائع يريد اليمين الإسرائيلي أن يضعها على الأرض، وبعد أن ينهيها يمكن أن يصنع السلام الذي يرتئيه وليس السلام الذي ننشده نحن، الأمر الذي يعني أن ما نراه خلال السنوات الـ (١٥) الأخيرة هو عبارة عن شراء وقت من قبل إسرائيل.

ومن الأمثلة على ذلك أن عدد المستوطنات كان ٤٠ مستوطنة في كل من الضفة والقطاع، معظمها مأسس في الموازنة الإسرائيلية، ولكن لم يكن فيها أكثر من ٢٠-٢٥ ألف شخص، الآن توجد ١٢٠ مستوطنة، ويكفي للتدليل على ما أشرنا إليه بمستوطنة (بسغات زئيف) والتي أضحت مدينة قائمة بذاتها الآن، الأمر الذي ينطبق على (معاليه أدوميم) و(أريئيل) وكلتاها مدينتان قائمتان بذاتهما، وبالتالي فيهما أناس ولدوا فيها، ومضى على وجودهم فيهما ١٥ عاماً، وهذه أصبحت أرضهم وبلدهم، ما يعني أنه بات من الصعوبة بمكان حملهم على المغادرة.

أنا أذهب وأروح يومياً لأنظر إلى (بسغات زئيف) وأرى الامتداد فيها، والأمر ذاته ينطبق على (معاليه أدوميم)، والتي يقال إنها ستصل إلى سعيير بالخليل ومنطقة (النبي موسى) خلال السنوات المقبلة، وبالتالي فإن توسع المستوطنات يمنع أي امتداد لأية قرية أو مدينة فلسطينية كما يمنعها من أن تنمو، بل العكس هو ما يمكن أن يحدث.

وفي الإجمال، أعتقد أن الإسرائيليين درسونا خلال الـ ٢٠ سنة الماضية؛ بحثاً عن السبب الذي يجعل المجتمع الفلسطيني صامداً ولا يرحل، فوجدوا أن الجواب يكمن في الأرض، وبالتالي قرروا أنه لا بد من إبعاد الناس عن أرضهم، ولذا شرعوا بسياسة عزل، أسوة بما حدث داخل الخط

الأخضر، وبالتالي حبذا لو ندرك ذلك .

ولا أدل على ذلك من عزل القدس عن الضفة الغربية، اليوم من ينزل إلى القدس، لا يرى أحداً في (باب العمود) يبيع خياراً، أو فقساً، أو بندورة، أو كوسا، والسبب في ذلك جلي، ويتمثل في أنه لا يسمح لهم بالوصول إلى هناك، وبالتالي فالقدس باتت مغلقة على كافة الفلسطينيين، أما الخطوة الثانية فهي اقتلاع الفلسطينيين من الأرض .

الإسرائيليون يمنحون الناس تصريحاً ربما بعض المرات للوصول إلى أرضهم، لكن في النهاية يحولون دون ذلك، والحجة جاهزة وهي الأمن، ولذا يعلنون عن كثير من الأراضي الفلسطينية مناطق عسكرية مغلقة بأمر الجيش الإسرائيلي، وبالتالي ما المتوقع أن يحدث على خلفية مثل هذا الأمر؟ .

للأسف، إننا أسوأ محام لأعدل قضية، ولذا فبدلاً من التركيز على القضايا المفصلية التي تثبت صمودنا على أرضنا، نتعامل مع ونلتفت إلى أمور تافهة، ونتصارع على كراس، ومن يريد سيارة، إلى غير ذلك .

كثيراً ما نشتم الأميركيين، لكن ما لا يراعيه كثيرون هنا، أن في أميركا ٥٠٠ مركز أبحاث عن الشرق الأوسط، بينما نحن في المقابل، كم مركزاً لدينا في الشرق الأوسط لدراسة أميركا، وكيف تتم عملية صنع القرار فيها، ورغم ذلك كثيرون يعتقدون أنهم يفهمون كيف تتم عملية صنع القرار في أميركا .

الحرب على الإرهاب . . الحرب على التدخين!

مسلم: هذه الندوة بمثابة مساهمة في تعميق

النقاش حول كيفية صنع السياسة في أميركا، وفي الوقت نفسه هناك أمر واقع على الأرض، وسعي من رئيس الوزراء نتنياهو لفرض حقائق على الأرض . بيد أن سؤالنا التالي للدكتور عوض، هو عن توجه أوباما للتطبيع مع الإسلام السياسي في المنطقة، وما هو المختلف في ذلك عن رؤية العديد من المنظرين لهذا الشأن وتحديداً في الساحة الأميركية؟ وإلى أي مدى سينعكس هذا على الممارسة السياسية الأميركية في الشرق الأوسط؟

عوض: من وجهة نظري، فإن التغيير في السياسة الأميركية، تغيير يقتصر على العناوين، وليس حيثيات السياسة، ما يعني أنه لم يحدث تغيير كبير في السياسة خلال الأشهر الستة الماضية، وبالتالي فإننا لا نرى مثلاً أحداً يتحدث عن الحرب على الإرهاب، أي أنها مسقطه تماماً من الخطاب السياسي الأمريكي .

وبخصوص العراق، وكما أكد أوباما فإنه يريد أن ينهي الوجود العسكري الأمريكي فيه رويداً رويداً، وأن يتراجع إلى قواعد محددة، وفي مواقع محددة، وبالتأكيد فإنه سيسعى للحفاظ على النفوذ الأمريكي في العراق، إذا استطاع ذلك، مع تأكيد أن أميركا الآن هي الضامن الوحيد لوحدة الأراضي العراقية، وبالتالي مجرد خروج القوات الأميركية، يعني أن يتفكك العراق تماماً، الأمر الذي يعني أنه لا بد من حل معين هناك .

أما فيما يتعلق بما يطلق عليه (الحرب على الإرهاب)، فإن هذه حرب على شيء غير موجود مثل الحرب على التدخين، إذ لا يوجد ما يمكن أن نسميه بلد الإرهاب، ولكن هذه الحرب تتسم بصفة

مهمة، تتمثل في أنه رغم أنه يمكن عبرها تمرير أي شيء، بيد أنه لا يمكن كسبها، وبالتالي فهذه الحرب مادية على أمر أيديولوجي، وبالنتيجة فهذه الحرب لا يمكن الفوز بها، ولذا فإن الممكن هو البحث عن الجانب الذي يمكن تقبله من الإسلام السياسي.

وعندما اختار الرئيس أوباما جامعة القاهرة لإلقاء خطابه للعالمين العربي والإسلامي، فإنه باختياره هذا انتقى مكان إشعاع فكري، غازل فيه إلى حد ما المسلمين، ولكن ليس الإرهابيين، وأبدى تفهمه للإسلام، والجماعات الإسلامية المعتدلة التي لها بعد قومي.

وفي المقابل، فإن أميركا لن تحتل الجماعات الإسلامية الأمية خلال المرحلة المقبلة، وستعمل على مواجهتها مباشرة أو عبر دول أخرى، وبالتالي فإن مفهوم أميركا يشمل جماعات مثل حزب الله، وحماس، والحزب الإسلامي في العراق، أي جماعات يمكن التفاهم والتعامل معها على أساس مصالح قومية، فهذا أمر شرعي تفهمه أميركا وقادرة على التعاطي معه. وإننا كعرب، ومسلمين وفلسطينيين، علاقتنا بأميركا تمر عبر المؤسسات الرسمية فقط، أي ١٠-٢٠ شخصاً في أحسن الأحوال، مثل الرئيس الأمريكي، ووزير الخارجية الأمريكي، والسفير الأمريكي، أما علاقة إسرائيل بأميركا فإنها تمر عبر مئات الآلاف وربما ملايين الأشخاص في أميركا وإسرائيل، وبالتالي فهي علاقة عضوية أكبر بكثير من علاقتنا بهم.

صحيح أن النفط موضوع مهم، وموجود عند العرب وإيران، وهذا له وزن معين، لكن النفط ليس في النهاية، الموضوع الذي يمكن الاعتماد

عليه، فهو في النهاية سلعة، وله سعر في السوق، لكن باعتقادي فإن المشكلة هي في التشبيك، أي علاقة المجتمع الأمريكي بإسرائيل، ورؤيته لأمن الدولة العبرية، ومصالحها. وفي الحقيقة فقد زرت مدناً صغيرة في أميركا، لا يوجد فيها أي يهودي، بيد أنه حتى فيها وجدت أن هناك أناساً كثيراً مؤيدين لإسرائيل بشكل كامل.

وإذا تساءلنا عن سبب الانحياز الأمريكي لإسرائيل، فإن الجواب يكمن في هذه العلاقة العضوية القائمة منذ سنوات طويلة، التي أدت إلى وجود ثقافة مجتمعية عند المجتمع الأمريكي، تسهل تسويق إسرائيل، وبالتالي ما تريده إسرائيل من السهل أن يقبل به الأمريكي، ولذا فإن بضائعها مميزة في أميركا، والكل يشجعها كنوع من الدعم لإسرائيل، أما فلسطين فإن تسويقها في أميركا صعب جداً، حتى عندما كانت موحدة، ومستقرة سياسياً، ولديها عنوان واحد يمثلها، فما بالك وهناك عنوانان لها، أحدهما في رام الله والآخر في قطاع غزة، وسيكون ذلك أصعب أضعاف المرات إذا صارت في فلسطين حالة من الفوضى، وحينها لربما حتى حق تقرير المصير ذاته، يصبح محل تساؤل.

وأنا أتفق مع الدجاني تماماً فيما يتعلق بضرورة وجود مراكز لدراسة الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، ومن كافة النواحي؛ لأنه لدينا صورة نمطية عن أميركا، ونفكر أن كافة الأمريكيين لهم طابع معين، بينما في أميركا هناك استعداد للاستماع إليك بشرط أن تعترف بهم، وأن تشعر بأن لديهم مشاكل وهموماً جدية، وأنهم ليسوا هكذا وبحكم المزاج متحيزين ضدنا.

يتبلور أو تتضح ملامحه خلال الفترة المقبلة؟

تلحمي: هناك ضمن الوثيقة (التقرير) الذي أشرت إليه لسيغمان وسكاوكرافت، هناك فقرة تناولت موضوع حماس، وقضية حكومة الوحدة الفلسطينية، وهذه الفقرة تدعو إلى تعامل أكثر براغماتية مع حماس، وفكرة حكومة وحدة، وهو ما يتناقض مع السياسة التي اعتمدها الرئيس الأميركي السابق بوش، ما يمثل مؤشراً على أن هناك سياسة جديدة في عهد أوباما.

وإن أوباما سواء في مداخلته بتركيا أو جامعة القاهرة، تحدث عن تحسين العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي، وأكد أن أميركا ليست عدواً لنا، على خلاف بوش والذي بجهره أخطأ بعدد من التعابير التي استخدمها أثناء فترة ولايته، مثل الحرب الصليبية.

ورغم أن هذا المفهوم لا يعني بالضرورة باللغة الأميركية واللغات الأجنبية، الفكرة الدارجة عن الحرب الصليبية من وجهة نظرنا وآخرين، إلا أنه بدا بكلامه وكأنه يتحدث عن حرب دينية.

مقاطعة من عوض: أود هنا أن أدافع عن بوش، رغم أنه يصعب الدفاع عنه في أي شيء، إلا أنني سأقوم بهذه المهمة، فهو من وجهة نظري لم يقصد بعبارته الحرب الصليبية التي نعرفها جميعاً.

تلحمي: كما تحدث بوش عن الإسلام الفاشي، والفاشية الإسلامية، وهذه التعابير تفهم وكأنها موقف عدائي للإسلام، وهو ما لم يكن في مصلحته، والآن فإن إدارة أوباما تشعر بأن قضيتها الآن ليست مع العالم العربي أو الإسلامي، بل إن المنافسين المحتملين في المستقبل القريب ليسوا من

وبينما نحن غائبون عن الساحة في أميركا، فإن هناك من يملأ الفراغ، وباعتقادي فإن من يفعل ذلك لربما هم الصهاينة، أو أية مجموعة أخرى، ولذا لا بد من زيادة شبكة العلاقات وعدم الاعتماد على السفير.

وأنا أعتقد أن هناك توجهاً لدى الإدارة الأميركية الحالية للتمييز الدقيق بين الجماعات الإسلامية المعتدلة أي ذات البعد القومي، ونظيرتها المتطرفة، إلا أنه كيف يمكن تبيان أين البديل الإسلامي المعتدل الذي يمكن التعامل معه من قبل ما يعرف بـ (العالم الجديد) أو (العالم المعولم)، والذي يرحب به الأميركيون بشكل عام، ولذلك أعتقد أن اختيار أوباما لتركيا للذهاب إليها في مستهل توليه منصبه، إشارة إلى قبوله النموذج الإسلامي في هذا البلد، أسوة بما فعل في مصر، رغم حقيقة أن الحكومة المصرية علمانية، وعسكرية وديكتاتورية، بينما لو نظرنا إلى المجتمع المصري فإنه متدين جداً مقارنة بحقبة الستينيات من القرن الماضي، ما يعني أن الأفلام التي كانت تنتجها مصر في الستينيات، من المستحيل تكرار أفلام على شاكلتها اليوم، أي أن هناك نفوذاً دينياً إسلامياً، إذا تم احتواؤه ضمن جماعات مثل الإخوان المسلمين بمصر، فباعثقادي أن أميركا يمكن أن تتعامل معها فيما بعد، أما النموذج الآخر المرتبط بالظواهرى وهو مصري بالمصادفة، فإن أميركا لا تتطلع إلى التعامل معه، وبالنتيجة فما يمكن إيجازه في هذا الأمر، هو أن أميركا تريد التعامل مع الإسلام باحترام وتفهم، ولكن مع من المسلمين؟

مسلم: سؤالنا لتلحمي هو عن تقييمه للجهازية الفلسطينية للتعامل مع تغيير أميركي حقيقي يمكن أن

هذين العالمين، بل هم من مناطق أخرى، مثل شرق آسيا، أو خارجها.

ومن ناحية ثانية، فإن أميركا حققت إلى حد كبير نفوذاً واسعاً في المنطقة العربية، وعدد من الدول الإسلامية، وبالتالي فإن ما تحتاج إليه هو تثبيت ما حققته من نفوذ، وبالتالي استبدال السياسات واللغة العدوانية بلغة أكثر مرونة.

القضية الملحة بالنسبة إلى أميركا هي قضية مصالح، المصالح الاقتصادية، المصالح الإستراتيجية، وبالتالي فهل هناك تعارض بين هذه المصالح وجماعات تتبنى الفكر الإسلامي؟ أو كل الجماعات التي تتبنى الفكر الإسلامي في المنطقة العربية، باعتقادي أنه ليس بالضرورة، إذ إن هناك كثيراً من الجماعات الإسلامية لديها مرونة كافية للتعاور مع الأميركيين.

وهنا لا بد ألا نتناسى أن من جيش الحرب على الوجود السوفييتي في أفغانستان - بشكل رئيس - هم الأميركيون، قبل أن ينقلب السحر على الساحر؛ ما يعني أنه فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني، أو الوضع العربي، فإن القضية بالنسبة إلى الأميركيين، ليست أنهم مع حماس أو ضدها، فهم الآن يريدون أن يتعاطوا مع الوضع الفلسطيني ككل، كما يريدون أن يتعاطوا مع الوضع الإسرائيلي.

وقد حدث مؤخراً حديث طريف بين نتنياهو والرئيس الفرنسي ساركوزي الموالي جداً للأميركيين، خلال زيارة نتنياهو للعاصمة الفرنسية باريس، لم يتردد ساركوزي في مطالبة نتنياهو باستبدال ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي بتسفي ليفني، رئيسة حزب كاديسا، وهذه الفكرة باعتقادي ليست موجودة لدى ساركوزي فقط، لكن عند الأميركيين أيضاً،

فهم يتطلعون إلى أن يضم نتنياهو ليفني وحزبها إلى الحكومة، ليشكل جبهة واسعة قادرة على استقبال الحل بشكل أفضل، من الجبهة الضيقة الموجودة حالياً في إسرائيل.

وأعتقد أنه عبر زيارة جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق لغزة، ولقائه إسماعيل هنية، رئيس الحكومة المقالة، والذي أخذ طابعاً شبه رسمي، ولقائه في العاصمة السورية دمشق، خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس، رغم أنه لا يتمتع بصفة رسمية، قبل أن يقدم تقريراً مفصلاً لميتشل، عقب عودته إلى أميركا، يمكن تلمس حدوث تغيير في السياسة الأميركية.

الدجاني: لكن هنية، أيضاً، غير رسمي، من وجهة النظر الفلسطينية وغيرها.

تلحمي: القضية ليست هنا، فهو رئيس سابق.

الدجاني: الرؤساء الأميركيون السابقون يظل لهم نفوذ، إذ يظل الرئيس الموجود في الحكم على تماس معهم، ويستشيرهم، وعندما لا يفعل ذلك، فإن هذه المسألة تعتبر أحد المآخذ عليه.

ومن يتتبع سياسة بيل كلينتون، الرئيس الأميركي الأسبق، يلاحظ أنه كان حساساً لهذه النقطة، ولذا حاول أن يضع كافة الرؤساء السابقين الموجودين على قيد الحياة حوله، ليدخل التاريخ باعتباره أكثر رؤساء أميركي تعاوناً مع أسلافه، ولذا استعملهم كمستشارين، وحتى كممثلين رسميين في الجنازات الرسمية.

مسلم: ما قصده تلحمي هو أن زيارات كارتر كانت، من قبل، محط إدانة، لكن في آخر مقابلة أجريت معه أشار إلى أن هناك محاولة من إدارة أوباما

لبناء رأس جسر مع الإسلام السياسي القابل للحوار بالمنطقة، وبالتالي فهي جاءت ضمن هذا السياق.

تلحمني: من اللافت للانتباه أنه خلال فترة الحملة الانتخابية لأوباما، تفادى دعوة كارتر، خاصة أن كارتر أصدر كتاباً ضد إسرائيل، وبالتالي فقد استبعد قصداً، وذلك كي لا ينفر الأصوات اليهودية، التي تصوت تقليدياً للديمقراطيين في أميركا، لكن الوضع اختلف وأصبح أوباما رئيساً. وبرأيي فمن الواضح تماماً أن تصرف كارتر بلقائه مشعل في دمشق، أو هنية في غزة، أنه رجل يحمل رسالة.

مقاطعة من الدجاني: الرسالة واضحة وهي أنه ليست هناك مشكلة لأمركا مع حماس، خاصة إذا قبلت حماس الاعتراف بإسرائيل، والاتفاقيات الموقعة معها، ما يعني أن حماس هي من تعرقل تقدمها مع الولايات المتحدة، وليس العكس، وهو ما ينطبق على إسرائيل، فهي مستعدة للعمل مع حماس أكثر من فتح، لأن حماس ربما تستطيع أن تؤمن أمن إسرائيل وليس فتح، وبالتالي إذا اعترفت حماس بإسرائيل والاتفاقيات، لا يوجد لدى الإسرائيليين مشكلة مع حماس.

تلحمني: الوثيقة التي تحدثت عنها، تدعو إلى تخفيف شروط اللجنة الرباعية تجاه حماس، وتدعو إلى سياسة أكثر براغماتية تجاه حماس، وإعادة صوغ هذه الشروط بصورة مخففة، تسمح لحماس بالمشاركة في حكومة وحدة.

وباعتقادي فإن إدارة أوباما مع تشكيل حكومة وحدة فلسطينية، خلافاً لحكومة بوش التي أفشلت حكومة الوحدة في العام ٢٠٠٧، وبالتالي فمن الممكن إيجاد (تخريجات) لحماس مثل عدم مطالبها

بالاعتراف بإسرائيل، شريطة دخولها حكومة تعلن مواقف مقبولة.

لكن بشكل عام، فإن الحل الذي ننشد يحتاج كافة الأطراف الفلسطينية، وفي مقدمتها الطرفان الرئيسان حركتا فتح وحماس، علماً أنه فيما يتعلق بموضوع اللاجئين فإن الحديث يدور في الوثيقة عن توطين وتعويض، وليس عن حق العودة.

ولذا وحتى لا يبقى الوضع الفلسطيني عنصراً مستقبلاً لمواقف الآخرين، سواء الموقف الأميركي أو الموقف الإسرائيلي، فلا بد من المبادرة إلى حل مشاكلنا الداخلية، والسعي جدياً لإيجاد حل للخلاف الموجود، للعمل من أجل إيجاد حكومة وحدة وطنية، وتدعيم وضعنا الداخلي الفلسطيني، إضافة إلى مواصلة أشكال الضغط المختلفة على الاحتلال من أجل إبقاء الإدارة الأميركية وإسرائيل تحت ضغط دائم، وللتأكيد على أن الشعب الفلسطيني ليس متلقياً لفتات بل هو شعب فاعل، ولديه مواقف محقة، وعادلة ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

الشيء المطلوب منا داخلياً، هو ألا نبقي في حالة الانقسام، والتفكك، والاستقبال التي نحن فيها، وأن نعمل على أن يستمر الصراع بأشكاله المختلفة، لكن ذلك لا يلغي أن هناك اندفاعاً من الإدارة الأميركية باتجاه تحقيق الحل، لأن ذلك مصلحة أميركية.

مسلم: نشكر الجميع على مساهمتهم الغنية والرائعة.

التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الدكتور علي شعبان عبد الحميد*

ملخص الدراسة

على الرغم من الانسحابات الإسرائيلية الجزئية من مناطق فلسطينية بموجب اتفاقيات (أوسلو) في العام ١٩٩٤ إلا أن الطرف الإسرائيلي استمر في مصادرة الأراضي؛ من أجل بناء المستعمرات الإسرائيلية وتوسعتها وشق الطرق الالتفافية؛ مما أعاق وضع سياسات التخطيط على المستويين الوطني والإقليمي وتنفيذها؛ وفرض قيوداً على التخطيط العمراني على المستوى المحلي، وحدّ من إمكانيات التوسّع المستقبلي للتجمعات السكانية. ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ وما تبعها من إعادة احتلال معظم المدن والقرى الفلسطينية وإجراءات تدمير المساكن والبنى التحتية وبناء الجدار الفاصل على حدود الضفة الغربية

ومصادرة المزيد من الأراضي؛ أصبح هناك واقع جديد وتحديات كبيرة أمام صناع القرار ومؤسسات التخطيط الفلسطينية (خصوصاً على المستوى المحلي)؛ مما ساهم في إمكانية وضع سياسات وإجراءات التخطيط العمراني المطلوبة وتنفيذها. في ضوء نظريات وأدبيات التخطيط الحضري والعمراني، فإن عملية التخطيط العمراني وبناء مؤسسات التخطيط في ظل استقرار سياسي وإداري تمكن الدولة (السلطة) من وضع رؤى وتصورات مستقبلية للحيز المكاني، بالتوازي مع تكوين مؤسسات وأجهزة إدارية لإدارة عملية التخطيط باستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة. والسؤال الممكن طرحه بخصوص الحالة الفلسطينية هو كيف يمكن إدارة عملية التخطيط العمراني وتنظيم الحيز المكاني في ظروف سياسية واقتصادية متغيرة (وربما

* مدير مركز التخطيط الحضري والإقليمي في جامعة النجاح الوطنية بنابلس

طارئة) ومشروطة من حيث السيطرة على الموارد ووجود السيادة الإدارية، ودون وضوح الحيز المكاني المنوي تخطيطه؟.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على عملية التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية من حيث مراحل تطورها، وإدارتها، ومؤسساتها، وسياسات وآليات التعامل مع الحالة الفلسطينية خاصةً على المستوى المحلي، كذلك ستتناول الدراسة الحديث عن أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها ومحاولة اقتراح بعض الحلول والإمكانيات للتغلب على هذه المعوقات ومواجهة التحديات المفروضة.

منهجية الدراسة

ترتكز هذه الدراسة في منهجيتها إلى الأسلوب التاريخي من خلال مراجعة الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التخطيط العمراني في فلسطين، وكذلك تعتمد على الأسلوب الوصفي والتحليلي عند الحديث عن الواقع الحالي لعملية التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية وكيفية إدارتها على المستوى المحلي والتحديات التي تواجهها. من جهة أخرى تعتمد الدراسة على خبرة الباحث وتجربته العلمية والتطبيقية في مجال التخطيط الحضري والعمراني.

مقدمة الدراسة

تمثل الدولة - في العادة - السلطة المركزية التي تندرج تحت سيطرتها وسلطانها كافة الهيئات

والسلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، ويجب أن تكون العلاقة بين هذه السلطات قائمة على أساس من التعاون والتكافؤ والمشاركة والتنسيق لما فيه مصلحة الدولة والمجتمع المحلي، مع ضرورة احترام الحدود والصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بكل سلطة سواء أكانت مركزية أم محلية. وفي الغالب يتم انتخاب السلطات المحلية من أفراد المجتمع المحلي ذاته لما يتمتعون به من علم ومعرفة وخبرة بقضايا المجتمع ومتطلباته واحتياجاته.

لكن الوضع في فلسطين لم يكن كذلك؛ بسبب ما تعرّض له من تعاقب سلطات مركزية حاكمة وغربية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، حيث كانت السلطة الحاكمة وراء تشكيل السلطات والهيئات المحلية، وليس المجتمع المحلي نفسه؛ مما جعل هذه السلطات مرتبطة بالسلطة المركزية في إطار من التبعية السياسية والإدارية التي يغلب عليها طابع التسلط والاستبداد والسيطرة الخائفة؛ مما أدى إلى الحد من استقلالية تلك السلطات في مجال تقديم الخدمات (ومنها إعداد المخططات العمرانية والهيكلية)، والتي بدورها أثرت سلباً على نوعية هذه الخدمات وعدم تلبية احتياجات ورغبات المجتمع المحلي الفلسطيني، وكانت معظمها لحساب مصالح السلطات المركزية الحاكمة ولتحقيق أهدافها السياسية والإستراتيجية والاستعمارية أحياناً.

وفيما يتعلق بمؤسسات التخطيط العمراني، وخاصة المؤسسات المحلية مثل البلديات والمجالس القروية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧م (الضفة الغربية وقطاع غزة)، يمكن القول

إن السياسات التخطيطية التي مورست قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤ في مجملها كانت أداة من أدوات الضبط السياسي لإطالة عمر السلطة المحتلة؛ مما وضع على كاهل السلطة الفلسطينية الحالية عبئاً كبيراً في إعادة تنظيم وهيكل هذه المؤسسات والهيئات في ضوء رؤية واضحة ومنهجية صحيحة قائمة على أساس من المصادقية والشفافية والمساءلة والعدالة والعلاقات المتبادلة بينها.

التخطيط في فلسطين لا يؤثر فقط في إمكانيات التطور والازدهار المستقبلي للفلسطينيين، بل يؤثر كذلك في آفاق هويتهم واستقلاليتهم وحقوقهم في الحياة على أرضهم. إن المساحة المحدودة للأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) والزيادة المطردة في عدد السكان وزيادة الطلب على الموارد (خاصة الأرض التي تتناقص يومياً نتيجة المصادرة المستمرة لبناء المستعمرات الإسرائيلية وشق الطرق الالتفافية وبناء الجدار الفاصل) تتطلب تنظيمًا عقلاً وقلباً ومتوازناً لاستخدامات الأراضي، وتخطيطاً سليماً لها، مما يفرض على متخذي وصناع القرار وضع الخطط والسياسات للتطوير وبناء مؤسسات التخطيط التي تقوم بتوجيه وإدارة عملية التخطيط العمراني.

مفهوم ومستويات التخطيط العمراني خلفية نظرية

التخطيط - كمفهوم ومصطلح - هو أسلوب ومنهج في التفكير المنطقي والعقلاني، ويتم ممارسته من قبل الجميع، وعلى كل المستويات،

بدءاً من المستوى الفردي، والعائلي، حتى المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وهو يتعلق بتصور ورؤية لوضعية معينة في المستقبل، مطلوب الوصول إليها، ومن ثم وضع الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيقها. وتتعدد صفات التخطيط، بتعدد المستويات والقطاعات، حيث نجد تخطيطاً إستراتيجياً، ووطنياً وإقليمياً ومحلياً، وتخطيطاً بعيد المدى، ومتوسط المدى، وقريب المدى، وتخطيطاً سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً، وعسكرياً، وتربوياً، وصحياً، وتكنولوجياً، وتنموياً، وتخطيطاً جزئياً، وكلياً، وشمولياً، وتأثيرياً، وتوجيهياً، وإرشادياً، . . . إلخ.^١

أما بالنسبة إلى التخطيط العمراني، فيمكن اعتباره أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة؛ لتوزيع الأنشطة والاستعمالات المجتمعية في المكان الملائم والوقت المناسب، بما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية، وبين احتياجات التنمية للأجيال القادمة في المستقبل البعيد من ناحية أخرى، أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة. وكذلك بما يحقق التوازن بين الرؤى الإستراتيجية والطموحات والرغبات من ناحية، وبين محددات الموارد والإمكانات الواقعية من ناحية أخرى. مع ضمان تحقيق التنسيق والتكامل، في استيفاء احتياجات ومتطلبات القطاعات التنموية الشاملة: سياسية، واقتصادية، واجتماعية،

١- المستوى الأول : التخطيط الوطني

ويعتبر المستوى الأول في التخطيط على مستوى الدولة، وهو المستوى الذي يتعامل مع أهداف ومتطلبات السكان على المستوى الوطني والذي يقوم على أساس دراسة كاملة شاملة لحاجات المجتمع المختلفة ووضع الخطط التي تكفل الاستخدام الأمثل لكافة الموارد والإمكانات في المجتمع؛ من أجل مقابلة هذه الاحتياجات. ويهدف هذا المستوى من التخطيط إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للسكان، بمعنى تنمية الموارد والثروات من جهة، والتنمية البشرية من جهة أخرى؛ بما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وزيادة دخل الفرد؛ وبالتالي رفاهية المجتمع، كما يقوم بوضع التصور العام لتوزيع المجتمعات العمرانية الحضرية والريفية بأحجامها ووظائفها وعلاقاتها ببعضها البعض في الإطار الشامل للدولة.

٢- المستوى الثاني : التخطيط الإقليمي

هو همزة الوصل بين التخطيط الوطني الشامل والتخطيط المحلي الشامل، حيث يقوم بالتوزيع المكاني لاستثمارات ومشروعات الخطة القومية في إطار المحددات والإمكانات التي يملها التخطيط العمراني المحلي على نحو لا يتعارض مع القواعد التخطيطية السليمة، فمثلاً حين يختص التخطيط القومي بالصناعات الثقيلة ويوزعها على الأقاليم طبقاً للاعتبارات الموجودة، يقوم التخطيط الإقليمي بتوطينها بالنسبة إلى المدينة أو القرية بحيث لا تعاني من تلوث بيئي أو تكدس سكاني أو

وبئية؛ من خلال توفير الخدمات والمرافق العامة، وشبكات البنية الأساسية بأنواعها المختلفة. ومن خلال وضع الإستراتيجيات والسياسات العامة، والمخططات العمرانية بمستوياتها المختلفة وطنية وإقليمية ومحلية، وبنوعياتها المتعددة. ووضع وتحديد البرامج والمشروعات العمرانية، مثل الإسكان، والنقل والطرق، والخدمات والمرافق العامة، وغيرها، وفي إطار تشريعي وقانوني واضح وملزم، ومن خلال عمليات وإجراءات محددة، وتنسيق وضمان مشاركة مجتمعية كاملة، خلال كافة مراحل العملية التخطيطية.^٢

يقوم التخطيط العمراني بدور الإطار المادي الذي يضم كلاً من التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، لتحقيق الأهداف الاقتصادية يتطلب التوطين الجغرافي السليم للمشروعات المطلوبة بما تتطلبه من مبان وخدمات وتجمعات سكنية تستوعب العاملين بتلك المشروعات، شبكة طرق ومواصلات تربط بين الأنحاء المختلفة، شبكة بنية أساسية من كهرباء و طاقة واتصالات ومياه وصرف صحي وغيرها.^٣ ولا يقتصر التخطيط العمراني على المشروعات الجديدة، بل يمتد ليشمل العمران القائم من حيث التطوير والارتقاء وإعادة التخطيط للتجمعات العمرانية القائمة، وتحسين أوضاع السكان بها اجتماعياً واقتصادياً. وعلى هذا فإنه لا يمكن تحقيق أهداف التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وهي رفاهية الإنسان، فالمحيط الحيوي الذي يعيش فيه، دون تخطيط العمران الذي يشغله هذا الإنسان.^٤ ويمكن الحديث عن التخطيط العمراني ضمن ثلاثة مستويات أساسية:^٥

عشوائيات أو أية متاعب أخرى قد تنتج عن توطين الصناعة في المكان غير المناسب لها . لذلك فإن هذا المستوى من التخطيط يتعرض بصورة أكثر تفصيلاً من التخطيط القومي لتوزيع التجمعات العمرانية، وكذلك استعمالات الأرض الحالية والمستقبلية، كما يتعرض لشبكة الطرق والنقل والمرور والربط بين التجمعات العمرانية داخل الإقليم .

٣- المستوى الثالث : التخطيط المحلي

ويختص بتخطيط التجمع العمراني ذاته سواء أكان قرية أم مدينة، وفيه يتم وضع المكونات المختلفة للمدينة من إسكان وخدمات ومناطق خضراء وشبكات طرق ومرافق في علاقات وظيفية متكاملة دون تعارض أو تناقض؛ مما يحقق الراحة والرفاهية للسكان . ويصل التخطيط المحلي إلى مراحل تفصيلية على مستوى المناطق والأحياء والمجاورات السكنية .

التخطيط العمراني في فلسطين : خلفية تاريخية

تأثر التخطيط العمراني المحلي الفلسطيني تاريخياً بالأحداث والأنظمة السياسية التي توالى على فلسطين، وقد بدأ إنشاء السلطات المحلية (المجالس البلدية) في فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على ضوء قوانين الدولة العثمانية وخاصة قانون إدارة الولايات للعام ١٨٧١م والذي نصت المادة (١١١) منه على تشكيل المجالس البلدية في مراكز الولاية والمتصرفين وكذلك قانون البلديات للعام ١٨٧٧م

والذي يعتبر الأساس القانوني والمركز التنظيمي لتركيبة المجالس البلدية وعمل البلديات في العهد العثماني . ويتضح من ذلك القانون مدى محدودية تمثيل المجالس البلدية للسكان من جهة، وشدة ربط وتعلق البلديات بالسلطة المركزية وتعزيز المركزية الإدارية؛ وذلك من خلال تقليص دور الهيئات المحلية وتحديد الصلاحيات الممنوحة لها وحصرها في مهمات خدمية محددة . وإضافة إلى البلديات هناك مستوى في القرى عرف باسم «مجالس القرى» من خلال مجلس «اختيارية القرية»^٦ . وبموجب هذا القانون فقد أقر نظام الترخيص البناء في المدن، كما وضعت قواعد لاستملاك الأراضي لغرض تشييد الطرق والتطوير الإقليمي، وفرض هذا القانون ضرائب تجبى من أولئك الذين ترتفع قيمة أراضيهم بعد إنشاء طريق جديد . وشدد التخطيط خلال فترة الحكم العثماني على النواحي الفيزيائية مثل الطرق والمباني، خاصة في المدن . لقد ترك العثمانيون فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى وبها (٢٢) مجلساً بلدياً^٧ .

أما في فترة الحكم البريطاني التي بدأت في العام ١٩١٧م، فيمكن الحديث عن مرحلتين تأثر بهما التخطيط العمراني وكذلك المجالس المحلية . ففي مرحلة الاحتلال العسكري استمر العمل في البداية وفقاً لقانون البلديات العثماني للعام ١٨٧٧م، وفي العام ١٩٢١م تم استحداث نظام جديد باسم «نظام الهيئات المحلية»، حيث تمثل كل هيئة مجموعة من القرى أو المستعمرات ولم يتقيد الاحتلال رغم ذلك بإجراء انتخابات للمجالس البلدية أو مجالس اختيارية القرى، إضافة إلى إلغاء

العمل بالنظام العثماني بشأن انتخاب المختارين ، وأصبح المختار يعيّن من قبل الإدارة العسكرية . أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة الانتداب فقد تضمن صك الانتداب للعام ١٩٢٢م أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي لليهود ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ؛ وقد أثر ذلك في زيادة مجالس المستعمرات ، فيما فرضت وصاية على البلديات والمجالس العربية سواء من حيث اختيار الممثلين أو الموازنات أو تنفيذ المشاريع . وفي العام ١٩٣٤م وضع قانون جديد للبلديات على نسق أمثاله في المستعمرات البريطانية من حيث المركزية الشديدة ، وبموجبه تم إلغاء القانون العثماني للعام ١٨٧٧م ، وقد تضمن القانون الجديد سلطات مطلقة للمندوب السامي من حيث حقه في حل البلديات وتغيير حدودها وتعيين الرئيس وإلغاء نتائج الانتخابات وتصديق الموازنات ، وبشكل عام فإن عدد البلديات في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني أصبح (٢٤) بزيادة بلديتين عما كان في العهد العثماني ، فيما أصبح هناك (٣٨) مجلساً محلياً منها (١١) مجلساً عربياً والبقية مجالس يهودية .^٨

أعدت سلطات الاحتلال البريطاني تشريعاً جديداً لتخطيط المدن يعتمد على التجربة التي بدأت تتطور في بريطانيا خلال العقد الأول من القرن العشرين ، حيث ظهر مصطلح «تخطيط المدن» أول مرة في العام ١٩٠٦م . ومع تأسيس نظام تخطيط المدن في بريطانيا في العام ١٩٠٩م ، وذلك لتخطيط المناطق والمواقع

وحل المشاكل الحضرية والبيئية والاجتماعية التي خلفتها الثورة الصناعية .

نفذ البريطانيون تخطيط المدن في الدول التي تقع تحت انتدابهم (مثل الهند ونيجيريا وماليزيا وفلسطين) . وعند تحول الحكم العسكري البريطاني في فلسطين إلى انتداب في العام ١٩٢٢م أقرت قوانين تخطيط المدن ، لكنها كانت تسري على المدن فقط ، حيث شرع بإعداد مخططات هيكلية وتنظيمية في المدن الفلسطينية كالقدس وحيفا ويافا ونابلس وبئر السبع وغزة ، وتم إقرار مخططات للإنشاءات وترخيص المباني وشق الطرق على المستويين المركزي والمحلي . وبقي مرسوم تنظيم المدن ساري المفعول حتى العام ١٩٣٦م عندما أقر نظام جديد أضاف المستوى الإقليمي إلى المستويين المركزي والمحلي ، ومع امتداد الانتداب البريطاني إلى فلسطين والأردن جرى تغيير نظام تخطيط المدن في بريطانيا الصادر في العام ١٩٣٢م إلى نظام التخطيط للعام ١٩٣٦م ، الذي تم إقراره في فلسطين ليكون أساساً قانونياً لبناء مؤسسات التخطيط حتى صدور القانون رقم ٣١ للعام ١٩٥٥م لتخطيط المدن والإنشاءات في الضفة الغربية .^٩

بموجب أمر تخطيط المدن للعام ١٩٣٦م تم تقسيم فلسطين إلى ست مناطق ، حيث شرعت كل منها بإعداد مخططات إقليمية في العام ١٩٣٧م ، وفي العام ١٩٤٢م بدأ الاستشاري لتخطيط المدن والمندوب السامي يصادق على المخطط . وتكونت مؤسسة التخطيط بموجب أمر تنظيم المدن للعام ١٩٣٦م من ثلاثة مستويات : اللجان المحلية في المدن ، اللجان الإقليمية المسؤولة عن التخطيط

والتصديق على مخططات الأقاليم، والمستوى المركزي الذي يشمل استشاري تخطيط المدن والمندوب السامي بصفته السلطة العليا المسؤولة عن الانتداب البريطاني في فلسطين، وقد كان مكتب الاستشاري لتخطيط المدن (برئاسة المعماري والمخطط هنري كندل منذ العام ١٩٣٥م إلى العام ١٩٤٨م) هو الذي يقوم بإعداد المخططات الإقليمية والمحلية وكذلك المصادقة عليها. وعند التدقيق في أهداف ومحتويات تلك المخططات التي أعدت خلال فترة الانتداب البريطاني في فلسطين، وما زال بعضها ساري المفعول حتى الآن كما هو الحال في مخطط إقليم لواء القدس (٥-RJ) ومخطط إقليم لواء نابلس (١٥-S) للعام ١٩٤٢م، يتبين أن القصد منها هو تقييد البناء في المناطق العربية والسيطرة عليها وتحديد مناطق التطوير العمراني.^{١٠}

عند انتهاء الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٨م، تم تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق سياسية إدارية (ما يعرف بإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث خضعت هذه المناطق إلى إدارات سياسية مختلفة بما في ذلك قانون التنظيم والبناء. فكانت المنطقة التي أقيمت عليها إسرائيل تشكل حوالي ٧٠٪ من مساحة فلسطين الانتدابية وتدار بواسطة حكومة جديدة ذات سيادة لإصدار قوانين وإعداد خطط وإدارة تنميتها حسب حاجتها. أما منطقة الضفة الغربية فقد خضعت إلى السيادة الأردنية والتي قامت بإصدار قانون تنظيم وأبنية معدل رقم (٧٩) للعام ١٩٦٦م، وقبله كان قد صدر قانون تنظيم المدن للعام ١٩٥٥م. أما منطقة قطاع غزة

فخضعت للإدارة المصرية والتي أبت قانون تنظيم المدن للعام ١٩٣٦م ساري المفعول رغم بعض التعديلات الجزئية عليه.

هذا التقسيم السياسي والإداري ساهم في تغيير جزئي بمضامين وقوانين التخطيط العمراني ومؤسساته، رغم أن روحه وماهيته بقيت. هذه القوانين وهيكلية المؤسسات التخطيطية صُدِّرت لفلسطين من دول ومجتمعات تختلف عنها من ناحية ثقافية، اجتماعية، بنوية، سياسية، إدارية. وتم فرضها على المجتمع الفلسطيني دون ملاءمة وتناسب.^{١١}

خلال فترة الحكم الأردني للضفة الغربية، تم استحداث مجموعة من القوانين البلدية منها قانون البلديات للأعوام ١٩٥١م و ١٩٥٤ و ١٩٥٥م، وقد بلغ عدد البلديات في العهد الأردني (٢٥) بلدية. وفي قطاع غزة فقد أصدرت الإدارة المصرية قانون العام ١٩٥٥م والمتضمن العمل بالقوانين الفلسطينية القائمة قبل العام ١٩٤٨م، وهذا يعني استمرار العمل بقانون البلديات للعام ١٩٣٤م وقانون إدارة القرى للعام ١٩٤٤م، وقد اقتصر المجالس المحلية في مرحلة الإدارة المصرية على بقاء بلديتي غزة وخان يونس وثلاثة مجالس قروية.^{١٢} لم تقم السلطات الأردنية بتعديل نظام التخطيط البريطاني، ولم يتجاوز عملها سوى إعداد مخططات هيكلية لبعض المدن. إلا أن تلك المخططات لم تأخذ بالحسبان الاحتياجات والتطورات الديمغرافية والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية للسكان، حيث أعدت على غرار مخططات الانتداب البريطاني، فحدت

من التطوير العمراني ولم تخصص الأراضي الكافية للمباني العامة وشبكة الطرق. أما من حيث سلطات التخطيط ومؤسساته فقد تضمن القانون رقم (٧٩) للعام ١٩٦٦ م ثلاثة مستويات من السلطة:

- **مستوى وطني** ممثل بوزير الداخلية ومجلس التخطيط الأعلى.

- **مستوى إقليمي** ممثل بإقامة لجان البناء في الأقاليم والمدن والقرى.

- **مستوى محلي** ممثل بتشكيل لجان محلية لتنظيم المدن والمناطق المحلية.

إلا أن الفترة الأردنية لم يواكبها تطوير ملحوظ في حقل التخطيط والبناء؛ وذلك بسبب حجم التطور المحدود في المجتمع الفلسطيني نتيجة الهجرة السكانية الكبيرة من المدن والقرى الفلسطينية إلى الخارج بعد حرب العام ١٩٦٧ م، إضافة إلى أن الاهتمام بتطوير الضفة الشرقية من نهر الأردن كان له الأولوية على حساب تطوير الضفة الغربية.^{١٣}

وبعد أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ أقامت هياكل تخطيطية شكلية تابعة عملياً لمؤسسات التخطيط الإسرائيلية، وقامت بإجراء تعديلات لقوانين التخطيط ومؤسساته بموجب أوامر عسكرية بما يتناسب مع زيادة الضبط والرقابة الإسرائيلية على التطور العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. خلال هذه الفترة أعدت مخططات هيكلية محلية لبعض المدن ولاحقاً لمعظم القرى، كما أنه تم إعداد مخططات إقليمية شاملة وقطاعية لبعض المناطق

في الأراضي الفلسطينية كما هو الأمر بالنسبة إلى مخطط جزئي إقليمي للطرق (أمر عسكري رقم ٥٠ العام ١٩٧٩)، هذه المخططات جاءت لتحقيق هدف واضح هو تنظيم الحيز الإقليمي لأجل تحقيق المصالح والأهداف الإسرائيلية.^{١٤}

في هذه الفترة كانت مشاركة الفلسطينيين في مؤسسات التخطيط وإدارتها كمتخذي قرار محدودة. فحتى استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لم تكن السلطة لإدارة التخطيط وإعداده بأيدي الفلسطينيين، بل كانت مفروضة عليها بمستويات وأشكال مختلفة. كما أن الربط بين التخطيط ومصادرة الأراضي لحساب السلطة المحتلة كانت من مميزات النظرة الفلسطينية للتخطيط ولذلك عارضته، خاصة أن التخطيط العمراني كان تدرجياً يفرض من قبل السلطة الإسرائيلية المحتلة. ويأتي لخدمة اعتباراتها وسياساتها الاستيطانية. حتى أن ذلك طوّر وعمّق ذهنية رد الفعل الرفض لكل ما تصنعه سلطة الاحتلال المركزية، حتى ولو كان به جزء من الإيجابية. إن الفترة الطويلة التي مرّت في ظل الاحتلال أو السيطرة الأجنبية كان لها أثر مباشر على عملية التخطيط ومؤسساته التي تقام وتبنى خلال الفترة الانتقالية المشروطة خلال المرحلة الانتقالية.^{١٥}

وكانت بداية المشاركة الفلسطينية بعملية إعداد مخططات هيكلية في منتصف الثمانينيات حيث أعدت مخططات هيكلية محلية لبعض المدن والقرى الفلسطينية، وقد لبّت هذه المخططات جزءاً من احتياجات الفلسطينيين، إلا أن معظمها لم يلق قبولاً وتصديقاً من قبل سلطات الاحتلال

الإسرائيلي والتي كانت تمتلك السيطرة على اتخاذ القرار بشأن هذه المخططات. أما على المستوى المحلي فقد أعدت مخططات هيكلية لمدن وقرى فلسطينية بأيدي مهندسين فلسطينيين (خاصة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٣).^{١٦}

التخطيط العمراني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

مع توقيع ما سمي (اتفاق غزة - أريحا أولاً) في شهر أيار من العام ١٩٩٤م، انتقلت الصلاحيات المدنية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وبموجب هذا الاتفاق المرحلي تم نقل صلاحيات ومسؤوليات التنظيم إلى الجانب الفلسطيني وضمن المناطق المصنفة (A)، وفي شهر أيلول من العام ١٩٩٥م تم توقيع الاتفاقية المرحلية المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، والتي ظهر من خلالها مفهومان جديداً لتقسيم الصلاحيات هما (C، B)، حيث تكون المنطقة (B) تحت السيادة الفلسطينية من الناحية الإدارية والتنظيمية دون الناحية الأمنية، والمنطقة (C) خاضعة إدارياً وتنظيماً وأمنياً للسيادة الإسرائيلية. وبلغت مساحة المنطقة (A) (سيادة فلسطينية كاملة) ٨, ٢٪ ومساحة المنطقة (B) ٧, ٢٣٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية، وتوالت الاتفاقيات وإعادة الانتشار إلى أن بلغت في شهر آذار من العام ٢٠٠١م ما يقارب ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية ضمن مناطق الصلاحيات (A، B) (انظر خارطة رقم ٣).

أما فيما يتعلق بالناحية الإدارية فقد قامت السلطة الفلسطينية بتقسيم المناطق الفلسطينية إلى (١٦)

إقليمياً أو ما سمي (محافظة) منها (١١) محافظة في الضفة الغربية و (٥) محافظات في قطاع غزة.^{١٧} ولكن مع بداية انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠م وإعادة احتلال المدن والقرى الفلسطينية منذ شهر نيسان ٢٠٠١م والوقائع الجديدة التي فرضتها سلطات الاحتلال على الأرض من بناء وتوسعة المستعمرات وبناء الجدار الفاصل أو العازل بين الضفة الغربية والمناطق المحتلة العام ١٩٤٨م، يمكن القول إن مفهوم السيادة الفلسطينية على مناطق (A، B) قد فقد معناه أو مضمونه، وأصبحت هناك حاجة إلى إيجاد تفاهات واتفاقيات جديدة ربما تلغي كل الاتفاقيات السابقة. (الخارطة رقم ١ توضح ذلك).

خلال الفترة من (١٩٩٤-٢٠٠٠م) التي واكبت عملية الانسحاب وبناء المؤسسات، تم إصدار التشريعات والقوانين التي تعتمد بالأساس على القوانين المعمول بها أو التي عمل بها قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية. وكان من بين الأجهزة التي أنشئت أو فوضت صلاحية إدارتها للسلطة الفلسطينية أجهزة التنظيم والبناء والتي اعتمدت في تكوينها وعملها على قوانين التنظيم التي سبقت الاحتلال الإسرائيلي العام ١٩٦٧م، إضافة إلى بعض التعديلات التي أدخلت من قبل سلطات الاحتلال.^{١٨} ولقد اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية ثلاثة مستويات لأجهزة التخطيط حسب القانون الأردني: مجلس التنظيم الأعلى، اللجان الإقليمية في المحافظات واللجان المحلية في المدن والقرى. هذه الأجهزة مزدوجة بين قطاع غزة والضفة الغربية. حيث إنه بالإضافة إلى انقسام

أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم وجود تواصل جغرافي بينهما، فإن المحافظات الفلسطينية التي تم تشكيلها إدارياً لا يوجد بينها تواصل جغرافي من ناحية عملية ورسمية حيث تتخللها مناطق مصنفة (C)، رغم أن التقسيم

[illegible]

بالنسبة إلى الهيئات المحلية، فقد ازداد عددها من (١٤١) هيئة محلية (ما بين بلدية ومجلس قروي) قبل قيام السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤م إلى (٥١٠) هيئات في العام ٢٠٠٤م تشمل جميع التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة موزعة بين بلدية أو مجلس قروي أو لجان مشاريع (في التجمعات الصغيرة). (الجدول رقم ١ يوضح ذلك).^{٢١} وقد منحت البلديات الفلسطينية صلاحيات التخطيط والتنظيم وتراخيص الأبنية بالتنسيق مع اللجنة المركزية للتنظيم والبناء ومجلس التنظيم الأعلى. هذه البلديات بدأت إعداد مخططات هيكلية أو

استأنفت إعداد مخططاتها الهيكلية. وبدأت اللجنة المركزية للتنظيم والبناء إعداد مخططات هيكلية للقرى التي لا يوجد لها مخطط هيكلية أو لتلك التي أعد لها مخطط هيكلية خلال فترة الاحتلال، ولكنه لا يستجيب لاحتياجات البلدة. وبشكل أساسي فقد تولت وزارة الحكم المحلي مسؤولية التخطيط الهيكلية والعمراني للمدن والقرى (المستوى المحلي)، سواء من خلال إمكانياتها الفنية أو بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الأهلي (مثل الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات) أو القطاع الخاص (مثل المكاتب والشركات الهندسية).^{٢٢}

جدول (١): تطور وتوزيع الهيئات المحلية الفلسطينية^{٢٣}

المنطقة	الهيئات المحلية قبل العام ١٩٩٤			الهيئات المحلية بعد العام ١٩٩٤		
	بلدية	مجلس قروي	مجموع	بلدية	مجلس قروي	مجموع
محافظات الضفة الغربية						
جنين	٤	١٤	١٨	١٢	٢٦	٣٨
طوباس	١	٢	٣	٣	٥	٨
طولكرم	٢	١٤	١٦	١١	١٢	٢٣
قلقيلية	١	٤	٥	٥	١٢	١٧
نابلس	١	١٧	١٨	٩	٥٠	٥٩
سلفيت	١	٨	٩	٩	١٠	١٩
رام الله والبيرة	٧	١١	١٨	١٥	٥٣	٦٨
أريحا	١	-	١	٣	٥	٨
القدس	١	٧	٨	١٠	١٨	٢٨
بيت لحم	٣	٤	٧	١٠	٢١	٣١
الخليل	٤	١٦	٢٠	١٧	٢٧	٤٤
المجموع (الضفة الغربية)	٢٦	٩٧	١٢٣	١٠٤	٢٣٩	٣٤٣
محافظات قطاع غزة						
شمال غزة	-	٣	٣	٣	-	٣
غزة	١	-	١	١	-	١
الوسطى (دير البلح)	١	٦	٧	٥	٢	٧
خان يونس	١	٥	٦	٦	-	٦
رفح	١	٠	١	١	-	١
المجموع (قطاع غزة)	٤	١٤	١٨	١٦	-	١٦
المجموع الكلي	٣٠	١١١	١٤١	١٢٠	٢٤١	٣٦١

إلا أن هذا التطور الكمي لم يواكبه تطور نوعي في نمط الإدارة وحجم الموازنات المخصصة ودمقرطة إدارة قطاع الحكم المحلي من حيث توسيع الصلاحيات وتنويع التمثيل السياسي والاجتماعي في هيئاته، بحيث بقيت الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات المحلية بموجب القانون صلاحيات محدودة جداً، وبالرجوع إلى القانون يتبين أن هذه السلطات محصورة بشكل أساسي في تنظيم البناء والأسواق العامة والنقل والمرور والمتنزهات، ولا تتمتع الهيئات المحلية بصلاحيات فعلية في مجال التعليم والشؤون الاجتماعية أو الخدمات الصحية، فضلاً عن الصلاحيات الإدارية المحدودة، فإن القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٧ لا يسمح بهامش معقول من الاستقلالية في وضع هذه الضرائب والرسوم.^{٢٤}

ومع ذلك اقتصر عمل معظم الهيئات المحلية على تقديم الخدمات ومشاريع البنية التحتية، وقامت عدد من البلديات بتنفيذ بعض المشاريع الثقافية والاجتماعية ولكن بشكل محدود، وقد كان لوزارة الحكم المحلي وبالتعاون مع الهيئات المحلية دور في تأمين جزء من الدعم المالي المطلوب لتنفيذ مشاريع لتطوير الخدمات وصيانة الموجود منها، حيث نجحت الوزارة والهيئات المحلية بمساعدة الوزارات الأخرى في تأمين بعض الاحتياجات التطويرية فيما يتعلق ببناء المدارس والعيادات الصحية وتعبيد الطرق الداخلية وبناء شبكات مياه وكهرباء، وذلك على مدار السنوات السابقة.^{٢٥}

وعلى صعيد الأنظمة والقوانين، قامت وزارة

الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية بإعداد وتصديق عدد من الأنظمة ذات العلاقة بأعمال التخطيط والتنظيم وهي نظام الأبنية للهيئات المحلية للعام ١٩٩٦م للمناطق الواقعة داخل الحدود التنظيمية المصدقة في المدن والقرى، وكذلك نظام أحكام الأبنية والتنظيم للأراضي الواقعة خارج حدود التنظيم للعام ١٩٩٦م، بالإضافة إلى إقرار كل من نظامي مجالس الخدمات المشتركة ونظام لجان التخطيط الإقليمية.

كما ساهمت وزارة الحكم المحلي بإيجاد مجالس خدمات مشتركة في المناطق الريفية، ويوجد حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة ٨٦ مجلس خدمات مشتركة، منها ٥٢ مجلساً للتخطيط والتطوير، فيما الباقي متعددة الأغراض، مثل خدمات التخلص من النفايات الصلبة وصيانة شبكات المياه.^{٢٦}

أما على المستوى الوطني فقد تولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولية وضع إستراتيجيات للتخطيط الوطني وكذلك إعداد مخطط إقليمي لمحافظة الضفة الغربية وقطاع غزة بالاعتماد على دعم نرويجي وبمشاركة مستشارين نرويجيين. هذا المخطط الذي صدر في نهاية العام ١٩٩٨ اعتمد على فرضيات جيوسياسية واقتصادية وعمرانية ما زال هناك شك في إمكانية تحقيقها خلال الفترة الانتقالية. بالرغم من ذلك فإن هذا المخطط يشكل إطاراً لوضع مخططات إقليمية في المحافظات وكذلك في المدن المركزية، مع أنه ما زال بحاجة إلى تفصيل من حيث تقسيمه إلى مراحل ووضع أولويات حسب الإمكانيات لإنجازه.^{٢٧}

التحديات والمعوقات التي تواجه مؤسسات التخطيط العمراني الفلسطينية

يمكن تقسيم هذه التحديات والمعوقات إلى قسمين رئيسيين هما:

تحديات ومعوقات موروثية

ورثتها السلطات والهيئات الفلسطينية عن الإدارات وسلطات الحكم السابقة التي توالى على فلسطين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأهمها فترة الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧م والتي لا تزال قائمة لغاية الآن. وتتلخص هذه التحديات فيما يلي:

١- الأنظمة والقوانين

والتي فرضت واقعاً لا بد من التعامل معه، حيث نجد أن قانون الأراضي العثماني قد فرض واقعاً خاصاً بملكية الأراضي وتقسيمها (ملك، وقف، ميري، متروكة، موات)، إضافة إلى قوانين البناء السارية المفعول والمستمدة من قوانين الانتداب البريطاني، وكذلك الأوامر والقوانين العسكرية الإسرائيلية وما نشأ عنها من واقع الأرض.

٢- الوضع السياسي

من خلال السيادة على الأراضي والتقسيمات الإدارية والأمنية.

٣- تسوية الأراضي

حيث إن لهذا الموضوع أهمية خاصة في أعمال التخطيط والتنظيم كون غياب التسوية يضعف من القدرة على السيطرة على الأرض؛ وذلك لعدم توفر المعلومات اللازمة عن ملكية الأرض؛ وبالتالي عدم القدرة على إنتاج الخرائط اللازمة

لعمل المخططات الهيكلية والعمرانية، ولعل عدم إجراء أعمال التسوية على ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية كان ولا يزال أحد العوامل التي تساعد على مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات الإسرائيلية وشق الطرق الالتفافية لربط هذه المستعمرات من جهة، وأيضاً إحداث النزاعات على الملكيات وإعاقة عملية التخطيط والتنمية من جهة أخرى.

المخططات الهيكلية والإقليمية

لقد تم في العام ١٩٧٩م إعداد عدد من المخططات الهيكلية المحلية من قبل مخططين إسرائيليين، ومن ثم تم في العام ١٩٨١م تصديق (١٨٣) مخططاً لا تلبى أي احتياج للفلسطينيين وتم رفضها، وفي سنوات لاحقة قامت دائرة التخطيط المركزية التابعة للإدارة العسكرية الإسرائيلية بإعداد مخططات هيكلية جزئية تم من خلالها وضع حدود ضيقة للمناطق المسموح البناء فيها لجميع القرى الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تم إقرارها حتى بداية العام ١٩٩٤م ولا يزال عدد كبير من هذه المخططات ساري المفعول لغاية الآن في ظل غياب أي مخطط هيكلية بديل أو جديد، وهذه المخططات كما سبقها لم تلب احتياجات الفلسطينيين، تم إعدادها من قبل مخططين إسرائيليين بناء على صور جوية، واقتصرت على استعمالات سكنية ووضع عروض غير منطقية للطرق تصل إلى (١٦ متراً) داخل القرى وضمن مساحات ضيقة تشمل آخر ما وصلت إليه الأبنية القائمة دون مراعاة الزيادة السكانية والتوسع العمراني المستقبلي.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد استفاد الإسرائيليون من المخططين الإقليميين اللذين تم إعدادهما خلال فترة الانتداب البريطاني (RJ-5، S-15)، حيث قام الإسرائيليون في العام ١٩٨٢م بتعديل هذه المخططات من خلال نشر المخطط رقم ٨٢/١ لمنطقة القدس ليكون بديلاً للمخطط البريطاني (RJ-5) بهدف زيادة عدد المستعمرات ومنع إعطاء تراخيص الأبنية في المناطق الزراعية بالإضافة إلى الحد من التوسع العمراني للقرى الفلسطينية ومنع تواصلها. كذلك تم في العام ١٩٨٤م نشر مخطط إقليمي آخر سمي «مشروع الطرق رقم ٥٠»، وقد احتوى هذا المخطط على أربعة تصنيفات للطرق (سريع، رئيس، إقليمي، محلي) وأحكام خاصة بالارتدادات على هذه الطرق تصل إلى (٣٠٠ متر)؛ مما يساهم، أيضاً، في الحد من التوسع والتطور العمراني الفلسطيني، وقد هدف هذا المخطط إلى ربط مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة بما يسمى إسرائيل مع تجنّب القرى الفلسطينية.

تحديات في فترة السلطة الفلسطينية

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

تحديات ومعوقات سياسية

تتعلق بالتقسيمات الإدارية والأمنية وإعادة الانتشار على مراحل وما نتج عنها من عدم تواصل جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وبين محافظات الضفة الغربية من جهة أخرى.

تحديات ومعوقات جغرافية

ترتبط هذه التحديات والمعوقات بما يفرضه

الاحتلال الإسرائيلي - وما زال يفرضه على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة - من بناء وتوسعة للمستعمرات وشبكة الطرق الالتفافية التي تربطها، وأيضاً بناء الجدار الفاصل أو العازل على حدود الضفة الغربية وداخلها (حول منطقة القدس). وبشكل عام فإن هذا الجدار (خارطة رقم ٢):

سيتمد إلى سافة تزيد على ٢٤٠ كيلو متراً إلى الشرق من خط الهدنة الذي كان قائماً في الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧.

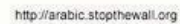
يتكون من سلسلة من الحواجز المكونة من الخنادق والقنوات العميقة والجدران الإسمنتية المرتفعة والأسلاك الشائكة المكهربة وأجهزة المراقبة الإلكترونية، بالإضافة إلى منطقة عازلة تفصل بين هذه الحواجز وخط الهدنة الفاصل بين مناطق ١٩٤٨ والضفة الغربية.

سيلتهم مساحة ١٣٢٨ كم مربعاً، أي بنسبة ٢٣٪ من جملة مساحة الضفة الغربية، ستشمل هذه المساحة المنطقة العازلة، وغلاف القدس الذي تصل مساحته إلى ١٧٠ كم مربعاً، كما تضم هذه المساحة عشرات القرى والبلدان الفلسطينية التي يسكنها نحو ٧٠٠ ألف نسمة منهم نحو ٣٠٠ ألف في منطقة غلاف القدس.

سيغزل نحو ٢٥٪ من جملة عدد سكان الضفة الغربية، الذين سيخضعون للإجراءات القمعية الإسرائيلية ويجبرون على العيش في حالة من التمييز العنصري، فحسب الإعلانات الإسرائيلية سيخضع سكان هذه المناطق إلى رقابة مشددة، وسيمنعون من التحرك ليلاً، أما نهائياً فالانتقال سيكون بعد الحصول على تصاريح خاصة، من

قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية، في الوقت الذي يمنح فيه المستوطنون الحرية الكاملة في التحرك والتنقل من منطقة إلى أخرى . سيكون مقدمة لإقامة جدار آخر في الشرق

خارطة رقم ٢: الجدار الفاصل في الضفة الغربية



تحديات ومعوقات خاصة بالمخيمات الفلسطينية

وتتمثل في العلاقة المتبادلة والتأثيرات الناجمة عن وجود عدد من مخيمات اللاجئين (التي نشأت بفعل الهجرات السكانية بعد حرب العام ١٩٤٨م وحرب العام ١٩٦٧م) داخل أو على أطراف المدن والتجمعات السكانية، حيث إن هذه المخيمات تعاني الاكتظاظ السكاني ومحدودية الأرض والمساحة، غياب الخدمات والمرافق الحياتية والضرورية، عشوائية التطور في ظل غياب التخطيط العمراني. وعلى الرغم من أن هذه المخيمات تقع تحت مسؤولية وإشراف منظمة (UNRWA) إلا أنها تحصل على الخدمات الأساسية (مثل الكهرباء والمياه وجمع النفايات) من البلديات والهيئات الفلسطينية. أما من ناحية تراخيص الأبنية فلا تخضع هذه المخيمات إلى قوانين وأنظمة التخطيط والتنظيم المعمول بها في المدن والقرى الفلسطينية؛ مما يشكل عائقاً وتحدياً كبيراً أمام التطور العمراني في هذه المدن ويؤدي إلى نشوء ما يعرف بظاهرة السكن العشوائي.

تحديات ومعوقات تنظيمية ومؤسسية

على الرغم من الجهود والمحاولات المختلفة التي قامت بها مؤسسات وهيئات التخطيط الفلسطينية (الوزارات المعنية والبلديات والدوائر الرسمية ومؤسسات القطاع الأهلي والخاص) لإعداد مخططات هيكلية وإقليمية تنظم التطور العمراني واستخدامات الأراضي المختلفة للتجمعات السكانية إلا أن عملية التخطيط والتنظيم ومؤسسة

التخطيط في فلسطين لا تزال تعاني مشاكل كثيرة وتواجه معوقات عديدة. وبحسب نتائج دراسة مسحية شارك بها الباحث، يمكن تلخيص هذه التحديات والمعوقات على النحو التالي:

أ- تحديات ومعوقات قانونية، تتمثل في:

وجود قانونين للتنظيم والتخطيط في فلسطين، واحد ساري المفعول في الضفة الغربية، وآخر ساري المفعول في قطاع غزة، وكلا القانونين قديم وغير عصري. نظام الأبنية الموحد الذي جرى تصديقه من مجلس التنظيم الأعلى بحاجة إلى تعديلات لتناسب المخططات الهيكلية المختلفة للهيئات المحلية.

طول المدة الزمنية للإجراءات القانونية في المحاكم للنظر في القضايا المتعلقة بالمخالفات الخاصة بالأمر التخطيطية مما يفقدها فاعليتها.

عدم قوة وفاعلية الوسائل المتاحة للهيئات المحلية والمجالس المشتركة والوزارة في تطبيق أحكام القوانين والأنظمة المتعلقة بالتخطيط والتنظيم العمراني.

ب- تحديات ومعوقات

مؤسسية، تتمثل في:

الحاجة إلى تغيير اهتمام وزارة الحكم المحلي في مجال التخطيط العمراني من دور المنفذ والمخطط إلى دور المنظم والمراقب والموجه.

نقص في المعايير المعتمدة من قبل وزارة الحكم المحلي عند تشكيل وإنشاء المجالس المشتركة المختصة بعملية التخطيط والتطوير في المناطق

محدودية البرامج التدريبية في مجالات التخطيط لأطقم الهيئات المحلية التنفيذية .
قلة عدد المهندسين ومخططي المدن في كوادرات وزارة الحكم المحلي وخاصة في المديرية الإقليمية .
انخفاض مستوى الرواتب للمهندسين والجهاز الفني في معظم الهيئات المحلية .
نقص في قاعدة البيانات المتعلقة بالنشاطات التخطيطية .

نقص في الموارد المالية لدى الهيئات المحلية من أجل تخصيصها للحصول على مخططات تصوير جوي وتحديث هذه المخططات .
نقص في توفر مخططات المساحة وعدم وجود تسوية للأراضي في بعض الهيئات .

مقترحات للتغلب على التحديات والمعوقات :

بهدف المساهمة في التغلب على التحديات والمشاكل والمعوقات التي تواجه عملية التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية ومؤسساتها والحد منها، يمكن الإشارة إلى بعض المقترحات التي يمكن الأخذ بها والاستفادة منها، وتتضمن النقاط التالية :

١ - تطوير النظام التخطيطي العمراني على المستوى الوطني وتحديثه

يقصد بالنظام التخطيطي العمراني ذلك النظام الشامل لأنشطة كافة الجهات الحكومية، وخاصة جهازها التخطيطي الرسمي، المعني

الريفية. العدد الكبير من الهيئات المحلية التي تم إنشاؤها قلل من قدرة وزارة الحكم المحلي على متابعة ومراقبة النشاطات التخطيطية في الهيئات المحلية. وجود ثلاثة مستويات مسؤولة عن النشاطات التخطيطية؛ مما يطيل إجراءات المصادقة على المخططات بالإضافة إلى ازدواجية الصلاحيات بين وزارة الحكم المحلي وبين وزارة التخطيط فيما يتعلق بالتخطيط على المستوى الإقليمي والوطني .

تردد وزارة الحكم المحلي وتأخرها في منح الصلاحيات المتعلقة بالتخطيط والتنظيم وإصدار رخص البناء لبعض البلديات المستحدثة .
ضعف التنسيق بين مديرية المجالس المشتركة والمديريات الأخرى في وزارة الحكم المحلي .

وجود نقص في هيكلية البلديات والمجالس لجمع وإدارة قاعدة معلومات لأنشطة التخطيط .
ضعف في عملية المتابعة وتحديث المخططات .
تدخل السلطة المركزية في الأمور التنفيذية المتعلقة بالنشاطات التخطيطية .

ضعف الهياكل التنظيمية في البلديات والمجالس والمسؤولية عن تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالتخطيط .

عدم وجود معايير واضحة في اعتماد الهيكلية التنظيمية للمجالس المشتركة .

ج - تحديات ومعوقات تتعلق بالقدرات التخطيطية (البشرية والفنية)، تتمثل في :
قلة عدد المهندسين وندرة مخططي المدن في البلديات المتوسطة والصغيرة .

بشؤون مجالات وقطاعات التخطيط والتنمية العمرانية الشاملة. وذلك بمشاركة مختلف جهات ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والقطاع الأهلي. من خلال شبكة متداخلة ومتراصة ومتكاملة من العلاقات والأنشطة المتفاعلة.

وهذا النظام على المستوى الوطني، يمكن أن يضم منظومة الجهات والوزارات والهيئات الحكومية، وجهازها التخطيطي الرسمي، ومنظومة اللجان والمجالس العليا والمتخصصة، ومنظومة تشريعية قانونية من القوانين والقرارات واللوائح المنظمة للعمران، ومنظومة من آليات وإجراءات العمل والتنسيق والتعاون، في كافة مراحل العملية التخطيطية، الإعداد والتنفيذ والمتابعة، ونظام البلديات، ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

وحتى يتمكن من تطوير هذا النظام، هناك مجموعة من المتطلبات أو المدخلات التي لا بد من توفرها، والتي تشمل:

(١) صوغ واعتماد سياسات التخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي في إطار منظور تنموي عام.

توفير احتياجات التخطيط العمراني على صعيد إعداد المخططات، وتحسين الأداء، والتنفيذ على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، وهذه الاحتياجات تشمل:

توفير المعلومات والخرائط والبيانات والأبحاث والدراسات.

حوسبة المعلومات والبيانات وتوحيدها من خلال بنك معلومات وطني.

التخطيط لمواقع أو قطاعات أو مواضيع محددة (مثل منطقة القدس وضواحيها، المدن الكبرى في التجمعات ذات التواصل العمراني، تطوير المخيمات الفلسطينية).

إعداد مخططات طارئة تراعي الأوضاع والظروف السياسية القائمة والمتغيرة.

العمل على تنفيذ المخططات المصادق عليها. محاولة البدء بتسوية وتسجيل الأراضي. توفير الإطار القانوني للتخطيط العمراني من خلال:

الحد من تأثير الإرث التاريخي والقوانين الموروثة.

مراعاة الاحتياجات المستجدة والتغيرات، وملاءمة الهيكلية الإدارية والتخطيطية.

الانسجام بين المستويات التخطيطية المختلفة. مراجعة القوانين واللوائح والأنظمة.

وضع المقاييس والمعايير والتعليمات التخطيطية.

تقييم الأثر البيئي والأثر الإستراتيجي. تفعيل إجراءات التنسيق والتعاون للتخطيط العمراني من خلال:

تعزيز وتقوية العلاقة بين الوزارات والقطاعات المعنية بالتخطيط العمراني.

توفير التنسيق والترابط عبر مستويات التخطيط المختلفة (الوطني والإقليمي والمحلي).

ومن أهم نتائج ومخرجات هذا النظام التخطيطي:

رؤية تنموية إستراتيجية على المستوى الوطني لمستقبل وأوضاع العمران.

خطط إستراتيجية تنمية على المستوى الإقليمي (مستوى المحافظات) وعلى المستوى المحلي (مستوى البلديات والتجمعات السكانية). سياسات عامة تخطيطية (إرشادية وتوجيهية) لمختلف قطاعات ومجالات وقضايا التنمية العمرانية الشاملة).

مخططات تنمية عمرانية محلية (هيكلية وعامة للمدن والقرى، ومحلية تفصيلية، . . . إلخ). تشريعات ولوائح منظمة للعمران.

برامج ومشروعات تعمير وتنمية عمرانية. إن ما تم استعراضه من اعتبارات، يحتم العمل الجاد على إيجاد نظام تخطيطي عمراني شامل ومتكامل، على المستوى الوطني، نظام واضح ومحدد الملامح، له مضمون وغاية، ومجموعة من الأهداف، ويتكون من عناصر أساسية، لا غنى عنها لوجود مثل هذا النظام. ومن أهم هذه العناصر:

وجود الإرادة السياسية، والرؤية الإستراتيجية العمرانية على المستوى الوطني، التي تعطي النظام مضمونه المجتمعي،

وجود جهاز تخطيطي قوي وعصري، ومنظومة تشريعات وقوانين تخطيطية وعمرانية متكاملة، ومجموعة متكاملة وشاملة من السياسات العامة العمرانية، والسياسات الإرشادية القطاعية، وهيكل واضح للتدرج الهرمي للمخططات العمرانية، بدءاً من المستوى الوطني، وبصورة إستراتيجية إرشادية، وعلى المستوى الإقليمي الذي يغطي المحافظات والبلديات بمخططات إقليمية إرشادية، وكذلك

بمجموعة شاملة من المخططات العامة والتفصيلية التي تغطي كافة المدن والقرى.

توفير مفهوم واضح ومحدد لضمان المشاركة المجتمعية والشعبية، والقطاع الخاص والاستثماري، في كافة مراحل العملية التخطيطية.

تبني مفهوم التخطيط للتنمية، ومفهوم التنمية المستدامة الشاملة، ومفهوم البحث والتطوير.

وجود درجة عالية من التنسيق والتفاعل مع باقي الجهات المتداخلة في النظام التخطيطي، وفي صور متعددة من الشراكات المختلفة، وأشكال التعاون المتعددة.

٢ - تطوير وتحديث نظام ومؤسسات التخطيط العمراني على المستوى المحلي

إن أهمية وجود نظام تخطيطي عمراني شامل، قادر على تحمل مسؤوليات أوضاع الحاضر ومتغيراته، من جهة، ونظام يتولى مسؤولية صوغ وتنفيذ رؤية إستراتيجية عمرانية في المستقبل، من جهة أخرى يتطلب تطوير وتحديث أجهزة ومؤسسات التخطيط العمراني المحلي الذي يمس الواقع العملي والتطبيقي للتخطيط ويرتبط بالاحتياجات والخدمات الأساسية للسكان. وترجع أهمية التخطيط المحلي للأسباب والعوامل التالية:

التخطيط المحلي يشكل الإطار المعزز لخدمات القطاع العام، حيث يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في المدينة الميئة، ويعزز من حس المكان؛ فخلق فرص العمل المنتج والتخطيط

للتطوير العمراني واستخدامات الأراضي وجعل المستقر البشري ملائماً للعيش وجديراً بخلق بيئة تفاعلية ثرية ومثمرة تزيد من فخر المواطنين واعتزازهم بالمكان.

التخطيط المحلي يوفر رؤية تنبؤية بالتطورات المستقبلية ومصداقية لعمل السوق، ويساعد المستثمرين على أن يقيموا ويحددوا درجة اليقين كي يقرروا على ضوءها إقدامهم على الاستثمار من عدمه.

التخطيط المحلي يعمل على التوظيف الأنسب للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد، كما يؤدي إلى زيادة الاعتماد المحلي على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة.

التخطيط المحلي يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية المكانية ويضمن التوازن المكاني / الوظيفي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية ملائمة تساعد على زيادة عدد المنشآت وتوسع فرص الاستثمار.

التخطيط المحلي يعزز من كفاءة أداء الإدارة المحلية ويربطها في إطار تشاركي مع القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع الأهلي.

التخطيط المحلي يعني كذلك تحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الشرائح في المجتمعات المحلية والمناطق الأقل نمواً من خلال تنفيذ تنمية متوازنة ومن خلال برامج تستهدف الجهات المعنية داخل المحافظة. الخطط المحلية توفر تركيزاً إستراتيجياً أفضل وتساعد على تنسيق المشاريع والنشاطات وفق

معايير قائمة على حساب النتائج تساعد على التحقق من الفرص المحلية وتحديد القطاعات الواعدة التي يتوجب إصلاحها وتعظيم عوائدها، وتشخيص شكل التدخل المطلوب لتحسين الأداء.

إن تطوير أجهزة ومؤسسات التخطيط الفلسطينية، خاصة المستوى المحلي، ومواجهة التحديات والمعوقات يتطلبان مجموعة من الأعمال والإجراءات، وأهمها:

١- التطوير المؤسسي: وذلك من خلال:

أولوية تطوير المهارات التخطيطية على المستوى المحلي والتدريب على كيفية بلورة الرؤية الإستراتيجية في إعداد الخطط الاقتصادية وربطها بالخطط المكانية للمحافظات والأقاليم والتسلح بالمقاربات المنهجية وأدوات التخطيط الجديدة وبناء النماذج واستخدامها.

تعزيز نهج اللامركزية ووضع أسس تشريعية جديدة للتنسيق الأفقي والرأسي في العملية التخطيطية (بين المحافظات ووزارة الحكم المحلي والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالتخطيط القطاعي) وكذلك (بين المحافظة وبين المدن والبلدات التابعة لها).

المساعدة في تقديم رؤى ونماذج جديدة لإعداد المخططات التنظيمية؛ نظراً لتقدم الغالب الأعم منها وعدم تحديثها؛ الأمر الذي أدى إلى الفوضى في التوسع، وإلى الضعف في الربط بين التخطيط الحضري واستخدامات الأراضي حيث إن كلا منهما يتبع إدارة مختلفة وبعيداً عن التنسيق.

تعديل القوانين والتشريعات للتخطيط المكاني والعمراني وبالشكل الذي يتماشى مع متطلبات الوضع الراهن والتوقعات المستقبلية وأخذ خصائص كل محافظة وإقليم بعين الاعتبار .

توفير نماذج ووضع خطط واضحة يتم على ضوئها تحديد السياسات والاحتياجات من السكن والنقل والمواصلات والبنية التحتية في علاقتها مع الخطة الاقتصادية للمحافظة وإمكانات التوسع المستقبلي .

تعزيز البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص وتطوير علاقة تشاركية قوية بين السلطات المحلية وممثلي قطاع الأعمال .

التغلب على البيروقراطية المعوقة في قضايا الترخيص والتسجيل وتسهيل بعث المنشآت الخاصة الجديدة أو تطوير وتوسيع القائم منها .

وضع برامج تأهيل أثناء الخدمة وإستراتيجيات تدريب للعاملين في الهيئات المحلية وفي الوحدات الإدارية وبحيث تأخذ بالاعتبار طبيعة المهارات المستجدة المطلوبة وإعادة الهيكلة التنظيمية وتوصيفات العمل الوظيفي لمواكبة الأسس الجديدة للعمل الإداري المحلي وعلاقته بالخطط الاقتصادية والمكانية للنهوض بالمحافظة .

تنظيم العلاقة القائمة والتنسيق بين العمل الحكومي والعمل غير الحكومي من أجل تقسيم العمل والنهوض بمهام التنمية المحلية المعقدة والمتشعبة والتي تستلزم تضافر الجهود .

الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات في عمل البلديات وهيئات الحكم المحلي من خلال :

استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في مختلف النواحي التخطيطية والإدارية والتقنية .

تنظيم برامج ودورات تدريبية للموظفين والعاملين لرفع كفاءتهم وقدراتهم العملية والفنية وتمكينهم من التكيف مع التكنولوجيا الحديثة واستخدامها والتعامل معها .

تطوير وتطبيق نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في مجال تحويل وتخزين وتحليل وعرض المعلومات المتعلقة بسطح الأرض واستخداماتها والتخطيط العمراني والمكاني للتجمعات السكانية .

توفير أجهزة وبرامج الحاسوب المتطورة وكذلك أجهزة رسم الخرائط والمخططات وأجهزة المساحة .

دراسة وإعادة النظر في نظام تصنيف الهيئات المحلية بناء على قدراتها التخطيطية .

دراسة وإعادة تنظيم هيكلية وزارة الحكم المحلي لتتلاءم ودورها كجهة منظمة وموجهة ومراقبة لقطاع الحكم المحلي .

تعريف وتوضيح لعلاقة العمل في أمور التخطيط بين المديريات في وزارة الحكم المحلي وبينها وبين المديريات في المحافظات .

تعريف وتوضيح علاقات العمل وتحديد المسؤوليات بين أجهزة المحافظة والأجهزة الأمنية المسؤولة عن تنفيذ القانون وبين البلديات .

تحديد وتوضيح علاقات العمل خاصة بين دوائر التخطيط المستقلة ودوائر الهندسة في البلديات وما بين هاتين الدائرتين وبقية الدوائر في هيكلية البلديات التنظيمية .

تقييم الخيارات بين دمج الهيئات المحلية

الصغيرة القريبة من المدن الكبيرة في بلديات كبرى أو اشتراك هذه الهيئات المحلية الصغيرة والمتواصلة جغرافياً ضمن إطار مجالس التخطيط المشتركة، وذلك بهدف تقليل النفقات والتكاليف وتحسين نوعية الخدمات.

تطوير معايير واضحة لتشكيل مجالس تخطيط وتطوير مشتركة يكون أهمها التواصل الجغرافي بين الهيئات المحلية المشاركة واقتراح هيكلية تنظيمية لهذه المجالس تتناسب والخدمات التي تقدمها المجالس والأهداف المرجوة منها.

٢- التطوير الاقتصادي والمالي

وذلك من خلال:

التغلب على الضعف الواضح في الدافعية لدى القطاع الخاص المحلي في التوسع بمجالات الاستثمار نتيجة لحالة عدم اليقين، وفي ذلك محددات هيكلية للاقتصاد الكلي على المستوى الوطني، وكذلك محددات على المستوى المحلي تتعلق بالمناخ الاستثماري.

العمل على تنظيم القطاع الاقتصادي غير المنظم والذي يتسبب في تدهور الإنتاجية من جانب، وفي عدم قدرة المحافظة على توسيع قاعدة إيراداتها نتيجة عدم خضوع مثل هذا القطاع للاقتطاع الضريبي، إضافة إلى ظاهرة التهرب الضريبي التي تتبعها المنشآت الصغيرة والفردية حتى في حالة تسجيلها.

تعبئة موارد مالية إضافية لميزانيات المحافظات وإيجاد حلول لمسألة التوفر المحدود للموارد المادية لدى إدارات المدن والبلدات وضعف قدرة

التمويل الذاتي وإعادة إنتاج الخدمات والنهوض بمستوى البنية التحتية؛ مما يجعلها معتمدة على الإعانات المركزية في تنفيذ مشاريعها (نظم جديدة للقروض، فرض الضرائب، إصدار السندات). التفكير ببرامج لاستعادة التكاليف لتوفير الخدمات العامة (جماعياً وفردياً).

وضع أسس جديدة لبرمجة الميزانيات المحلية وبناء القدرات المحلية للقيام بذلك.

التخطيط لتحقيق معدلات عالية للتشغيل والنمو الاقتصادي والإنتاجية ومعالجة مشكلة البطالة المرتفعة وخاصة بين القوى العاملة غير المتعلمة وذوي الدخل المنخفض.

معالجة مشكلة معدلات النمو السكاني المرتفعة التي تولد ضغطاً على البيئة التحتية المادية والاجتماعية.

الحد من التفاوت في توفير الخدمات العامة والمرافق داخل المحافظات؛ مما يؤثر على توازن عملية التنمية المحلية.

دراسة توزيع المنشآت وإقامة المناطق التجارية والصناعية بالشكل الذي يمكن أن يعظم العائد على الاستثمار، وضمان تجاوب القوانين والتشريعات التي تربط بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط المكاني.

وضع نظم معلومات تربط بين الوضع الاقتصادي ومتطلبات التوسع المستقبلية وبين ما يتبع ذلك على التخطيط المكاني.

تقوية قنوات التنسيق بين المحافظات المجاورة في التخطيط الاقتصادي والمكاني وتشكيل مراكز نمو إقليمي متكاملة.

٣- التطوير الاجتماعي : وذلك من خلال :

تطوير المؤسسات التعليمية والتدريبية والتغلب على القصور الواضح في مواكبة تلك المؤسسات لمتطلبات سوق العمل ، وذلك بتطوير برامج أكاديمية متخصصة في التخطيط العمراني .

النهوض بمستوى العلاقة بين الإدارة المحلية والخبرات الجامعية ومراكز البحوث التابعة للجامعات وإشراكها في وضع الخطط الاقتصادية والطبيعية المحلية والعمل على توفير متطلبات البحث والتطوير والإبداع .

تعزيز وتطوير التوعية والمشاركة الجماهيرية (الشعبية) في التخطيط العمراني من خلال البرامج والمحاضرات والندوات وورش العمل المتخصصة .

تعاون الوزارة ونقابة المهندسين في صياغة المتطلبات اللازم توفرها في المكاتب الهندسية في القطاع الخاص التي يسمح لها بممارسة أعمال التخطيط العمراني وإعداد المخططات الهيكلية .

قيام وزارة الحكم المحلي بإعداد دليل للتخطيط العمراني يحتوي على (المتطلبات والمواصفات والإجراءات) اللازمة لتحضير كافة أنواع المشاريع التخطيطية . إلزام الهيئات المحلية بعمل خطط تنمية إستراتيجية كمتطلب لعمل المخطط الهيكلي والتأكد من مطابقة المخطط الهيكلي للخطة التنموية الإستراتيجية ومخرجاتها .

وضع إستراتيجيات وبرامج تهدف للحد من الفقر والارتفاع بمستوى المناطق الأقل نمواً والأسر المحتاجة ضمن الخطط المحلية .

٤- التطوير المكاني والبيئي : وذلك من خلال :

وضع مخططات متكاملة لاستخدامات الأراضي وإزالة التعارض والتداخل القائم بين المناطق السكنية والمناطق الصناعية الذي أدى إلى حالة من التشوه الحضري .

وضع حلول للانتشار الحاصل في التجمعات والمناطق السكنية العشوائية وغير النظامية على أطراف المدن التي تطورت خارج حدود المخططات الهيكلية .

معالجة ظاهرة تأثر الأراضي الزراعية الخصبة بالزحف العمراني نتيجة مثل هذه التشوهات ومن جراء تقادم المخططات التنظيمية وعدم تجديدها . إعادة الاعتبار للهوية الحضارية والمعمارية لدى عديد المدن والبلدات والقرى نتيجة التوسع غير المدروس وبنتيجة عدم التوافق بين العمران التقليدي القديم والعمران الحديث .

تطوير نظم شبكات الطرق واعتماد أساليب ونماذج تخطيطية حديثة لحساب المستقبل ومواكبتها للنمو السكاني المرتفع من جانب ومتطلبات حركة المرور والتسويق للنهوض بالاقتصاد المحلي والوطني واحتمالات التلوث من جانب آخر .

تطوير النظم المستخدمة لإدارة وجمع النفايات الصلبة بجوانبها المنزلية والصناعية .

رسم سياسات إسكان واضحة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات مبنية على نماذج كمية لحساب الاحتياجات المستقبلية وبشكل يأخذ بالاعتبار نواحي السكن الجديد والتبديل والإصلاح وطبيعة القدرة الشرائية للسكان المحليين لتحسين الأوضاع السكنية .

الحد من انتشار ظواهر التدهور البيئي نتيجة

تلوث الهواء والمياه والتربة والذي جاء كنتيجة لما يلي:

عدم الالتزام بالمخططات العمرانية لتنظيم العلاقة بين التوسع الصناعي والسكني .

الزحف على الأراضي الزراعية وتدهور حالة التنوع البيئي .

الأساليب المستخدمة لإدارة وجمع النفايات .
عدم تنظيم وسائل النقل العام والخاص؛ مما أدى إلى زيادة عدد الوسائط وتلوث الهواء في المدن .

الخلاصة

يمتاز التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية بالخصوصية، وربما تعتبر الحالة الفلسطينية حالة فريدة ومتميزة في العالم، وترتبط هذه الخصوصية بالوضع السياسي ونظام الحكم الذي خضعت له الأراضي والمجتمع الفلسطيني منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، حيث كانت السلطة الحاكمة هي وراء تشكيل السلطات والهيئات المحلية وليس المجتمع المحلي نفسه؛ مما جعل سياسات وإجراءات التخطيط العمراني، خاصة على المستوى المحلي، مرتبطة بالسلطة المركزية الحاكمة؛ مما أدى إلى الحد من استقلالية تلك السلطات في إعداد المخططات العمرانية وتقديم الخدمات وتلبية احتياجات ورغبات المجتمع المحلي الفلسطيني .

ومن جهة، تعود هذه الخصوصية إلى كون دولتين أو سلطتين وشعبين (الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي) يتنافسان على الحيز المكاني في فلسطين (الضفة الغربية والقدس، قطاع غزة،

الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨) وما يحتويه من موارد وإمكانيات ويقومان بالتخطيط والتنظيم لاستخدام هذا الحيز، على الرغم من الفرق في الإمكانيات والقدرات المتاحة لكل من هما .

فمنذ الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧م للضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن القول إن الإجراءات المتمثلة في مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات وشق الطرق الالتفافية وأيضاً السياسات التخطيطية التي مورست قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، والتي أعيدت ممارستها كذلك بعد بدء انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ من خلال مواصلة مصادرة الأراضي وبناء الجدار الفاصل ساهمت في فرض التحديات والمعوقات وجعل عملية التخطيط العمراني صعبة، خصوصاً في ظل محدودية الأراضي المتاحة للتطور والتوسع العمراني .

ولكن على الرغم من تلك التحديات والمعوقات، نستطيع القول إنه ما زال بالإمكان مواجهتها، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات المتمثلة في تطوير نظام تخطيط عمراني تنموي شامل على المستويين الوطني والإقليمي من جهة، وإحداث تطوير مؤسسي واقتصادي واجتماعي ومكاني على المستوى المحلي من جهة أخرى .

وفي الختام، إذا كان الهدف من التخطيط بشكل عام تحقيق التطور والازدهار والحياة الكريمة للسكان، فإن التخطيط بالنسبة إلى الفلسطينيين يتجاوز ذلك كونه يعني إثبات الهوية والاستقلال والحق في الحياة على الأرض .

المراجع

- إشتية، محمد وحباس، أسامة، ٢٠٠٤. البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، رام الله.
- بركات، علي، ١٩٩٨. «التخطيط العمراني في فلسطين بين التحديث وعشوائية البناء»، (ورقة عمل مقدمة في ندوة «التخطيط في فلسطين: معطيات ومعوقات وآفاق مستقبلية»، نظمها مركز التخطيط الحضري والإقليمي)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- الجرباوي، علي، ١٩٩٦، أي نوع من السلطة الفلسطينية نريد؟، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
- الجرباوي، علي وعبد الهادي، رامي، ١٩٩٠. «مخططات التنظيم الإسرائيلية: الأداة الكامنة لدمج الأراضي الفلسطينية المحتلة في إسرائيل»، الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، ص. ٥٨-٢٢.
- الدليمي، خلف حسين علي، ٢٠٠٢. التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- حلي، أسامة، ١٩٩٧. تشريعات التنظيم والبناء في فلسطين، مركز الحقوق، جامعة بيرزيت، بيرزيت.
- حيدر، فاروق عباس، ١٩٩٤. تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- خمايسي، راسم، ١٩٩٨. «التخطيط الحضري خلال ظرفية انتقالية مشروطة في فلسطين»، (ورقة عمل مقدمة في ندوة «التخطيط في فلسطين: معطيات ومعوقات وآفاق مستقبلية»، نظمها مركز التخطيط الحضري والإقليمي)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- خمايسي، راسم، ١٩٩٧. «مأسسة جهاز التخطيط في فلسطين»، في زحلان، أنطون (محرراً)، إعادة إعمار فلسطين، (مؤتمر الإعمار الريفي والحضري لدولة فلسطين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ٢٥٥-٢٧٣.
- عبد الحميد، علي، ٢٠٠٥. «تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني في فلسطين: الإمكانيات، المعوقات، والمتطلبات»، (بحث مقدم إلى ندوة مدن المعرفة، تنظيم المعهد العربي لإنماء المدن، المدينة المنورة، ٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني).
- علام، أحمد خالد، ١٩٩٨. تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- كون، أنتوني، ١٩٩٥. التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية: القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله.
- المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٨٠. قانون مؤقت رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦، قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية، عمان.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ١٩٩٨. المخطط الإقليمي لمحافظة الضفة الغربية، منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله.
- وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣. الحكم المحلي الفلسطيني في ثماني سنوات (١٩٩٤-٢٠٠٣)، منشورات وزارة الحكم المحلي، رام الله.

Spatial Structure of Human Settlements: The Case of Palestine from the late 19th Century to 1994. Unpublished Ph.D. Thesis. Mackintosh School of Architecture. England, Glasgow

Urban” .2006 .Ali .Abdelhamid Development and Planning in the Occupied Palestinian Territories: a paper) . “Impacts on Urban Form presented in the Conference on Nordic and International Urban Morphology: Distinctive and Organized by .Common Themes the International Seminar on Urban Royal (,September 5-3 .(Form (ISUF .(Institute of Technology (KTH .Sweden .Stockholm

Land Use» .1990 .R .Abdulhadi Planning in the Occupied Palestinian Journal of Palestine «Territories .63-pp. 46 .4 .76 .Studies

..S .M. and Khayat .Benvinisti The West Bank and Gaza .1988 .Jerusalem .Jerusalem Post .Atlas

Town Planning .1992 .A .Coon .Under Military Occupation .England .Dartmouth Publications

Israeli .1989 .R .Khamaisi Planning and House Demolishing PASSIA .Policy in the West Bank .Jerusalem .Publications

Physical” .1995 .A.R .Mahrouk Planning System and the Physical

الهوامش

- ^١ علام، ١٩٩٨؛ الدليمي، ٢٠٠٢
- ^٢ حيدر، ١٩٩٤؛ علام، ١٩٩٨؛ الدليمي، ٢٠٠٢
- ^٣ الدليمي، مصدر سابق
- ^٤ المصدر السابق
- ^٥ علام، ١٩٩٨؛ الدليمي، ٢٠٠٢
- ^٦ وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣؛ إشتية وحباس، ٢٠٠٤
- ^٧ خمائسي، ١٩٩٧؛ وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣
- ^٨ وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣؛ إشتية وحباس، ٢٠٠٤
- ^٩ خمائسي، ١٩٩٧
- ^{١٠} Mahrouk، ١٩٩٥؛ خمائسي، ١٩٩٧
- ^{١١} الجرباوي وعبد الهادي، ١٩٩٠؛ حليبي، ١٩٩٧؛ خمائسي، ١٩٩٨
- ^{١٢} وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣؛ إشتية، ٢٠٠٤
- ^{١٣} المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٨٠؛ Mahrouk، ١٩٩٥؛ خمائسي، ١٩٩٧؛ حليبي، ١٩٩٧
- ^{١٤} 1992 .Khamaisi 1989; Coon ;1988 .Benvinisti & Khayat
- ^{١٥} Mahrouk، ١٩٩٥؛ خمائسي، ١٩٩٨
- ^{١٦} كون، ١٩٩٥؛ خمائسي، ١٩٩٨
- ^{١٧} وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣
- ^{١٨} حليبي، ١٩٩٧؛ Mahrouk، ١٩٩٥
- ^{١٩} خمائسي، ١٩٩٧ و ١٩٩٨
- ^{٢٠} إشتية وحباس، ٢٠٠٤ : ٢٣٩
- ^{٢١} وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣؛ إشتية وحباس، ٢٠٠٤
- ^{٢٢} عبد الحميد، ٢٠٠٥
- ^{٢٣} المعلومات مستخلصة من وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣ : ١٦ . وإشتية وحباس، ٢٠٠٤ : ٢٤١ .
- ^{٢٤} وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣
- ^{٢٥} وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣ عبد الحميد، ٢٠٠٥
- ^{٢٦} المصدر السابق
- ^{٢٧} وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ١٩٩٨؛ عبد الحميد، ٢٠٠٥

أزمة الدولة الباكستانية

محمد فايز فرحات^١

التركيز على اتجاهات التغير الأساسية التي تشهدها بعض هذه المصادر .

أولاً- المصادر الداخلية لأزمة الدولة الباكستانية

١- الدور السياسي للجيش

من إجمالي ٦٠ عاماً- هي عمر الدولة الباكستانية - سيطرت الأنظمة العسكرية على نحو أكثر من ٣٠ عاماً على السلطة، أي ما يزيد على نصف عمر الدولة . ويعود تأسيس الدور السياسي للجيش في باكستان إلى مرحلة تأسيس الدولة في باكستان . فقد لعبت طريقة تأسيس الدولة الباكستانية وما ارتبط بها من تداعيات على المستويين الداخلي والخارجي، دوراً مهماً في تأكيد هذا الدور، والذي تعمق في مرحلة ما بعد الاستقلال بفعل عدد من الأسس المهمة .

هناك مستويان أساسيان ومتداخلان لفهم أزمة الدولة الباكستانية . المستوى الأول، هو المستوى الداخلي، ويشمل مصادر الأزمات التي ارتبطت - أساساً - بالنمط التاريخي لأداء الفاعلين السياسيين الأساسيين، خاصةً الجيش والأحزاب والقوى الدينية، والقوميات الأساسية، ونمط التفاعل التاريخي بين هؤلاء الفاعلين، سواء على أرضية السياسات الداخلية أو السياسة الخارجية . أما المستوى الثاني، فيشمل - أساساً - التفاعل الصراعى التقليدي الذي ورثته الدولة الباكستانية منذ نشأتها مع الهند .

وتناقش هذه الدراسة المصادر الأساسية لأزمة الدولة الباكستانية على المستويين الداخلي والخارجي، ونمط التفاعل بين هذه المصادر، مع

* باحث متخصص في الشؤون الآسيوية بمركز الأهرام

للدراستات السياسية والإستراتيجية

والملاحظة المهمة التي تجدر الإشارة إليها هنا هي أن الشعب الباكستاني لم ينظر إلى الدور السياسي للجيش باعتباره عيباً على طول الخط، ففي بعض الحالات كان أداء الأنظمة العسكرية والانقلابية أفضل بكثير من أداء مثيلاتها المدنية. ومن الأمثلة الحديثة والمهمة في هذا السياق تجربة حكومة نواز شريف الثانية (آخر حكومة مدنية قبل وقوع الانقلاب العسكري بقيادة برويز مشرف في العام ١٩٩٩) فقد شهدت هذه الفترة تراجعاً شديداً في أداء الاقتصاد الباكستاني، واتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان، وتراجعاً واضحاً في مؤشرات التحول الديمقراطي والحريات السياسية؛ ما دعا البعض إلى وصف نظام نواز شريف بـ(الدكتاتورية المنتخبة). فقد عمد شريف إلى تهميش دور البرلمان وباقي المؤسسات السياسية، مقابل الاعتماد المكثف على أفراد أسرته والموالين لنظامه.

ومن المفارقات المهمة هنا، أيضاً، أن نظام نواز شريف - رغم أصوله المدنية - اعتمد بشكل مكثف على الجيش في إدارة الكثير من الملفات الداخلية والإدارة المدنية، على نحو أدى إلى انغماس الجيش في الحياة اليومية في باكستان بشكل فاق الدور الذي لعبه الجيش في عهد النظم العسكرية؛ فقد أسند شريف إلى ضباط من الجيش مهمة الإشراف على الإحصاء العام، كما أسند إلى الجيش إدارة بعض الهيئات الحكومية المهمة، مثل (هيئة المياه وتنمية الطاقة) التي مُنيت بخسائر ضخمة بسبب الفساد، هذا بالإضافة إلى الكثير من الأنشطة المدنية اليومية مثل القضاء على الكلاب الضالة، وتعبيد الطرق (غير العسكرية) . . . إلخ.

وقد أصبح دور الجيش أكثر وضوحاً في الحياة السياسية في باكستان في ظل نظام مشرف. وبعيداً عن بيئة ما بعد أحداث أيلول، والالتزامات الواقعة على باكستان في إطار الحرب ضد الإرهاب، خاصةً على الساحة الأفغانية، فإن هناك أسساً موضوعيةً للدور المهم والتاريخي للجيش في باكستان.

وتعود جذور الدور السياسي للجيش في باكستان إلى مرحلة ما قبل الاستقلال وتأسيس الدولة الباكستانية. وتأتي في مقدمة المحددات الموروثة عن هذه المرحلة سيطرة الطابع النخبوي على حركة التحرر الوطني، والتي انسحبت بعد ذلك على الأحزاب السياسية بعد الاستقلال. فعلى الرغم من الطابع الجماهيري لحزب المؤتمر الهندي أثناء مرحلة النضال ضد الاستعمار البريطاني، فقد سيطر الطابع النخبوي على حركة التحرر الوطني الإسلامية ممثلة في (الرابطة الإسلامية)، فقد اعتمدت الرابطة بالأساس على العناصر المتعلمة من الطبقة الوسطى داخل الأقاليم ذات الأقليات الإسلامية في شمال وغرب الهند. ولم يتغير هذا الوضع كثيراً بعد الاستقلال وتأسيس الدولة الباكستانية، بالنظر إلى ضعف القاعدة الجماهيرية للرابطة الإسلامية بشكل عام، وفي الأقاليم التي تأسست منها الدولة الباكستانية الجديدة بشكل خاص، بينما اقتصر الدعم الرئيس للرابطة على الطبقة الوسطى المهاجرة التي جاءت من الأقاليم الهندية. وبمعنى آخر، فقد تمثلت القاعدة الاجتماعية للرابطة الإسلامية - صاحبة مشروع الدولة - في الطبقة الوسطى المهاجرة من الأقاليم التي تشكلت منها الهند وليس من الأقاليم التي تشكلت منها الدولة الباكستانية. وتأتي أهمية هذه الخبرة في

طبيعة تلك المؤسسات وعلاقتها بالمجتمع في مرحلة ما بعد الاستقلال .

٢- التحالف الضمني التاريخي

بين الجيش والقوى الإسلامية

لا يمكن فهم الأزمات المركبة التي يواجهها النظام الباكستاني الراهن بمعزل عن طبيعة العلاقة المركبة بين الجيش والقوى الإسلامية . وتعود تلك العلاقة إلى مرحلة تأسيس الدولة نفسها . وقد ظلت هذه العلاقة قائمة بعد تأسيس الدولة ، كجزء من علاقات المصلحة التي نشأت بين النظم الحاكمة والقوى الإسلامية ، وامتداداً في الوقت نفسه إلى طبيعة الدولة الباكستانية التي تأسست على أساس الدين ، إذ ظل الخطاب الإسلامي إحدى الأدوات الأساسية التي اعتمد عليها النظام لتثبيت شرعيته والحفاظ على هوية الدولة .

فقد أدت هذه العلاقة التاريخية إلى استناد القوى الإسلامية - بالإضافة إلى الإطار الدستوري والقانوني الذي يسمح بالعمل السياسي الرسمي على أساس الدين - إلى ما يمكن أن نطلق عليه (الحق التاريخي) للقوى الإسلامية ، استناداً إلى الدور التاريخي المهم الذي لعبته هذه الجماعات في تحديد وتأكيد الهوية الإسلامية للدولة الباكستانية ، بدءاً من ممارسة الضغوط على الجمعية الوطنية المسؤولة عن صوغ الدستور الجديد بعد الاستقلال ؛ في ظل ضعف الأحزاب السياسية العلمانية خلال تلك المرحلة من حياة الدولة الباكستانية الجديدة ، مروراً بالدور المهم لهذه القوى في دعم تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ، أو في الحفاظ على مصالح

أنها تفسر ضعف الأحزاب السياسية في باكستان بما في ذلك حزب الرابطة الإسلامية الذي ارتبط اسمه بتحقيق الاستقلال وإنشاء الدولة الباكستانية ؛ بسبب عوامل كثيرة من بينها استمرار احتفاظها بالطابع النخبوي وعدم ارتباطها بقاعدة جماهيرية واسعة في الأقاليم الباكستانية . ويؤكد هذا التحليل ما شهده حزب الرابطة الإسلامية بعد الاستقلال مباشرة من انقسامات بدءاً من عقد الخمسينيات .

وعلى النقيض من حالة الأحزاب السياسية ، فقد ورثت الدولة الباكستانية الجديدة عن مرحلة الاستعمار البريطاني نصيبها من البيروقراطية العسكرية والمدنية التي تأسست في عهد الاحتلال البريطاني ، والتي اتسمت بدرجة كبيرة من القوة . وبالإضافة إلى ذلك فقد جاء معظم قيادات البيروقراطية العسكرية والمدنية الباكستانية من الأقاليم التي تشكلت منها الهند الحالية ؛ الأمر الذي أسس لمساحة فاصلة بين البيروقراطية بجناحيها العسكري والمدني ، من ناحية ، والمجتمع الباكستاني من ناحية أخرى . وبمعنى آخر ، فقد نشأت مع الدولة الباكستانية الجديدة مساحة فاصلة بين الدولة والمجتمع لا تزال قائمة حتى الآن . ونجحت البيروقراطية العسكرية من خلال دورها في الدفاع عن الدولة الجديدة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، بالإضافة إلى الأدوار المدنية التي أسندت إليها في مراحل أخرى ، في اختزال ثنائية (الدولة / المجتمع) في ثنائية (الجيش / المجتمع) .

وهكذا ، فإن طبيعة المؤسسات الموروثة عن مرحلة ما قبل الاستقلال - التنظيمات السياسية والمؤسسة العسكرية - قد تركت آثارها المهمة على

النخبة الحاكمة. وفي جميع الحالات اضطلعت القوى الإسلامية بدور مشارك للدولة والجيش والنظام الحاكم في تنفيذ وظيفة (الجهاد)، على المستويين الداخلي والخارجي، على نحو جعل من القوى الإسلامية الحليف الطبيعي للجيش (والدولة) في معظم تاريخ الدولة الباكستانية. فالجيش من وجهة نظر الجماعات الإسلامية الباكستانية هو (حامي) الدولة في مواجهة العدو التاريخي التقليدي (البوذية/ الهند)، أو الشيوعية في مراحل أخرى. ففي عهد الجنرال محمد أيوب خان (١٩٥٨ - ١٩٦٩) كان هناك اتجاه لبناء دولة إسلامية مؤيدة للغرب تعمل كحائط صد ضد الشيوعية السوفيتية، وقد مثلت القوى الإسلامية عنصراً رئيساً في بناء هذه الدولة، باعتبار الشيوعية تهديداً وعدواً مهماً للإسلام في تلك المرحلة. وفي عهد الجنرال أغا محمد يحيى خان (١٩٦٩ - ١٩٧١) لعب الإسلاميون دوراً مهماً داخل الجيش الباكستاني في إطار الحرب ضد الحركة الانفصالية البنغالية في باكستان الشرقية، بل إن الجماعة الإسلامية في باكستان تحولت - على خلفية تلك التطورات - من جماعة دعوية إلى تنظيم مسلح، فكان لها تنظيماتها العسكرية الخاصة التي عملت من داخل الجيش الباكستاني. واستمرت هذه العلاقة خلال عهد الجنرال محمد ضياء الحق (١٩٧٧ - ١٩٨٨) والذي ركز على تكريس الهوية الإسلامية للدولة وتشجيع الجهاد ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان، فكان عدوهما المشترك هو الأحزاب العلمانية في الداخل، والاتحاد السوفيتي في الخارج. كما شكلت الجماعات الإسلامية

عنصراً مهماً في تنفيذ سياسة (الجهاد) على الساحة الأفغانية، الذي فُسر على أنه مسؤولية الدولة والمجتمع معاً. كما انتشرت المدارس الدينية خلال هذه الفترة انتشاراً كبيراً، فمن بين ١٠٧ مدارس أسستها الجماعة الإسلامية خلال الثمانينيات تم إنشاء ٤١ مدرسة منها على الحدود، أو بالقرب من الحدود الباكستانية / الأفغانية؛ لتلعب دوراً مباشراً في دعم تنفيذ سياسة (الجهاد) تلك.

وبهذا المعنى، فإن الأزمات المتكررة التي يمر بها النظام الباكستاني منذ اندماج باكستان في التحالف الدولي ضد الإرهاب، لا تعدو كونها مظهراً طبيعياً للتحويلات المهمة التي قام النظام بإدخالها على ثوابت الدولة الباكستانية والنظم السياسية السابقة. ففي الوقت الذي أدخل فيه نظام مشرف تغييرات جوهرية على التوجهات السياسية الخارجية (التنصل السريع من الارتباط بنظام طالبان، والاندماج في الحرب الأميركية ضد الإرهاب، وإدارة عملية تطبيع منهجية ومستقرة مع الهند، وإعادة صوغ الثوابت والخطاب الباكستاني تجاه الصراع حول إقليم كشمير...)، لم يواز ذلك تحولات بالقوة نفسها والوضوح نفسه على المستوى الداخلي، فرغم الإجراءات المهمة التي اتخذها نظام مشرف ضد عدد من الجماعات الإسلامية المتشددة، إلا أنها لم تنل من العلاقة الهيكلية داخل بنية النظام، خاصة الجيش والقوى الإسلامية. فقد اقتصر تلك المواجهة على التنظيمات الإسلامية العنيفة التي ترفع راية الجهاد المسلح داخل إقليم كشمير، أو التنظيمات الإسلامية التي مثلت تهديداً مباشراً لبقاء النظام

(المواجهات التي جرت خلال العام ٢٠٠٧ بين النظام والحركات المرتبطة أو القريبة من حركة طالبان: مثال أزمة المسجد الأحمر، والمواجهات التي جرت في وادي سوات خلال العام نفسه)، كما جاءت في جزء منها تحت تأثير الضغوط الخارجية وليس نتيجة مبادرة من جانب النظام.

بل إنه على الرغم من المناخ العام الذي أفرزته أحداث أيلول ٢٠٠١ وتداعياتها على التوجهات الخارجية والداخلية لنظام مشرف وخطابه الداخلي، فقد أصبح (مجلس العمل المتحد) شريكاً للحزب الحاكم (حزب الرابطة الإسلامية - جناح قائد أعظم) في ولاية بلوشستان، بالإضافة إلى سيطرته على الحكومة والبرلمان المحليين في محافظة الحدود الشمالية الغربية، كما اضطلع المجلس بدور المعارضة الرئيسة داخل البرلمان.

ولم تحل بيئة ما بعد أيلول دون تبني (مجلس العمل المتحد) أجندة إسلامية والدفاع عنها، بدءاً من سياسة أسلمة ذات طابع أخلاقي مثل محاربة الأنشطة التجارية (العلمانية) التي تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي والأخلاقيات الإسلامية من وجهة نظر الائتلاف (مهاجمة محلات بيع أشرطة الموسيقى وموزعي خدمات محطات التلفزة، ومحلات بيع شرائط الفيديو...)، وانتهاء برفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية داخل البرلمان المحلي في هذين الإقليمين. ورغم فشل الائتلاف في تحويل هذا الشعار إلى تشريعات عملية بسبب القيود الدستوية الفيدرالية، إلا أنها تمثل في التحليل الأخير مؤشراً مهماً للهامش الذي تمتع به التيار الإسلامي في باكستان داخل إطار العمل

السياسي الرسمي خلال فترة نظام مشرف. ورغم محاولة برويز مشرف - تحت تأثير البيئة الدولية والضغوط الأميركية - إيجاد مساحة فاصلة بين الدولة والجيش، من ناحية، والجماعات الإسلامية من ناحية أخرى، إلا أنه لعب دوراً غير مباشر في الحفاظ على قوة هذه الجماعات، فقد أدى اتجاه مشرف إلى تهميش أحزاب المعارضة العلمانية الرئيسة (حزب الشعب، والرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف) إلى خلق فراغ سياسي نجحت القوى الإسلامية في ملئه.

ورغم تغير المشهد السياسي في باكستان بعد رحيل مشرف وسيطرة حزب الشعب على السلطة وصعود القوى المدنية العلمانية، وهو الأمر الذي تكرر بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة، إلا أنه لا يتوقع انتهاء العلاقة بين الجيش والقوى الإسلامية في الأجل القصير؛ فالأمر يظل مرهوناً في النهاية بإجراء إصلاحات هيكلية للأجهزة الأمنية من ناحية، وتراجع الأهمية النسبية للقوى الإسلامية كآلية لإدارة الصراع التقليدي مع الهند من ناحية ثانية، واستمرار المشروع السياسي الخاص بإحياء القوى السياسية المدنية / العلمانية، ونجاح هذه القوى في التوسع على حساب القوى الدينية، من ناحية ثالثة، وملء الفراغ السياسي الذي أحدثته سياسات مشرف.

٣- الفجوة بين الارتباطات الخارجية

للنظام واتجاهات المجتمع الباكستاني

ترتبط بالنقطة السابقة نقطة أخرى مهمة، وهي وجود فجوة واسعة بين الارتباطات الخارجية

للنظام السياسي الباكستاني والنخبة الحاكمة من ناحية، واتجاهات المجتمع الباكستاني من ناحية أخرى. فقد تبع وقوع أحداث أيلول ٢٠٠١، ثم الحرب الأميركية ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان حدوث تحوّل مهم في البيئة الإستراتيجية بمنطقة جنوب آسيا، استطاع النظام الباكستاني من خلالها إدخال تحوّلات مهمة في علاقاته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، خاصةً بعد أن كانت قد شهدت تلك العلاقات توتراً على خلفية العلاقات الباكستانية مع نظام طالبان ثم التفجيرات النووية الباكستانية. وقد ضاعف من احتمالات التهميش الباكستاني آنذاك تطور العلاقات الإستراتيجية الأميركية مع الهند. وكان من شأن هذا الاتجاه - في حالة استمراره دون إحداث تحوّل في توجهات السياسة الخارجية الباكستانية - خروج باكستان من دائرة الارتباطات والتحالفات الإستراتيجية للغرب على العكس من فترة الثمانينيات، خاصةً في ضوء سعي الهند إلى تطوير ما طرحته حول (المثلث الإستراتيجي الأميركي / الهندي / الإسرائيلي)، إلّا أن نجاح باكستان في توظيف تداعيات أحداث أيلول، والاندماج في الحرب ضد الإرهاب والتخلّي عن تحالفاتها الإستراتيجية السابقة، ساهمت ليس فقط في وقف حالة التهميش السياسية والإستراتيجية التي بدأت منذ أوائل التسعينيات، ولكن، أيضاً، في الانتقال بالعلاقة مع الولايات المتحدة إلى مستويات أكثر تقدماً؛ لتأخذ أبعاداً إستراتيجية، على نحو ما عكسه منح باكستان وصف (الحليف من خارج الناتو)، بالإضافة إلى نجاحها في

الانتقال بالعلاقات الباكستانية / الأميركية، والهندية / الأميركية من درجة المباراة الصفيرية إلى درجة مقبولة من التوازن والتوزان. غير أنه رغم هذه الجوانب الإيجابية للتحالف الباكستاني / الأميركي، فقد ظلت إدراكات قطاع كبير من الشعب الباكستاني لهذا التحالف شديدة السلبية، وهو ما أكدته جميع استطلاعات الرأي التي أجريت^١ حول اتجاهات الباكستانيين إزاء التحالف الباكستاني / الأميركي، والعمليات العسكرية الأميركية داخل الأراضي الباكستانية.

والواقع أن انتشار هذه الإدراكات السلبية للتحالف الباكستاني / الأميركي يعود إلى عدد من الإشكالات المهمة التي انطوى عليها هذا التحالف:

الإشكال الأول يتعلّق بعدم قدرة الولايات المتحدة على تحقيق التوازن المطلوب من وجهة نظر قطاع كبير من الباكستانيين بين الخطاب الأميركي الداعي إلى تشجيع عملية التحول الديمقراطي في باكستان، من ناحية، وبين سياسات فعلية تقوم على تشجيع النظام العسكري بقيادة برويز مشرف، من ناحية أخرى. وعلى الرغم من حسم الولايات المتحدة هذا الإشكال نسبياً مع قبولها التضحية بنظام برويز مشرف وتصعيد نخبة مدنية بقيادة حزب الشعب، إلّا أن هذه الصيغة لا تزال محل اختبار وتحتاج فترةً حتى تترسّخ داخل الحياة السياسية في باكستان، كما تظل مرهونةً باستمرار قبول الجيش الباكستاني هذه المعادلة الجديدة.

الإشكال الثاني يتعلّق بالفجوة بين ما بشّر به مشرف الباكستانيين من أن التحالف مع الولايات المتحدة، والتخلي عن الحليف القديم (طالبان

للنظام السياسي الباكستاني والنخبة الحاكمة من ناحية، واتجاهات المجتمع الباكستاني من ناحية أخرى. فقد تبع وقوع أحداث أيلول ٢٠٠١، ثم الحرب الأميركية ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان حدوث تحوّل مهم في البيئة الإستراتيجية بمنطقة جنوب آسيا، استطاع النظام الباكستاني من خلالها إدخال تحوّلات مهمة في علاقاته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، خاصةً بعد أن كانت قد شهدت تلك العلاقات توتراً على خلفية العلاقات الباكستانية مع نظام طالبان ثم التفجيرات النووية الباكستانية. وقد ضاعف من احتمالات التهميش الباكستاني آنذاك تطور العلاقات الإستراتيجية الأميركية مع الهند. وكان من شأن هذا الاتجاه - في حالة استمراره دون إحداث تحوّل في توجهات السياسة الخارجية الباكستانية - خروج باكستان من دائرة الارتباطات والتحالفات الإستراتيجية للغرب على العكس من فترة الثمانينيات، خاصةً في ضوء سعي الهند إلى تطوير ما طرحته حول (المثلث الإستراتيجي الأميركي / الهندي / الإسرائيلي)، إلّا أن نجاح باكستان في توظيف تداعيات أحداث أيلول، والاندماج في الحرب ضد الإرهاب والتخلّي عن تحالفاتها الإستراتيجية السابقة، ساهمت ليس فقط في وقف حالة التهميش السياسية والإستراتيجية التي بدأت منذ أوائل التسعينيات، ولكن، أيضاً، في الانتقال بالعلاقة مع الولايات المتحدة إلى مستويات أكثر تقدماً؛ لتأخذ أبعاداً إستراتيجية، على نحو ما عكسه منح باكستان وصف (الحليف من خارج الناتو)، بالإضافة إلى نجاحها في

أفغانستان) سوف يمثل شرطاً أساسياً - وكافياً أيضاً - للحصول على الدعم الاقتصادي والمساعدات الاقتصادية اللازمة لانطلاق الاقتصاد الباكستاني وخروجه من أزيمته. غير أن هذا لم يحدث، أيضاً، في ضوء استمرار تدهور مؤشرات أداء الاقتصاد الباكستاني خلال ما يزيد على ثماني سنوات من التحالف، ولم تتطور قناة لدى القوى السياسية والمواطن الباكستاني بوجود علاقة واضحة بين الحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة ومصالحه اليومية المباشرة.

الإشكال الثالث يتمثل في التناقض بين التحالف واعتبارات السيادة الباكستانية، فقد رأى معظم الباكستانيين في استمرار العمليات العسكرية الأميركية داخل الأراضي الباكستانية انتهاكاً للسيادة الباكستانية.

وتتعمق الفجوة بين الارتباطات الخارجية للنظام والاتجاهات السائدة داخل المجتمع الباكستاني بفعل النشاط الواسع للقوى الإسلامية، التي لا تتمثل فقط في حركة طالبان - باكستان وغيرها من التنظيمات الدينية المتشددة، ولكنها تشمل، أيضاً، الجماعات والأحزاب الإسلامية الرسمية التي تتبنى أجندة دينية وسياسية عدائية نسبياً للولايات المتحدة. وقد حاول الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف القضاء على هذه الفجوة من خلال مجموعة من الإجراءات التي اتخذها ضد التيار الإسلامي، سواء من خلال حظر عدد من التنظيمات الإسلامية المتشددة والقبض على قياداتها، أو من خلال فرض المزيد من الرقابة على المدارس الدينية التي تلعب دوراً مهماً في تفريخ التيار الإسلامي المتشدد، أو

من خلال القيود التي يحاول النظام فرضها على فرص تنامي نفوذ الأحزاب السياسية الإسلامية، إلا أن الخبرة العملية قد أكدت استمرار نفوذ تلك القوى والدور الذي يمكن أن تلعبه في صوغ المعادلة السياسية الداخلية في باكستان. وقد قدمت الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول ٢٠٠٢ مثلاً مهماً على حدود قدرة القيادة السياسية الباكستانية على تحجيم هذه القوى. فقد نجحت القوى الإسلامية أثناء تلك الانتخابات في تشكيل تحالف (مجلس العمل الموحد)^٢ والذي ضم ستة أحزاب إسلامية، استطاعت من خلاله الحصول على ٥٣ مقعداً، ارتفعت إلى ٦٠ مقعداً بعد ضم عدد من المستقلين. بل أكثر من ذلك، فقد شهدت خبرة البرلمان الباكستاني بعد تلك الانتخابات درجة كبيرة من استعداد النظام السياسي للدخول في صفقات مع التيار الإسلامي، سواء بهدف تمرير تشريعات وقوانين محددة، أو بهدف تهميش أحزاب المعارضة العلمانية آنذاك، ممثلة بالأساس في حزبي الشعب، والرابطة الإسلامية جناح نواز شريف. وعلى الرغم من تغير المشهد السياسي الداخلي بعد سقوط نظام مشرف وسيطرة القوى المدنية العلمانية على السلطة وعلى البرلمان، وتراجع الأحزاب الإسلامية، ثم اتجاه النخبة المدنية والعسكرية - في سياق توافق ملحوظ - إلى شن عمليات عسكرية واسعة ضد طالبان، إلا أن الأمر يظل - كما سبق القول - مرهوناً بنجاح واستقرار المعادلة السياسية الجديدة، واستمرار تهميش الدور السياسي للجيش، وإصلاح الأجهزة الأمنية، جنباً إلى جنب مع إصلاح المدارس الدينية.

وتأتي خطورة هذه الفجوة بين التوجهات الخارجية للنظام والاتجاهات السائدة على المستوى الداخلي بخصوص قضايا السياسة الخارجية، في أنها تفرض قيوداً شديدة على حرية حركة النظام السياسي الباكستاني بشأن قضايا السياسة الخارجية الرئيسة، خاصة العلاقة مع الولايات المتحدة، والصراع حول كشمير، على نحو ما سيتم تناوله في القسم الثاني من هذه الدراسة.

٤ - البناء الاجتماعي للدولة والمجتمع الباكستاني المولّد للبيئة الصراعية

قامت الدولة في باكستان على افتراض أن الأساس الديني لها سوف يقضي على الانقسامات العرقية داخل الدولة الجديدة، إلا أن هذا لم يحدث من الناحية العملية. وفشلت النظم السياسية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة في تطوير قومية (باكستانية) تُجَبُّ هذه الانقسامات. فقد ارتبط ظهور النزعات القومية العرقية في باكستان بمرحلة تأسيس الدولة نفسها، بل إن بعض تلك النزعات والمشكلات كانت سابقة على تأسيس الدولة.

وقد أدت هذه البيئة إلى الاعتماد المكثف على الجيش كأداة أساسية لإخماد هذه النزعات القومية؛ بهدف الحفاظ على تماسك الدولة، والحفاظ على مكوناتها المادية والرمزية، واستمرار قابلية نظرية أمتين ودولتين مستقلتين للتطبيق. وليس من الغريب ملاحظة أن الصراعات الداخلية الأساسية في باكستان تتركز في إقليمين محددين (بلوشستان، والحدود الشمالية الغربية)، وهي مناطق تركّز قوميات بعينها.

وقد شهدت العقود الثلاثة الأولى في حياة الدولة الباكستانية تصاعد العديد من المشكلات القومية، كان أبرزها مشكلة القومية البنغالية فيما عرف بإقليم باكستان الشرقية، حيث مثل الإقليم الساحة الأولى للصراع بين القومية البنغالية والدولة الجديدة. وقد استند هذا الصراع إلى مجموعة من العوامل الموضوعية، تتعلق بعدم قدرة الدولة الجديدة على احتواء مشاعر ومطالب البنغاليين. فرغم أن الأخيرين كانوا يشكلون نحو ٥٤٪ من حجم السكان إلا أنهم لم يحصلوا إلا على تمثيل ضئيل داخل الهيكل البيروقراطي العسكري والمدني، والنخبة الحاكمة، والوظائف العليا، بالإضافة إلى تراجع نسبة باكستان الشرقية في الاستثمارات القومية، وإهمال الدولة اللغة البنغالية، وهو ما دفع البنغاليين إلى إعادة النظر في جدوى الارتباط بالدولة الجديدة رغم الرابط الديني، خاصة في ضوء الوحدة اللغوية للبنغاليين مقابل حالة (الخليط اللغوي) في باكستان الغربية، والتفاوت الثقافي بين البنغاليين وباقي مكونات الشعب الباكستاني.

وهكذا، انتهت المشكلة القومية البنغالية بانفصال البنغاليين وتأسيس دولة بنغلادش، بعد حرب أهلية فشلت فيها النخبة الحاكمة والمؤسسة العسكرية في الاحتفاظ بالقسم الشرقي داخل دولة باكستان. وقد أدت تلك التجربة إلى حساسية شديدة لدى الجيش تجاه أية مشكلات قومية يمكن أن تقود إلى تكرار تجربة انفصال بنغلادش؛ الأمر الذي أسس لدور قوي للجيش في مواجهة النزعات القومية الداخلية.

ورغم انتهاء مشكلة القومية البنغالية، فلا تزال هناك مشكلتان قوميتان أساسيتان :

المشكلة الأولى هي القومية البشتونية، والتي تعود إلى مرحلة ما قبل تأسيس دولة باكستان؛ فقد عرفت منطقة الحدود الشمالية الغربية - وهي منطقة تركّز البشتون - أشكالاً مختلفة من التنظيم السياسي والحزبي على أساس عرقي قبل تأسيس الدولة، سعت إلى التأثير في مشروعات تقسيم شبه القارة الهندية والبدائل المطروحة في استفتاء العام ١٩٤٧، حيث حاولت تضمين بديل تشكيل دولة (بشتونستان) المستقلة على إقليم الحدود الشمالية الغربية ضمن تلك البدائل.

وإزاء فشلها في تضمين هذا البديل ضمن مشروع التقسيم، لم يصبح أمام البشتون بعد إعلان دولة باكستان سوى العمل من داخل الإطار الدستوري والإداري الجديد ومحاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من صلاحيات الحكم الذاتي في مواجهة الحكومة الفيدرالية المركزية. إلا أن هذا لم يحل، أيضاً، دون استمرار النزعة القومية البشتونية، خاصة في مواجهة القومية (البنجابية)؛ بسبب سيطرة البنجابيين على الجيش والمناصب القيادية العسكرية، بالإضافة إلى حالة التهميش الاقتصادي والاجتماعي التي يعاني منها إقليم الحدود الشمالية الغربية. وبهذا المعنى، لا يمكن فهم مشكلة العلاقة القائمة بين الحكومة المركزية الباكستانية، والجيش الباكستاني تحديداً، من ناحية، وسكان هذا الإقليم وانتشار التنظيمات الإسلامية المتشددة داخله، من ناحية أخرى، بمعزل عن انتشار الشعور بالتهميش والإقصاء لدى

البشتون، بما في ذلك تواضع تمثيلهم داخل الجيش والبيروقراطية العسكرية نفسها.

المشكلة الثانية هي القومية (البلوشية)، التي يرجع ظهورها، أيضاً، إلى مرحلة ما قبل تأسيس دولة باكستان. وتأتي أهمية مشكلة القومية البلوشية بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية للإقليم بلوشستان نفسه الذي يمثل نحو ٤٠٪ من مساحة باكستان، والذي يشرف على الطرق المؤدية من أفغانستان إلى خليج عُمان جنوباً. وتاريخياً، كانت بلوشستان، وبعض أجزائها الواقعة في إيران، تتمتع بالاستقلال والسيادة، فقد اعترف البريطانيون في آب ١٩٤٧ باستقلال الإقليم، بل إن محمد علي جناح نفسه وقّع على وثيقة إعلان استقلال بلوشستان، ولكنه نجح في استمالة حاكم الإقليم وضمّه إلى دولة باكستان في آذار ١٩٤٨.

ولم تنتهِ المشكلة القومية البلوشية بضم الإقليم إلى دولة باكستان، ولكنها ظلت قائمة؛ بسبب حالة التهميش الاقتصادي والسياسي للإقليم والبلوش. كما اكتسبت المشكلة بعداً صراعياً مع القومية البشتونية بسبب انقسام التركيبة العرقية للإقليم بين البشتون (الذين يتركزون في شمال الإقليم) والبلوش (الذين يتركزون في جنوب الإقليم) وتزايد حجم اللاجئين الأفغان (من البشتون) داخل الإقليم سواء أثناء الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، أو تحت تأثير الأوضاع الأمنية الراهنة؛ مما أدى إلى تأجيج الصراع العرقي بين البشتون والبلوش داخل الإقليم. وقد اعتمد النظام الباكستاني في بعض المراحل سياسة توطين اللاجئين الأفغان بالإقليم كوسيلة للقضاء على

الهوية البلوشية للإقليم. إلا أن هذا لم يؤد، أيضاً، إلى القضاء على المشكلة القومية البلوشية، إذ لا تزال مقومات المشكلة قائمة، ولا يزال هدف (بلوشستان الكبرى) هدفاً للحركة القومية البلوشية، خاصة (جيش تحرير بلوشستان)، كما تطرح بعض القيادات المعتدلة بديل تقسيم الإقليم على أساس عرقي بين البشتون والبلوش.

ولم تقتصر المشكلات القومية على إقليمي الحدود الشمالية الغربية وبلوشستان، إذ ينسحب الوضع نفسه إلى حد ما على إقليم السند الذي يشهد وعياً قومياً وتوتراً بين السنديين - السكان الأصليين للإقليم - من ناحية، والبنجابيين والمهاجرين (اللاجئين المسلمين الهنود، واللاجئين الأفغان البشتون) من ناحية أخرى، خاصة في ضوء سيطرة البنجابيين على قيادة الجيش. فقد وصلت نسبة البنجابيين والبشتون والمهاجرين من المناصب القيادية العليا داخل الجيش في عهد ضياء الحق إلى ٤٠٪، ٣٤٪، ٢٠٪، على التوالي، مقابل ٢٪ فقط للسنديين، وصفر٪ للبلوش. بينما بلغ نصيبهم من الوظائف الإدارية المدنية حوالي ٤٨٪، ١٢٪، ١٧٪ على التوالي، مقابل حوالي ٤٪، ٧٪، ٠٪ للسنديين والبلوش.

وهكذا، لا يمكن فهم الأزمات السياسية التي يمر بها النظام الباكستاني من وقت إلى آخر بمعزل عن الأسس العرقية والقومية لأزمة الدولة الباكستانية. ومن ثم، يظل التحدي الأهم أمام أي نظام سياسي هو بناء نظام ديمقراطي حقيقي، جنباً إلى جنب مع تطبيق سياسة تنمية عادلة، ينجح في استيعاب المشاعر القومية والطائفية، من ناحية، ويعيد صوغ

الأساس الديني الذي يتم استدعاؤه في الكثير من الأحيان في صوغ السياسات الداخلية والخارجية، من ناحية ثانية، ويعيد صوغ العلاقة بين الجيش والمجتمع المدني من ناحية ثالثة.

ثانياً - المصادر الخارجية

الصراع التقليدي مع الهند وتغير الخطاب

الباكستاني دون تغير البنية التحتية للصراع

قام الموقف الباكستاني التقليدي من مشكلة كشمير على اعتبار أنها جزء من قرار تقسيم شبه القارة الهندية الصادر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ والذي تضمن تقسيم شبه القارة الهندية بين دولتين على أساس ديني، وأن السبب الرئيس للمشكلة يرجع إلى عدم التطبيق الأمين لحق تقرير المصير في الإقليم، وأن التطبيق النزيه لحق تقرير المصير للشعب الكشميري سيقود تلقائياً إلى انضمام الإقليم إلى باكستان وتسوية المشكلة. وفي المقابل قام الموقف الهندي على اعتبار أن الإقليم - رغم أغليته المسلمة - جزء أصيل من الأراضي الهندية في إطار الهند العلمانية، وفي إطار المبدأ الهندي (دولة واحدة وأمتان).

وقد ظلّ هذا هو الموقف الحاكم لباكستان طوال العقود الخمسة الممتدة منذ منتصف الأربعينيات، والذي انعكس في أدواتها المستخدمة لإدارة الصراع مع الهند.

غير أن بيئة ما بعد أيلول ٢٠٠١ تضمّنت ظهور عناصر جديدة ومهمة دفعت بالطرف الباكستاني إلى إدخال الكثير من التغيرات المهمة على موقفه التقليدي من الصراع، كان أبرز ملامح هذا التغير

إعلان الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣ استعداد بلاده لشنحية المطلب الخاص بإجراء استفتاء في كشمير^٣، الأمر الذي يعني استعداد إسلام آباد لتسوية المشكلة عبر صيغة توافقية سياسية مشتركة وليس عبر أسلوب الاستفتاء. وقد جاء هذا التطور في سياق سلسلة من التطورات الإيجابية المتلاحقة في العلاقات الباكستانية / الهندية بعد مرحلة من التوتر خلال عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ويمكن تفسير هذا التغير المهم في الموقف الباكستاني استناداً إلى العوامل التالية.

أ- ارتفاع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للصراع:

شهدت السنوات الأخيرة نمو إدراك متزايد من جانب قطاعات مهمة داخل المجتمع الباكستاني لحجم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للصراع بالمقارنة بحجم الاقتصاد الباكستاني. وتأخذ تلك التكلفة بعدين رئيسين:

البعد الأول: هو التكلفة الاقتصادية المباشرة ممثلة في حجم الإنفاق العسكري الباكستاني الضخم، سواء في مجال التسليح التقليدي أو النووي، وتأثير الصراع على عملية تخصيص الموارد الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، بينما بلغ متوسط الإنفاق السنوي العام على قطاع التعليم خلال الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٧) ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بلغ متوسط الإنفاق العسكري ٥,١٪ من هذا الناتج. وبينما بلغ متوسط الإنفاق العسكري في العام ١٩٩٨ حوالي

٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لم يتعد متوسط الإنفاق على الصحة ٩,٠٪ فقط. ولم يقتصر تأثير الإنفاق العسكري الضخم على نصيب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ولكنه امتد، أيضاً، إلى زيادة حجم الدين العام الخارجي الذي بلغت قيمة خدماته في العام ١٩٩٩ حوالي ٤٣٪ من الناتج القومي الإجمالي (GNP)، ووفق بعض التقديرات بلغ إجمالي الدين العام الباكستاني (الداخلي والخارجي) حوالي ٧٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من أن المؤسسة العسكرية ما زالت تدافع عن هذا الإنفاق، إلا أن بعض تلك القيادات، خاصةً ممن هم خارج الخدمة، يدعون إلى إعادة النظر في نمط تخصيص الموارد الباكستانية، فقد وصف أحد الجنرالات المتقاعدين حجم الإنفاق العسكري الباكستاني بأنه (انتحار اقتصادي). أضف إلى ذلك حجم الإنفاق على برنامج التسليح النووي والذي لا تتوافر حوله تقديرات محددة؛ بسبب عدم إدراجها في الموازنة العسكرية، غير أن بعض التقديرات تشير إلى أن تكلفة هذا البرنامج قد بلغت (٤ - ٦) مليار دولار خلال السنوات العشرين الماضية، بينما تقدرها مصادر أخرى بحوالي ٨٢١,٥ مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٦) فقط، ووفق تقدير ثالث بلغت حصة الإنفاق السنوي على هذا البرنامج بمفرده حوالي ٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً^٤.

البعد الثاني: والذي لا يقل أهمية عن البعد السابق، فيتمثل فيما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة ممثلة في المكاسب الاقتصادية المتوقعة للعلاقات

الاقتصادية بين البلدين في حالة تطبيع العلاقات الثنائية وتسوية مشكلة كشمير، خاصةً في مجالي التجارة ومصادر الطاقة. وعلى سبيل المثال، بلغت قيمة الصادرات الباكستانية إلى الهند في العام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حوالي ٦٥ مليون دولار فقط من إجمالي ٨,٨ مليار دولار (بنسبة ٠,٧٤٪ من إجمالي الصادرات الباكستانية)، بينما بلغت قيمة الصادرات الهندية إلى باكستان في العام نفسه حوالي ١٨٦ مليون دولار من إجمالي ٤٤ مليار دولار (بنسبة حوالي ٠,٤٢٪ من إجمالي الصادرات الهندية) بنسبة إجمالية لا تتعدى ٠,٤٨٪ من إجمالي صادرات البلدين، وذلك بالمقارنة باعتماد باكستان على السوق الهندية في تصريف ٥٦٪ من إجمالي الصادرات الباكستانية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة (١٩٤٨ - ١٩٤٩) والحصول على ٣٢٪ من وارداتها من السوق نفسها. وتطرح بعض التحليلات تقديرات متفائلة لحجم التجارة المتوقعة بين البلدين في حالة تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. وتستند تلك التوقعات إلى عدد من التفسيرات، أهمها هو ما قد يترتب على عملية التطبيع تلك من منح باكستان للهند وضع (الدولة الأولى بالرعاية) أسوة بالسابقة الهندية، وارتفاع حجم التجارة غير الرسمية (التي تتم عبر شريك تجاري ثالث) والتي تتراوح بين (١ - ٢) مليار دولار سنوياً^٥. وتوقع بعض التقديرات ارتفاع قيمة التجارة الثنائية الرسمية لتصل إلى حوالي خمسة مليارات دولار^٦ بعد توفير تكاليف النقل والترانزيت وهو ما يؤدي إلى انخفاض أسعار

صادرات السلع موضوع التجارة بين البلدين ومن ثم تزايد حجم الطلب المتبادل على تلك السلع في البلدين. وتشير التقديرات نفسها إلى أن الحكومة الباكستانية ستكون المستفيد الأكبر من تلك التجارة؛ بسبب ارتفاع نسبة الواردات الباكستانية من الهند بالمقارنة بالواردات الهندية؛ الأمر الذي يعني ارتفاع حصيلة الدخل الحكومي من الرسوم الجمركية على تلك الواردات، بالإضافة إلى استفادة الدولتين من مشروعات تحرير التجارة الإقليمية وعبر الإقليمية خاصة بعد موافقة دول رابطة (سارك)^٧ على تأسيس منطقة تجارة تفضيلية بين دول الرابطة (SAPTA) كخطوة أولى نحو إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول الرابطة. وتشير بعض التقديرات إلى أن إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول الرابطة سوف يؤدي إلى مضاعفة التجارة الإقليمية بين دول الرابطة إلى ١٤ مليار دولار، إلا أن استمرار الصراع الهندي الباكستاني سيظل أحد معوقات استفادة اقتصادي البلدين من المزايا والعوائد الاقتصادية المتوقعة لمنطقة التجارة التفضيلية أو التجارة الحرة بالمنطقة.

وبالإضافة إلى المكاسب التجارية المتوقعة، تمثل مشروعات نقل مصادر الطاقة بالمنطقة أحد مجالات التعاون الاقتصادي الواعدة لكلا الطرفين، خاصةً في حالة اكتمال مشروعات نقل الغاز الطبيعي من إيران ومنطقة آسيا الوسطى إلى الهند عبر باكستان، وهو المشروع الذي يتوقع أن يوفر لباكستان، بالإضافة إلى مصادر جديدة للطاقة، مصادر تمويل إضافية في شكل رسوم ترانزيت والتي تقدر بحوالي (٦٠٠ - ٨٠٠) مليون

دولار سنوياً. وربما تكون إعادة طرح إيران لهذا المشروع من جديد في كانون الثاني ٢٠٠٣ أحد المدخلات المهمة التي ساهمت في دفع الهند وباكستان إلى تطبيع العلاقات بينهما، خاصةً بالنظر إلى ارتفاع معدل الطلب على مصادر الطاقة في الهند خلال السنوات الماضية. أضف إلى ذلك مجال تكنولوجيا المعلومات الذي توليه الحكومة الباكستانية اهتماماً خاصاً والرغبة في الاستفادة من قطاع تكنولوجيا المعلومات الهندية الذي حقق تقدماً متسارعاً.^٨

وفي ضوء المكاسب المتوقعة السابقة لطرفي الصراع، دأب قطاع الأعمال في البلدين على ممارسة الضغوط على الحكومة للفصل بين المسارين السياسي والاقتصادي، غير أن معارضة المؤسسة العسكرية في البلدين، خاصةً في باكستان، حالت دون إجراء أية تحولات في الملف الاقتصادي بسبب رهن المؤسسة العسكرية التطور في الملف الاقتصادي بالملف السياسي والأمني. بل وقد اعتبر طرفا الصراع - خاصة باكستان - أن تجميد الملف الاقتصادي بمثابة نوع من العقاب للطرف الآخر. وهكذا، وعلى سبيل المثال، رفضت باكستان منح الهند وضع الدولة الأولى بالرعاية، كما ظلت الهند إحدى العقبات الرئيسة أمام انضمام باكستان إلى رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي.

ب- ظهور اتجاه يدعو لإعادة تقييم

الأدوات الباكستانية في إدارة الصراع

رغم أن هذا الاتجاه ما زال محدوداً، إلا أنه

يشهد قبولاً متزايداً، بما في ذلك داخل المؤسسة العسكرية والقيادات العسكرية المتقاعدة، بالإضافة إلى بعض الصحف المستقلة خاصة الناطقة بالإنكليزية. وتمتد عملية إعادة التقييم تلك إلى الإستراتيجية الباكستانية والأدوات الباكستانية التقليدية المستخدمة في إدارة الصراع مع الهند حول كشمير، سواء سياسة العمليات العسكرية المحدودة مثل عملية (كارجيل) أو سياسة دعم المقاومة الكشميرية المسلحة. وعلى سبيل المثال، ذهب بعض المسؤولين العسكريين إلى أن عملية (كارجيل) قد ساهمت في تدهور الموقف الباكستاني، كما كشف رئيس المخابرات العسكرية الباكستانية الأسبق الجنرال أسعد دوراني (Asad Durani) في مقابلة له مع مجموعة الأزمات الدولية حيث دعى إلى ضرورة التخلي عن سياسة دعم المتشددين الكشميريين ومنع المتطوعين الباكستانيين من المشاركة في عمليات المقاومة المسلحة داخل كشمير.^٩

وقد أصبحت الصحف الناطقة بالإنكليزية تلعب دوراً مهماً في التعبير عن هذا الاتجاه خلال السنوات الأخيرة، وعلى سبيل المثال، في مقال له بعنوان «بحثاً عن حل لمشكلة كشمير»

In search for a solution for "Kashmir" بجريدة (The News) المنشور في عدد الأول من كانون الثاني ٢٠٠٤، ذهب عضو مجلس الشيوخ الباكستاني آنذاك إقبال هايدر إلى:

"أن الجهاد لا يمكن أن يجبر الهند على التنازل عن بوصة واحدة أو حث أي دولة بما في ذلك

حلفاء باكستان القريبين إلى لضغط على الهند لحل مشكلة كشمير بشكل سلمي، كما لم يتأثر الاقتصاد الهندي أو صورة الهند بفعل الجهاد. وعلى العكس، وصفت باكستان بأنها دولة إرهابية، وما زال الاقتصاد الباكستاني هو الضحية، وانتشر التطرف الإسلامي في باكستان كالوباء... ويجب أن نشير إلى أن القيادات الكشميرية بما في ذلك مؤتمر الحريات قد أعلنت مراراً أن الصراع من أجل تحرير كشمير ليس صراعاً دينياً ولكنه صراع سياسي، ومن ثم لا يوجد مبرر للقول إن هذا الصراع يمثل جهاداً".

وقد بدأ هذا التوجه يجد طريقه بشكل تدريجي في الصحف الناطقة باللغة الأردية أيضاً.^{١٠}

ج- بروز حالة من التفاوت بين مواقف

الأقاليم الباكستانية من السياسة الكشميرية

مثل إقليم وسط البنجاب (Central Punjab) مصدر الدعم الرئيس للسياسة الباكستانية التقليدية تجاه كشمير - وقد عاد ذلك إلى عوامل عدة أهمها القرب الجغرافي بين البنجاب وكشمير، إذ ينظر البنجابيون إلى كشمير باعتبارها الامتداد الطبيعي لإقليمهم، بالإضافة إلى الروابط الثقافية والتاريخية والعرقية بين الكشميريين وسكان إقليم البنجاب، وقد تعمقت تلك الروابط بعد توطن قسم من اللاجئين الكشميريين في البنجاب منذ العام ١٩٤٧. ولم يقتصر دور تلك الروابط على خلق الدعم العاطفي والمعنوي البنجابي مع الشعب الكشميري وقضيته التاريخية، ولكنها امتدت لتشمل تطوير إدراك لدى سكان البنجاب

بأن مصالحهم الإستراتيجية والأمنية تقتضي دعم الشعب الكشميري. وقد استطاع سكان البنجاب ضمان تبني الدولة والمؤسسة العسكرية وجهة نظرهم تلك من خلال النفوذ الذي يتمتع به سكان الإقليم من الناحية السياسية والعسكرية في صنع السياسة الخارجية الباكستانية، في ضوء الثقل السكاني الذي يتمتع به الإقليم (حوالي ٥٧٪ من الشعب الباكستاني) بالإضافة إلى انتماء النسبة الأكبر من عناصر وقيادات القوات المسلحة الباكستانية إلى هذا الإقليم. بل إن عدداً من ذوي الأصول الكشميرية الذين استوطنوا الإقليم بعد العام ١٩٤٧ استطاعوا الوصول إلى مناصب مهمة في الجهاز البيروقراطي للدولة بشقيه المدني والعسكري، بالإضافة إلى قطاع الأعمال والصناعة.

غير أن هذا الوضع قد أدى إلى نمو اتجاه معارض للسياسة التقليدية الباكستانية تجاه كشمير داخل الأقاليم الباكستانية الأخرى التي لا تتمتع بتجاور جغرافي مباشر مع كشمير، خاصة إقليم بلوشستان (Baluchistan)، والسند (Sindh). وقد ربط سكان هذه الأقاليم بين السياسة الباكستانية المتشددة بشأن كشمير، من ناحية، وتدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتواضع مستوى نفوذهم داخل المؤسسة العسكرية والجهاز البيروقراطي، من ناحية أخرى، وذلك رغم ما تتمتع به تلك الأقاليم من ثروات اقتصادية، بسبب قيام المؤسسة العسكرية باستغلال ثروات الأقاليم الباكستانية في تنفيذ مصالحها والحفاظ على امتيازاتها الخاصة. وقد أدى هذا الوضع إلى تطوير سكان تلك

الأقاليم منظوراً برجماتياً غير عاطفي في النظر إلى مشكلة كشمير، ودعت الصحف المحلية داخل تلك الأقاليم إلى الالتزام بالمنهج السلمي والتسوية السياسية للمشكلة، بل وعدم ربط تطبيع العلاقات الباكستانية الهندية بمشكلة كشمير، وتفعيل دور قوى المجتمع المدني لتحقيق السلام والاستقرار في شبه القارة الهندية.^{١١}

وقد دعم من موقف سكان تلك الأقاليم من مشكلة كشمير دعوة الصحافة والأحزاب المحلية والعلمانية في تلك الأقاليم إلى إعادة النظر في السياسة التقليدية الباكستانية وثقل المؤسسة العسكرية في صنع وتنفيذ تلك السياسة، فضلاً عن انطلاق تلك الأحزاب من اعتبار كشمير مشكلة سياسية أكثر منها مشكلة دينية. وعلى سبيل المثال، أكد أسفانديار والي خان، رئيس حزب (عوامي الوطني) (Awami National Party) الذي يتركز في الإقليم الشمالي الغربي، في مقابلة له مع مجموعة الأزمات الدولية في حزيران ٢٠٠٣، على دعم الحزب لتسوية مشكلة كشمير من خلال المفاوضات المباشرة بين طرفي الصراع وفي إطار اتفاقية (سيملا)،^{١٢} وأن مشكلة كشمير لا تعدو كونها مشكلة سياسية. كما أكد خان أن إستراتيجية دعم الجهاد الكشميري التي تم تطبيقها منذ العام ١٩٨٩ قد أدت إلى نتائج سلبية كان أهمها تدهور الموقف الدولي لباكستان.

وبالإضافة إلى الأحزاب المحلية خارج إقليم البنجاب، تلعب الأحزاب العلمانية - بشكل عام - دوراً مهماً في دعم الاتجاهات المؤيدة للتسوية السلمية للمشكلة. ويأتي في مقدمة تلك الأحزاب

حزب الشعب، فقد دعت السيدة بيناظير بوتو، قبل اغتيالها، إلى التسوية السلمية لمشكلة كشمير، والفصل بين هذه المشكلة وقضايا العلاقات الباكستانية / الهندية الأخرى.

غير أنه تظل المشكلة الحقيقية التي تواجه هذه الأحزاب لإدخال تحولات هيكليّة على السياسة الباكستانية التقليدية أو ترجمة تصوراتها إلى واقع عملي، هي معارضة الجيش والقوى الإسلامية لتلك التصورات. وقدمت خبرة حكومات ذو الفقار على بوتو (حزب الشعب) في أوائل السبعينيات، وحكومتَي السيدة بيناظير بوتو (حزب الشعب) ونواز شريف (الرابطة الإسلامية) خلال عقد التسعينيات، أمثلة مهمة على دور الجيش في إعاقة محاولة ترجمة مواقف وتصورات تلك الأحزاب إلى سياسات تطبيقية. فقد حاولت حكومة بوتو (١٩٨٩ - ١٩٩٠) تطبيع العلاقات الباكستانية مع الهند وإنهاء سياسة الدعم الباكستاني للطائفة السيخية داخل الهند، بالإضافة إلى الدخول في تطبيق مجموعة من إجراءات بناء الثقة، إلا أن تلك التوجهات لم تؤت ثمارها بسبب معارضة الجيش ثم إثارة المعارضة ضد حكومة بوتو، والاستمرار في دعم المقاومة الكشميرية، مما أدى إلى سقوط حكومة بوتو وخروجها من السلطة في العام ١٩٩٠. وتكرر السيناريو نفسه مع حكومة نواز شريف الذي اتجه خلال فترة حكومته الثانية إلى تطبيع العلاقات مع حكومة آتال بيهاري فاجباي من خلال توقيع إعلان لاهور في شباط ١٩٩٩ والموافقة على تطبيق اتفاقية «سيملا» والاتفاق على خلق مناخ سلمي مشجع لحل مشكلة كشمير، إلا

أن الجيش استطاع مرة أخرى وقف عملية التطبيع من خلال القيام بعملية كارجيل في أيار ١٩٩٩ ثم وقوع الانقلاب العسكري في تشرين الأول من العام نفسه.^{١٣}

د- بيئة ما بعد أيلول ٢٠٠١

كان للعامل الدولي دور مؤثر في دفع باكستان - والهند أيضاً - إلى هذا التغير، خاصةً الموقف الأميركي. فعلى الرغم من التعاون الباكستاني المكثف مع الولايات المتحدة في إطار الحرب على الإرهاب، إلا أنها فشلت في إقناع الولايات المتحدة في تبني الموقف الباكستاني في الصراع حول كشمير، بل على العكس حرصت الولايات المتحدة على التمييز بين علاقة التحالف مع باكستان، من ناحية والموقف الأميركي من الحرب على التنظيمات الدينية في جنوب آسيا بشكل عام بما في ذلك العاملة في كشمير، وعلاقاتها الإستراتيجية مع الهند من ناحية أخرى. وبمعنى آخر، لم يكن التحالف الباكستاني مع الولايات المتحدة شرطاً كافياً لإدخال تغييرات على الموقف الأميركي من الجماعات الإسلامية في كشمير أو أنشطة تلك الجماعات داخل الأراضي الهندية، كما لم يكن شرطاً كافياً للتأثير سلباً على سير الشراكة الأميركية الهندية. وقد تأكدت تلك المعادلة في الكثير من المناسبات، خاصةً على خلفية التفجيرات والعمليات التي وقعت داخل الأراضي الهندية والتي اتهمت فيها عناصر وجماعات باكستانية. كما لم تحل السياسات الداخلية المهمة التي اتخذتها الحكومة الباكستانية في مواجهة

الجماعات الإسلامية المتشددة - سواء داخل باكستان أو داخل الجزء الواقع تحت السيطرة الباكستانية من كشمير - دون التحيز الدولي لصالح الموقف الهندي، فقد أبدت الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية استعداداً واضحاً لاستخدام المواقف والمفردات الهندية نفسها في صراعها مع باكستان حول كشمير، وتحميل باكستان مسؤولية انتشار التنظيمات (الإرهابية) في المنطقة.

ولم يقتصر الأمر على الخطاب الدولي على أرضية الحرب على الإرهاب، فقد مثلت التطورات المتلاحقة على صعيد العلاقات الإستراتيجية الهندية / الأميركية، عاملاً مهماً، أيضاً، في التأثير على الموقف الباكستاني. فالنتيجة المهمة التي يسهل استنتاجها في هذا الإطار هي حرص الولايات المتحدة على التفوق العسكري والتقليدي والتكنولوجي الهندي على باكستان.

وهكذا، وإزاء فشل باكستان في إقناع الولايات المتحدة في تبني التصور التقليدي الباكستاني حول تسوية مشكلة كشمير، وإزاء الضغوط الدولية على باكستان على خلفية مسألة التنظيمات الإسلامية في كشمير وجنوب آسيا بشكل عام، اضطرت باكستان على ما يبدو إلى إدخال تغييرات مهمة على خطابها التقليدي بخصوص تسوية مشكلة كشمير.

السيناريوهات المقترحة لتسوية مشكلة كشمير

تشير العديد من التحليلات في ضوء التطورات السابقة إلى استعداد المؤسسة العسكرية

الباكستانية إلى التنازل عن تطبيق قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إجراء استفتاء حري في كشمير، مقابل الاستعداد لقبول تسوية سياسية للمشكلة مع ضمان المصالح الإستراتيجية الباكستانية في الإقليم وعدم إدخال تعديلات جوهرية على خط السيطرة بوضعه الراهن. وقد طرح بعض المسؤولين العسكريين بالفعل نماذج لتلك التصورات في إحدى الصحف العسكرية

(National Defence College Journal)

والذي اقترح فيه سيناريو يقوم على الجمع بين آليتي الاستفتاء والتقسيم. ويقوم هذا الاقتراح على ضم بعض المناطق على الجانب الباكستاني من خط السيطرة (آزاد جامو وكشمير، والمناطق الشمالية) إلى باكستان، وضم بعض المناطق الأخرى على الجانب الهندي من خط السيطرة إلى الهند (ليه Leh، وجامو، وأودھومبر Udhampur، وكاثان Kathan) إلى الهند، أما المناطق الأخرى (منطقة الوادي، وكارجيل Kargil، ودودا Doda، وبونش Poonch، وراجوري Rajauri) فيتم وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة مدة خمس سنوات قبل تطبيق استفتاء حر ونزيه^{١٤}. وفي السياق نفسه، طرح رئيس وزراء آزاد جامو وكشمير ساردار سيكاندار حياة خان، بديلاً آخر في أيار ٢٠٠٣ يقوم على تقسيم كشمير عبر نهر شيناب River Chenab. ووفق هذه الصيغة تتم إعادة رسم خط السيطرة عبر مجرى النهر، بحيث يتم ضم المناطق ذات الأغلبية الإسلامية التي تقع على يمين المجرى إلى باكستان، بينما تُضم المناطق ذات الأغلبية الهندوسية والبوذية التي تقع على يسار مجرى النهر إلى الهند.

وتذهب بعض التحليلات إلى أن هذه البدائل قد تم طرحها بإيعاز من الجيش في محاولة؛ لتمهيد الرأي العام الباكستاني لقبول تسوية سياسية والتنازل عن بديل تطبيق قرارات الأمم المتحدة. ويؤكد هذا التحليل تأكيد الرئيس الباكستاني السابق پرويز مشرف أن هناك حوالى (١٠ - ١١) بديلاً لتسوية مشكلة كشمير من بينها (صيغة نهر شيناب) بالإضافة إلى تأكيده ضرورة استعداد الشعب الباكستاني لأي من تلك البدائل وضرورة خلق طرفي الصراع جواً من الثقة يضمن نجاح عملية التسوية^{١٥}. وفي الاتجاه نفسه، كان مشرف قد أبدى استعداداً لتسوية مشكلة كشمير في ضوء روح (وليس نصوص) قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمشكلة عندما عرض في منتصف كانون الأول ٢٠٠٣ - ثم في اجتماع له مع عدد من الساسة الكشميريين في ٢٢ كانون الأول - استعداد باكستان لتسوية المشكلة في ضوء روح قرارات مجلس الأمن وأنه قد عرض على الهند إجراء حوار مباشر معها حول المشكلة وتنحية بعض بنود تلك القرارات التي ترى الهند صعوبة تطبيقها في حالة جدية الهند في الحوار^{١٦}.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن التحولات المهمة السابقة لا تعني بحال من الأحوال أن تسوية مشكلة كشمير قد باتت قريبة، إذ لا تزال هناك الكثير من الصعوبات والتعقيدات العملية والسياسية والأمنية التي تحول دون الوصول إلى هذه التسوية قريباً، فلا يزال هناك اتجاه قوي داخل الجيش يرفض فكرة تقديم أية تنازلات للهند، هذا فضلاً عن وجود قوى إسلامية قوية لا تزال ترفض فكرة التفريط

الهوامش

١ على سبيل المثال، كشف استطلاع الرأي الذي أجراه «معهد الولايات المتحدة للسلام» of Institute States United Pease خلال الفترة من ١٢ - ١٨ أيلول ٢٠٠٧، عن أن ٨٦٪ يرون أن العمليات الأميركية حول العالم هدفها إضعاف وتقسيم العالم الإسلامي، مقابل رفض ٥٪ فقط هذا الحكم. وفي الوقت الذي رأى فيه ١٨٪ فقط أن التحالف الباكستاني / الأميركي مفيد لباكستان، رأى ٤٤٪ أن هذا التحالف يحقق مصالح الولايات المتحدة بالأساس، ورأى ٢٩٪ من هؤلاء أن التحالف قد أضر بالمصالح الباكستانية. انظر النتائج التفصيلية لهذا الاستطلاع في:

Fair, Ramsay & Kull, 2007

(Muttahida Majlis-e Amal (MMA)²

³ انظر: "الأمم المتحدة وواشنطن ترحبان بعرض باكستان بشأن كشمير"، موقع (B.B.C) الإخباري، 19 كانون الأول 2003. على الرابط التالي http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/3333821.stm/newsid_3333000

(آخر دخول ٩/٧/٢٠٠٩، ١٠:٢٠ ص)

International Crisis Group (ICG), 2003, p. 8⁴

Center for Strategic and International Studies⁵ (CSIS), 2003

International Crisis Group (ICG), op., cit., p. 8⁶

^٧ رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

Center for Strategic and International Studies⁸

(CSIS), op., cit

International Crisis Group (ICG), op., cit., p. 13⁹

Chandran, 2004¹⁰

International Crisis Group (ICG), 2003, p. 13¹¹

^{١٢} وقع الرئيس الباكستاني «ذو الفقار علي بوتو» ورئيسة الوزراء الهندية «أنديرا غاندي» اتفاقاً في مدينة سيملا الهندية يوم ٢٨ حزيران ١٩٧٢ الذي عمل على ترتيبات إعادة الأراضي المتبادل بين الطرفين في أقاليم السند وكوتشي والبنجاب وصحراء راجستان. ونبذ البلدين استخدام القوة لتسوية المنازعات بينهما، واللجوء للوسائل السلمية لحل هذه الخلافات، واحترام كل منهما لسلامة ووحدة أراضي الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

Ibid., p. 18¹³

16-Ibid., pp. 15¹⁴

Ibid., p. 18¹⁵

^{١٦} انظر «مشرف يعلن ألا تغيير في سياسة باكستان في كشمير»، الشرق الأوسط، ٢٤/١٢/٢٠٠٤.

في أي جزء من كشمير باعتبارها أراضي إسلامية. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن وجود مشكلات على الجانب الباكستاني لا يعني بحال من الأحوال أنه لا توجد صعوبات على الجانب الهندي.

المراجع

Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2003.

“India-Pakistan Trade: Creating Constituencies for Peace”, South Asia Monitor, No. (56), March 3.

Chandran, Suba, 2004. “Kashmir and Jihad”, (Pakistan Media Analysis 17- January 2004)”, Article No. 1281, 17 January, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi.

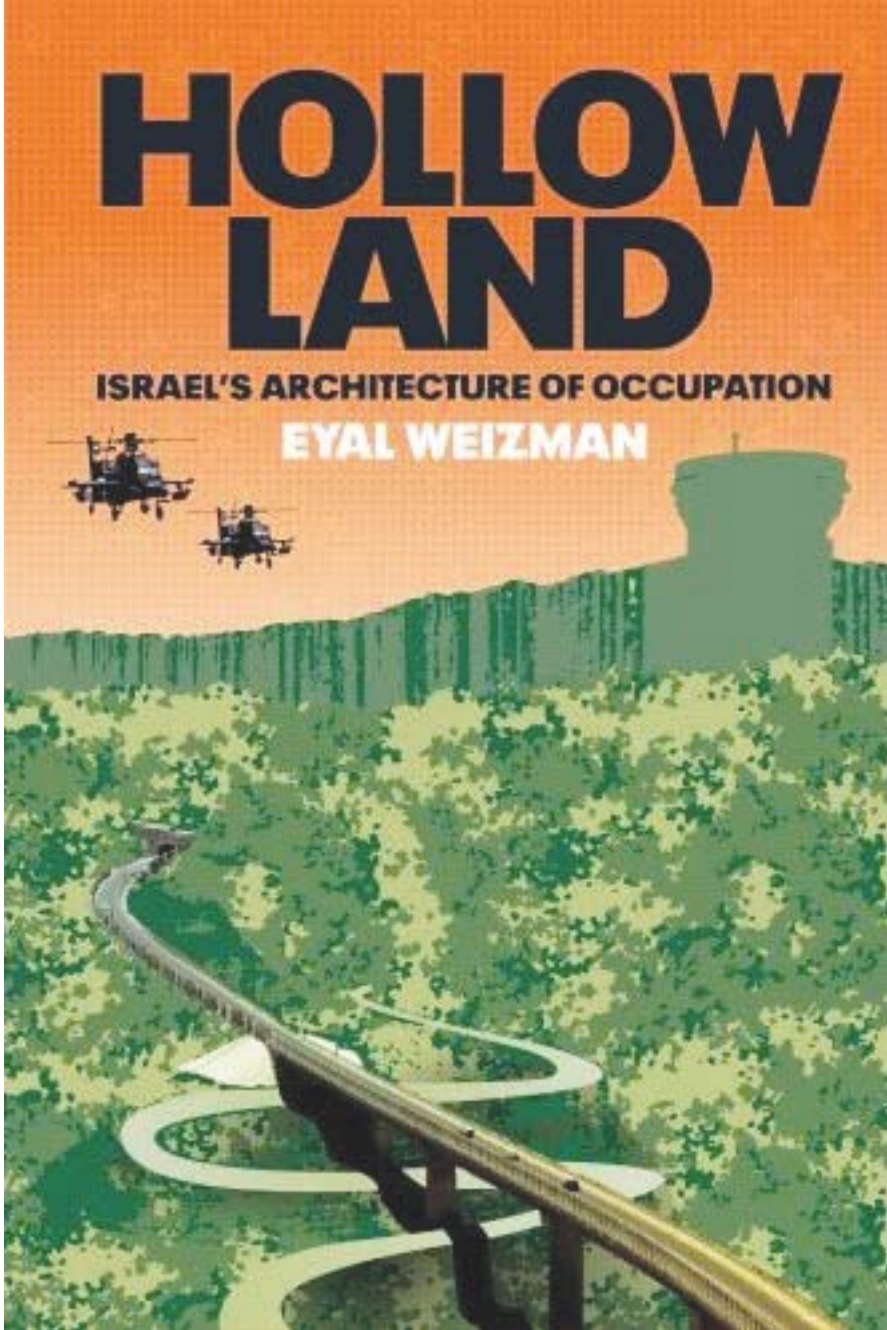
Fair, C. Christine, Ramsay, Clay and Kull, Steve, 2007. “Pakistani Public Opinion on Democracy, Islamist Militancy, and Relations with the U.S” (a Joint Study of World Public Opinion.org and the United States Institute of Peace, Washington D.C., United States Institute of Peace, Feb. 2007).

International Crisis Group (ICG), 2003. “Kashmir: The Viewpoint From Islamabad”, ICG Asia Report, No. 68, (4 Dec. 2003).

الأرض المثقبة: هندسة الاحتلال

الكاتب: إيال وايزمان (إسرائيلي)

مراجعة: سياسات



حظي الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة باهتمام واسع من قبل الباحثين والدارسين والمعلّقين، وتم إعداد دراسات كثيرة شملت المستوطنات من حيث النشأة والنوع والحجم، سواء من قبل باحثين فلسطينيين أو عرب أو أجانب أو يهود، وغاياتهم متعددة منها الوطني ومنها الحقوقي ومنها العلمي. لكننا في هذا الكتاب أمام دراسة مختلفة بشكل كبير ومتميز بشكل أكبر. فهي تدرس الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، إلا أنها لا تدرسه كشاط سياسي صرف ولا كغاية وطنية بحتة أو مهمة عسكرية دفاعية، بل تنظر إليه من وجهة نظر مختلفة مستخدمة أدوات تحليل جديدة على حقل دراسات الاستيطان.

في كتابه الصادر عن دار نشر (فيسو) والمعنون «الأرض المثقبة: هندسة الاحتلال الإسرائيلي»، يفكك إيال وايزمان العقل الاستيطاني الإسرائيلي ويعيد تفسير الممارسات الإسرائيلية من منظور هندسي ورؤية هندسية مغايرة.

وايزمان المهندس المعماري في الأصل يستخدم ثقافته في فن العمارة لتحليل الاجراءات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية وفق معايير ومفاهيم هندسية لم تستخدم في التحليل في السياق الفلسطيني من قبل.

وهو وباجتهاد واقتدار يضع هذه السياسات ضمن النسق الأشمل للعمارة والنشاطات الكولونيالية.

«اشتكى العام ١٩٩٩ مجموعة من المستوطنين للجيش من سوء استقبال الهاتف الخليوي خلال

سواقتهم في الطريق السريع في الضفة الغربية رقم (٦٠)؛ وجراء ذلك قامت شركة الخليوي (أورنج) بتركيب سارية تقوية للث (أنثيل)، واقترح المستوطنون رأس تلة يقع في منطقة ينحني عندها الطريق كمكان لوضع السارية. ورأس التل هذا كان هدفاً لمحاولات غير ناجحة من قبل المستوطنين لإقامة مستوطنة قبل ثلاث سنوات؛ بحجة وجود آثار لمدينة (ميجران) اليهودية. غير أن الاستكشافات الأثرية دلت على شواهد ولقى من الحقبة البيزنطية (آثار لقرية بيزنطية).

فيما مضى حاول مستوطنان احتلال التلة عبر وضع مساكن متنقلة. التلة مزروعة بكروم من التين والزيتون تعود إلى فلسطينيين من قريتي عين يبرود وبرقة.

ولما اعتبرت قيادة الجيش الإسرائيلي إنشاء سارية تقوية الإرسال مسألة عسكرية لحماية المستوطنين؛ فقد تمت مصادرة الأرض دون تردد. وبناء على طلب شركة (أورنج) قامت شركة الكهرباء بربط التلة بخطوط الطاقة والشيء نفسه بالنسبة إلى الماء؛ وكل ذلك لتسهيل عمل سارية التقوية. ومع تأخير تركيب السارية قام المستوطنون بشراء سارية وهمية ونصبوها وطلبوا من الجيش تصريحاً لتوفير حراسة على مدار الساعة للسارية.

بالطبع خوفاً من هجوم وتخريب قد يقوم به الفلسطينيون. وجاء الحارس في البداية وحيداً مع مسكن متنقل وبعد أيام جاءت زوجته وأولاده وربطوا مسكنهم بالكهرباء والماء المتوافر

للسارية. وفي آذار من العام ٢٠٠٢ انتقلت خمس عائلات للسكن مع الحارس وعائلته. ومع تزايد سكان النقطة الاستيطانية قامت وزارة الإسكان والأشغال ببناء عيادة للأطفال وبفضل بعض الدعم المالي الخارجي تم بناء كنيس للصلاة. الآن يعيش في (ميجران) كما باتت تعرف قرابة ٤٢ عائلة بواقع ١٥٠ فرداً.

هكذا يبدأ وايزمان مقدمة كتابه.

بالنسبة إلى وايزمان فكما تقترح القصة السابقة فإن الحدود في المناطق الفلسطينية ليست واضحة ومثبتة، بل هي - على النقيض من ذلك - مرنة وفي تحول مستمر (ص ٦). والجغرافيا الفوضوية التي تحدد شكل الحدود هي صورة متطورة من التحولات التي يعاد تركيبها وصناعتها وفق كل تطور سياسي جديد. وكما يحذر وايزمان فإنه لا يمكن اعتبار الحدود المرنة بوصفها بيئة جيدة، بل هي - على النقيض من ذلك - أكثر خطورة من الحدود الثابتة. كما يجب ألا نفهم أن الحدود المرنة تعني أن المساكن المتنقلة الخاصة بالمستوطنين والطرق الالتفافية أو الجدر المبنية من الأسمنت المسلح هي في حد ذاتها مرنة وناعمة ويمكن التحكم بها بل ما يجب فهمه هو أن التنظيم المكاني المستمر للحدود السياسية هو استجابة وردة فعل لصراع سياسي عسكري.

مرة أخرى وكما يشرح وايزمان بعمق أكبر، فإن السكان المختلفين داخل هذه الحدود لا يتصرفون وفق غلاف محدد للحيز، حيث إن الحيز ليس الخلفية الأساسية لأفعالهم بل هو شبكة مجردة تدور فيها الأحداث، وعليه فإن

الحيز هو الوسيط الذي يسعى هؤلاء السكان إلى تغييره وتحويله والتأثير فيه وملاءمته لغاياتهم وحاجاتهم وفهمهم.

إن السياسة الأمنية الإسرائيلية التي تمارس في الضفة الغربية تقصد إلى خطف وتشويه أية فرصة للتسوية السياسية مع الفلسطينيين وتأمين أكبر قدر من الأراضي للمستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة؛ تجنباً لأي انسحاب جزئي محتمل.

ويذكر الكاتب القارئ بما قاله أرئيل شارون (وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك) فور عودته من مفاوضات (واي بلانتيشين) في تشرين الأول ١٩٩٨ حين قال لهم: «تحركوا وأسرعوا في السيطرة على أكبر قدر ممكن من رؤوس التلال... لأن كل ما سنأخذه الآن سيظل لنا، وكل شيء لا نأخذه سيكون لهم». (ص ٣)

وهي خطة اتبعها المستوطنون للتحكم بمجرى وخط الجدار من حيث نشر البؤر الاستيطانية في مناطق إستراتيجية متفرقة، وبالتالي يجبرون القائمين على الجدار على ضمها وتعديل مسار الجدار لتصبح داخله؛ وهو ما يفسر تعديل مسار الجدار بين فترة وأخرى.

ويتابع وايزمان: يرفض من باتوا يعرفون بـ (فتيان التلال) نظرة آبائهم (المدينة) وبحثهم عن حدود محصنة، وهم - أي فتيان التلال - متأثرون بأسطورة الأبطال الغربيين الأقوياء وأسطورة رواد الصهيونية من المستوطنين الأوائل في مطلع القرن العشرين؛ لذا إعادة ما يذهب هؤلاء الفتيان للتصادم مع السكان الفلسطينيين المحليين بالسلاح.

وفي مقابل الجغرافية الثابتة والأماكن المحددة والتوازن في رسم الحدود التي تشير إلى أماكن السيادة؛ فإن الحدود عميقة ومتغيرة الأماكن ومتناثرة ومناطق سهلة التحول، وهي لا تلتزم بالخير السياسي أو ما يقترحه الخطاب السياسي بقدر تميزها بالتغير السريع في الشكل والحدود. ولا يمكن بسهولة وضع حدود بين ما هو داخل وما هو خارج الحدود. هناك صعوبة كبيرة في فهم خطوط مثبتة لهذه الحدود؛ لأن فكرتها قائمة على نفي مثل هذه الحدود. وفي الحقيقة كما يذكرنا إيال وايزمان فإن الحدود التي اعتاد المستعمرون (الأوروبيون) رسمها في المستعمرات لم تكن تلتزم بأية قواعد تقليدية في رسم الخرائط.

وكما يناقش وايزمان فإن السرد الكولونيالي اعتاد على أن يركز على طرق ووسائل الحكم والإدارة التي تتم ترجمتها من خلال تنظيم المكان وفقاً لقواعد تأسيسية للتنظيم المنطقي والتصنيف والإجراءات وقواعد الإدارة. بمعنى أن طريقة الحكم كانت تعكس فهماً يتعلق بالسياسة العامة للقوى الاستعمارية.

ما يقترحه كتاب وايزمان هو أن ما يجري في المناطق الفلسطينية المحتلة من سياسات استعمارية لا ينجح فقط عن تدخل الحكومة الإسرائيلية، بل هو نتيجة لتدخل متشعب من مجموعة من اللاعبين الذين عادة ما يكونون خارج نطاق الدولة. وعليه فإن «التنظيم المكاني للمناطق الفلسطينية المحتلة ليس انعكاساً لتنظيم وتخطيط وتنفيذ تراتبي، بل هو عادة ما يكون

نتاج فوضى منظمة. حيث يسمح غياب تدخل الدولة بتدخلات مختلفة تقوم على الاستيلاء على الأراضي بالعنف. وهؤلاء اللاعبون هم المستوطنون الشباب والجيش الإسرائيلي وشبكات الخلوي والشركات التجارية ونشطاء سياسيون وحقوقيون ومقاومة مسلحة وخبراء قانونيون وإنسانيون ووزراء حكوميون وحكومات أجنبية والإعلام ومحكمة العدل ومخططون ولجان خارجية.

دون أن يعني هذا أنهم ينسقون فيما بينهم، ودون أن تكون غاياتهم وأهدافهم واحدة ومشتركة. فكل طرف يقوم بدوره بطريقة غير منسقة وغير منظمة. وكما يقول الكاتب ولما كانت الجغرافيا الناتجة هي استجابة لمجموعة متعددة ومتناثرة من مصادر القوة وليست لمصدر واحد موحد؛ فإن هندسة المكان لا يمكن فهمها كاحتواء مكاني لإدارة سياسية موحدة أو كتنتاج لأيدولوجية واحدة. بل يجب فهم تنظيم المكان في المناطق المحتلة بوصفه (عملية تجميل سياسية) أو كخريطة تعكس العلاقات بين كل القوى التي تساهم في تشكيلها. وعليه فلا يمكن وصف هندسة الحدود بأنه (سياسي) بل (هو سياسة عند التنفيذ). (ص. ٤٠)

وكما يقول وايزمان في مطلع كتابه، فإنه وعلى الرغم من التعقيدات القانونية والمناطقية والحقائق على الأرض التي تديم من عمر الاحتلال، فإن الصراع على فلسطين هو - ومنذ بدايته - عملية مستمرة وواضحة من الاستعمار والاستلاب والمقاومة والقمع. (ص. ٨-٩).

وسياسة اللاتنظيم التي تتمتع بها هذه النقاط الاستيطانية والعشوائية التي تنتقل بها من رأس تلة إلى أخرى والتحويلات السريعة في ترسيم حدود المستوطنات تخدم الرغبات الإسرائيلية الحكومية. هذه الفوضى المكانية تتمتع بمزايا هيكلية معينة؛ فهي تعزز مفهوم (التعقيد) الذي تتذرع به حكومة إسرائيل حين تناقش التسوية السياسية مع الفلسطينيين، حيث تقول إن الأمر على الأرض أكثر تعقيداً على الصعيد الجغرافي والوقائي؛ ما يتطلب التأجيل، والقصد هو التسوية في حل الأمر وإحالة إلى قضايا الحل النهائي أو القضايا التي يصر إلى النظر إليها لاحقاً. وكما يذكرنا وايزمان فقد نزع إسرائيل ومنذ البداية إلى تقديم مقترحات الخبراء بوصفها شيئاً يعتد به؛ للتهرب من ردة فعل السكان؛ وبالتالي الركون ليس إلى وعي الناس وفهمهم للحقائق السياسية بل إلى اقتراحات الخبراء واللجان.

لقد تطلبت حقبة التسوية مع الفلسطينيين أن تطور إسرائيل من سياساتها ومفاهيمها. فبعد (أوسلو) وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وخروج إسرائيل إلى خارج التجمعات السكنية الفلسطينية خاصة المدن؛ أصبح حضور الجيش الإسرائيلي في الحياة اليومية الفلسطينية مختلفاً. لقد سارعت إسرائيل لمواءمة نفسها مع الوضع الجديد؛ الأمر الذي تطلب تغييراً ملحوظاً في مفهوم (السيطرة)؛ لذا نزع إسرائيل إلى التحكم في الحياة اليومية الفلسطينية من خلال التحكم في الغلاف الخارجي للحيز المحيط

بها مثل: إغلاق النقاط الحدودية وفتحها، وبناء السور سواء حول قطاع غزة أو حول الضفة الغربية، وتحديد ساعات مختارة للفتح والإغلاق، والفصل بين الأماكن، وتقطيع أواصر المدن والمحافظات المختلفة، وإضافة إلى كل ذلك الاعتماد على قوة الردع الموهلة لسلاح الجو الإسرائيلي من خلال عمليات القصف المركز للأهداف المتحركة والثابتة.

لقد سعت إسرائيل من خلال ذلك إلى إحكام قبضتها على المكان الفلسطيني مغيرةً من شكله وجغرافيته وهندسته، ولم يختلف الأمر كثيراً إذا ما كانت إسرائيل تحتل المدن الفلسطينية من الخارج أو من الداخل؛ فدائماً لا تعدم إسرائيل الوسيلة.

ولربط هذه المستوطنات المتناثرة في المناطق الفلسطينية؛ يتم تمديد شبكة متداخلة من البنى التحتية ثلاثية الأبعاد، إما عبر طرق تربط المستوطنات بشكل مستوٍ عبر جسور تتجاوز الطرق والأراضي الفلسطينية وإما عبر أنفاق تمر تحت هذه الأراضي (وهي للمفارقة - كما يقول وايزمان - ما اكتشف قيمته الفلسطينيون حين بدؤوا حفر الأنفاق تحت المستوطنات بغية تنفيذ هجمات ضد إسرائيل).

وبذا حولت السياسات الإسرائيلية حلم الدولة الفلسطينية المتواصلة جغرافياً إلى كابوس، ومع وجود مئات البؤر الاستيطانية والتجمعات المختلفة صار عسيراً التفكير في آلية لربط المناطق الفلسطينية داخل الضفة الغربية بعضها ببعض وربط الضفة الغربية

بقطاع غزة. ووايزمان يراجع بعض المقترحات بهذا الخصوص (مثل اقتراح ما عرف بـ«القوس» الذي قدمته مؤسسه «راند» الشهيرة) والتي تعكس جميعها عمق الأزمة.

لقد كتب قبل ذلك الدكتور فيصل عوض الله - في سياسات العدد السابع (٢٠٠٩) - دراسةً اقترح فيها أن التوصل الجغرافي بين مكونات الدولة الفلسطينية المختلفة (الضفة وغزة) تم استبداله من جراء الحقائق على الأرض بتواصل مواصلاتي تنقلي. ليس هذا فحسب، فوايزمان يكاد يقترح صعوبة تقسيم فلسطين إلى كيانين وهو يقول إنه حتى في قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني من العام ١٩٤٧ كانت هناك صعوبة في خلق ترابط بين مكونات الدولتين المختلفتين.

هل التقسيم ممكن؟ لنقرأ وايزمان في نهاية الفصل الأول: «إن المفهوم السياسي/الجغرافي لفلسطين وإسرائيل يشير إلى تقاطعات حول مكان واحد. وعلى التقنيات والممارسات المعقدة وغير المستدامة - والتي من شأن أي حل قائم على فكرة الفصل أن يقدمها - أن تكشف عن هذا التناقض في الحيز وتوصل إلينا لننظر إذا ما كان طريق التقسيم السياسي هو الطريق الأصوب». (ص. ١٦)

حرب ١٩٦٧ . . مقدمة

يبدأ الكاتب تقديم حرب العام ١٩٦٧ من حيث دوافع إسرائيل. وهو يبدأ بالإشارة إلى تصريح لرئيس الأركان الإسرائيلي إيغال يعلون

في العام ١٩٥٩ والذي يقترح فيه ضرورة الركون إلى «الضربات الاستباقية». وكما يقول وايزمان فإن واحدة من أشرس المعارك بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة دارت تحت الأرض: في التنقيب عن الآثار وفي الاستشهاد بالتاريخ واللقى الأثرية. بالطبع، أيضاً، هناك المعارك على المياه والخزانات الجوفية حيث وكما يذكر الكاتب تستخدم إسرائيل ٨٣ بالمائة من الخزان الجوفي المائي في الضفة الغربية سنوياً فيما يستخدم الفلسطينيون ١٧ بالمائة منه فقط. كما يعرض الكاتب لسياسة التلوث التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في محاولتها السيطرة على المكان، حيث إن ضيق المكان الفلسطيني ومنع التجمعات السكنية الفلسطينية من النمو الطبيعي والمخطط يخلق أزمات بيئية تقوم بتشويه المكان وتغيّر معالمة.

إن الحرب على تغيير الحيز وتحويره وتحويله هي دافع إسرائيل في إدارة الصراع اليومي ضد الفلسطينيين كما يقترح وايزمان في مجمل كتابه. حتى حين تقوم إسرائيل بالمساهمة في تحسين الخدمات الصحية في فلسطين فإن ذلك ليس لتحسين صحة الفلسطينيين بل لتجنب انتقال عدوى الأمراض من الفلسطينيين إلى الإسرائيليين. إن القرب في المكان في مرات كثيرة يفرض على إسرائيل اتباع بعض الخطوات والسياسات التي تتنافى مع رغباتها.

وهذا كلام صحيح؛ فمثلاً سرعان ما تتعاون إسرائيل مع السلطة الفلسطينية في قضايا تتعلق

بالأمن الصحي وتزوّدھا بالمصل اللازم للوقاية من بعض الأمراض وتقوم بتشكيل غرف عمليات مشتركة وتنسق السياسات . ربما كان آخر الأمثلة التعاون في مجالات مكافحة الأمراض المعدية خاصة أنفلونزا الخنازير والطيور .

الفصل الأول : «القدس : ترسيخ المدينة المقدسة»

يستعرض الكاتب التخطيط العمراني لمدينة القدس منذ الاحتلال البريطاني للمدينة ليركز على الفهم الإسرائيلي الاستعماري لتغيير المكان في المدينة المقدسة .

وكما يذكرنا الكاتب فإن تعداد سكان الأحياء اليهودية في القدس الواقعة ضمن الحدود البلدية يقترب من ٢٠٠ ألف مستوطن وهو يعادل تعداد مجمل المستوطنين في الضفة الغربية . وكما يقتبس الكاتب من الناشط الإسرائيلي جيف هالبر فإن الحديث عن القدس كمدينة مورتوبوليتان هو حديث عن الاحتلال . (ص ٢٦) وإسرائيل قامت بتغيير الحدود البلدية للمدينة المقدسة؛ لتضمن شمل أكبر قدر من المستوطنات المحيطة بالمدينة واستبعاد بعض القرى والضواحي التابعة تاريخياً للمدينة . وهي محاولة لجعل المباني والمستوطنات الجديدة في المدينة تبدو محلية .

ولم تكن المعضلة التي تواجه مخططي الاحتلال والتهويد هي البناء السريع والانتشار في التوسع الاستيطاني بل في كيفية جعل هذا التوسع طبيعياً ، أي أن يبدو نمواً طبيعياً في سياق تطور المدينة . وبذا فقد شكّلت الهندسة -

من حيث المؤسسة والشكل والطراز الذي بنيت عليه هذه الضواحي الجديدة والطريقة التي تم تصميمها وفقها والآلية التي تم النظر إليها من خلالها وكيف فُهمت من قبل الآخرين - شكل لغة بصرية استخدمت للتمويه على حقيقة الاحتلال . وكما يستذكر الكاتب فإن الدور الذي أنيط بهذه الفكرة قد تم صوغه في خطة المدينة العام ١٩٦٨ .

ورغم أن الخطة ارتكزت إلى رؤية معاصرة في رسم المدن من حيث الطرق والمناطق التجارية، فإنها التزمت بقيم الجمال الشرقية وقواعد التطور الحضري الكولونيالي التي كان معمولاً بها خلال فترة الانتداب البريطاني . والكاتب يتجه بعد ذلك إلى مراجعة التخطيط الحضري للمدينة خلال الفترة البريطانية .

وكانت أول خطوة قامت بها إسرائيل فور احتلالها المدينة في العام ١٩٦٧ هي هدم حي المغاربة القائم بجوار حائط البراق من أجل إقامة ساحة كبيرة أمام الحائط لاستخدام المتدينين اليهود . ما يسميه الكاتب «التصميم عبر الهدم» والذي شكل جزءاً كبيراً من سياسة إسرائيل في تغيير المكان في المدينة وتحويله .

لقد شملت عملية الهدم تلك ١٢٥ بيتاً كانت جزءاً أصيلاً من تشكيل المكان لتفسح المجال لساحة عصرية . وفي العنوان الفرعي «الآثار التوراتية» فإن الكاتب يذكر بزعم ديفيد بن غوريون بأن حق اليهود في فلسطين «يرتكز إلى حفرهم التراب بأيديهم» . ومع استيطان إسرائيل لفلسطين واحتلالها سطح الأرض أخذت تبحث

عن تثبيت هذا الوجود من خلال الاستيطان العمودي عبر الحفر تحت الأرض؛ بحثاً عما يثبت مزاعم اليهود. هذا الاحتلال العمودي يتلاقى مع الاحتلال الأفقي السطحي على وجه الأرض ويعززه. هذه النشاطات هي استكمال للتنقيب الذي قام به الأركيولوجيون البريطانيون والأميريكيون منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولا يفوت وايزمان في تحليله أن يفرق بين نشاطات الأركيولوجيين اليهود وسابقيهم البريطانيين والأميركيين؛ فالمنقب الإسرائيلي لم يكن مدفوعاً بوازع ديني مثل سابقيه بل بوازع وطني. لذا فقد كانت هذه النشاطات جزءاً من استعمار الأرض والسيطرة على المكان. ثم يناقش الكاتب الرؤية الهندسية للمعماريين الذين قاموا ببناء المستوطنات حول المدينة وداخلها حيث كان البحث عن الهوية الوطنية الناشئة من خلال العمارة. وكان الحل هو محاولة مواءمة العمارة الجديدة مع شكل المكان بمعنى توطين المساكن الجديدة ضمن النمو الطبيعي للمدينة. ويتحدث الكاتب عن انجذاب المعماريين اليهود إلى شكل المكان الفلسطيني وتكوينه وتأثرهم به.

وهو ما يناقشه الكاتب في العنوان الفرعي «إعادة إنتاج المدينة القديمة». وهو يناقش بتفصيل مخطط مستوطنة (جيلو) من حيث رؤية المهندس المعماري وشكل الحي. والكاتب يحاول، دائماً، وضع النشاطات المعمارية الإسرائيلية ضمن النسق الأشمل لتطور العمارة العالمية مفرقاً بينهما في مرات ورابطاً بينهما في أحيان أخرى.

يخصص الفصل الثاني من الكتاب المعنون بـ«التحصينات: المعمار عند أرئيل شارون» لمناقشة النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية تحديداً والتي تميزت بها حقبة السبعينيات. وهو يراجع المقترحات التي وضعت من قبل قادة الاستيطان ورجال الدولة في إسرائيل لتعزيز الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بدءاً بخطة أيجال أيلون التي بنيت على فهم حدود الدولة بكونها تتناسق مع الحدود الطبيعية مع امتداد الصدع الكبير والذي يشمل المناطق الشرقية للمناطق المحتلة حديثاً العام ١٩٦٧ والممتد من هضبة الجولان مروراً بوادي الأردن ونزولاً حتى قاع شبه جزيرة سيناء حتى مدينة شرم الشيخ. كل ذلك من أجل خلق واقع استيطاني يشكل حدوداً وتحصيناً للدولة. والفكرة هي خلق تحصينات حول هذه الحدود. وهو المنطق نفسه الذي تبناه رئيس هيئة الأركان في بناء الخط الدفاعي الذي عرف باسمه «خط بارليف». ويحلل الكاتب كيف ارتكزت فكرة الخط إلى وجود نقاط وتحصينات تحمي حدود الدولة من هجوم مصري محتمل. لقد تم في إسرائيل أسطرة التحصينات وجعلها أساسية في الدفاع عن الدولة.

وهنا يقدم الكاتب تحليلاً مطولاً لفهم شارون لـ«الحدود» ويقدم شرحاً مفصلاً لمفهوم المكان بالنسبة إلى عقل المخطط العسكري. وموقف شارون يختلف عن فهم بارليف من حيث رفضه وجود تحصينات ثابتة تكون عرضة لهجوم العدو بل يجب الركون إلى تحصينات متنقلة ومتفرقة

تجعل الهجوم عليها صعباً. من هنا رأى شارون ضرورة وجود شبكة متناثرة من التحصينات المترابطة. وهي الرؤية نفسها التي حملها شارون معه من الجيش إلى الاستيطان حين أصبح زيراً للبنى التحتية ومسؤولاً للجنة الاستيطان. وخلال معالجته رؤية شارون يستعرض الكاتب ما قام به في غزة، حيث قام شارون وترجمة لرؤيته باستخدام المكان لحماية الجيش وتحصينه بهدم مئات البيوت داخل مخيمات غزة لشق شوارع عريضة تمكن الدبابات والجيش من التنقل بحرية في الأماكن المكتظة.

كان الحفر داخل المكان عبر الهدم هو الوسيلة التي رأى شارون أنها الأنسب لتطويع المكان للجيش. وهو الفهم نفسه الذي استخدمته إسرائيل في عملية السور الواقى من خلال هدم البيوت في مخيمات الضفة والتنقل من بيت لبيت. وبالنسبة إلى الاستيطان داخل الضفة الذي قادته (غوش أمونيم) فقد كان يركز إلى الرؤية البصرية للمستوطنات بحيث تكون المستوطنة واضحة للفلسطيني من كل مكان، لتذكيره بأن اليهود موجودون هنا. هذه الرؤية السيكلوجية هي التي جعلت المستوطنات عادة تكون في أماكن مرتفعة على رؤوس التلال فوق القرى الفلسطينية. (ص ٨٠)

وهو ما يستفيض في الحديث عنه الكاتب في الفصل الثالث المعنون بـ «المستوطنات: المعركة على التلال»، حيث يقدم تحليلاً دقيقاً لتطور الوعي الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقراءة عميقة لمواقف الحكومات

الإسرائيلية المختلفة. وينوه مثلاً الكاتب بأن مخططي المستوطنات قاموا بإنشائها فوق الأماكن التي يرغبون في أن تقوم الدولة بضمها إلى حدود البلاد في سبيل فرض حقائق على الأرض (ص ٩٤) ولدوافع أمنية في مرات كثيرة كان يتم ضم الأماكن التي تقام عليها المستوطنات. وكثيراً ما كان الجيش يقول إن خطواته هذه مؤقتة للتهرب من بعض المساءلات القانونية التي قد يقدمها للمحكمة المعترضون. إن ما يسميه الكاتب «المؤقت الدائم» شكل ظاهرة في استلاب أراضي الفلسطينيين. (ص ١٠٣) وبذا تم تحويل وتغيير المفاهيم والأعذار من «الدفاع» إلى «الأمن». الدفاع بما يقتضيه من تحصينات وحدود، والأمن بما يقتضيه من ضم وتدخل وتعزيز وجود لحماية الأماكن المقامة: المستوطنات. (ص ١٠٦-١٠٧) لتتذكر قصة سارية تقوية البث التابعة لشركة (أورنج) التي يسردها الكاتب في بداية الكتاب.

يعنون الكاتب الفصل الرابع بـ «المستوطنات: التخطيط الحضري البصري» ويعرض الكاتب لمستوطنة (معاليه أدوميم) (الصعود الأحمر) في الضفة الغربية من حيث فكرة نشأتها واختيار المكان وهندسته ومعماره.

وكما يقتبس الكاتب من المهندس ثوماس ليرسدورف الذي أشرف على إنشاء المستوطنة فإنه وحين تم وضع مجموعة من الخيارات بعد فحص وتدقيق للبناء فوقها فإنه اقترح المكان الذي يشرف على الطرقات الرئيسة. لقد قاد ليرسدورف فريقاً من ١٢ مهندساً معمارياً

وخبراء مواصلات واقتصاديين وخبراء أرساء لتحديد مكان المستوطنة. بعد ذلك يعرض الكاتب للخطوات التي اتخذتها حكومة بيجن منذ أواخر السبعينيات لتوسيع النشاطات الاستيطانية وهو ما يسميه الكاتب «إستراتيجية الزرع». حيث عمدت إسرائيل إلى تسجيل قطع الأراضي وإجراء عمليات مسح جديدة في المناطق المحتلة من أجل اكتشاف قطع أرض غير مسجلة؛ لتعود ملكيتها للدولة لاستخدامها في نشاطاتها الاستيطانية.

(ص ١١٦) وفي مرات كثيرة حين توجد قطعة أرض فلسطينية لمزارع محاطة بمناطق غير مسجلة ويتم بناء مستوطنة على هذه الأراضي تصبح قطعة الأرض هذه جزيرة داخل المستوطنة لا يتم الدخول إليها إلا بتصريح وإجراءات أمنية، كل ذلك لدفع المزارع إلى ترك أرضه. كما استخدمت إسرائيل المسح الجغرافي من الجو حيث قامت بتصوير كافة مناطق الضفة الغربية جواً. واستخدام الجو سهل مهمة الكشف عن أراض غير مستخدمة وأعفى المخططين الإسرائيليين من مهمة السير في الطرقات بين الفلسطينيين.

ويتحدث الكاتب عن الشكل البصري للمستوطنة من حيث معمارها وهندستها. فيقول مثلاً يحاول مهندسو المستوطنات أن يجعلوا من مسطحها المعماري مثل دائرة نموذجية تلتف حول منتصف حضري يقع على رأس التلة التي تقع فوقها المستوطنة، وعادة ما يكون هناك كنيس في أعلى نقطة في المستوطنة. وعادة ما

تكون قسائم الأراضي في المستوطنة متساوية وعبرة عن قطع منتظمة بنفس الشكل، والطريق الذي يقود للمستوطنة يلتف حول الجبل صعوداً نحو المستوطنة مزوداً على جانبه بأنايب المياه والكهرباء والمجاري والهاتف.

ورغم الدواعي الأمنية التي قد تسوقها إسرائيل في تبرير بناء المستوطنات إلا أن هذا البناء كان مصحوباً بمجموعة من الدوافع منها الديني ومنها السياسي (تفريغ أية عملية تسوية من قيمتها) والاقتصادي (البحث عن سوق عمالة رخيصة). وكل دافع من هذه الدوافع كان ينظر إلى تلال الضفة الغربية نظرة مختلفة.

(ص ١٣٢) لقد شهد عقد الثمانينيات قفزة في انتقال المستوطنين للسكن في الضواحي الاستيطانية التي بدأت تنتشر في تلال الضفة الغربية. والكاتب يحلل هذه الطفرة بعدة عوامل منها ما له علاقة بالرغبة في السكن في الضواحي بالقرب من تل أبيب والقدس أبعد بضع كيلومترات داخل حدود ١٩٦٧، إلى جانب الدوافع الاقتصادية والحوافز التي قدمتها الحكومة لتشجيع الهجرة للمستوطنات. وحين يعود الكاتب لعنوان الفصل المتعلق بالرؤية البصرية يسجل أنه منذ إنشاء السلطة العام ١٩٩٤ وحدث ثورة في البناء في المدن الفلسطينية وفي الضواحي المحيطة بها فإن المباني الجديدة والفيلات الفلسطينية التي بدأت تنتشر في الجبال بقرميدها الأحمر وعمارتها الشرقية والغربية المختلطة كلها حرمت المستوطنات الإسرائيلية من التمايز البصري الذي كانت تتمتع به من قبل. (ص ١٣٠)

أما الفصل الخامس فيعنونه الكاتب بـ«الحواجز: السيادة المتصدعة ومرآة الطريق الواحد» حيث يعرض الكاتب لمعمارية المعابر التي تربط المناطق الفلسطينية بالعالم الخارجي خاصة معبر اللنبي من حيث الإجراءات التي تتخذ لسفر الناس وتنقلهم. وكما يقول الكاتب فإنه ووفق هذه الإجراءات فإن إسرائيل مازالت تتحكم بالفلسطينيين من خلال تنظيم حركتهم في المكان دون أن تلجأ لإدارة حياتهم، وذلك من داخل نقاط تضعها على مداخل قراهم ومدنهم.

(ص. ١٤١) تتميز معمارية وطريقة هندسة جسر اللنبي ومن خلال مبنى واحد بمبدأ المراقبة نفسه الذي قاد إلى توزيع المستوطنات ونقاط التفتيش في المناطق المحتلة. ولكن وعلى العكس من منطقها القائم على فكرة أن تكون «ملحوظاً ولكن غير قابل للتحقق منك» فإن منطق جسر اللنبي قائم على إخفاء كل آليات القوة والتحكم بالمسافر مع وجودها. وبهذا فقد عملت المعابر الحدودية كصمامات أمان للتحكم بحركة الفلسطينيين (ص. ١٤٣) بعد ذلك يناقش الكاتب معمارية وهندسة الحواجز التي أصبحت منتشرة في كل مكان ومتداخلة في المكان، للدرجة التي باتت تحدد شكل الاحتلال. وإسرائيل من خلال المعابر والحواجز لا تتحكم بالفلسطينيين فحسب بل في كل ما قد يصل الفلسطينيين حتى من المساعدات الخارجية وحركة المال والبضائع. (ص. ١٥٨)

يعنون الكاتب الفصل السادس بـ«الجدار:

أرخبيل الفصل والفصل السياسي المستحيل». لقد كانت غاية إسرائيل من وراء سياسات الفصل هي خلق حيز إسرائيلي متجانس يمكن الدفاع عنه، وإذا لم يضمن الحماية من هجمات الفلسطينيين فإنه يضمن وجود أغلبية يهودية داخله. وللمفارقة كما يرى وايزمان فإن الجدار، أيضاً، عمل على عزل المستوطنات، حيث إن المستوطنات في «المناطق الأمنية الخاصة» تشبه التجمعات الفلسطينية في «المناطق الأمنية المغلقة» ليست بأكثر من جزر معزولة سياسياً عن محيطها الخارجي. (ص. ١٧٨) وكما يقول وايزمان في آخر فصله فإن حقيقة الجسور والحواجز على عكس ما يريده مخطوطها تدلل على محدودية سياسة الفصل. ومن بين كل هذه الضوضاء فإن الصوت الوحيد الذي يمكن سماعه يقترح ومن الواقع أن الحل الوحيد للأزمة يكمن خارج نطاق الفصل.

ويستكمل الكاتب نقاشاً شبيهاً مستخدماً فكرة «الجدار» في الفصل السابع المعنون بـ«شؤون الحرب الحضرية: المشي عبر الجدران» في إشارة إلى حرب إسرائيل على الضفة الغربية وانتقال الجنود الإسرائيليين في المكان الفلسطيني عبر الانتقال من بيت لبيت بعمل فتحات في جدران البيوت والقفز منها. ويناقش الكاتب الهجوم على مخيم بلاطة خلال عملية السور الوافي (ص. ١٩٢). وإسرائيل لم تتوقف عن هدم المكان الفلسطيني لغايات مختلفة؛ وذلك من أجل خلق مكان يستجيب لتطلعاتها سواء الوطنية أو الأمنية أو غيرها. إن عمليات الهدم تلك هي

محاولة لتفسير المكان أو لإعادة تفسيره كشرط من شروط النجاح في الحرب في المناطق المدنية وهي استجابة لتأثيرات النظرية ما بعد الحداثية وما بعد التركيبية. فالحرب بالنسبة إلى جنرالات إسرائيل كانت عبارة عن قراءة و تفكيك (على مستوى المفاهيم) الحيز الحضري القائم قبل بدئ العملية العسكرية. (ص. ٢٠٠) فالجيش فهم الحرب في نابلس - وفقاً لأحد الجنرالات الذين يقتبس منهم الكاتب - بوصفها «مشكلة حيز». والقصد كان إعادة تشكيل المكان ليستجيب لحاجات المعركة مثل إعادة تفكيك النص الأدبي لفهمه.

لقد تطورت بذلك غايات الأمن الإسرائيلي لترتكز إلى فكرة تحرير إسرائيل من الحاجة لتكون فيزيائياً موجودة بين الفلسطينيين لكن رغم ذلك قادرة على التحكم بأنهم. وعليه فإن النموذج الأمني الإسرائيلي قائم على استبدال «الحضور» في المناطق المحتلة بالمقدرة على التحرك خلالها وخلق نتائج عبر العمليات العسكرية والغارات الجوية وعمليات الكوماندوز التي ستؤثر على مقدرة العدو وتنظيمه. (ص. ٢١٧) وعليه فإن شرط إسرائيل المسبق لأية عملية تسوية وانسحاب هي أن تمتلك المقدرة على التدخل والعودة متى ما رأت.

بهذا ينتقل الكاتب إلى الفصل الثامن حول «الإخلاء: هندسة تفكيك الاستعمار» والذي يتحدث فيه عن الانسحاب من قطاع غزة. حيث يستعرض الكاتب النقاش داخل إسرائيل حول مستقبل البيوت والمباني في المستوطنات قبل أن

يستقر الرأي على تدميرها وحرمان الفلسطينيين من استخدامها. ورغم اللغة الوطنية العالية من قبل الطرفين من حيث رفض الإسرائيليين فكرة أن يسكن الفلسطينيون في بيوت اليهود وأن يحولوا الكنس إلى مساجد ورفض الفلسطينيين أن يسكنوا في بيوت محتليهم فإنه من ناحية هندسية فإن بيوت المستوطنات بنيت لتناسب عائلة من ثلاثة إلى ستة أشخاص فيما طبيعة العائلة الفلسطينية تختلف ولا تلائمها هذه البيوت. هنا يناقش الكاتب فكرة استخدام بيوت المستعمرين في المستعمرات حيث هناك من يرى أن هذه المباني في حال استخدامها ستعكس علاقة القوة في المجتمع ما بعد الكولونيالي حيث سيسكن الحكام الجدد بيوت الحكام السابقين. لكن ووفق التجربة في فلسطين فإن الكثير من المخيمات الفلسطينية مثلاً أنشئت في أماكن كانت لاستخدام القواعد العسكرية البريطانية. رغم ذلك فالأمر لم يكن خاضعاً للرغبة الفلسطينية حيث إن إسرائيل لم تترك لهم شيئاً للاستخدام. (ص. ٢٣٤)

ويستكمل الكاتب بحثه وتفكيكه للعقل الاستيطاني الإسرائيلي وسبل تحكم إسرائيل بحياة الفلسطينيين في الفصل التاسع الذي يخصصه لـ«الاحتلالات المركزة: الاحتلال المولود جواً». والكاتب يضع عمليات الاغتيال الجوي الإسرائيلية ضمن النسق الأوسع للحرب الجوية بدءاً بمنظر التفجيرات الجوية الإيطالي خوليو دوخيت مروراً بتشرشل. ويشرح الكاتب خطوات الاغتيال وعمليات الاغتيال المركبة

التي تقتضي تدخل وتعاون عشرات الأجهزة ومصادر المعلومات كما تقتضي «إضفاء شرعية قانونية» على عمليات الاغتيال تلك . وفي ذلك فإن التحذيرات التي كان يطلقها آفي ديختر حول مستوى الخطر من عمليات إرهابية كان يقصد منها ضمان تأييد الإسرائيليين لعمليات القتل تلك ، وعادة ما يتم وصف الشخص المستهدف بأنه أكثر الأشخاص خطورة في منظمته وأنه المطلوب رقم واحد وهكذا دواليك .

وهكذا صارت الاغتيالات جزءاً من صناعة السياسة في إسرائيل للدرجة التي لم يوجد فيها وزير واحد في الحكومات الإسرائيلية استطاع انتقادها. (ص. ٢٤٦) كما أن الجيش وبعض الساسة كانوا يستخدمون سياسة الاغتيال لتصعيد الموقف على الأرض وبالتالي إفشال تسوية أو اتفاقية محتملة مثل اغتيال جمال أبو سمهدانة بعيد إعلان الرئيس أبو مازن نيته إعلان استفتاء شعبي على وثيقة الأسرى. (ص. ٢٤٨) بعبارة أخرى فإن الاغتيالات وفرت لإسرائيل حلاً عسكرياً لأوضاع كان يعتقد باستحالة حلها عسكرياً. ولا يفوت الكاتب أن يعود لواحدة من أفكاره المعمارية التي تتخلل الكتاب والمتعلقة بـ«العمودية» ، فكلما ارتفعت إسرائيل في الجو لتضرب المقاومة ؛ نزلت المقاومة تحت الأرض في عمق أكبر لتحتمي نفسها من الضربات ولتستخدم عمق الأرض في هجماتها مثل حفر الأنفاق والتفجيرات من تحت الأرض .

ويضع الكاتب في نهاية الكتاب فصلاً صغيراً بعنوان «ما بعد الكتابة» حيث يتحدث فيه عن

الكتاب وعن الأشخاص الذين ساعدوه وكان لهم فضل في إنجاز مشروعه .

والكتاب ثري بالمعلومات عميق في التحليل ، حيث يذهب وايزمان-المعماري والناشط الحقوقي حيث عمل في (بيت سيلم) - في التحديد إلى مناطق جديدة مستخدماً النظرية التفكيكية ومنهج فوكو وديلوز وغيرهما في تشخيص واقع استعماري استيطاني . لتذكر أن وايزمان يحذرنا دون أن يقول إنه من الغباء الافتراض أن الجيش ومخططيته يتصرفون بسطحية .

فكما يقول الكاتب فإن استخدام الجيش للنظرية المعاصرة لم يكن شيئاً جديداً (ص. ٢١٠) فالجيش يواظب على استخدام المعارف النظرية والتطبيقية الحديثة في حروبه ليس على صعيد استخدام الآلات الحربية وتطويرها بل على صعيد فهمه للمكان والسكان . والجيش قام بتصميم مدينة باسم (شيكاجو) في النقب على شكل مدينة عربية في المناطق حيث تتم تدريباته على استخدام المكان هناك . في شيكاغو منطقة تسمى القصبه (من نابلس) حيث السوق المزدحمة والشوارع الضيقة ومناطق تشبه المخيم . وفي التدريب يتم استئجار نخبة من كبار مصممي المسرح في تل أبيب ليقوموا بتصميم الدمي والمؤثرات المختلفة .

لننظر إلى النقاش الذي يسجله الكاتب في مطلع الفصل السادس حول ما إذا كان الجدار له هندسة ما؟ وهو ما ينفيه المعماري جيدعون هارلاب . ويقول وايزمان إنه رغم أن الجدار لم يتم رسمه وتصميمه من قبل مهندسين معماريين

إلا أن هذا لا يعني أنه بلا هندسة معمارية ما .

ينظر الكتاب في الطرق المختلفة التي تم تنفيذ السياسة الإسرائيلية من خلالها فيما يتعلق بالمكان، ويقوم بتحليل المفاهيم الجغرافية والمناطقية والحضرية والهندسية والعلاقات التي تربطها والتنفيذ . والكاتب لا يغفل رغم ذلك البعد السياسي والتاريخي وراء الحركات الاستيطانية، لكنه يدعونا إلى النظر أعمق ومحاولة فهم هذه النشاطات من وجهة نظر مختلفة تتعلق بالحيز والمكان والحدود والجغرافية، وهي مفاهيم ينجح وايزمان في إقناعنا بعمق مجراها في الوعي الاستيطاني . يقوم الكاتب بتحليل أربعين سنة من عمر الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث فهم الحركة الاستيطانية للمكان والحدود والجغرافية .

والكتاب يقدم رؤية وفهماً عميقاً للنشاطات الاستيطانية تذهب أبعد من مجرد السرد الكولونيالي أو التفسير الوطني . والكاتب يستخدم مفاهيم جديدة مثل الحدود والحيز؛ لتفسير مفاهيم يتم التعاطي معها على أنها مسلمات وردود فهم سياسية، فيما هي في الأصل أعمق من ذلك بكثير .

وربما دون قصد - ولكن بشكل ملحوظ - فإن الكاتب لا يقوم بربط هذه المفاهيم وهذه الرؤى التي تجري عميقاً في الوعي الاستيطاني بالخبرات الاستيطانية الصهيونية التي تمت في فلسطين منذ نهايات القرن التاسع عشر . والكاتب لا يقع في مثل هذا الخطأ بسهولة حيث يحذر منذ البداية وفي الصفحة التاسعة من أن كتابه مع تركيزه على

المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ لا يزعم أن الظلم المتعلق بالمكان بدأ مع حرب الأيام الستة، ولا يغفل قرناً من السياسة الاستعمارية الصهيونية، بل إنه يقترح أن أية محاولة لرفع هذا الظلم يجب أن تبدأ بإنهاء احتلال المناطق الفلسطينية المحتلة . وليست السياسات الاستيطانية في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ إلا حلقة في سلسلة طويلة من السياسات الصهيونية الاستيطانية في فلسطين . غير أن وايزمان لا يقول لنا كيف ارتبطت هذه الخبرات بالخبرات السابقة رغم إقراره بها . وإيال وايزمان الذي يريد أن يحلل العقود الأربعة المنصرمة من عمر الاستيطان في الضفة والقطاع يغفل أهمية ربط هذا الفهم بالفهم التأسيسي الذي ولّد الخيارات الأولى لاحتلال فلسطين .

وهو بالطبع لا ينفي الصلة بين المرحلتين، ولكنه لا يأتي على ذكر الأولى بوصفها أسبق ومؤسسة للمرحلة الثانية، حتى وإن اختلفت المعايير وتنوّعت . هل ما قاله عن المستوطنات في الضفة الغربية يختلف كثيراً عن وجود تل أبيب بالقرب من يافا مثلاً؟ والأساس هو وجود تشابه حتى في فهم المكان والحيز، وإن تطور الفهم مع وجود المخاطر الجيوإستراتيجية بالنسبة إلى قضايا مثل الأمن وبالتالي الحاجة لاحتلال رؤوس الجبال والطرق الالتفافية التي تحمي الأماكن .

والثابت أنه حتى هذه تتقاطع مع الخبرات الكولونيالية الأخرى خارج السياق الفلسطيني خلال حقبة الاستعمار الغربي لآسيا وإفريقيا تحديداً . وفي هذا فإن كتاب إيال وايزمان يعد مساهمة جادة في الدراسات الكولونيالية وهو

منفصلة وبنى تحتية وجسور وأنفاق تحت الأرض؛ لخلق ترتيبات على الأرض تناضل لإعادة إنتاج أكثر من حقيقة على أرض واحدة. (ص. ١٨٢)

بقي أن نذكر أن الكاتب في عنوان كتابه يلعب على قرب كلمة (Hollow) بمعنى الفارغ أو الأجوف من كلمة (holy) بمعنى المقدس، حيث إن اسم فلسطين هو البلاد المقدسة؛ لذا ارتأينا الإشارة إلى عنوان الكتاب بـ«الأرض المثقبة» لتكون على مستوى الوزن أقرب إلى «الأرض المقدسة»، اقتراباً من لعبة الكاتب.

إضافة تستمد قيمتها من الخصوصية التي يتمتع بها الاستعمار الصهيوني لفلسطين. الكاتب لا يستطيع قول كل شيء في كتاب واحد. هذا صحيح.

لقد شكل المكان مسرح الصراع في الشرق الأوسط، غير أن وايزمان لا ينظر إلى الأمر بصورة تقليدية. إن السياسات الإسرائيلية في نشر البؤر الاستيطانية والجدر والحواجز ونقاط التفتيش قد «ثقبت» الأرض وجعلتها جزراً متناثرة. وتكمن أصالة الكتاب في تفكيكه فهم إسرائيل للمكان. إن واحدة من أهم الأفكار في الكتاب هي التحليل ثلاثي الأبعاد للحيز في الضفة الغربية.

لقد ظهرت طريقة جديدة لتخيّل الحيز والمكان كما يقول وايزمان، فبعد تمزيق سطح الضفة الغربية بالجدر والحواجز بدأ المخططون الإسرائيليون محاولات نسج المكان بعضه ببعض ولكن كوحدين جغرافيتين من كيانيين وطنيين مختلفين / بمعنى قطعتين من الأرض تتداخلان في المنطقة نفسها مستخدمين بذلك ثلاثة أبعاد دون أن تتقاطع أو تتلاقى مع بعضها البعض:

البعد الأول: فوق الأرض وهو المستوطنات (ضواح سكنية على رؤوس التلال مربوطة ببعضها البعض بشبكة طرق لاستخدام سكانها فقط.

البعد الثاني: عبارة عن المدن والقرى الفلسطينية الواقعة في الوديان وأسفل التلال والمربوطة ببعضها البعض بطرق سيئة وممزقة. وبين هذين البعدين تم إنشاء ممرات أمنية

تتناول لب الموضوع وجوهره .
ما قام به الباحث عبد الحفيظ محارب، هو تناول هذا الموضوع بعيداً عن «المسلمات» التي هي في الاساس، ميثولوجيا ليس إلا .
قسم المؤلف بحثه الى اربعة فصول، تناول الاول منها: «من الجزيرة العربية الى الهلال الخصيب»، أما الثاني، فتناول «الأثنية الثلاث» يهودا، أدوميا، يطور. وتناول الثالث، «الانتشار الواسع (لليهودية)، انتشار فكرة وليس شتات جنس، أما الرابع والاخير، فتناول «مملكة يهودية على ضفاف الفولغا».

الكتاب يقع في ٢٥٦ صفحة من القطع المتوسط، وهو وإن كان يعالج هذا الموضوع بلغة مكثفة، الا ان امتاز بالتكثيف غير المخل بالمعنى، وكانت كل جملة فيه تأخذ بيد ما قبلها وما بعدها، بحرفية قل نظيرها .

في الفصل الاول، يدرس الكتاب، وعبر اربعين صفحة، التاريخ المتخيل، كموش ويهوه وصكوك حيازة الاراضي، وتقديس آلهة الغير، ومفهوم العبري، عبيرو خبيرو/

التوراة، هو شبيه بما تناقلته الحضارات القديمة ومنها حضارات: ما بين النهرين، الفرعونية، اليونانية، من قصص اسطورية، عاجلت مفهوم الروح والموت والقوة والخلق. لكن تلك الاساطير لم تكتسب البعد المقدس، مثل اسطورة جلجامش في حضارة ما بين النهرين، وغيرها من الاساطير. ووصف بعض القادة، كالإسكندر المقدوني، بأوصاف تفوق القدرة البشرية، وقيام حضارات قديمة، بتعليل انتصاراتها، بقدرة أبطالها الاسطوريين.

ما ورد في التوراة شيء، وما جرى بشرياً وميدانياً شيء آخر .
قامت الحركة الصهيونية منذ مؤتمر بازل، بمحاولة الإفادة من الاساطير التوراتية، وتوظيفها سياسياً في حشد اليهود، عبر مشروعها .
وللأسف، ورغم دعوتنا لمحاربة الصهيونية، والتصدي لأبعادها الايديولوجية، الا انه يتيسر لنا بحث عميق وجاد حول نشوء اليهودية ومفهوم العبرانية، رغم بروز بعض الابحاث التي عاجلت الموضوع، ولكنها لم



الكتاب: الآباء من جزيرة العرب
الكاتب: عبد الحفيظ محارب
الناشر: دار عناة، رام الله
تاريخ النشر: ٢٠٠٩
مراجعة: سميح شبيب

عن دار عناة للطباعة والنشر، صدر كتاب الباحث في الشؤون الإسرائيلية، عبد الحفيظ محارب، بعنوان: الآباء من الجزيرة العربية .
يعالج الكتاب، موضوع اليهودية وانتشارها، وفقاً لروايات تاريخية مقارنة، تستند الى مراجع معظمها كتبت باللغة العبرية، سبق لها وأن عاجلت هذا الموضوع .

ينطلق هذا البحث المعمق، من قاعدة التفريق الحاسم، بين ما هو اسطوري / ميثولوجي، وبين ما هو تاريخي، بالمعنى العلمي المقارن .
انطلقت التوراة من أساطير الأولين، وتم اعتمادها كحقائق تاريخية. وما سبق أن ورد في

شاسو، ونماذج من الرسائل حول الخيرو، وأثر الروايتين: التوراتية والتاريخية، والأسباط العشرة المفقودون. وفي الفصل الثاني، الأنوية الثلاث، يعالج الباحث تأثير الحضارة اليونانية ومقاطعة يهودا «يودايا»، والثورة الحشمونية، وعهد يوخان هوركنوس ١٣٥ - ١٠٤ ق.م وخلفه عهد ألكسندر وألكسندرا - يناي وشالوم تيسون، ومقاطعة أدوميا - عرابيا، والعلاقة بين أدوميا ويهودا، هل هو تهود بالإكراه أم عن طيب خاطر؟! وأفول نجم الحشمونيين وعلو شأن الأدوميين. ويتناول هذا الفصل، وبشيء من التفصيل عهد الملك هيرودوس، واليطوريين وانتفاءهم، وكيانهم شمال دمشق. ويدرس الفصل الثالث، وبمعلومات دقيقة وجديدة على القارئ، انتشار اليهودية الواسع، ويتساءل، هل كان ذلك انتشاراً لفكرة، أم شتاتاً لجنس؟! انتشارت اليهودية في العالم القديم، وفرضت طقوسها، ومنها طقس الختان، ويستعرض هذا الفصل، أثر ظهور المسيحية على اليهودية، ودور اليهودية

في الحواضر الرئيسة في العالم القديم، ومنها شمال افريقيا وبلاد ما بين النهرين والجزيرة العربية. ويتناول الفصل الرابع «مملكة يهودية على ضفاف الفولغا»، ويستهل الفصل، بطلب ملك البلغار دعم الخلافة في بغداد، ودور احمد بن فضلان، والعلاقات الخزرية البيزنطية، ومن ثم الانتشار في اوروبا الشرقية، وأبرزها بولونيا وروسيا.

اعتمد الباحث، وبشكل اساسي، على مراجع عبرية، كتبها مؤرخون يهود، اضافة لمراجع دينية، منها التوراة والإنجيل، اضافة لكتب اساسية عربية، منها رسالة بن فضلان، وياقوت الحموي، ابو عبد الله البكري، والمسعودي، وابن النديم، وشمس الدين الدمشقي. قام الباحث بتوظيف هذه المراجع، على نحو نقدي، وفي سياق أحاط بالموضوع، من جوانبه كافة.

ما قدمه عبد الحفيظ محارب في كتابه هذا، هو رؤية متكاملة، موثقة، فيما يتعلق بموضوع اليهودية، بروزها وانتشارها،

بعيداً عن الرؤية الميثولوجية، التي سبق للحركة الصهيونية، أن وظفتها في سياق مشروعها الإحلالي العدواني، مع ما يحمله هذا المشروع من عدوانية، ونزعات عنصرية خطيرة.

لم يخصص الباحث خاتمة للاستنتاجات، معتمداً بذلك على قدرة القارئ على التوصل اليها، وذلك من خلال عرض شامل ودقيق وعميق، وهو في معظمه جديد على القارئ العربي.

في الختام، يمكن القول إن كتاب عبد الحفيظ محارب، كتاب جديد على المكتبة العربية، إجمالاً، لما احتواه من حقائق، تدحض الرواية الصهيونية لتاريخ الشرق الأدنى القديم، وانتشار اليهودية، وأبعادها التاريخية، وهو كتاب حري به ان يدرس في الجامعات الفلسطينية والعربية اجمالاً، في نطاق الشرق الأدنى القديم، وهو كتاب مرجعي يمثل رداً عربياً، موضوعياً وعلمياً على أساطير طواها الزمن، وما زالت توظف صهيونياً في مشروع استعماري عدواني استيطاني وإحلالي،

ابتلع الارض الفلسطينية، وقام بتغيير معالمها وأسماء جغرافيتها، ولا تزال له أطماع، ترتكز في الاساس، إلى اساطير، وليس إلى وقائع تاريخية حقيقية، هذا ما يكشفه كتاب: «الآباء من جزيرة العرب».

الكتاب: فصول من تاريخ التعليم بقطاع غزة في خمسين عاماً: تجربة حياة ومعاشة واقع الكاتب: محمد حامد الجدي الناشر: دار المقداد للطباعة، غزة تاريخ النشر: تشرين الثاني ٢٠٠٨

عدد الصفحات: ٥٧٨

في كتابه يقومُ المربي القدير محمد حامد الجدي - الذي عمل مديراً للتربية والتعليم في قطاع غزة لأكثر من سبعة عشر عاماً - بالتأريخ للتعليم في القطاع من خلال تجربته الشخصية الغنية. هذا كتاب يقول فيه صاحبه ما يعرف وما خبره.

والمربي محمد حامد الجدي واحدٌ من أبرز الشخصيات التعليمية التي عرفها قطاع غزة، حيث تولى إدارة التربية والتعليم في السنوات الـ ١٧ الأخيرة من عمر الاحتلال الإسرائيلي

لقطاع غزة، وأكمل مهمته في السنوات الأولى من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية. والجدي لا يقوم بكتابة سيرة ذاتية لنفسه أو لحياته بقدر انشغاله بوضع تاريخ التعليم في قطاع غزة أمام القارئ من منابعه الأولى. وهذه المنابع لا تشمل سرد التجربة الشخصية فحسب، بل تزدهم بوثائق ومراسلات رسمية ومحاضر اجتماعات وخطب وكلمات وسير ذاتية وبيانات وأرقام وإحصاءات.

ويقع الكتاب في ثلاثة عشر فصلاً موزعة بين بدايات التعليم في قطاع غزة (الفصل الأول)، وأخبار التعليم في الصحافة المحلية (الفصل الثاني)، ومديرية التعليم في عامها العاشر من الاحتلال (الثالث)، والتعليم في وكالة الغوث (الرابع)، والجامعات في قطاع غزة (الخامس)، والتعليم من وجهة نظر إسرائيلية وأجنبية (السادس)، وحوارات مختلفة في الصحف المحلية (السابع)، وشخصيات شيدت صرح التعليم في

قطاع غزة (الثامن)، وتكريم المربين القدامى (التاسع)، ومجموعة القوانين الفلسطينية (العاشر)، ومؤازرات لدعم المسيرة التعليمية في قطاع غزة (الحادي عشر)، والتعليم في بداية السلطة (الثاني عشر)، ومواقف من الاعتزاز المختلطة بالشجون (الثالث عشر).

بشكل عام، فإن الكتاب وثيقة مهمة ومرجع ثري لكل من يريد أن يؤرّخ ويحلل مراحل التعليم في قطاع غزة في فترة ندرت فيها المراجع وفترة اعتبرت الأكثر حساسية في تاريخ مسيرة التعليم في القطاع. اللافت أن الكتاب يشمل سيرة ذاتية لرجال أفنوا حياتهم في بناء الصرح التعليمي في قطاع غزة.

وهي سير توفّر على الباحثين الكثير وتساعد على التوثيق والتسجيل لحقبة مهمّة من حياة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من خلال تاريخه التعليمي.

كما يضمّن الجدي كتابه مقابلات صحافية ومعلومات أولية عن عدد المدارس والفصول المدرسية والطلاب وشخصيات

عامة تبرعت لصالح التعليم بالمال والأرض والمواقف. ولد محمد حامد الجدي في مدينة غزة العام ١٩٣٦ والتحق بمهنة التدريس في العام ١٩٥٥ وتدرّج في حقل التعليم والمواقف حتى صار مديراً للتربية والتعليم بقطاع غزة حتى تقاعده العام ١٩٩٥.



الكتاب: الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين

الكاتب: قصبي أحمد حامد

الناشر: مركز الزيتونة

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٢٥٣

أصدر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في بيروت، كتاباً جديداً بعنوان (الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين)،

لقصبي أحمد حامد.

والكتاب الواقع في ٢٥٣ صفحة من القطع المتوسط هو في الأصل بحث علمي متميّز، نال به المؤلف درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة النجاح الوطنية في نابلس. وهو يتناول دور الولايات المتحدة، خلال ولاية الرئيس جورج بوش الابن، في إحداث تحوّل ديمقراطي في فلسطين

ويتطرّق الكتاب إلى التطوّر التاريخي للقضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الأميركية، والتحوّل في الإستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث ١١/٩/٢٠٠١، وبداية التفكير في «إصلاح» السلطة، وتوجهات السياسة الأميركية حيال القضية الفلسطينية بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس خلفاً له، وإثر دخول حركة حماس النظام السياسي وفوزها في الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦.

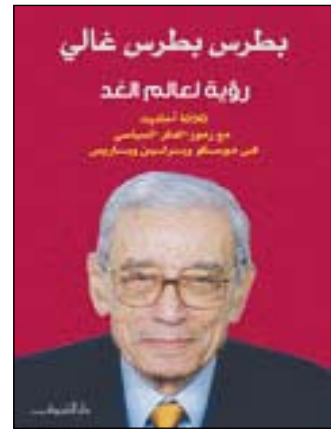
كما يبحث الإستراتيجيات الأميركية في التعامل مع

الملف الفلسطيني بعد أحداث غزة ٢٠٠٧، والتي ركّزت على حصار قطاع غزة وإرباك حماس سياسياً واقتصادياً، في مقابل التركيز على قضايا التنمية والإصلاح في الضفة الغربية، واستئناف عملية السلام.

ويرى الكتاب أن الدور الأميركي في إحداث تحوّل ديمقراطي في فلسطين كان مدفوعاً بتطلعات الولايات المتحدة إلى حماية أمن إسرائيل وحاجتها لإنجاز اتفاق فلسطيني / إسرائيلي يخدم مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث كانت خدمة هذه المصالح، وطبيعة العلاقة الإسرائيلية / الأميركية، وقضية التسوية، محددات رئيسة لقبولها نتائج هذا التحوّل.

ويضيف: إن لجوء الولايات المتحدة إلى ما يُسمى (إصلاح) السلطة وتغيير القيادة السياسية الفلسطينية؛ جاء نتيجة عجزها عن تقديم مبادرات جدية لحل الصراع، وعدم رغبتها أو عدم قدرتها على الضغط على إسرائيل لإبداء مرونة أكبر في القضايا

الحساسية في عملية التسوية .
كما جاء محاولةً لتغيير
المنطلقات والأسس الفلسطينية
لعملية التفاوض ، وتغيير
تصورات الفلسطينيين - التي
تعتمد على قرارات الشرعية
الدولية - إلى تصورات جديدة
تضع الأمر الواقع أساساً
لها، ولا سيما فيما يخص
قضايا اللاجئين والقدس
والمستوطنات .



الكتاب: رؤية للعالم الغد :
ثلاثة أحاديث مع رموز الفكر
السياسي في موسكو وبرلين
وباريس

الكاتب: بطرس بطرس غالي
الناشر: دار الشروق، القاهرة
تاريخ النشر: ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ٨٨

يندر أن تتنوع موضوعات
الأحاديث التي أقوم بعملها من

وقت إلى آخر مع كبار المفكرين
ورجال الإعلام وإن تباعدت
الأوقات الزمنية التي تتم فيها
ويبقى مع ذلك شيء يربطها .
ففي العام ١٩٨٨ دار
حديث بيني وبين المستشرق
الكبير (أنطوني جروميكو) في
موسكو . وبعدها بسبعة أعوام
في باريس دار حديث بيني
وبين الكاتب والصادق (جان
لكوتير) الذي ألف عشرات
الكتب ومن بينها كتاب مهم عن
مصر عن ثورة يوليو .

وجاء الحديث الثالث في
برلين مع العالم (فان بارلوفن) .
وكان واضحاً أنه بين هذه
الموضوعات الثلاثة المختلفة
هناك عناصر مشتركة كثيرة تجمع
بينها . وأهم هذه العناصر:
أولاً - أن هذه الأفكار تحوم
حول موضوعات تهتم السياسة
الدولية . . . والسياسة الدولية
بطبيعتها لا تتغير بين يوم
وليلة .

ثانياً - الاهتمام بإعطاء
خلفية تاريخية للأحداث
العالمية، والخلفية التاريخية
كانت، دائماً، بالنسبة إلي
عنصراً ومكوناً رئيساً لفهم

تطورات العلاقات الدولية .
والتاريخ كان ومازال عنصر
ربط لما يحصل في عالم الغد .
ثالثاً - الذي حكم منطقية
الربط بين الموضوعات
الثلاثة المرشحة للنشر والتي
مارستها خلال جزء مهم
من حياتي هو التدريس . . .
فضلاً عن تأثير التعليم
المصري الفرنسي الأمريكي
والماركسي في تكويني على
مستوى القانون الدولي
والعلوم السياسية . . . الأمر
الذي يتطلب ممن يكتب
أو يتكلم أن يبحث عن
العناصر المشتركة بين الأفكار
والأعمال . . . لا سيما لمن
يؤمنون مثلي بـ(عالمية) الفكر
والحركة والفعل ورد الفعل .
واهتمامي اليوم بنشر هذا
الموضوع كان وراءه رغبتني
الدائمة في أن تعلم وتعلم
الأجيال الشابة والأجيال القادمة
خلفيات حركة الأحداث العالمية
على لسان من كانوا من بين
صانعي القرار على مستوى
العالم وعلى مستويات مختلفة
حسب مواقع المسؤوليات التي
توليتها .



الكتاب: من يتحدث باسم الإسلام

الكاتب: داليا مجاهد وحون إسبوزيتو

المترجم: عزت شعلان

الناشر: دار الشروق

تاريخ النشر: ٢٠٠٩

عدد الصفحات: ٢٣٧

صدر، حديثاً، عن دار الشروق للنشر كتاب (من يتحدث باسم الإسلام)، تأليف كل من داليا مجاهد، جون إسبوزيتو، وترجمه للعربية عزت شعلان، وكتب مقدمته فهمي هويدي.

وقد جاء الكتاب محصلةً لاستفتاء أجراه معهد (جالوب) في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ وشمل أكثر من ٥٠ ألف مقابلة من الفئات

العمرية والثقافية المختلفة تمثل

١ و ٣ مليون مسلم في ٣٥ دولة إسلامية، حول العديد من القضايا مثل المرأة والحرية والدين والتطرف وحقوق النساء وعلاقات المسلمين بالغرب.

سألت (جالوب) الأسئلة التي تخطر على بال الملايين، هل يُلام الإسلام على الإرهاب؟ لماذا يكون هناك قدر كبير من الروح المعادية للسياسة الأميركية في العالم الإسلامي؟ من هم المتطرفون؟.. أين المعتدلون؟ ما الذي تريده حقاً النساء المسلمات؟ ويستحضر الكتاب البيانات التي تم جمعها نتيجة هذا الاستفتاء.

وكشفت الدراسة عن بعض المعلومات اللافتة للنظر أو المثيرة للدهشة، فقد أوضحت الدراسة أن المسلمين حول العالم لا ينظرون إلى الغرب ككتلة متراصة متناغمة بل إنهم ينتقدون دولة ما أو يشيدون بدولة أخرى بناءً على سياسة هذه الدولة وليس بناءً على ثقافتها أو ديانتها.

وتبعاً لدراسة (جالوب)، فإن ٩٣٪ من المسلمين الذين أداؤوا

الهجمات الإرهابية في ١١/٩ استشهدوا بآيات من القرآن الكريم للتدليل على الإدانة. وهذا يدعم استنتاجاً مهماً وهو أن التطرف المسلح قد لا يكون قائماً على مبادئ إسلامية ولكن على غايات سياسية.

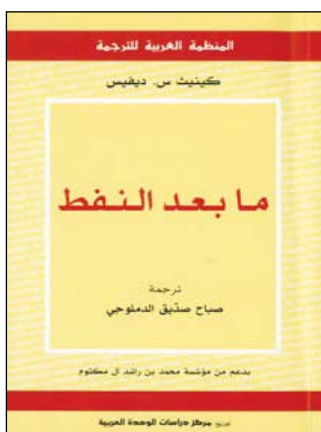
عندما سئلوا عن أكثر ما يعجبهم في الغرب، أوضحت الدراسة أن مواطني الدول الإسلامية وضعوا التكنولوجيا في المرتبة الأولى والحرية والديمقراطية في المرتبة الثانية.

وقد عبّروا عن إعجابهم العميق والواسع النطاق بحرية التعبير والحق في التجمع وسيادة القانون ومحاسبة الحكومة مثلما يرون في دول الغرب.

بينما يضع الأميركيون في الولايات المتحدة الحرية والديمقراطية في المرتبة الأولى، والتكنولوجيا في المرتبة الثانية.

عين الرئيس أوباما داليا مجاهد عضوةً في لجنة شؤون الأديان بالبيت الأبيض كما كان قد برز اسمها، مؤخراً، كواحدة ممن ساهموا في صوغ خطاب أوباما للعالم الإسلامي من على منبر جامعة القاهرة.

النهج عند متابعة الحوار الواسع الذي تولّد نتيجة إصدارات التقارير الدولية. وما خلا ذلك، فإن البناء الكلّي للكتاب، في منهجيته وتحليل مضامينه، يأتي محصّلةً من مواقف اجتهادية للقضايا موضوع البحث.



الكتاب: ما بعد النفط
الكاتب: س. ديفيس
ترجمة: صباح صديق الدملوجي
الناشر: المنظمة العربية للترجمة
تاريخ النشر: ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ٣٣٥
 صدر، حديثاً، عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: (ما بعد النفط) تأليف كينيث س. ديفيس، ترجمة السيد صباح صديق الدملوجي. هل بدأ ينتهي عصر النفط؟ يبدو أن هذا شيء محتوم، وقد لا يكون الاختلاف إلا على توقيته. وإذا ما حدث ذلك فما هو البديل؟

تطوره في أهم مفصلات مفاهيمه، كاشفاً عن إطار النهج ومحتوياته، متعمقاً بهيكليته وبنائه، وجذور فلسفته وبنائيه، ويتوسع في محاوره النهج عبر منتقديه، ليخلص إلى تحديد مواقف هذا النهج في وجه التحديات التي تواكب الإنسانية في قضاياها الكثيرة، والمحبطة غالباً. وقد أثر المؤلف تجبّ عرض تجارب الدول المختلفة على صعيد التنمية البشرية كمواضيع مستقلة، إذ أوردها كأمثلة في سياق تدفق البيان الواسع الذي احتواه النهج للقضية الواحدة. كما اكتفى بعرض سجل ما تمّ إصداره من تقارير للتنمية البشرية العربية، معتمداً في منهجيته ثلاثة مستويات متداخلة ومتتابعة، من عرض محتويات التقارير الدولية؛ أولها، أنه قدّم بياناً لما احتوته هذه التقارير حول النهج، كما ورد فيها تبعاً في الإصدارات السنوية (تقارير الفترة: ١٩٩٠ - ٢٠٠٨). ثانياً، أنه أعاد بناء محتويات النهج في (نموذج تحليلي) متكامل، ثم ألحقه بعرض لتأكيد الترابط بين النهج والتراث العربي الإسلامي. ثالثاً، أنه ذكر بأهم خصوصيات



الكتاب: جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة
موانع التمكين
الكاتب: باسل البستاني
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

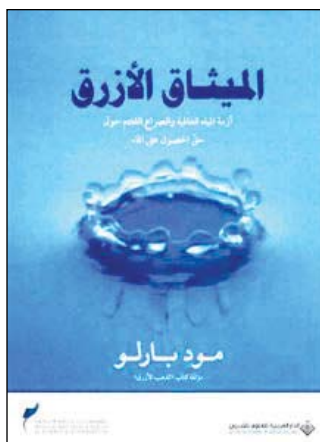
تاريخ النشر: ٢٠٠٩
عدد الصفحات: ٢٧١

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب (جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة) للكاتب (موانع التمكين) للدكتور باسل البستاني.

عُني مؤلّف هذا الكتاب بتقديم مراجعة وتقييم لنهج التنمية البشرية المستدامة، كما عرضته تقارير التنمية البشرية الدولية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منذ العام ١٩٩٠. فهو يستعرض البيئة الدولية الدافعة والمحفزة لولادة هذا النهج، ثم يتابع بداية عملية تراكم

مائي دولي بين الشركات المهيمنة للاستحواذ على كل من مصادر الماء لتحقيق أرباحها الشخصية، وتورد الأسباب التي تؤدي سلفاً إلى شح المياه النظيفة جراء إساءة استعمالها واستنزافها بطريقة خاطئة، ونتيجة التلوث الذي تتعرض له المياه الجوفية والأنهار بسبب طمر نفايات الشركات الصناعية فيها وغيرها.

ويقدم الكتاب سيناريو مخيفاً لما ستؤول إليه الأوضاع، إذا لم نغيّر مسارنا الأخلاقي والبيئي، وإن لم يتم تدرك الأمور بسن قوانين تحمي مصادر المياه، وإجبار الشركات على التوقف عن تلويث المياه، بعد أن بات ملايين الفقراء لا يشربون إلا المياه الملوثة. وتوضح المناضلة البيئية أننا إذا لم نغير أساليب التصدي لتلك الظاهرة بحلول العام ٢٠٢٥، فسيواجه ثلثا سكان العالم نقصاً في الماء، مما يتوجب معه التصدي إلى تحويل المياه إلى مشروع استثماري تتنافس عليه المؤسسات الدولية ومراكز القوى في العالم، بغية السيطرة على السياسة المائية العالمية في المستقبل من خلال اتفاق دولي للماء».



الكتاب : الميثاق الأزرق..

أزمة المياه العالمية

الكاتب : مود بارلو

ترجمة : بسام العقباني

الناشر : مؤسسة محمد بن راشد

آل مكتوم-بيروت

تاريخ النشر: ٢٠٠٨

عدد الصفحات: ٢٤٧

يتناول الكتاب مشكلة المياه العذبة الصالحة للشرب التي تعاني منها مناطق عديدة في العالم وباتت تشكل خطراً اندلاع حروب ونزاعات على المياه، حيث يعتبر العلماء تلك المشكلة من أكبر المشاكل البيئية التي سيواجهها هذا العصر، وهي التحدي البيئي العالمي الأكبر وفقاً لمعهد المراقبة الدولية. وترصد (بارلو) معلومات دقيقة عن المرحلة التحضيرية التي تقوم بها الشركات؛ استعداداً للسيطرة على مصادر المياه، عبر اتفاق

هل ستتوقف عجلة الصناعة والنقل اللذين تحرّكهما الطاقة النفطية؟ أسئلة تؤرق صنّاع القرار الاقتصادي والصناعي والسياسي في مختلف أقطار العالم، وتؤثر في حياة كل فرد سواء أكان في ناطحات سحاب مانهاتن أم في واحات الصحراء الكبرى أم في أدغال الكونغو.

يركّز البروفسور ديفيس - وهو خبير جيولوجي نفطي - على المصادر الأخرى للطاقة التي يمكن أن توفر البديل، وذلك على الرغم من رأيه في أن البحث عن الجدوى الفنية والاقتصادية لاستغلال هذه المصادر، كان يجب أن يبدأ قبل عشر سنوات ضاعت من دون إنجاز شيء يذكر، ولذا فإن السنوات المقبلة ستكون حرجة بحسب توقعاته. كينيث س. ديفيس: خبير جيولوجي بارز، عمل في الصناعة النفطية والتدريس الجامعي، أستاذ شرف في جامعة برنستون. وصباح صديق الدمولوجي: مهندس ميكانيك، عمل في الصناعة النفطية، وفي توفير الإسناد الهندسي للبحوث العلمية في العراق.